



الصين
في القرن العشرين



تأليف: آلان رو
تعريب: د. صباح ممدوح كعدان



الرقص مع العمالقة

الصين والهند:
والاقتصاد العالمي


الهيئة العامة
السورية للكتاب

الرقص مع العمالقة

الصين والهند: والاقتصاد العالمي

تحرير: ل. آلـن ونتـرز
و شهيد يوسف
ترجمة: أحمـد رمـو

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة – دمشق ٢٠١٢م

عنوان الكتاب الأصلي:

Dancing With Giants

China, India, and the Global Economy

الرقص مع العمالقة : الصين والهند والاقتصاد العالمي /تحرير ل. آلن ونترز، شهيد يوسف؛ ترجمة أحمد رمو .- دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٢م .- ٣٧٦ ص؛ ٢٤ سم.

(دراسات اقتصادية؛ ١٩)

١- ٣٣٨,٩٥ و ن ت ر ٢- ٣٣٧ و ن ت ر ٣- العنوان
٤- ونترز ٥- يوسف ٦- السلسلة

مكتبة الأسد

دراسات اقتصادية

«١٩»

تصدير

قلما يمر يوم دون مقالة صحفية، أو عرض تلفزيوني، أو قصة على أحد مواقع الانترنت حول تقدم الصين والهند في الاقتصاد العالمي. ولهذا الاهتمام العام أسباب عديدة. فمنذ أمد طويل، لم يحدث أبداً أن نمت اقتصادات كبيرة كهذة ولأمد طويل بمثل هذه السرعة، مترافقة بعدد سكان يبلغ ٢,٣ بليون نسمة، ونمو في إجمالي النتاج الداخلي قدِّر خلال العقد الماضي بـــ ٩,١% في الصين و٦,١% في الهند. لكن بعض الشعوب يعتريها الخوف: هل ستهيمن الصين والهند على الاقتصاد العالمي؟ وهل ستستهلكان الموارد القليلة على سطح الأرض؟ وهل ستسببان انخفاض الأجور في أماكن أخرى؟ ويتساءل آخرون بفضول: هل تستطيع الصين والهند المحافظة على هذه المعدلات المؤثرة للنمو، خصوصاً في ضوء مواطن الضعف المحسوسة (القطاع المالي في الصين والدين العام في الهند مثالان بارزان)؟ وهناك غيرهم ممن يلتمسون دروساً: يريدون، وهم يلاحظون كيف أن الصين والهند لا تتبعان نموذجاً "تقليدياً" في التنمية، أن يعرفوا كيف خلق هذان الاقتصادان ذلك النموذج، وما إذا كانت هناك دروس يمكن أن تتعلمها البلدان الأخرى النامية.

وبسبب هذا الاهتمام المركَّز في أوساط الجمهور العام، تميل التغطية الإعلامية في الصين والهند إلى التشديد على البعد الإنساني -قصص تقارن عامل مصنع في الصين بمصمم برمجيات في الهند، أو مقابلات صحفية مع باحثين أجانب تقارن مطامح البلدين، أو صور تُظهِر أوجه التباين بين العوالم

المزدهرة لشنغهاي وبومباي وبين الفقر المدقع في المناطق الريفية في الصين والهند.

وسنقوم، في هذا الكتاب، بدراسة القصة من موقع مناسب مختلف. وسنلقي نظرة محايدة ونقدية على تقدم الصين والهند، ونطرح بعض الأسئلة الصعبة حول هذا النمو: أين يحدث؟ ومَن المستفيد أكثر؟ وعن طريق استخدام أفضل البيانات ووسائل التحليل المتوفرة، يمكن أن يقدم هذا الكتاب أجوبة مختلفة وأكثر معقولية من تلك التي تقدمها قصص الأخبار النمطية. فعلى سبيل المثال، العملاقان ليسا متشابهين على الرغم من تماثلهما من حيث الحجم- دور الصين في الاقتصاد العالمي، بمضامينه المهمة بالنسبة للبلدان الأخرى، أكبر بكثير من دور الهند.

سندرس أيضاً في هذا الكتاب ما إذا كان ضعف الإدارة، وتزايد التفاوت، والضغوط البيئية ستعمل على كبح نمو العملاقين إلى حد خطير، وسنخلص إلى أن هذا لن يحدث بالضرورة. ومع ذلك، نرى أن السلطات الصينية والهندية تواجه تحديات مهمة في الإبقاء على المناخات الاستثمارية الإيجابية، وعلى التفاوت عند مستويات لا تقوض النمو، وعلى مستويات مقبولة للمياه والهواء. أما دراسة كيف تؤثر هذه المسائل على العملاقين، فيرتبط أيضاً بقوة بصانعي السياسة في مكان آخر. فعلى سبيل المثال، على الرغم من الاختلاف الكبير في هياكل الإدارة وتقاليدها فيهما، فإن كلا البلدين يفرضان قيوداً فعالة على السلطة التنفيذية التي لعبت دوراً مهماً في نموهما.

كما ندرس في هذا الكتاب تفاعلات الصين والهند مع التجارة العالمية والأنظمة المالية وتأثيرهما في المشاعات العالمية، خصوصاً في المناخ. وفي تحرينا للتأثير الذي ستمارسانه على الأوضاع الاقتصادية وثرواتهما الأخرى، سنكتشف في فصول الكتاب ما يلي:

- يقدم العملاقان وتجارتهما لمعظم البلدان فرصاً للربح في المجال الاقتصادي. ومع ذلك، سيواجه الكثير من البلدان ضغطاً قوياً للتكيف، خصوصاً البلدان ذات الصادرات التنافسية، لا سيما إذا كان التقدم التقني للعملاقين يعزز الصادرات. ولكن هذه الضغوط في بعض البلدان، خصوصاً في آسيا، يمكن أن ترجح على الفوائد الاقتصادية التي تجنيها من مبيعات أكبر ومستوردات أرخص من العملاقين: ونتيجة لذلك، سيكون النمو في هذه البلدان أدنى بقليل خلال السنوات الخمس عشرة التالية.
- سيسهم العملاقان في زيادة التجارة العالمية وأسعار الطاقة، لكن لن يكونا سبباً رئيساً لارتفاع هذه الأسعار.
- ستزداد بقوة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي يسببها العملاقان، إذا لم يترافق النمو الاقتصادي بخطوات لتحسين فعالية الطاقة. وفي الوقت الحاضر، تتوفر لنا نافذة الفرصة لمرة واحدة لإنجاز تحسينات جوهرية في تلك الفعالية إذا ضمنت خطط الاستثمار الطموحة، الحالية والمستقبلية، معايير مناسبة. علماً أن القيام بذلك لن يكون مكلفاً جداً، ولن يقلص النمو بدرجة مهمة.
- يبرز العملاقان، من موقعيهما البسيطين نسبياً في الوقت الحاضر، كلاعبين مهمين في النظام المالي العالمي بما يتناسب مع نموهما وتحررهما. ومن المحتمل أن يتباطأ معدل تراكم أصولهما الاحتياطية، وتعمل الضغوط الناشئة على تشجيع الصين على تقليص فائض حساباتها الجارية.

يمكن اعتبار هذا الكتاب، الذي تم تطويره بوصفه مغامرة تعاونية بين دائرة البحث في البنك الدولي ومناطق شرق وجنوب آسيا، ومعهد الدراسات السياسية في سنغافورة، إسهاماً مهماً في الحملة العالمية لتخفيض الفقر. ومع وجود حوالي ثلث فقراء العالم في هذين البلدين، فإن أداءهما سيكون حاسماً

في تخفيف الفقر العالمي. علاوة على ذلك، تعطي حقيقة أن الصين والهند استطاعتا إخراج مئات ملايين الناس من الفقر خلال العقود القليلة الماضية أملاً لباقي أنحاء العالم. وسيقدم هذا الكتاب المعرفة التي ستساعد على تحويل ذلك الأمل إلى واقع.

فرانسوا بورغوينون: عالم الاقتصاد الأول، والنائب الأسبق للرئيس، البنك الدولي.

شنتايَنِن ديفرجن: عالم الاقتصاد الأول، منطقة جنوب أسيا، البنك الدولي.

هومي كَرِس: عالم الاقتصاد الأول، منطقة جنوب آسيا والباسيفيك، البنك الدولي.



المشاركون

- شبهام شدهوري: عالم اقتصاد سابق، قسم تخفيض الفقر والإدارة الاقتصادية في آسيا الشرقية والباسيفيكي، البنك الدولي.
- بِتينا ديمِرْنِن: احثة اقتصادية، مركز تحليل التجارة العالمية، جامعة بيردو.
- إلينا أَينَشوڤِتْشِنا: عالمة اقتصادية سابقة، قسم السياسة الاقتصادية والديْن، شبكة PREM، البنك الدولي.
- فيليب كيفر: عالم اقتصاد رائد، مجموعة بحوث التنمية، البنك الدولي.
- فيليب آر لين: أستاذ الاقتصاديات الكبرى الدولية ومدير معهد دراسات التعاون الدولي، جامعة ترِنتي.
- وِلّ مارتِن: عالم اقتصاد بارز، مجموعة بحوث التنمية، البنك الدولي.
- كاورو نبيشيما: عالم اقتصاد، مجموعة بحوث التنمية، البنك الدولي.
- دوايت بيركنس: أستاذ الاقتصاد السياسي، قسم علم الاقتصاد، جامعة هارفارد.
- مارتن راڤليون: مدير بحوث سابق، مجموعة بحوث التنمية، البنك الدولي.
- سيرجيو أل شموكلر: عالم اقتصاد سابق، مجموعة بحوث التنمية، البنك الدولي.
- زمارِك شاليزي: مدير بحوث سابق، مجموعة بحوث التنمية، البنك الدولي.
- أل ألِن وِنترز: المدير، مجموعة بحوث التنمية، البنك الدولي.

اعتراف بالفضل

يحتوي هذا الكتاب على نتاج مشروع مشترك بين نواب رئاسة اقتصاديات التنمية لآسيا الشرقية، وآسيا الجنوبية في البنك الدولي، ومعهد الدراسات السياسية IPS في سنغافورة. واعتبر جزءاً من خلفية اجتماعات البنك الدولي السنوية لعام ٢٠٠٦ في سنغافورة، تحت عنوان "آسيا في العالم: العالم في آسيا." أشرف على المشروع أل ألِن ونترز (مدير مجموعة بحوث التنمية) بالتشاور مع آرِن ماهزنان (نائب مدير معهد الدراسات السياسية)، وشنتانيان ديڤرجن (عالم الاقتصاد الأول لآسيا الجنوبية)، وهومي كاراس (عالم الاقتصاد الأول لآسيا الشرقية والباسيفيك)، وشهيد يوسف (مستشار اقتصادي، مجموعة بحوث التنمية) من البنك الدولي.

نعتمد في كل فصل من هذا الكتاب على معلومات استقيناها من كثير من العلماء، بما فيها بحوث بتفويض من شونغن بي، ورتشارد أن كوبر، ورينود كراسوس، وبِتينا ديمرنان، وجوزيف پي أتش فان، ومساهيسا فوجيتا، وفنسنت چتس، ونوبواكي هماچوشي، ومريم حمدي-شريف، وجان-تشارلز هوركاد، وجيانچ كيجون، ولويس كيجز، وفيليب لين، وديڤيد دي لي، وسندرين ماثي، وتاي منجستي، وديپاك ميشرا، وراندل مورك، وڤكتور ني، ودوندن نيكومبوريراك، وغريغوري دبليو نوبل، وسو نو، وسونجا أوبر، وآيْلا باتنك، ودوايت أتش بيركنس، وأوليفر ساسي، وآجي شاه، وتي أن سرينيفَسِن، وشين ستريفل، وبيزا يورَل، وسوزان وايتنغ، وستيفن آي ولكنسون، وليكسن كولِن سو، وبرنارد واي يونغ، ومين زهاو. ونتوجه

بالشكر إلى جميع هؤلاء المؤلفين الذين نجد بحوثهم على موقع الرقص مع العمالقة:

http://econ-worldbank.org/dancingwithgiants

واستفدنا من مناقشات مع مؤلفي البحوث التأسيسية، ومؤلفي الفصول، والكثير من العلماء حول العالم، نذكر منهم بوجه خاص: سومِن بيري، ورتشارد أن كوبر، وياشنغ هوانغ، وتي أن سرينيفسن، الذين قاموا بدور المراجعين الخارجيين لكامل المخطوطة؛ وشنتانيان ديفرجن، وشاهروخ فاردوست، وبرت هوفمان، وهومي كاراس، الذين علقوا على مضمونها بالكامل؛ ورتشارد بولدوين، وبرِيا باسو، وموريِن كروبر، وديفيد دولَر، وسوبير غوكرن، وتاكاتوشي إيتو، وهنري جاكوبي، وكابِل كابور، وفاروق خان، ولورا كودرس، وآرت كراي، ولويس كيجس، وفرانك ليكوك، وجونغ-وا لي، وجيف لويس، وآسَر لندبِك، وسيمون لونغ، وغونن ما، وروبرت ماكولي، وتوم روسكي، ومارك سندبيرغ، وهانس تيمر، الذين قرؤوا أجزاء من المخطوطة. وقدمت أودري كتسون -والترز دعماً لوجستياً رائعاً، كما قدم ترينيداد أنجلز وأندريا وونغ دعماً مادياً ممتازاً.

وقام كل من سوزان غراهام، وباتريشا كاتاياما، ونانسي ليمرز، وسنتياغو بومبو، ونورا ريدولف بتوجيه النشر، وأمَّنت كريستين كوتنغ خدمات التحرير، فالشكر لهم جميعاً.

تمت دراسة فصول هذا الكتاب في الأمكنة والظروف التالية: مكتب البنك الدولي في الصين؛ و"الصين وبزوغ أسيا: إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي،" المركز الرئيس للبنك الدولي؛ و"تزايد تكامل الصين والهند في النظام المالي العالمي،" المجلس الهندي للبحث حول العلاقات الاقتصادية العالمية ICRIER - مؤتمر البنك الدولي و"الرقص مع العمالقة،" ICRIER؛ ومركز مؤتمر حوض الباسيفيك ٢٠٠٦ لدراسات حوض الباسيفيك (البنك

الاحتياطي الفيدرالي في سان فرانسيسكو)؛ و"شبكات الإنتاج وتغير أنماط التجارة والاستثمار: النهوض الاقتصادي للصين والهند ومضامينه بالنسبة لآسيا وسنغافورة،" جامعة سنغافورة الوطنية-ورشة البنك الدولي- -SCAPE IPS؛ و"التفكير من جديد بالهيكل الأساسي للتنمية،" المؤتمر المصرفي السنوي للبنك الدولي حول اقتصاديات التنمية (طوكيو، مايس ٢٠٠٦)؛ و"مؤتمر الفيل والتنين" (شنغهاي، تموز ٢٠٠٦). ونشكر المشاركين كافة لقاء تغذيتهم الراجعة.

لا أحد من هؤلاء مسؤول عن باقي العيوب في الكتاب.



بحوث أساسية

بي شانغ - إنّ: "النظام المالي المحلي وتدفقات رأس المال: الصين."

كوبر رتشارد أن: ما مدى اندماج العمالة الصينية والهندية في الاقتصاد العالمي؟".

كراسوس رينود، وجان تشارلز هوركيد، وأوليفر ساسي، وفنسانت غيتس، وساندرين ماثي، ومريم حمدي-شريف: IMACLIM-R: نمذجة شبكة مسائل التنمية المستدامة".

فان جوزيف بي أتش، وراندل مورك، وليكسِن كولِن سو، وبرنارد يونغ: هل تجتذب "الحكومة الجيدة، رأس مال أجنبياً؟ تعليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثنائي للصين".

فوجيتا مساهيسا، ونبواكي هماغوشي: العصر القادم للصين زائداً واحداً: المنظور الياباني حول شبكات الإنتاج لآسيا الشرقية".

كيجزِ لوبس: "الصين في المستقبل: مدخر صاف أو مقترض صاف؟"

لين فيليب: "الميزانيات العامة الدولية للصين والهند".

لي ديفيد دي: "استثمارات محلية كبيرة غير متوسَّطَة والتزامات الحكومة: التحديات التي تواجه إصلاح القطاع المالي الصيني".

منغستي تي، وليكسِن كولِن سو، وبرنارد يونغ: "الصين إزاء الهند: نظرة الاقتصاديات الصغيرة إلى أداء الاقتصاديات الكبيرة المقارنة".

مِشرا ديبَك: "تمويل النمو السريع في الهند ومضامينه بالنسبة للاقتصاد العالمي".

مِترا ديفِشِش، وبيزا يورَل: "التصنيع الهندي: قطاع بطيء في اقتصاد سريع النمو".

فيكتور ني، وسونجا أوبر: رأسمالية الصين السياسية".

نيكومبوريراك دوندن: دراسة مقارنة لدور قطاع الخدمات في التنمية الاقتصادية للصين والهند".

نوبل غريغوري دبليو: "انبثاق صناعات السيارات الصينية والهندية ومضامينه بالنسبة للبلدان الأخرى النامية".

باتْنِك آيْلا، وآجي شاه: "التفاعل بين تدفقات رأس المال والنظام المالي المحلي الهندي".

ستريفل شين: "تأثير الصين والهند على الأسواق السلعية العالمية: التركيز على الفلزات والمعادن والنفط".

سرينِفِسِن تي أن: "الصين، والهند، والاقتصاد العالمي".

وايتنغ سوزان أتش: "النمو، والإدارة، والمؤسسات: المؤسسات الداخلية لدولة الحزب في الصين".

ولكنسون ستيفن آي: "السياسة والإنفاق الأساسي في الهند".

زهاو مين: "التحرر الداخلي ونظام التبادل الصيني: مقاربة تجريبية".

الفصل الأول

مقدمة

الرقص مع العمالقة

أل ألن ونترز وشهيد يوسف

تشترك الصين والهند، على الأقل، بصفتين: الأولى، ضخامة عدد السكان؛ والثانية، السرعة الكبيرة لنمو الاقتصاد منذ عشر سنوات على الأقل. واليوم، يقدم البلدان تقريباً ٥% و٢% من إجمالي النتاج الداخلي GDP العالمي، على التوالي، بأسعار الصرف الجارية. وموضع الجدل هو أن التوسع الصيني منذ ١٩٧٨ كان، حتى الآن، "مفاجأة" النمو الأكبر التي عرفها الاقتصاد العالمي يوماً؛ وإذا استقرأنا معدلات النمو الحديثة في البلدين على مدى نصف قرن، سنجد أن الصين والهند -العملاقين- كانا فعلاً بين الاقتصادات الأكبر في العالم. فقوى العمالة الواسعة واتساع قواعد المهارات فيهما تدلان ضمناً على إمكانية إنتاجية هائلة، خصوصاً إذا واصلت (الصين) أو بدآت (الهند) بالاستثمار بقوة في تدفقات التكنولوجيا والترحيب بها. وتتساءل البلدان المنخفضة الدخل ما إذا كانت ستجد مكاناً لها على أسفل سلم التصنيع، في حين تخشى البلدان العالية والمتوسطة الدخل من تأكّل فوائدها الحالية في حقول أكثر تعقيداً. ويعترف الجميع بأن انتعاش آسيا يبشر بطلبات

قوية، ليس فقط على المنتجات الأولية ولكن أيضاً على مصنِّعي المنتجات والخدمات المتخصصة وعلى المُدخلات والمعدات الصناعية. ولكن الجميع بالتساوي تواقون إلى معرفة أي الأسواق التي ستتوسع وإلى أي مدى. علاوة على ذلك، سيؤثر نمو هذين الاقتصادين العملاقين ليس فقط على أسواق السلع لكن أيضاً على تدفقات المدخرات، والاستثمار، وحتى على الناس حول العالم، وسيفرض متطلبات ثقيلة على المشاعات العالمية، كالمحيطات والجو.

لا يمكن لهذا الكتاب أن يجيب على كل هذه التساؤلات، لكنه يحتوي على ست مقالات حول الجوانب المهمة لنمو العملاقين التي ستساعد، في الأقل، على التفكير بها. ويهدف، بصورة رئيسة، إلى توضيح بعض المضامين المهمة لنموهما بالنسبة للاقتصاد العالمي وبالتالي للبلدان الأخرى، معتمداً على البحث الحديث وعلى انتشار الكتابات المتعلقة بالصين والهند: إنه كتاب حول الرقص مع العمالقة دون أن تتعرض أباخس المرء للدوس[١]. فتركز فصول ثلاثة على تفاعلات العملاقين مع البلدان الأخرى (من طريق تطور قدراتهما الصناعية، وتجارتهما الدولية، ونظامهما المالي الدولي)، ويدرس فصلان القيود والتأثيرات المحتملة على النمو (التفاوت والإدارة)، ويضم فصل واحد تحليل القيود المحلية والتطلعات العالمية (حول الطاقة والانبعاثات).

إن المسألة التي تشكل أساس التحليل بسيطة جداً. فالصين والهند تشكلان ٣٧,٥% من عدد سكان العالم و٦,٤% من قيمة الخرج والدخل العالميين بالأسعار الجارية وأسعار الصرف[٢]؛ ولما كان إنتاج الفرد واستهلاكه يقاربان المستويات المماثلة في البلدان المتطورة اليوم -معيار

(١) واحد من الأسئلة الأكثر شيوعاً التي يطرحها علماء اقتصاد البنك الدولي الإقليميون هو: ماذا يعني تقدم الصين والهند بالنسبة لبلدي؟

(٢) تأتي الإحصائيات في هذا الفصل من مؤشرات البنك الدولي حول التنمية العالمية، ما لم يُذكَر خلاف ذلك.

يطمح إليه، بصراحة، كلا العملاقين -فإن التأثيرات الرئيسة على الأسواق والمشاعات العالمية تبدو حتمية. ونسأل ما إذا كان محتملاً استمرار التوسع السريع للنشاط الاقتصادي إلى نهاية ٢٠٢٠، وما إذا كانت هناك أي أشارات حول الشكل الذي سيتخذه، وكيف سيؤثر أي توسع كهذا على البلدان الأخرى. ونحلل السؤال الأخير من طريق تأثير العملاقين على الأسواق، والأنظمة، والمشاعات العالمية أكثر منه من طريق الروابط الثنائية مع البلدان الأخرى. فالتأثيرات على أي بلد منفرد، سترتبط، إلى حد بعيد، بطبيعة ارتباطاته بهذه الأنظمة[١].

من البديهي أن العملاقين لن ينموا في عزلة -في الواقع، ربما لن يسهما أبداً بأكثر من حصة قاصرة في النمو العالمي- وبالتالي يطرح هذا سؤالاً توضيحياً حول ما نقصده بعبارة "تأثيرات نمو العملاقين". في الفصلين حيث نحلل السؤال بصورة منهجية، نفترض مساراً معقولاً لنمو الجميع حتى عام ٢٠٢٠ (نمو يحمل مضامين مثلاً بالنسبة للأسعار العالمية أو انبعاثات الكربون)، ثم نسأل عن مضامين نمو "أكبر بقليل" للعملاقين. ويستخدم واحد من هذه الفصول نموذجاً للتوازن العام القياسي المحسوب لترجمة الافتراضات حول التراكم المستقبلي للعوامل والتقدم التقني في صورة العالم عام ٢٠٢٠. وبالتالي يعطي لنمو العملاقين زيادة بحدود نقطتين مئويتين سنوياً بعد عام ٢٠٠٥ ويحسب الاختلافات الناتجة في تدفقات السلع والخدمات بين الاقتصادات، وهياكل الإنتاج، والرفاه الاقتصادي. وتستخدم الفصول الأخرى نموذجاً مختلفاً، يدمج قطاع الطاقة المفصل والتقدم التقني الداخلي، لاستكشاف سيناريوهات الطاقة / الانبعاثات حتى عام ٢٠٥٠. وبصورة مماثلة، يستكشف بعدئذٍ نتائج إضافة نقطتين مئويتين سنوياً لنمو العملاقين.

---

(١) ندرس فقط الأبعاد المحسوسة للتأثير، بما فيها الخدمات، لكن الصين والهند أيضاً يمكن طبعاً إن تؤثرا على المعايير، والأذواق، ونماذج العمل، وهلمجرا.

وعلى المدى الطويل، تتكيف الاقتصادات إجمالاً بسلاسة مناسبة، وهكذا نتوقع أن يكون تأثير الخط القاعدي الذي اختير لهذه الممارسات ضئيلاً على زخم زيادة النمو. ومع ذلك، يحتمل أن تكون هناك عتبات اقتصادية وإيكولوجية حرجة، مما يعني أن إضافة نقطتين مئويتين للنمو السنوي من العملاقين سيكون لها تأثيرات مختلفة، اعتماداً على ما إذا أُدخلَت إلى النمو العالمي الآن الذي يبلغ تقريباً ٢% أو ٤% سنوياً. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعمل إمدادات النفط كقيد، أو يمكن أن تعمل زيادة النمو بشكل كافٍ على زيادة الدوافع للابتكار إلى درجة ينتفي معها فعل هذا القيد. ولكن لا أحد طبعاً يعرف ما إذا كانت تلك العتبات موجودة وأين، وهكذا نمضي بافتراض قاعدة معقولة واستكشاف زيادة معقولة، وشرح ذلك بدراسة نوعية حيثما وجدنا هذا مناسباً.

تتطلب الفصول الأخرى حول تأثيرات نمو العملاقين مقاربة كمية أدنى. فيصف أحدها التطورات الحالية والمتوقعة في القدرة الصناعية لكي يحدد قطاعات القوة المستقبلية المحتملة -وبالتالي الميزة التنافسية. ويشدد على سلوك شركات وقطاعات معينة لتشجيع التغيرات السريعة جداً في قدرات التصنيع والخدمات في الصين والهند، ومن ثم يكمل التحليل الأكثر منهجية بالاستناد إلى نموذج الميزة التنافسية المذكورة أعلاه. وتقدر فصول أخرى مدى التزام العملاقين بالنظام المالي الدولي وتدرس العوامل- خصوصاً الإصلاحات السياسية الداخلية- التي ستؤثر عليه في المستقبل. ولكن، في غياب التنبؤات حول إصلاحات كهذه، سنتحاشى محاولة تقديم تقديرات كمية دقيقة للموجودات والتدفقات المالية المستقبلية.

والفصلان الباقيان أيضاً بعيدان عن تقدير العوامل المستقبلية المهمة التي تشكل أساس نمو العملاقين، لكن، مع ذلك، ينكبان على معالجتها. فيستعرض أولهما الدليل حول انخفاض الفقر عند العملاقين، وتزايد التفاوت، والنمو الاقتصادي. ويحتج بأن تزايد التفاوت يمكن أن يقيد النمو - خصوصاً في

الصين- وأنه ينبغي للحكومات أن تتصرف إليه[1]. أما كيف تفعل الحكومات ذلك على وجه الدقة (تحاول تحسين الدخول الزراعية أو من طريق تشجيع الهجرة من المناطق الريفية؟) فيمكن أن يؤثر على التجارة وبالتالي على باقي العالم. وبالمثل، يستعرض الفصل الأخير دليلاً سابقاً -هذه المرة حول الإدارة ومناخ الاستثمار- ويخلص إلى أن هناك بعض الهشاشات، مع أن مشكلات الإدارة لا تقيد نمو العملاقين بالضرورة. وينسجم كلا الفصلين مع استمرار سرعة النمو، لكن يحددان الظروف التي يمكن أن تتباطأ فيها تلك السرعة.

سيتضح من هذه الدراسة أن فصول هذا الكتاب -دون استثناء- لا تطرح تنبؤات غير مشروطة حول العملاقين أو الاقتصاد العالمي؛ والأصح هو أن كل فصل يدرس جانباً واحداً من جوانب النمو، ويدرس، كمياً أو نوعياً، نمط العوامل التي يجب على المرء أن يراعيها في إبراز استمراريتها أو تأثيراتها. وبالمثل، مع أن كل الفصول تعالج الحوادث نفسها، فإنها لا تتبنى إطاراً تحليلياً وحيداً أو مجموعة بيانات واحدة. والتحليل يتطلب تبسيطاً، والتبسيطات الضرورية تختلف من موضوع إلى موضوع. وبالمثل، تتطلب المواضيع المختلفة بيانات ومصادر بيانات مختلفة، وهذه كثيراً ما تكون مختلفة إلى حد ما. وبما أننا لا نستطيع تقديم رؤية إحصائية وحيدة للعملاقين، فإننا نستخدم بيانات ملائمة لكل موضوع دون محاولة فرض مظهر الانسجام التام المتبادل. وباستثناء حالة الطاقة والانبعاثات، فإن مدى وقتنا هو الفترة الممتدة بين ٢٠٠٥ و٢٠٢٠، وهي فترة طويلة بما يكفي لتحديد الاتجاهات الأطول مدى وإعلام صانعي السياسة خلال السنوات القليلة التالية، ونأمل أن تكون قصيرة بما يكفي بحيث لا تربكها شكوك التكنولوجيا والسياسات.

---

(١) صحيح أن التفاوت في الدخل نشأ في المملكة المتحدة والولايات المتحدة أثناء عمليات التصنيع هناك، دون أن تُعَدَّ هذه الاتجاهات قيداً على النمو. ولكن دليلاً ضعيفاً يشير إلى أن الزيادة كانت أقل منها في الصين (انظر مثلاً لندرت [٢٠٠٠]). علاوة على ذلك، كانت المعايير التكنولوجية والاجتماعية مختلفة في حينه. وكانت معدلات النمو السائدة أقل، حتى في الاقتصادات الأكثر نجاحاً.

نتكلم عن الصين والهند معاً بوصفهما عملاقين لأن المقالات تهتم، بصورة رئيسة، بالطريقة التي تتطور فيها البيئة الاقتصادية العالمية التي تواجه بلداناً أخرى. ومن هذا المنظور، تكون الأدوات التحليلية المطلوبة مماثلة لكلا الصين والهند. ومع ذلك، نحن لا نجزم بأن العملاقين نفسيهما متماثلان أو أن تطلعاتهما متماثلة. وفي الواقع، نلاحظ فيما يلي أن مقاييسهما أيضاً مختلفة في السنوات الخمس عشرة التي ندرسها. وفي بعض الحالات، سنميز بين مضامين النمو الصيني والهندي بالنسبة للنتاجات العالمية أو بين التحديات التي تواجهها كل منهما في إنجاز النمو، لكن لأغراض أخرى كثيرة، سنشير إليهما مجتمعين بوصفهما عملاقين.

نبدأ باقي هذه المقدمة بملاحظة أن العملاقين يهمان باقي العالم لأنهما ينموان ولأنهما مندمجان، أو يندمجان، مع الاقتصاد العالمي. وندرس بإيجاز القوى التي تشكل نموهما ونقارن ذلك النمو بطفرات النمو السابقة في اقتصاد العالم وبحوافز النمو التي تنبعث من بلدان أخرى؛ أعني أننا نسعى إلى وضع العملاقين في منظوريتهما الصحيحة. ونقدم بعد ذلك خلاصة موجزة للفصول التالية، بدءاً من القدرة الصناعية والتجارة العالمية (أي، كيف يمكن أن ينتشر نمو العملاقين عبر العالم من طريق أسواق السلع والخدمات)؛ من خلال تفاعلاتهما مع الأسواق المالية الدولية، وأسواق الطاقة، والانبعاثات؛ إلى قيود النمو التي تنبعث من البيئة، والتفاوت، وتحديات الإدارة. وأخيراً نلخص التحديات التي يطرحها نمو العملاقين لحكومات البلدان الأخرى، وفقاً لهباتها الطبيعية وظروفها الاقتصادية.

كُتِب الكثير حول فترة النمو الاقتصادي الاستثنائي في الصين والانطلاقة الحالية في الهند، اللتين لا نستطيع دراستهما هنا لاعتبارات كثيرة. وفي حالات قليلة، يكون التطلع إلى الوراء أساسياً للتطلع إلى الأمام، لكن باستثناء حالات كهذه وحيثما نحتاج إلى قياس معدلات النمو من نقطة

تاريخية، فإننا نتجاهل هذه السجلات التاريخية الآسرة[١]. وهكذا، نركز في هذا الفصل على مسألة أين العملاقان اليوم وإلى أين يمضيان.

النمو الاقتصادي

نهتم بالعملاقين لأنهما كبيران وينموان (ويُتوقَّع لهما مواصلة ذلك)، ولأن نموهما يصدم بلداناً أخرى من طريق صفقاتهما الدولية. وندرس في هذا المقطع أول هذه الأسباب: ما مدى كبر ودينامية العملاقين، وكيف يُقارَن نموهما بنمو الآخرين، وما الذي يحدد طبيعة نموهما؟

وضع العملاقين في منظوريتهما الصحيحة

نبدأ بمقارنة العملاقين مع الاقتصادات الأخرى الكبيرة، اليوم وفي عام ٢٠٢٠. ولمقارنة الفقر أو حتى الانتعاش الاقتصادي عبر البلدان، يبدو معقولاً استخدام أسعار صرف تعادل القدرة الشرائية PPP؛ لكن لتقييم تأثير اقتصاد في آخر، فإن أسعار الصرف الفعلية الجارية تقدم أساساً أفضل. وهذه التأثيرات الدولية يجب أن تعمل من طريق التحويل الدولي للسلع، أو الخدمات، أو الأصول، على فرض أن الأصول قابلة للاتجار، أي أن لا تكون أسعارها مختلفة إلى حد مثير عبر البلدان، إلى درجة يكون معها تعديل تعادل القوة الشرائية غير مناسب. وتشير بيانات إجمالي النتاج الداخلي في الجدول ١-١ إلى أن ضخامة الصين ربما تكون ٦/١ وضخامة الهند ١٦/١ من ضخامة الولايات المتحدة بالدولارات[٢] المتداولة. وبلغة التأثير، إن صدمة متناسبة مفترضة تنبعث من ألمانيا أو اليابان ستتفوق على واحدة من الصين، ناهيك عن واحدة من الهند.

---

(١) بين الكثير من كتب التاريخ الاقتصادي المتاحة، انظر نوتن (١٩٩٥)، وسرينيفسن (٢٠٠٣)، وباناغريا (٢٠٠٤)، ورودريك وسبرامينيان (٢٠٠٥)، وفرانكِل (٢٠٠٥)، وفريدمان وجيلي (٢٠٠٥)، و وُو (٢٠٠٥)، وبراسْتَر ولاردي (٢٠٠٦).

(٢) الدولارات كلها دولارات أمريكية، إلا إذا ذكرنا خلاف ذلك.

الجدول ١-١: إجمالي الناتج الداخلي في ستة اقتصادات كبيرة

	حصة GDP العالمي ($ ٢٠٠٤ وأسعار الصرف)		متوسط معدلات النمو السنوي الحقيقي		معدل الإسهام إلى النمو العالمي	
الاقتصاد	٢٠٠٤	٢٠٢٠	١٩٩٥-٢٠٠٤	٢٠٠٥-٢٠	١٩٩٥-٢٠٠٤	٢٠٠٥-٢٠
الصين	٤,٧	٧,٩	٩,١	٦,٦	١٢,٨	١٥,٨
الهند	١,٧	٢,٤	٦,١	٥,٥	٣,٢	٤,١
الولايات المتحدة	٢٨,٤	٢٨,٥	٣,٣	٣,٢	٣٣,١	٢٨,٦
اليابان	١١,٢	٨,٨	١,٢	١,٦	٥,٣	٤,٦
ألمانيا	٦,٦	٥,٤	١,٥	١,٩*	٣	٣,٣
البرازيل	١,٥	١,٥	٢,٤	٣,٦	١,٥	١,٧
العالم	١٠٠	١٠٠	٣	٣,٢	١٠٠	١٠٠

المصدر: البنك الدولي ٢٠٠٥-ب، مؤشرات التنمية العالمية.

ملاحظة: يُحسَب متوسط معدلات النمو بوصفه متوسطاً لمعدلات النمو السنوية الحقيقية (ثابت الدولار الأمريكي ٢٠٠٠) للفترة. وبالمثل، يُحسَب متوسط الإسهامات بوصفه معدلاً للإسهامات السنوية. ويعتمد الحساب لفترة ٢٠٠٥-٢٠ على GDP في ٢٠٠٤ ومعدلات النمو المخططة.

*يخطط البنك الدولي معدل نمو سنوي مقداره ٢,٣% لخمس وعشرين بلداً في الاتحاد الأوروبي زائداً الاتحاد المهني الأوروبي الحر، الذي نأخذ منه رقم ألمانيا.

وإذا عدنا إلى نمو الخرج والدخل، نجد أن إنجاز الصين والهند كان قوياً جداً منذ عام ١٩٩٥، خصوصاً عند مقارنته بالاقتصادات الأخرى الكبيرة (انظر العمود ٣ في الجدول ١-١). فالصين قدمت ١٣% من النمو العالمي خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤، وقدمت الهند ٣%، مقارنة بـ ٣٣% للولايات المتحدة، التي عوضت معدل نموها البطيء بحصة انطلاقتها الأعلى بكثير عام ١٩٩٥. وإذا نظرنا إلى المستقبل، نجد أن الجدول يتصور نمو إجمالي

النتاج الداخلي لعام ٢٠٢٠ اعتماداً على تقديرات البنك الدولي المركزية للاقتصاد العالمي التي تعود إلى شهر تموز ٢٠٠٦[١]. إن هذه التقديرات لا تُقدَّم فقط كنبوءات، لكن كافتراضات معقولة يمكن الانطلاق منها إلى التفكير حول المديات النسبية لنمو العملاقين. ونجد في الجدول ٣-٤ (الفصل الثالث) معدلات النمو المماثلة في مُدخلات العوامل وإنتاجيتها.

تضع التقديرات نمو الصين عند معدل سنوي مقداره ٦,٦% خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠ (زيادة إجمالية في الخرج مقدارها ١٦٢%)، ونمو الهند عند معدل ٥,٥% سنوياً (١٢٤%)= معدلات متواضعة بالنسبة للعقد الأخير، مع ذلك تبقى هائلة. وتفترض التقديرات نمواً قوياً في مكان آخر (معدل عالمي مقداره ٣,٢% سنوياً)، وبالتالي تشير ضمناً إلى رؤية محافظة للزيادة في حصة العملاقين في الاقتصاد العالمي -من ٤,٧% إلى ٧,٩% للصين، ومن ١,٧% إلى ٢,٤% للهند. واعتماداً على هذه الأرقام، ومن خلال التقدير الحقيقي، ستكون حصة العملاقين من النمو العالمي خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠ أكبر منها خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤، لكن ليس إلى حد مثير جداً[٢]. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن تقديرات النمو الحقيقي هذه تُبقي ثابت أسعار الصرف عند قيم ٢٠٠٤. وعندما يصبح العملاقان أكثر رخاء، ستزداد أسعار خدماتها اللاتجارية nontraded وأسعار صرف ميزانياتها. وبالتالي، ستتجاوز

---

(١) من المحتمل جداً أن يتم تعديل هذه التقديرات إلى حد ما في توقعات ٢٠٠٧ للاقتصاد العالمي. ولكن تحليل تأثيرات نمو العملاقين، كما ناقشنا أعلاه، مستقل إلى حد بعيد عن القاعدة الدقيقة التي يعمل بموجبها. إن الهبوط المقدر في معدلات النمو المتصل بالخبرة الحديثة يعكس رأي الخبراء الذي يعود إلى ٢٠٠٦، اعتماداً على الآراء حول التراكم المستقبلي، ونمو قوة العمالة، والتقدم التقني، والإصلاح السياسي.

(٢) إذا ارتفعت معدلات النمو في الصين والهند إلى ٨,٦% و٧,٣%، على التوالي، كما يفترض في المحاكيات simulations البديلة في الفصل الثالث وأكثر بالانسجام مع النبوءات والخطط المحلية، وإذا هبط معدل النمو العالمي إلى ٣%، فإن حصتي الصين والهند من إجمالي النتاج الداخلي ستزدادان عام ٢٠٢٠ إلى ١٠,٩% و٣,٢% وإسهامهما في النمو إلى ٢٠,١% و٥,٥%، على التوالي.

حصتنا العملاقين عام ٢٠٢٠، بأسعار ذلك العام، حصتهما التي يشير إليها العمود ٢ في الجدول ١-١، ربما بصورة جوهرية[١]. ومع ذلك، لن يصل العملاقان إلى الهيمنة على الاقتصاد العالمي خلال المدى الزمني الذي نعالجه. ولكن، تغيراً نسبياً مفترضاً في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، مثلاً، سيكون أكبر من الناحية الكمية.

وتتصل بموضوعنا أيضاً ملاحظة أن معدل نمو الاقتصادات الناشئة هي نموذجياً أكثر تقلباً من معدلات البلدان الصناعية. وعندما تصبح الاقتصادات الناشئة أكبر نسبياً في الاقتصاد العالمي، فإن هذا التقلب سيصدم الآخرين بقوة أكبر، وما لم يرتبط سلباً بصدمات نمو أخرى، فإن التقلب الإجمالي سيزداد قليلاً.

هناك منظورية مختلفة حول نمو العملاقين تأتي من معلومات تاريخية. فإذا نظرنا إلى انطلاقة الصين منذ ١٩٧٩، فإنه يمكن مقارنتها بعمليات التصنيع الكبيرة السابقة. (تقدُّم الهند حديث جداً من حيث تحليله بهذه الطريقة). وندرس في الجدول ١-٢ المملكة المتحدة والولايات المتحدة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، اعتماداً على إحصائيات مادِسون (٢٠٠٣). ومع أن تلك الأرقام، لسوء الحظ، موضوعة بمعدلات تعادل القوة الشرائية ومتاحة فقط لعمليات تأريخ خاصة، فإنها تشير إلى أن دولة لم تقدم للاقتصاد العالمي مثل هذه الصدمة الكبيرة التي قدمتها الصين. فوفقاً للعمود ١، الذي يبدأ بـــ ٢,٩% للدخل العالمي، نمت الصين على مدى ٢٦ عاماً بمعدل أسرع من الاقتصاد العالمي بـــ ٦,٦% نقطة مئوية سنوياً. ووفقاً للعمود ٢، حقق البلد حصة ابتدائية مقدارها ٤,٩% وفارق نمو مقداره ٤,٤ نقطة مئوية. وكانت معدلات النمو التاريخية أكثر انخفاضاً، حتى بالنسبة

---

(١) إذا طبقنا هذه الطرق (أي، معدلات النمو بالأسعار الثابتة المطبقة على الحصص الأولية) على اليابان خلال الفترة ١٩٦٥-٩٥، فإنه يبدو أن حصتها من إجمالي النتاج الداخلي سترتفع تقريباً من ٤,٣% إلى ٦,٦%. وبالأسعار الجارية، كان يجب أن تكون الزيادة ١٧,٦%.

للبلدان المزدهرة، والولايات المتحدة كانت المثيل الأقرب للصين على مدى الفترة ١٨٢٠-٧٠، فترة كان الفارق خلالها ٣,٣ نقطة مئوية على مدى خمسين سنة (بحصة ابتداء أدنى)(١). في الحدود المطلقة، كانت الثورة الصناعية ثورة لأنه، لأول مرة، كان ممكناً تضاعف معدل المداخيل للفرد خلال جيلين. وازدادت المداخيل في ريعان الولايات المتحدة إلى أكثر من الضعف في جيل واحد. وفي معدلات النمو الحالية والأجل المتوقع عند العملاقين، ينبغي أن ترتفع الدخول في جيل واحد!.

الجدول ١-٢: تصنيع مقارن

إجمالي النتاج الداخلي بأسعار تعادل القوة الشرائية

عامل للمقارنة	الصين، WDI ٢٠٠٤-٢٩٧٨	الصين، مادِسون ٢٠٠٣-١٩٧٨	المملكة المتحدة ١٨٢٠-١٧٠٠	المملكة المتحدة ٧٠-١٨٢٠	الولايات المتحدة ٧٠-١٨٢٠	الولايات المتحدة ١٩١٣-١٨٧٠
حصة المصنعين الأولية (%)	٢,٩	٤,٩	٢,٩	٥,٢	١,٨	٨,٨
نمو المصنعين السنوي (%)	١٣,٣	٧,٥	١	٢,١	٤,٢	٣,٩
نمو العالم السنوي (%)	٦,٨	٣,١	٠,٥	١,٢	٣,٣	١,٨
فارق النمو	٦,٦	٤,٤	٠,٥	١,٢	٣,٣	١,٨
عدد السنوات	٢٦	٢٥	١٢٠	٥٠	٥٠	٤٣

المصادر: البنك الدولي ٢٠٠٥-ب، مؤشرات التنمية العالمية، مادِسون ٢٠٠٣.
WDI = مؤشرات التنمية العالمية

---

(١) لأننا لا نستطيع اختيار سنوات الذروة والقاعدة، فإننا، دون شك، نبالغ في الاختلاف بين الصين والآخرين، لكن لا يحتمل أن يكون استنتاجنا الكمي خاطئاً: $(1 + 0{,}065)^{26}$ يتجاوز $(1 + 0{,}033)^{50}$.

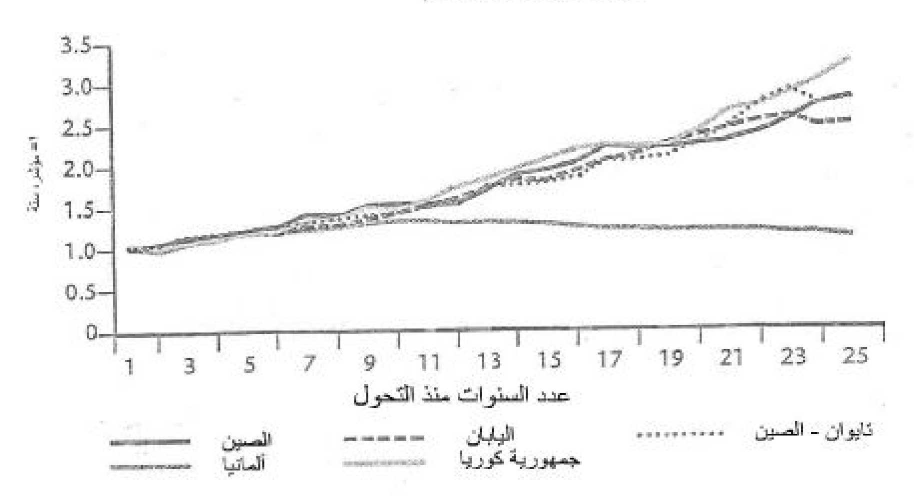
وتعرض الصورة ١-١ التحليل نفسه لتجارب أكثر حداثة، ومرة أخرى تستخدم معلومات مادِسون. (اعتُرِض على معلوماته حول النمو بوصفها محافظة جداً- انظر هولز [٢٠٠٦]) . وإذا أخذنا عام ١٩٥٠ (النقطة الأقدم التي من عندها تتوفر المعلومات) كبداية لطفرات النمو في جمهورية ألمانيا الاتحادية، واليابان، وتايوان (الصين)؛ و١٩٦٢ لجمهورية كوريا؛ و١٩٧٩ للصين، فإننا نرسم (الصورة ١-١/أ) نمو الخرج بالنسبة لخرج العالم (مرة أخرى عند الثابت، أسعار تعادل القوة الشرائية PPP مع اعتبار الرقم ١ سنة البدء، وتطور حصة الاقتصاد الهدف في الخرج العالمي (الصورة ١-١/ب.)

سجلت كل من اليابان، وكوريا، وتايوان (الصين) نمواً داخلياً زيادة على نمو الصين خلال السنوات الخمس والعشرين "الأولى"، وسجلت ألمانيا أقل إلى حد ما بعد السنوات الاثنتي عشرة الأولى، مع أن عام ١٩٥٠ يمكن أن يكون نقطة انطلاق متأخرة جداً. وبعد التطبيع وفقاً للنمو العالمي (أي، بحث نمو الاقتصاد الهدف بالنسبة لنمو العالم خلال تفجر نموه ([الصورة ١-١/أ])، تظهر كل الاقتصادات، باستثناء ألمانيا، اتجاهات مماثلة تقريباً، على الأقل لمدة عشرين سنة. ولكن كوريا وتايوان (الصين) كانتا صغيرتين جداً في الحدود المطلقة عندما بدأ نموهما، وحتى اليابان كانت، بحصة أولية مقدارها ٣% من إجمالي النتاج الداخلي العالمي، أصغر من الصين. وهكذا كان تفجر النمو في الصين، بلغة توسيع حصة الخرج العالمي، أكبر بكثير من أي تفجر آخر معروف حتى الآن.

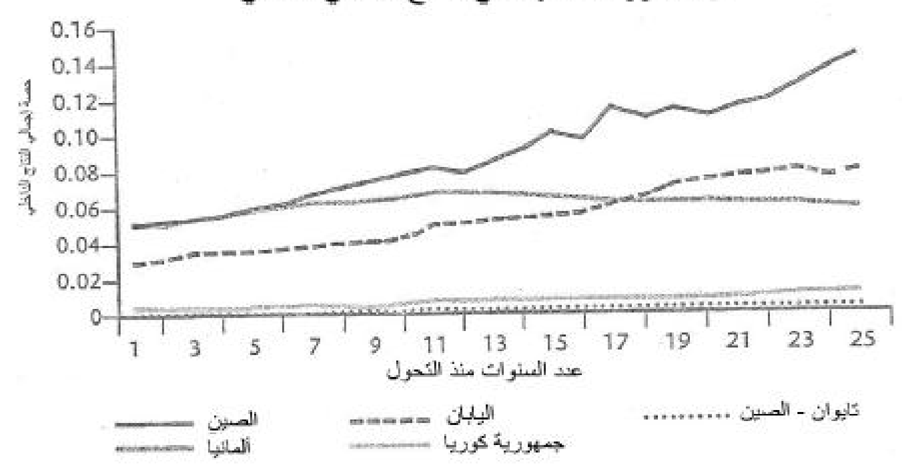
لو كانت لدينا معلومات بالأسعار الفعلية بدلاً من معدلات تعادُل القدرة الشرائية، لكانت حصة الصين أصغر بكثير وحصة اليابان أصغر بقليل، ولكانت المقارنة بالتالي أقل تطرفاً. ولكن لنتذكر أن معلومات مادِسون (٢٠٠٣) حول الصين يمكن أن تكون محافظة جداً، وأن تفجر نمو اليابان تضاءل بعد ٢٠ سنة. ومع أن اليابان استردت نموها في ثمانينيات القرن

الصورة ١-١: الصين وطفرات النمو السابقة مقارنة

أ- مؤشر النمو بالنسبة للعالم



ب- تطور حصة إجمالي النتاج الداخلي العالمي



المصدر: ماديسون ٢٠٠٣

الماضي، فإن البلد لم يحقق أبداً أكثر من ٩% من إجمالي النتاج الداخلي العالمي عند تعادل القوة الشرائية، في حين تقدم الصين اليوم ١٤%.

في الواقع، تشير هذه الأرقام البسيطة إلى أن تصنيع الصين كان كبيراً بشكل منقطع النظير، وهذا يحملنا فقط إلى الحاضر. ويشير التوقع للمستقبل إلى صدمة مماثلة أكبر للاقتصادات الأخرى. علاوة على ذلك، قد يكون مهماً

أن الصين والهند تنموان في عالم يمكن أن يكون اليوم ضاغطاً على قيود متاحية الموارد. ومع أن المرء يمكن أن يتوقع بمعقولية استمرار التقدم التقني لزيادة الخرج لكل فرد، فإنه لا يستطيع أن ينكر أن المشاعات العالمية- الأرض الحدودية، والمحيطات، والجو - تتعرض للضغط.

لو قمنا بممارسة مماثلة بلغة الصادرات، لاختلفت القصة قليلاً. فإذا استثنينا المعدل الفلكي لنمو الصادرات الكورية (٥٠ مرة أكبر من صادرات العالم خلال ٤٣ سنة)، فإن نمو صادرات الصين بالنسبة لنمو الصادرات العالمية كان مشابهاً لمثيله في البلدان الأخرى خلال ٢٥ سنة، متقدماً منذ ذلك الحين إلى مكان أعلى. ولكن بلغة حصص صادرات العالم، حققت ألمانيا زيادة أكبر (من ٣,٢% إلى ١٠,٥% خلال ٢٥ سنة، مقارنة بزيادة الصين من ٠,٨% إلى ٧,٣% وزيادة اليابان من ١,٣% إلى ٧,٢%). ومن المتوقع طبعاً أن تحقق الصين حصة أكبر في المستقبل، في حين تضاءلت حصة كل من ألمانيا واليابان، وكان اقتصاد كل منهما اقتصاد إنعاش أكثر منه اقتصاداً ناشئاً. ومن هنا، يمكن، حتى بلغة الصادرات، إثبات أن الصين هي الصدمة الأكبر التي واجهناها حتى الآن، ومن المتوقع أن يستمر نموها ونمو الهند. وباختصار، حتى لو لم تكن الصين قوة مهيمنة في الاقتصاد العالمي، فإن الصدمة التي تدبرها للعالم ليس لها سابقة. ومن هنا يتضح أن الاهتمام بالعملاقين مبرر تماماً.

بيان أسباب النمو

نلتفت الآن بإيجاز إلى دعائم معدلات النمو المفترضة أعلاه للعملاقين. وتتضمن مصادر النمو نمو القوة العاملة وتراكم رأس المادي والبشري المعدل بنقص رأس المال الطبيعي، وسرعة التغير التقني، وتوزيع الموارد على النشاطات. ويتأثر إسهام هذه المصادر في النمو الحقيقي في الصين والهند بالبنية التشجيعية الكامنة في بيئتيهما المحلية (على سبيل المثال، توظيف العامل وأسواق الإنتاج، واتساع حرية الوصول إلى هذه الأسواق، والهيكل الأساس الاقتصادي والاجتماعي، ونطاق السياسة) وبطبيعة ومدى التكامل مع الأسواق العالمية. لم نحلل بيئتي العملاقين المحليتين أو تراكم عواملهما بأي تفصيل، آخذين كمسلَّمة توقعات حجومهما المحتملة من مصادر

أخرى. ومع ذلك، من الضروري أن نسأل بإيجاز ما تلك التوقعات، لكي نستطيع أن نفهم طبيعة نموهما.

إن نمو عدد السكان يتباطأ عند العملاقين ويُتوقَّع له أن يستمر كذلك. فعدد سكان الصين نما فقط بمعدل ٠,٦% سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، ليصل إلى ١,٣٢ بليون نسمة[١]؛ ويُتوقَّع أن يبلغ ذروته عام ٢٠٣٢، ومن ثم يأخذ بالانحدار[٢]. ونما عدد سكان الهند بمعدل ١,٤% في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، ليصل إلى ١,١٠ بليون نسمة، ويُتوقَّع أن يتباطأ نموها إلى ٠,٧% سنوياً بين ٢٠٣٠ و٢٠٤٠ (توقيت تلحق فيه الهند بالصين). تعكس هذه الاتجاهات انخفاضاً حاداً في الخصوبة، مع سكان بعمر ١٥-٦٤ شكلوا ٧١% في الصين عام ٢٠٠٥، ويهبط هذا المعدل إلى ٦٩% عام ٢٠٢٠ وإلى ٦٢% عام ٢٠٤٠. وستكون المعدلات الموازية في الهند ٦٣% عام ٢٠٠٥، و٦٧% عام ٢٠٢٠. يحتمل أن تعوض الصين النقص في فوج العمل، جزئياً على الأقل، عن طريق زيادة معدلات المشاركة في الاستخدام، لكن الصورة الجانبية لصغار السن هي واحد من الأسباب التي تدفع على الاعتقاد بأنها ستبدأ في إغلاق فجوة الدخل في الربع الثاني من القرن.

وفي الصين، ازدادت الحصة من السكان المدينيين من ٢١% عام ١٩٨١ إلى ٤٣% عام ٢٠٠٥ (كوبر ٢٠٠٦)، مع انحدارات مطلقة في عدد السكان الريفيين. علاوة على ذلك، إن الكثير من العمالة الريفية هي عمالة غير زراعية. ومع ذلك، لا تزال الزراعة تشكل ما يقرب من ٤٥% من العمالة وتشكل الصناعة ٢٢%، وهكذا، على الرغم من ضعف إعادة التوزيع القطاعي في نمو الصين، فإننا، مع ذلك، ننظر إليها بوصفها قوة فعالة للمستقبل. هذا، بوجه خاص، لأن الزراعة تشكل حصة من إجمالي النتاج الداخلي (١٣%) أقل بكثير من العمالة. وفي الهند، كان التمدن بطيئاً أكثر - من ٢٣% إلى ٢٨% خلال الفترة ١٩٨١-٢٠٠١- مع عدد من سكان الريف

---

(١) البليون = ١٠٠٠ مليون.

(٢) من أجل المقارنة، نستخدم توقعات الأمم المتحدة لعدد السكان أكثر من استخدام التوقعات المحلية.

الذين يزيدون بأكثر من ٢٠٠ مليون نسمة. ووفرت الزراعة ٥٩% من العمالة عام ٢٠٠٠ ووفرت الصناعة فقط ١٦%. ونكرر القول إن هناك مجالاً واسعاً (وحاجة) إلى إعادة توزيع مستقبلية في الهند.

ونظراً لحجمها وأهميتها في تخفيف الفقر (انظر أدناه)، ستبقى الزراعة قطاعاً هاماً في كلا الصين والهند، مع أن حوافز النمو ستكون في مكان آخر. فالغلال في الصين اليوم عالية جداً والأرض الزراعية تتعرض لضغط من توسع المدن والطرق، ولهذا سيعتمد النمو المستقبلي، بدرجة مهمة، على تجديد المحاصيل وزيادة التسويق. وفي الهند، إن الحاجة إلى التنمية أكبر والمجال أيضاً مثلها. فالغلال الهندية منخفضة بوجه عام، حتى بمعايير البلدان النامية، والزراعة يعرقلها سوء الهيكل الأساسي وفرط التنظيم (فاو ٢٠٠٦). كان النمو الحديث في القطاع جديراً بالاحترام، ويتطلب تحقيق معدلاتنا المتوقعة للنمو (ناهيك عن معدلات النمو التي تتنبأ بها الخطط الرسمية الهندية)، على الأقل، إلى مثله في المستقبل.

حققت الصين والهند خلال العقدين الآخيرين ضروباً مهمة من التقدم في التعليم الأساسي. ففي عام ٢٠٠٠، كانت لا أمية الكبار ٨٤% في الصين و٥٧% في الهند، وكانت معدلات لا أمية الشباب (١٥-٢٤) ٩٨% و٧٣%، على التوالي. يضاف إلى ذلك أن البلدين يراكمان رأس المال البشري بسرعة، مع معدلات تسجيل في المدارس الثانوية بلغت ٥٠% و٣٩%، على التوالي، عام ١٩٩٨ (برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP ٢٠٠٢، الصفحتان ١٨٣ و١٨٤). وعند عام ٢٠٠٥، كانت الهند تنتج سنوياً ٢,٥ مليون خريجاً جديداً بمستوى جامعي، منهم ١٠% في الهندسة (كوبر ٢٠٠٦)؛ وأنتجت الصين ٣,٤ مليون خريجاً، بمن فيهم ١٥١٠٠٠ خريجاً من الدراسات العليا (ملخص الإحصائيات الصينية ٢٠٠٥، الصفحتان ١٧٥ و١٧٦). وفي عام ٢٠٠٤، كان خمس الفوج العمري المناسب في الصين يدخل التعليم الثالثي[1] (كوبر ٢٠٠٦)، مع أن الفوج نفسه آخذ بالانحدار، كما لاحظنا أعلاه.

---

(١) التعليم بعد المرحلة الثانوية-المترجم.

ويبشر النمو الخارق في عدد الخريجين في الصين والهند بزيادة مهمة في حصتي العملاقين من المهارات العالمية، وبالتالي في ميزاتهما المقارنة. ولكن معهد ماكنزي العالمي (٢٠٠٥)، يرى أن حوالي ١٠% فقط من الخريجين، الصينيين والهنود، يلبون المعايير التي تتوقعها الشركات الأمريكية الرئيسة، ومع أن هذا سيتغير بمرور الوقت، فإنه لا ينبغي النظر إلى هؤلاء الخريجين بعدِّهم عمالاً ماهرين بدرجة عالية[١].

وبالانتقال إلى رأس المال المادي، كان متوسط معدلات إجمالي النتاج الداخلي المرجح لإجمالي تراكم رأس المال ٤٢% و٢٤% للصين والهند، على التوالي، في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣. ويعكس المعدل الأعلى للصين جزئياً بنية رأسمالها الأكثر كثافة واستثمارها في الهيكل الأساسي (بما فيه الإسكان)، ويساعد على تفسير سرعة نموها الذي تم تمويله، إلى حد بعيد، بمعدل المدخرات الداخلي الخارق للصين، ويفسر ربما نصف معدل نموها. ومن ناحية أخرى، ازدادت إنتاجية العناصر الكلية TFP بمعدل ٢,٥% سنوياً في كل من الصين والهند منذ عام ١٩٩٥، وهو معدل جدير بالاحترام لكن ليس مثيراً، مع أن التنقيحات الجديدة لبيانات إجمالي النتاج الداخلي ستزيد التقدير السابق. ويفترض في الكثير من نمو إنتاجية العناصر الكلية أن يعكس إعادة توزيع العمالة من الزراعة وقطاع الدولة إلى نشاطات السوق.

والسؤال الطبيعي حول أي توقع للنمو، هو: ما هوامش الخطأ فيه؟ وبوجه عام، نعتقد أن التقديرات الواردة في الجدول ١-١ هي تقديرات محافظة ورصينة

---

(١) على المدى الطويل، تشير الاقتصادات المرئية لتجميع العمال المؤهلين بدرجة عالية إلى أن الصين أو الهند ستصبحان قطبي الجاذبية للعلوم والهندسة. وهو وضع يمكن أن يحول المراتب النسبية للبلدان إلى حد مثير.

إلى حد معقول، لكن بعض المعلقين يحتجون بأن هناك، من بين أشياء أخرى، مطاعن خطيرة تنشأ من البيئة، وتوزيع الدخل، والإدارة. ولهذا نعود، بعد تحليل النتائج المحتملة لرؤيتنا المركزية، إلى دراسة هذه المطاعن. وفيما تبقى من هذه المقدمة، سنضع الفصول في سياقها ونلخصها في باقي الكتاب.

التجارة الدولية

يؤثر نمو الصين والهند في بلدان أخرى، بواسطة عدد من القنوات، لكن يمكن إثبات أن التجارة الدولية أقوى ومباشرة أكثر. وفي الفصل الثاني، يدرس المؤلفون التحسينات في قدرات العملاقين الصناعية، ويقدمون في الفصل الثالث نموذجاً لتجارة عالمية نقيس بواسطته نموهما.

التوسع التجاري

منذ عام ١٩٧٨، كان توسع تجارة الصين أسطورياً، وأقلعت الهند أيضاً منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي. وعند ٥,٧% للصادرات و٤,٨% للواردات، تجاوزت حصة الصين في تجارة السلع والخدمات العالمية حصة إجمالي نتاجها الداخلي (انظر الجدول ١-٣). وهذا رائع بالنسبة لاقتصاد كبير كهذا، مع أنه جزئياً يعكس اندماج الصين في سلاسل الإنتاج الآسيوي. ومن طريق هذا الاندماج، ربما يأتي حوالي ثلث القيم المسجلة للصادرات (إجمالي مقدر) من المُدخلات المستوردة أكثر مما يأتي من القيمة المحلية المضافة، التي يقاس بها إجمالي النتاج الداخلي[١]. ومع نمو سنوي عند ١٥,١% خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤، قدمت الصين تقريباً ٩%

---

(١) علاوة على ذلك، أظهر بيرجستن وآخرون (٢٠٠٦) أن أكثر الزيادة الحالية في عجز تجارة الولايات المتحدة من الصين يعوضها هبوط عجزها مع بلدان الإمداد المجاورة. وتنسجم هذه الموجودة مع التحويل التدريجي للتجميع من المنطقة إلى الصين.

من الزيادة في الصادرات العالمية للسلع والخدمات (الثانية فقط بعد الولايات المتحدة)، و٨% من الزيادة في الواردات (الثانية أيضاً بعد الولايات المتحدة).

وفي هذه الكميات المجمعة، تُعَدُّ الصين مستورداً ومصدِّراً مهماً للصناعات، بحصص سوقية بلغت ٦,٢% و٧,٧%، على التوالي، عام ٢٠٠٤. وتتضمن المستوردات المصنعة، بصورة أساسية، الأجزاء والمكونات لنشاطات التجميع والمعدات الرأسمالية، في حين تتكون الصادرات، بصورة أساسية، من السلع الجاهزة. وكان التحسين التقني في تصدير الصين سمة جديرة بالملاحظة. ويُظهِر ديفلِن، وإستِفادْيوردال، ورودريغوس- كلير (٢٠٠٦) كيف حلت جزئياً السلع العالية التقنية محل السلع الأدنى تقنية في مجموعة الصادرات المصنَّعة؛ وتنبأ لال وألْبَلاديجو (٢٠٠٤) بضغط تنافسي كبير من الصين على الحد الأدنى للسلسلة العالية التقنية (على سبيل المثال، سيارات، وآلات، والكترونيات)؛ واكتشف فروند وأوزدِن (٢٠٠٦) أن الصين تزيح الصادرات الأمريكية الرئيسة، غالباً في القطاعات المرتبطة بالبلدان المنتجة العالية الأجر نسبياً. ويعكس جزء من هذا التحسين مستوردات المكونات الأكثر تعقيداً (انظر، على سبيل المثال، برانستيتر ولاردي ٢٠٠٦)، لكن جزءاً منه ينشأ بالتأكيد تقريباً من التحسينات المحلية.

والأكثر إثارة أيضاً هو نمو الصين في واردات المنتجات الأولية. فقد ازداد مؤخراً استهلاك فول الصويا بنسبة ١٥% سنوياً، واستهلاك زيت الصويا وزيت النخيل بنسبة ٢٠% و٢٥%، على التوالي (ستريفِل ٢٠٠٦). ويجري استيراد كل هذا بكميات كبيرة. والصين مستورد كبير للوقود والمعادن، التي تشكل تقريباً ٤٠% من نمو السوق العالمية منذ عام ١٩٩٥. ويتم تعويض جزء من الزيادة في مستوردات المعـــادن بتراجعات

الجدول ١-٣: التجارة في السلع والخدمات لستة بلدان كبيرة

	صادرات السلع والخدمات				واردات السلع والخدمات			
الاقتصاد	الحصة (٢٠٠٤)	حصة النمو (١٩٩٥-٢٠٠٤)	معدل النمو المتوقع ٢٠٠٥-٢٠٢٠	حصة النمو ٢٠٠٥-٢٠٢٠	الحصة (٢٠٠٣)	حصة النمو ١٩٩٥-	معدل لنمو المتوقع ٢٠٠٥-٢٠٢٠	حصة لنمو
الصين	٥,٧	٨,٩	٧,٨	١٥,٤	٤,٨	٧,٨	٦,٦	١١
الهند	١,٢	١,٨	٧,٥	٢,٧	١,١	١,٨	٦,٣	٢,٢
الولايات المتحدة	١١,٢*	١٠,٧	٣,٤	٩,٩	١٦,٥	٢٤,١	٣,٥	١٥,٤
اليابان	٥,٤*	-٣,٧	٤,٢	٦,٣	٤,٧	-٠,٨	٣,٥	٤,٤
ألمانيا	٩,١	٧,٧	١,٨	٣,٨	٨,٢	٣,٦	٢	٣,٩
البرازيل	١	٠,٥	١,٧	٠,٤	٠,٧	٠,٣	٤,٣	٠,٨

المصدر: مؤشرات النمو العالمي.

ملاحظة: تم حساب معدل الإسهام إلى النمو للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠ باستخدام المتوسط المتوقع لمعدلات نمو الصادرات.

*** ٢٠٠٣.**

موازية في البلدان التي تحصل منها الصين على الصناعات المستبدلة، لكن معظم الزيادة تمثل ارتفاعاً صافياً في الطلب: يبدأ ملايين المستهلكين الصينيين، مع تزايد ثروتهم، بشراء السلع الاستهلاكية المتينة، وتعمل أسعار الصادرات الصينية المنخفضة على تحفيز الاستهلاك في أمكنة أخرى في العالم.

تعزز البيانات حول إجمالي الاستهلاك لمختلف المنتجات الأولية في الجدول ١-٤ أهمية الصين والهند في الأسواق العالمية للسلع. فالصين دائماً تحتل المرتبة الأولى بالفحم والمعادن، بحصص تبلغ ١٥-٣٣% من الاستهلاك العالمي، وتحتل الولايات المتحدة المرتبة الثانية أو الثالثة. وفي الأنواع الأخرى للطاقة، تأتي الولايات المتحدة أولاً والصين ثانياً أو ثالثاً.

والعملاقان أيضاً مستهلكان مهمان للسلع الزراعية. هنا تحتل الهند المرتبة الأولى في العالم من حيث استهلاك السكر والشاي.

الجدول ١ - ٤: الحصص في الاستهلاك العالمي من السلع الأولية

(% من حيث الحجم)

السلعة	الصين	الهند	الولايات المتحدة
الزراعة ٢٠٠٣			
القمح	١٥,٢	١٣,٥	٥,٤
الأرز	٢٩,٧	٢١,٤	١
الذرة	١٧	٢,٢	٣٢,٥
فول الصويا	١٩,٢	٣,٧	٢٤
زيت الصويا	٢٤,٤	٦,٤	٢٥,٧
زيت النخيل	١٥,٨	١٥,٣	٠,٦
السكر	٦,٦	١٥,٢	١٢,٥
الشاي	١٤,٤	١٧,٥	٣,٨
القهوة	٠,٤	٠,٨	١٦,٨
القطن	٣١,٢	١٢,٨	٦,٩
المطاط	٢٣,٥	٨,٤	١٢,٩
المعادن ٢٠٠٥			
الالومنيوم	٢٢,٥	٣	١٩,٤
النحاس	٢١,٦	٢,٣	١٣,٨
الرصاص	٢٥,٧	١,٣	١٩,٤
النيكل	١٥,٢	٠,٩	٩,٥
القصدير	٣٣,٣	٢,٢	١٢,١
الزنك	٢٨,٦	٣,١	٩
خامات الحديد	٢٩	٤,٨	٤,٧
انتاج الفولاذ	٣١,٥	٣,٥	٨,٥
الطاقة ٢٠٠٣			
الفحم	٣٢,٩	٧,١	٢٠,٦
النفط	٧,٤	٣,٤	٢٥,٣
الطاقة (اجمالي)	١٢,٦	٣,٦	٢٣,٤
توليد الكهرباء	١١,٤	٣,٨	٢٤,٣

المصدر: ستريفل ٢٠٠٦.

من الواضح أن زيادة طلب العملاقين للسلع تدعم الأسعار، لأن الأشياء الأخرى متساوية، لكن الأسعار أيضاً تعتمد على العروض. ويرى معظم المحللين أن الطلب الصيني، في السنوات الأخيرة، عمل على زيادة معظم أسعار المعادن لأن زيادة العروض لم تماشِ الطلب[1]. والاستثناء الذي يثبت القاعدة هو الألومنيوم الذي تُعَدُّ الصين مصدِّراً صافياً له، حيث تنتج حوالي ٢٥% من الإجمالي العالمي. ومقارنة بزيادات أسعار النحاس بمقدار ٣٧٩% من كانون الثاني عام ٢٠٠٢ إلى حزيران ٢٠٠٦، كان ارتفاع أسعار الألومنيوم معتدلاً، إذ ارتفع فقط بمقدار ٨٠% (ستريفِل (٢٠٠٦).

حتى الآن، لم تكن تجارة الهند بالسلع مهمة، لكن بدأت تزداد مع انهيار الحواجز. وشكل البلد حوالي ٢% من نمو الصادرات والواردات العالمية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤. وستكون

مهمة بالنسبة لتطور الأسعار، عندما تتوسع تجارة العملاقين في السنوات القليلة التالية، لأن مركبات السلع لصادرات الصين والهند تختلف بصورة أساسية. وصادر الهند الوحيد الأكبر هو الأحجار الكريمة (ثُمْن الصادرات المنظورة عام ٢٠٠٤)، لكن الصناعات التحويلية هي صنف الصادرات الأكبر وقد بدأت اليوم تنمو بقوة. وقطاع الصادرات الأكثر ديناميكية في الهند هو الخدمات المفعَّلة لتقنية المعلومات IT إلى الشركات العالمية، بما فيها مراكز الطلب وتطبيق البرمجيات، والتصميم، والصيانة. وتتطلب هذه النشاطات عمالاً مؤهلين يتحدثون الانكليزية، ولدى الهند من هؤلاء عرض وافر قليل الكلفة. والمستعمل الرئيس لهذه الخدمات هي شركات عالمية مركزها الولايات المتحدة، لكن من المتوقع أن تنمو عقود تطوير البرمجيات عبر الشاطئ من اليابان وكوريا (فوجيتا وهاماغوشي ٢٠٠٦).

---

(١) الزيادات في بعض أسعار السلع اللينة أيضاً كانت مرتفعة (على سبيل المثال، المطاط)، لكن يبدو أن العناصر الأخرى تشكل أساس هذه الزيادات، إضافة إلى نمو الصين (ستريفِل ٢٠٠٦).

وعلى الرغم من ديناميكية إجمالي الصادرات الهندية من الخدمات التجارية (٤٠ بليون دولار عام ٢٠٠٤)، فإنها تبقى أقل من الصادرات الصينية (٦٢ بليون دولار)، مع أن ١٧ بليون دولار من صادرات الهند كانت في الاتصالات والبرمجيات (الحد الأعلى للقطاع قابل للأخذ والرد)، مقارنة بـــ ٣,٦ بليون دولار للصين في البرمجيات. ومع ذلك، ما تزال حصتا البلدين العالمية صغيرة نسبياً (١,٨% و٢,٨% من الصادرات العالمية للخدمات، على التوالي).

تشكل الخدمات في الصين فقط ٤١% من إجمالي النتاج الداخلي (حتى بعد إعادة التقييم الجديدة)، مقارنة بـــ ٥٢% تقريباً في البلدان ذات الدخل المنخفض إلى متوسط، وهذا يوفر مجالاً واسعاً للنمو إذا بدأ مورِّدو الخدمات الصينيون بإتقان تكنولوجيا الخدمات العالمية بالطريقة نفسها التي أتقنوا فيها التصنيع. وفي الهند، تتجاوز حصة الخدمات (٥١%) إلى حد ما معيار البلدان المنخفضة الدخل، وهناك قطاع تصديري ديناميكي-خدمات التجارة وتقنية المعلومات. ولكن قطاع تقنية المعلومات يشكل فقط ٦% من حجم أعمال الخدمة، ويستخدم ربما ٣ ملايين عامل. علاوة على ذلك، يميل إلى التركيز على الحد الأدنى إلى متوسط للعمل (كومندر وآخرون ٢٠٠٤). وهكذا، يبدو من غير المحتمل أن تعمل تجارة الخدمات على تحويل الأداء الاقتصادي الهندي.

الجغرافيا الصناعية: تطور الميزة المقارنة

كيف يحتمل أن تتطور التجارة الدولية للصين والهند؟ هذا هو السؤال الرئيس المطروح. قبل الوصول إلى أرقام محددة، يجب أن نهتم بدراسة بعض الاتجاهات النوعية في القدرات الصناعية والخدماتية: أظهرت كل من الصين والهند القدرة على تحسين أدائهما في قطاعات معينة، وهذه هي مادة البحث في الفصل الثاني. وكما لاحظنا تواً، نرى أن صادرات الخدمات لا تبشر بنموذج جديد كلياً للتطور، مع أنها ستكون مهمة بالنسبة للهند؛ وشهية

الصين للمستوردات الأولية، كما يبدو، تميل إلى مواصلة نموها. ومن هنا، يحتمل أن يكون النموذج المستقبلي لإنتاج التصنيع وصادراته أساسياً للتنمية في كلا البلدين.

إن الدوافع الأساسية عند العملاقين هي أسواق الطبقة الوسطى المحلية الكبيرة (حالياً حوالي ترليون دولار سنوياً في الصين و٢٥٠ بليون دولار سنوياً في الهند)، ووفرة اليد العاملة التي يكملها، على الأقل في الصين، تحسين القدرة الصناعية التي يحفزها الاستثمار الداخلي والخارجي. يخلق الدافعُ الأول قاعدةً لاقتصادات كبيرة الحجم، ويميل الدافع الثاني إلى المحافظة على انخفاض الأجور والمساعدة على إدامة صناعات كثيفة العمل. وتتضافر هذه الميزات لدعم بعض القطاعات ذات التقنيات المتوسطة والعالية، كالسيارات، والالكترونيات، والأجهزة المنزلية -وفي المستقبل، الصيدلانيات والهندسة. ويزودنا الفصل الثاني بالوثائق حول سرعة ضروب التقدم الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم، وقوة التوقعات المستقبلية لهذه القطاعات.

في الصين، يبدو معقولاً استمرار التصنيع المنخفض المهارة الكثيف العمل، لكن ليس في مراكز التصنيع التقليدي على طول الشاطئ الشرقي حيث تكون تكاليف الإنتاج مرتفعة. ولا شك في أن شيئاً من التعديل سيحفز قطاعات أقل مهارة على الانتقال إلى الخارج، بما في ذلك إلى الهند، لكن يحتمل أيضاً أن ينتقل بعضها إلى مراكز في داخلية البلاد حيث يمكن تدريب الاحتياطي الزراعي الكبير من اليد العاملة وتعبئته للعمل الصناعي. وستكون الزيادات في النتاجات والدخول بعد هذه الحركة إلى داخلية البلاد جزءاً من المكافأة لقاء الاستثمارات الضخمة الجديدة في الهيكل الأساسي.

والتعليم العالي أيضاً يزدهر في الصين، مع حصة كبيرة من خريجيه في العلوم والهندسة، إضافة إلى إمكانية عودة الكثير من المواطنين الصينيين المؤهلين الذين يعيشون في الخارج. ويمكن لحشد أفضل الأدمغة الصينية أن

يجعل الصين قوة رئيسة في بعض القطاعات المعقدة، لكن الطلب على المهارات في الخدمة العامة، والإدارة العامة، والتربية يمكن أن يحول لبعض الوقت دون ظهور مثل هذه القيادة التقنية أو التجديدية في قطاعات كثيرة. والنتيجة الوحيدة لهذا هي أن الصين ستواصل استيراد السلع المعقدة من الخارج، بما فيها السلع الإنتاجية.

تتربع الصين اليوم في مركز شبكات الإنتاج التي تصل بين جنوب شرق وشرق آسيا. ولا شك في أن ضمان الوصول المعفى من الرسوم لمستوردات مكونات الصادرات، مع حماية المنتجات المحلية من السلع نصف الجاهزة والجاهزة نحو السوق الداخلية يشجع الانفتاح الصيني. وتبدأ هذه السياسة يالاسترخاء عندما تهبط مستويات الحماية وتنمو السوق الداخلية، بما يجعلها أكثر جاذبية لجعل صناعة المكونات أقرب إلى التجميع وإلى السوق. وهكذا، ربما يواجه الشك الأكبر مورِّدي السلع نصف الجاهزة إلى الصناعة الصينية، خصوصاً في شرق وجنوب شرق آسيا.

إن الهند أصغر وأفقر من الصين (بدخل قومي إجمالي للفرد يقارب، في حال تكافؤ القوة الشرائية، ٣٠٠ دولار في الهند و٥٠٠٠ دولار في الصين)، والهند، كما ناقشنا آنفاً، لم تثبت أنها قوة رئيسة في التصنيع الدولي. لقد حققت، حتى الآن، نجاحاً في تصدير الأنسجة والملابس، ويبدو أنها، في ظل وفرة اليد العاملة غير الماهرة، ستواصل الاحتفاظ بهامش تنافسي في هذه الصناعات. وهي أيضاً مضارب نامٍ في الصيدلانيات، التي تعتمد عليها قاعدة شركاتها المتمرسة، واحتياطياتها الوافرة من الخرِّيجين، وسوقها الداخلية الواسعة. وللأسباب نفسها أيضاً، اكتسبت الهند شهرة في بعض القطاعات الهندسية والخدماتية المتخصصة. وتُظهِر صناعات أخرى رئيسة، كالفولاذ، والسلع البيضاء[1]، والالكترونيات، إمكانية للتوسع، لكن، بصورة رئيسة، قد

(١) منسوجات بيضاء، قطنية أو كتانية: شراشف، مناشف، ثلاجات، أفران طبخ، إلخ.- المترجم.

يكون للسوق الداخلية في المدى المنظور. وهكذا، مع أن المرء يمكن أن يتوقع نمواً قوياً في التصدير الهندي، فإن احتمال حدوث تصدير "تمزيقي" في العقد التالي ليس قوياً.

على الرغم من هذه القائمة بإمكانيات النجاح، فإن الصين والهند لا تتمتعان بأفضلية المقارنة في كل شيء. وبالتالي، ما الذي يعنيه كل هذا بالنسبة للبلدان الأخرى؟ وللإجابة على هذا السؤال، نحتاج إلى مقاربة تعتمد بقوة أكبر على قيود اقتصادات العملاقين والعالم.

الموازنة العامة

يدرس العلماء في الفصل الثالث نمو وقدرات العملاقين ويسألون كيف يؤثران على تجارة العالم. وللإجابة على هذا السؤال، هناك عدد من المقاربات الممكنة. فبعض العلماء يركزون أساساً على الروابط التجارية الثنائية -على سبيل المثال، الفيدرالية الدولية للمعلومات والتوثيق DfID (٢٠٠٥) وجنكنز وإدواردز (٢٠٠٦). وهذه الروابط تمثل الروابط المباشرة أكثر بين أي بلدين، لكن يحتمل أن تكون هناك فوائض قوية بين بلدين في حال تنافسهما على السوق الثالثة نفسها، حتى لو لم يكن بينهما روابط تجارية ثنائية مباشرة. علاوة على ذلك، عندما يزداد الطلب الصيني، فإن قيود الإمدادات ستحدد صادرات البلدان إلى الصين أكثر مما تفعله حصصهم الحالية من المستوردات الصينية.

تنكب معظم الدراسات على دراسة الأسواق العالمية ومقارنة الأنماط التجارية للصين والبلدان التي تستهدفها تلك الدراسات. وتحاول إثبات أن البلدان ذات نماذج التصدير المماثلة لنماذج تصدير الصين يحتمل أن تعاني من خسائر بسبب نمو الصين، في حين يحتمل أن تتحسن البلدان التي تنسجم صادراتها مع مستوردات الصين (انظر، على سبيل المثال، لال و وايس (٢٠٠٤)؛ وغولدشتاين وآخرين (٢٠٠٦)؛ وستيفينس وكينان (٢٠٠٦). وهذه

المقاربة أيضاً غنية بالمعلومات لأنها تعترف بأن الآلية الرئيسة التي تربط أسواق السلع في بلدين هي السوق العالمية، وأن المواقع الصحيحة التي يبيع فيها البلدان، على المدى المتوسط، هي مواقع ثانوية بالنسبة لإجمالي توازن العرض والطلب. ولكنها تتجاهل السمة الرئيسة للصين، أي حجمها. فتدفق يشكل، على سبيل المثال، ١% من صادرات الصين، سيفوق صادرات تايلند في ذلك المنتج حتى لو كان يشكل ٥% من إجمالي صادرات الأخيرة. ولأنها أيضاً تعتمد فقط على بيانات التجارة الدولية، فإنها تغفل قيود الموارد على نمو الصين المستقبلي ومضامينها فيما يتعلق بالأسعار النسبية، وكلاهما سيُحدِث تعديلات في الأنماط الأولية.

ينصب تحليلنا للنتائج التجارية لنمو العملاقين على هذه المشكلات باستخدام نموذج ميزانية عامة يمكن حسابها CGE. وهذا النموذج يفرض انسجاماً داخلياً على نتائجها التي تتطلب، من بين ما تتطلبه، أن لا يصبح اختلال التوازنات غير محدود وأن يتساوى العرض والطلب لكل سلعة وعنصر إنتاج. وعند دراسة هذه الصدمات الضخمة التي ترافق نمو اقتصادات العملاقين إلى أكثر من الضعف، يصبح هذا النظام مهماً جداً، مع أنه مكلف طبعاً. ولهذا النموذج تكنولوجيا عوائد مقياسية returns-to-scale بسيطة مستقرة؛ كما أن الإنتاجية، والقوى العاملة، ونمو أسهم رأس المال كلها خارجية، والعلاقات السلوكية بسيطة جداً. علاوة على ذلك، تستفيد مقاربة النمذجة من البيانات التجارية المفصلة بدرجة أقل مما فعلته الممارسات التي درسناها آنفاً، مع أنه تم بذل جهد كبير لتمييز الروابط التجارية، وبنية الإنتاج، وأسواق عناصر الإنتاج عام ٢٠٠١ (السنة الأساس للنموذج) ولتقييم المؤشرات السلوكية في العديد من الأسواق.

يبدأ الفصل الثالث بـــ "تدحرج الاقتصاد العالمي" من قاعدته في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، ليشمل توسع الاتحاد الأوروبي، وعمليات التحرير الاقتصادي النهائية التي أوعزت بها دورة أرغواي Uruguay Round،

والتحرير الاقتصادي الحديث في الهند، وانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. وبعدئذٍ، يفترض استمرارية الإصلاحات الحالية للتعرفات الجمركية والتجارة في الهند حتى ٢٠٢٠، ويستعمل تقديرات مفترضة خارجية المنشأ لنمو الإنتاجية واحتياطيات العناصر في كل البلدان والمناطق. تأتي هذه التقديرات من البنك الدولي "توقعات مركزية" وبالتالي تتضمن معدلات النمو التي يعرضها الجدول ١-١. وتؤدي إجمالاً إلى نمو سنوي للواردات بنسبة ٦,٦% و٦,٣% للصين والهند على التوالي، ونمو الصادرات بمعدل ٧,٨% و٧,٥%، على التوالي (انظر الجدول ١-٣). وبدورها، تشير هذه المعدلات إلى أن الصين ستقدم ١٥% و١١% من نمو الصادرات والواردات، على التوالي، للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠، مقارنة بـــ ١٠% و١٥% للولايات المتحدة و٢,٧% ٢,٢% للهند. وزيادة معدلات نمو التصدير عن معدلات نمو الاستيراد لا تدل على توسع فوائض التجارة لدى الصين والهند لأن الأسعار النسبية تتغير. وفي الواقع، ولأسباب تقنية، نفترض أن موازين المراجعة الحالية متجمدة عند مستويات ٢٠٠١ كنسبة مئوية لإجمالي النتاج الداخلي: +١,٣% للصين و+٠,٣ للهند. وكما قلنا سابقاً، نؤكد على أن معدلات النمو هذه ليست تنبؤات، بل هي مقادير معقولة لتحديد درجات الكُبْر وتوفير قاعدة لبعض التجارب الفكرية.

ومن هذه القاعدة نسأل: ماذا لو أسرع نمو الصين والهند بنسبة ١,٩ نقطة مئوية و٢,١ نقطة مئوية سنوياً، على التوالي، كنتيجة لتحسينات أسرع في الإنتاجية (في كل الصناعات) [١]؟ يقدم هذا الادعاء دليلاً مباشراً لتأثيرات تقدم العملاقين، ونحلله لوحده ومع افتراض مضاف بأن زيادة الإنتاجية تؤدي إلى تحسينات في مدى ونوعية منتجات التصدير للصين والهند. وهذه التحسينات تزيد إنتاجية (أو قيمة) السلع الصينية والهندية بالنسبة لمستعمليها

(١) يزداد متوسط نمو إنتاجية العناصر الكلية TFP من ١,٩% سنوياً في القاعدة إلى ٣,٨% للهند، ومن ٢,٥% إلى ٤,٦% للصين.

(أو مستهلكيها)، التي بدورها تولِّد لهم ربحاً في الدخل الحقيقي. هناك تأثيرات واسعة ثلاثة في البلدان الأخرى: تواجه صادراتها منافسة قوية بسبب انخفاض تكاليف العملاقين؛ وتصبح وارداتها من الصين أرخص؛ وتستفيد من إجمالي زيادات الطلب، سواء في زيادة العملاقين أو من زيادة (عالمية) في دخل حقيقي ينتج من فعالية التحسين. ويختلف توازن هذه القوى من بلد إلى بلد، لكن بما أن معظم البلدان تستورد كميات مهمة من العملاقين وكلها تحصل على حصة من الزيادة في الطلب، فإنها تربح عموماً. وفي الادعاء بالنمو وحده، تكون الاستثناءات هي بعض بلدان جنوب شرق آسيا، وباقي جنوبها، وأوروبا، التي يُتوقَّع لها خسارة صافية (انظر الجدول ٣-٧،). وعندما نضيف التحسينات في النوعية، فإن خسارات الفيليبين تزداد (بسبب اعتمادها على الالكترونيات التي تتنافس فيها بصورة مباشرة مع الصين)، لكن كل بلد آخر يربح، وإن يكن الربح غير كافٍ لتصبح سنغافورة وباقي دول جنوب آسيا رابحة صافية عموماً، حيث تسود تأثيرات زيادة المنافسة لها.

ولكن، ليس كل شيء وردياً في هذه الحديقة الخاصة، حتى بالنسبة للعملاقين. فهما يحققان أرباحاً كبيرة في حصصهما السوقية في التصنيع، وبالتالي تعاني معظم البلدان الأخرى من هبوط في خرج التصنيع نسبة إلى القاعدة، خصوصاً في اللباس والالكترونيات، التي هي أكثر حساسية للمنافسة. وهكذا، حتى لو عُدَّ نجاح العملاقين أنباء سارة لدى البلدان الأخرى ككل، فإن هناك ضغوطاً للتعديل داخل تلك البلدان.

توحي هذه النتائج بأنه سيساور البلدان الأخرى قلق مهم حول مدى ترقية العملاقين، خصوصاً الصين، للسوق إلى "منطقة إنتاجهما" -بلغة المنتجات والنوعية- وهذه الرؤية تعززها ادعاءات بأن حصر التقدم التقني بالقطاعات المحددة في الفصل الثاني بوصفها تنافسية رابحة. وفي هذه الحالات، تزداد التجارة العالمية بقوة لأن الصين والهند تُدخلان تحسيناً في قطاعات تصديرهما الحالية؛ وتعمل بلدان أخرى على تعديل أنماط نتاجها لكي

تتكيف مع هذه الصدمات، غالباً بخفض نتاجها إلى النصف في الآلات والالكترونيات ومضاعفته تقريباً في الملابس، والصناعات الجلدية، والأخشاب (نسبة إلى القاعدة أيضاً). وكما استنتج فروند وأوزدِن (٢٠٠٦) بشأن أمريكا الوسطى، فإن مخاوف المصنِّعين حول المنافسة الصينية الهندية لها ما يبررها. ولكن، يمكن فقط لتحليل عام للتوازن، كتحليلنا هذا، إظهار أن فوائد التعويض من واردات أرخص ونمو عالمي أقوى تكون عموماً أكبر.

وممارسات النمذجة هي أمثلة، لا تنبؤات. فلا ينبغي للمرء أن يأخذ الأرقام الدقيقة حرفياً، وسيكون داخل كل من مجموعاتنا (الالكترونيات، مثلاً) مدى واسع من التأثيرات على منتجات مختلفة. ومع ذلك، تظهر النتائج أن عقابيل نهوض العملاقين يمكن أن تكون كبيرة في قطاعات خاصة، لكن التعديلات الملائمة للظروف الجديدة يمكن أن تمكِّن معظم البلدان من الربح.

الاندماج المالي الدولي

إن الصين والهند عملاقان حقيقيان أو محتملان في التجارة الدولية، لكن وضعيهما في المالية الدولية حالياً أكثر تشوشاً. وكما يبيِّن مؤلفا الفصل الرابع (الصورة ٤-٣)، فإن الصين هي سابع أكبر مالك لخصوم الاستثمار الأجنبي المباشر FDI (٤,١% من الإجمالي العالمي)، والصين والهند، على التوالي، هما أول وخامس أكبر المالكين للأصول الاحتياطية. لكنهما، باستثناء ذلك، لاعبان ثانويان في النظام المالي العالمي.

والسؤال الرئيس الوحيد حول التدفقات المالية للصين والهند هو ما إذا كان يمكنهما امتصاص الاستثمار الأجنبي المباشر الذي، خلافاً لذلك، سيذهب إلى بلدان أخرى. وقد ناقشنا آنفاً أن نمو العملاقين سيغير نماذج ميزة المقارنة وقابلية المنافسة، ومن ثم يغير فرص الاستثمار -وبالتالي الاستثمار الأجنبي المباشر. يمكن أن تكون بعض النتائج سلبية بالنسبة لبعض الشركاء (على سبيل المثال، نقل مصنع قطع الغيار من ماليزيا إلى الصين)، لكن بعضها

يمكن أن يكون إيجابياً (الاستثمار في استخراج السلع أو آلات المعالجة لتلبية توسع الطلب الصيني والهندي). ودراسة التجارة أعلاه تتضمن هذا التأثير.

لكن عادة لا يتم توضيح المسألة بهذه الطريقة: القلق الشائع هو أن فرص الاستثمار في بلدان أخرى لا تأخذ مداها بسبب نقص الموارد. ومن الواضح أنه إذا تم تثبيت مدخرات العالم، فإن فرصاً جديدة عند العملاقين ستزيح الفرص الأقل فائدة في مكان آخر؛ لكن في مواجهة عوائد أعلى، يمكن أن تزداد المدخرات ويمكن أن يصل العملاقان إلى رأس مال لن يذهب بخلاف ذلك إلى آخرين. علاوة على ذلك، يحتاج المرء إلى دراسة معقولية أن يكون امتصاص العملاقين لرأس المال كبيراً بما يكفي للتضييق على بلدان أخرى. ولكن، حتى الآن، يشير الدليل حول الصين إلى أن هذه الإزاحة لم تحدث، ومع أن ذلك البلد يمتص اليوم حوالي ١٨% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن حوالي ثلث تلك التدفقات يمكن أن يكون "ترحيلاً انكفائياً round-tripping"[١] (أعني، يمكن أن يكون هذا هو رأس المال الصيني الذي يتحرك عبر هونغ كونغ [الصين] لحصد الفوائد الضريبية من الاستثمارات الأجنبية)، وربما يأتي الثلث الآخر من الشتات ولم يُستثمَر في مكان آخر (كوبر ٢٠٠٦). وعندما تصبح الهند أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن أن نتوقع تدفقات مهمة لحمل حصتها من خصوم الاستثمار الأجنبي المباشر (٠,٤% عام ٢٠٠٤) نحو حصة إجمالي نتاجها الداخلي (١,٧%)، لكن المقادير لن تكون ضخمة خلال العقود التالية، ونكرر القول إن أكثرها يحتمل أن يأتي من الشتات.

إن الصين والهند أيضاً مورِّدَيْن للاستثمار الأجنبي المباشر -المقادير صغيرة في الوقت الحاضر، لكن يحتمل أن تزداد في المستقبل. فالصين تمتلك أصولاً تقارب ٤٥ بليون دولار وتدفقات سنوية تبلغ ٥,٥ بليون دولار

---

(١) رحلة ذهاب وإياب - المترجم.

(برودمان ٢٠٠٧)، غالباً في آسيا (خصوصاً في هونغ كونغ [الصين] وأمريكا اللاتينية. وأفريقيا أيضاً بدأت تظهر في المعادلة مع محاولات الصين لتعزيز وصولها إلى الوقود والمواد الخام. وأحياناً، يقترن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية بتدفقات المساعدة الرسمية (كابلِنسكي، وماك كورمِك، وموريس ٢٠٠٦). أما الهند، فتبلغ أصولها وتدفقاتها حوالي ٥ بليون دولار و ١ بليون دولار، على التوالي.

إن السمة البارزة لقوائم السندات الدولية الحالية للعملاقين هي عدم تماثلها: أصول تكون أساساً في أصول احتياطية خفيضة المردود (٦٧% و٨٢% من المبالغ الإجمالية، على التوالي، للصين والهند)، في حين تكون خصومهما في مناطق الاستثمار الأجنبي المباشر العالي المردود واستثمار السندات[١]. يعكس هذا التمييز، جزئياً على الأقل، القيود على قوانين أنظمتهما المالية المحلية، ولكي يتقدم ذلك التحرير المالي، يجب أن نتوقع أن تصبح سنداتهما متماثلة ويصبح كلاهما مستثمرين أكبر في الأصول غير الاحتياطية في الخارج. وعلى أساس تجارب بلدان أخرى وعلى الضغوط للانتقال إلى نموذج نمو يعتمد على الاستهلاك، نتوقع أيضاً أن تهبط فوائض الحسابات الجارية الحالية الكبيرة (مع أنه لا يوجد إجماع محترف حول هذا). ولهذا السبب، يبدو عموماً أن يكون هبوط تراكم الاحتياطيات لدى العملاقين في الحدود المطلقة أكثر احتمالاً. وستتأثر البلدان الأخرى بهذه التغيرات اعتماداً على صفقاتها المالية الصافية. وسيستفيد من يتلقون الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين ستعاني تلك البلدان التي تعتمد على الاقتراض لأن تناقص الطلب على الاحتياطيات يحتمل أن يرفع أسعار الفائدة إلى حد ما.

وأخيراً، نجد أحياناً نوعين من الخوف بخصوص تكامل العملاقين المالي، ونحاول هنا إثبات أن كليهما مبالغ فيهما. القلق الأول، هو أن تكامل

---

(١) عندما تدخل المخاطرة إلى المعادلة، فإن اختلال التوازن بدوره ينقص.

العملاقين المالي يعرض مخاطر ما كانت لتوجد لو بقيا مكتفيين ذاتياً (على سبيل المثال، عن طريق مجازفاتهما المصرفية أو العدوى إلى المورِّدين إذا انخفض الطلب فجأة بسبب الحماية التي تخفض صادراتهما)، ويبدو أن هذه المخاطر ليست ترتيبات مختلفة من حيث المدى عن مثيلاتها في العملية الطبيعية لأسواق الرساميل الدولية. والخوف الثاني، هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر، والإقراض، والمساعدة الرسمية للتنمية، الصينية وأخيراً الهندية، كل ذلك يمكن أن يقوض الجهود المتعددة لتحقيق معايير عامة أعلى في المساعدة (على سبيل المثال، ضد تقييد المساعدة) أو في الاستثمار (على سبيل المثال، شروط مسؤولية العمل). وحتى إذا لم يتبنَّ العملاقان النماذج الحالية للبلدان المتطورة، فإن هذا لا يبدو محتملاً في الوقت الحاضر، على ضوء ضآلة التدفقات؛ لكن عندما يقوم العملاقان بزيادة تدفقاتهما إلى الخارج، فإنه يمكن أن يصبح هذا الخوف مسألة قابلة للأخذ والرد.

النمو والبيئة

تلعب المسائل البيئية دورين في هذه القصة. الأول، تزايد القلق حول النوعية البيئية المحلية -خصوصاً نوعية الماء والهواء- أو حول كبح النمو الذي يمكن أن تمارسه حتى القيود المطلقة على القدرة الحاملة. وثانياً، العملاقان كبيران بما يكفي للتأثير على المشاعات العالمية. فعلى سبيل المثال، تولِّد انبعاثاتهما تأثيرات عبر الحدود بلغة المطر الحمضي، لكن الأكثر أهمية على المدى الطويل هي انبعاثات غاز الدفيئات. علاوة على ذلك، يمكن أن يعمل طلب العملاقين على زيادة الضغوط على أسواق الطاقة، مع أن هذه الضغوط قد لا تكون بالقدر الذي يخامر التصور العام. ويدرس مؤلف الفصل الخامس الطاقة والانبعاثات، بينما نبدأ نحن هنا بدراسة موجزة للمياه.

إن المياه هي القيد البيئي الضاغط أكثر على كلا العملاقين. ففي عام ٢٠٠٤، كان تدفق المياه المتاح بصورة طبيعية في الصين ٢,٢٠٦ م^{٣} للفرد

وفي الهند ١,٧٥٤ م[٣] للفرد، مقارنة بـــ بمتوسط قدره ٧,٧٦٢ م[٣] للفرد للبلدان النامية ومتوسط عالمي قدره ٨,٥٤٩ م[٣] للفرد (شاليزي ٢٠٠٦). في الصين، يواجه ما يقرب من ٤٤٠-٦٠٠ مدينة كبيرة نقصاً في المياه، والنقص شديد في ثلث هذه المدن ("الصين: نقص المياه" ٢٠٠٦)؛ وفي الهند، هناك قلق جدي متواتر في الكثير من المناطق، بما فيها بعض الحواضر الكبيرة. وقام بريسكو (٢٠٠٥) بتوثيق الحالة السيئة للبنية المائية التحتية والاستكشافات غير المداومة لمصادر المياه الجوفية، تلك الاستكشافات التي تحفزها النشاطات الحكومية أكثر مما تكبحها، بما فيها النشاطات الهادفة إلى التزود بالطاقة المجانية.

في الصين، إن أكثر بكثير من نصف البحيرات الرئيسة ملوث بشدة؛ و٣٨% فقط من مياه الأنهار صالحة للشرب؛ و٢٠% فقط من التلوث وجد طريقه إلى مياه الشرب غير الملوثة؛ وحوالي ربع الناس يشرب بانتظام مياه ملوثة بشدة ("الصين: نقص المياه" ٢٠٠٦). ويشكل تصريف النفايات مصدراً خطيراً لتلوث المياه، ويعاني الريف من ارتشاح النترات إلى المياه الجوفية. وهذه المشكلات في الهند أقل وضوحاً (جزئياً لأن مستوى التمدن والتنمية الصناعية أقل منه في الصين)، لكن، على الرغم من ذلك، ينتج التدني الخطير لنوعية المياه الجوفية ومياه الأنهار من الاستخدام غير المقيد للمبيدات الحشرية والمخصبات الكيميائية ومن الملوحة التي تنشأ من فرط استغلال المياه الجوفية. ويتضاعف التدهور بالافتقار إلى معالجة فياضة مناسبة للنفايات المنزلية والنفايات الصناعية (حكومة الهند ٢٠٠٢؛ بيسكو ٢٠٠٥).

سيعمل استمرار سرعة النمو على مفاقمة مشكلات المياه عند كل من العملاقين، مما يتطلب الموارد، وفعالية الاستعمال، وإدارة سياسية يقظة لعملية التوزيع. ويمكن إثبات أن هذا القطاع هو التحدي الضاغط أكثر بين التحديات البيئية.

ومن ناحية أخرى، ربما تطرح الطاقة والانبعاثات أكبر تحدٍّ سياسي في القرن التالي[1]، ويدرس المؤلف في الفصل الخامس دور العملاقين في هذا التحدي خلال الفترة حتى عام ٢٠٥٠[2]. وعلى الرغم من التقدم الكبير في العقود الحديثة، فإن الصين لا تزال كما يبدو غير فعالة بالطاقة. فاستخدامها للطاقة بالوحدة من إجمالي النتاج الداخلي بأسعار السوق وأسعار الصرف الفعلية يعادل ثلاثة أضعاف ونصف مثيله في الولايات المتحدة. وهو في الهند أكبر بـــ ٢,٧ مرة، وقد ازداد هذا العامل مؤخراً. وإذا ما قيس بتعادل القوة الشرائية بدلاً من قياسه بالنسبة إلى إجمالي النتاج الداخلي، فإن الصين والهند تبدوان أكثر فعالية من الولايات المتحدة. ولكن، مع افتراض أن معظم استخدام الطاقة يجري في قطاعات الاتجار/التسويق، وعلى ضوء دليل عدم الفعالية في الصناعة (مجلس الطاقة العالمي ١٩٩٩)، يبدو حتى الآن أن مدى التوفير ومردوداته في استخدام العملاقين للطاقة يمكن أن يكونا كبيرين. وتسهم الصين والهند حالياً بـــ ١٧% و٥% من انبعاثات الكربون العالمية، على التوالي، ويمكن أن تشكلا معاً نصف تلك الانبعاثات عام ٢٠٥٠. وإذا اتبعتا وحدهما استراتيجيات معقولة للفعالية، فإن إجمالي الانبعاثات العالمية يمكن أن يهبط تقريباً بنسبة ٢٠%، ويمكن أن تنقص حصتهما معاً إلى أقل من ٤٠%. ومحلياً، يُقدَّر أن تلوث الهواء تسبَّب بأكثر من ٤٠٠٠٠٠ وفاة زائدة في الصين عام ٢٠٠٣ وأكثر من ١٠٠٠٠٠ في الهند عام ٢٠٠٠، وسترتفع هذه الأرقام في حال عدم المبادرة.

---

(١) يجب أن يكون هذا البحث قد كُتِب قبل بداية قرننا هذا، لأن هذا الكتاب نُشِر عام ٢٠٠٧ -المترجم.

(٢) الأفق الأوسع الذي نستخدمه هنا لا في مكان آخر ضروري لأنه يمكن تقييم الخيارات السياسية بشكل معقول فقط بالنسبة للنتاجات الطويلة المدى ولأن مسارات التنظيم طويلة جداً.

لدى كل من الصين والهند برامج استثمار ضخمة، بعضها قيد التنفيذ وبعضها الآخر خُطِّط لتنفيذه، ونؤكد بأنه تتوفر لهما اليوم فرصة المرة الواحدة لزيادة فعالية الطاقة في سبيل أهداف محلية وعالمية وذلك بالعمل سريعاً على تبني معايير أعلى. لا شك في أن هذا سيقتضي تكاليف إضافية، لكن هذه التكاليف قد لا تكون كبيرة جداً لأن تدبير الفعالية سينطلق من البداية ومن قاعدة منخفضة. ويعتمد الكثير من هذا التدبير على تفاصيل محددة للغاية-على سبيل المثال، ما إذا كانت المياه متوفرة في مواقع إنتاج الفحم الوسخ أو إحراقه للقيام بغسله قبل استخدامه. علاوة على ذلك، وبصرف النظر عن بعض الأجزاء الانتقالية، تشير نتائجنا إلى أن سياسة طاقة أقل تركيزاً كربونياً لن تقلص نمو العملاقين إلى حد خطير أو ترتب طلبات كبيرة على أسواق الرساميل العالمية. إن بديل الانتظار حتى تقدم التكنولوجيا طاقة نظيفة أرخص مما هي عليه اليوم قد لا يكون فعالاً بالكلفة بالنسبة للعملاقين (أو بالنسبة لباعثي الكربون الآخرين الكبار) لأن التأخير يمارس تأثيرات شبه دائمة على تراكمات ثاني أكسيد الكربون.

وفي العودة إلى أسواق الطاقة العالمية، نجد أن دوري الصين والهند أقل خطورة مما كان يُظَن. صحيح أن هذين البلدين يكوِّنان ما يقرب من نصف الزيادة في استخدام النفط هذا القرن، لكن حصتيهما من الاستهلاك العالمي للنفط لا تزال متواضعة -٧,٤% و٣,٤%، على التوالي، عام ٢٠٠٣. علاوة على ذلك، إن حساسية أسعار النفط لطلب العملاقين، خلال الماضي القريب وفي التوقعات المستقبلية، ضعيفة نسبياً. ويعزى الارتفاع الحاد في أسعار النفط خلال النصف الأول لعام ٢٠٠٦ إلى تقييد العروض والمخاوف حولها أكثر مما يعزى إلى الزيادات المفرطة في الطلب.

من الواضح أن الضغوط البيئية، المحلية والعالمية، تتطلب اهتماماً جدياً يرافق نمو العملاقين- مع أنه لا ضرورة إلى أن يكون بالطريقة نفسها

في الصين والهند. ولكن تحليلنا يشير إلى أن الاهتمام بتلك الضغوط لن يخفض بالضرورة معدلات النمو إلى حد خطير مع أنه سيرتب بعض التكاليف. وبصورة مماثلة، لن تكون التغذية المرتدة من نمو العملاقين كبيرة على أسعار الطاقة ورجوعاً على نموهما بما يكفي لكبحها، مع أن ارتفاع أسعار الطاقة يمكن أن يقلص النمو العالمي قليلاً.

التفاوت

هناك تقييد آخر محتمل على النمو المستقبلي يتمثل بنشوء التفاوت في الدخل، وغيره من التفاوتات الأخرى المتصلة، وتدهور الفعالية في استئصال الفقر. وقد حققت الصين، وبدرجة أقل الهند، نجاحاً كبيراً في تخفيف الفقر المطلق مع زيادات في التفاوت. وكما يُظهِر مؤلفا الفصل السادس، فإن قدراً كبيراً من التفاوت هو تفاوت "جيد،" يعكس عودة إلى حوافز مباشرة أكثر للجهد، والمهارات، والاستثمار، وتنظيم العمل بعد فترات كافحت فيها حكومتا العملاقين لكبحها. ولكن زيادة التفاوت تأتي أحياناً عكس المطلوب. فعدم تكافؤ الفرص يبدد المواهب، وبالتالي يقلص النمو، لأنه ينقص مستويات الاستثمار في التعليم والعمل (الكتاب العالمي ٢٠٠٥-ج). ويمكن أيضاً أن يؤدي إلى ضغوط سياسية تعرقل متابعة إصلاحات تحسين الفعالية كما يمكن أن يسبب اضطراباً ومعارضة. وهكذا، يتمثل التحدي السياسي للمستقبل بمحاولة تحقيق توازن بين التفاوت الجيد والسيئ، لتفادي النتائج الأسوأ، مع المحافظة على دوافع التراكم والمخاطرة. أما هل يتحقق هذا؟ وكيف؟ فهما السؤالان المطروحان فيما يخص مصلحة باقي العالم.

نادراً ما يتوازن النمو، سواء قطاعياً أو جغرافياً، ولا يستثنى من ذلك أي من العملاقين. ففي الصين، يبدو أن النمو القطاعي الأولي (في المقام الأول، الزراعة) هو النصير الأول للفقراء، لكنه تخلّف عن القطاعات الأخرى خلال العقدين الأخيرين. وبصورة مماثلة، إنما ليست مطابقة، تخلفت

المناطق الريفية عن المناطق المدينية. ويبدو أن السياسة لتحسين الاقتصاد الريفي عن طريق تحسينات في الخدمات الصحية، والتعليمية، والهيكل الأساسي، تميل إلى مساعدة أولئك الأسوأ حالاً، بتشجيع النشاط الريفي (الزراعة وغيرها) وتسهيل الهجرة إلى المدن. وبقدر ما يعمل المسار الأول على زيادة النتاج الزراعي، فإنه سيخفض المستوردات الغذائية الصافية، مع أن المردودات العالية وتدهور المناطق الزراعية في الصين اليوم سيحدان من مدى ذلك الخفض ما لم يتم التحول بقوة إلى المحاصيل النقدية غير التقليدية. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تحفز الهجرة زيادات في الناتج في القطاعين الثانوي والثالثي القابلين للاتجار. وسيكون للمسار الذي سيسود مضامين بالنسبة للتجارة وباقي العالم. ونتوقع طبعاً هجرة أكبر، لكن التنبؤ بتوازن صحيح مستحيل في الوقت الحاضر.

إن التفاوت في الأرض في الهند أكبر مما هو في الصين، وبالتالي يكون النمو الأولي أقل تخفيفاً للفقر من النمو في القطاع الثالثي. ومع ذلك، فإن وطأة الفقر الريفي كبيرة جداً إلى درجة تصبح معها السياسات الريفية ضرورية في المناطق نفسها كما ذكرنا بالنسبة للصين. ولكن المتطلبات لا تقتضي إعادة توزيع وسياسة عامتين؛ بل تقتضي تدخلات هادفة تنصب على تقييدات محددة على الفرص.

هناك خشية من أن يعمل استهداف المناطق الريفية أو القطاع الأولي على تقليص النمو المديني دون تحسين النمو الريفي الذي يقترب من حده الأقصى. ويشير الدليل في الصين والهند إلى أنه في الإجمال لم يكن هناك توازن بين النمو في هذه القطاعات أو المناطق المناصرة للفقراء والنمو الإجمالي، وعلى مستوى السياسة المستقلة، نعتقد بأن تحليلاً وتصميماً دقيقين يمكن أيضاً أن يتفاديا التوازن. ويحاول كلا العملاقين معالجة التفاوتات في نموهما، لكن النجاح أبعد من أن يكون سهلاً. ومواصلة التقييم ضرورية لضمان أن تكون السياسة فعالة ومناسبة. والمكون الوحيد المفيد هو ضمان أن

تتحسن الإدارة على المستويات المحلية من حيث الكفاءة، والمسؤولية، والمستجيبية.

إن تزايد التفاوت عند العملاقين يسترعي قدراً كبيراً من الاهتمام محلياً وعالمياً -ربما أكثر مما يستحقه بالنسبة للعوامل الأخرى التي تحدد النمو والإنعاش. فالتحديات حقيقية، وطرق حلها يمكن أن تؤثر على نماذج التجارة وبالتالي على البلدان الأخرى، لكن لا نتوقع معالجتها لتعطيل النمو المتوسط الأجل بدرجة كبيرة.

المناخ الاستثماري والإدارة

إن نظرية التطوير الشائعة تعطي الإدارة دوراً مركزياً في التراكم وتوزيع الموارد، وبالتالي في النمو. وتختلف تدابير الإدارة إلى حد مثير بين الصين والهند، لكن ليس لدى أي منهما تدابير أو نتاجات تنسجم مع الرؤى التقليدية للأمثلية. ولهذا يسأل المؤلف في الفصل السابع ما إذا كان يمكن لمشكلات الإدارة أن تُخرِج النمو عن سكَّته وما إذا كان العملاقان يدحضان فرضية أن الإدارة مهمة بالنسبة للنمو. والجواب، في كلتا الحالتين، هو "لا" مشروطة.

هناك ثلاثة عوامل تساعد على تفسير انطلاقات النمو عند العملاقين إزاء مؤشرات الإدارة العادية لا غير. الأول، هو أن الحظر السياسي على بعض النشاطات الاقتصادية تراخى في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وكان حجم العملاقين بعدِّهما سوقين وقوى عاملة محتملة كافياً لتشجيع النشاط. والثاني، هو أن المستثمرين الذين يبحثون عن مواقع أدنى أجراً وجدوا الصين والهند جذابتين نسبياً، لأن المؤشرات العالمية للإدارة العادية وحدها قياساً بضمان حقوق الملكية فيهما أفضل بدرجة مهمة منها في البلدان الأخرى الفقيرة؛ وبالتالي، لأنه لم يعد هناك تثبيط أو حظر لتدفقات رأس المال. والثالث، أمكن للتحسينات في الإدارة في أواخر سبعينيات القرن

الماضي (مع أنها كانت فقط من مستويات سيئة إلى متوسطة) أن تشجع النمو من أواخر سبعينيات ذلك القرن (الصين) أو منتصف ثمانينياته (الهند). وعلى الرغم من عدم وجود إجراءات إدارية فيما يتعلق بسبعينيات القرن الماضي، فإن الأحداث السياسية والقرارات السياسية في كلا البلدين تشير إلى ظهور كوابح دستورية وسياسية للسلوك الانتهازي.

تم وضع القيود على الانتهازية بأطر مختلفة تماماً عند كلا العملاقين. فالصين خاضت التحديات دون معارضات سياسية مكشوفة عبر سلسلة من اجتماعات الحزب الشيوعي الداخلية والقرارات السياسية. فسمحت للكوادر، خصوصاً في ثمانينيات القرن الماضي، بكسب مكافآت من الاستثمار (على سبيل المثال، من طريق تشجيع مشاريع البلدات والقرى TVEs، بإعطاء الجهات المحلية نصيب الأسد من العائدات الضريبية، وتخويلها السلطة على قرارات توزيع الأرض التي كانت مدخلاً إلى تطبيق نظام المسؤولية المحلية). ومع ذلك، تم، في الوقت نفسه، تطوير مؤسسات الحزب الداخلية التي عملت، بوعي أو دون وعي، على تنسيق دوافع الكوادر الفردية مع دوافع الحزب الأوسع. وعملت استثمارات مهمة على تشجيع وتقييم الكوادر المؤسساتية على إعادة طمأنة الكوادر بأن مردودات الاستثمارات التي أشرفوا عليها (كمردودات مشاريع البلدات والقرى) لن تُصادَر وستُكافأ لقاء قرارات إدارة الأرض المشجعة للنمو. وفي تسعينيات القرن الماضي، عملت زيادة الضوابط والتوازنات المؤسسية (إلى حد بعيد أيضاً داخل الحزب وفي المركز) على زيادة حماية المستثمرين الأجانب، واستبدال مشاريع النواحي والقرى بالاستثمار الأجنبي المباشر FDI باعتباره دافعاً رئيساً لنمو التصنيع.

وفي الهند، هبط النمو في سبعينيات القرن الماضي، ليس فقط بسبب الإدخال الحاد والواسع لأنظمة الاقتصاديات الصغرى التطفلية (التي تتراوح من ترخيص إلى تأميم المصارف)، لكن أيضاً بسبب مركزية السلطة داخل

الحزب الحاكم وداخل المؤسسات الرسمية. واستؤنف النمو عندما انعكس تفتت المؤسسات الرئيسة للإدارة التي وفرت الضوابط والتوازنات السياسية مع رفع حالة الطوارئ في سبعينيات القرن الماضي، بالانتخابات التي أزاحت حزب المؤتمر من الحكم لأول مرة منذ الاستقلال، وتجديد الضوابط المؤسسية الرئيسة بوصفها مرجعاً لمراجعة تشريعية تقوم بها السلطة القضائية. وأوقفت هذه الأحداث أيضاً إدخال سياسات صناعية معاكسة للمطلوب، وعكستها بصورة جزئية للغاية.

سوف يستمر هذا الاختلاف بين البلدين في تحديات الإدارة في المستقبل. ففي الهند، تتحرك الإصلاحات بخطى وئيدة، مع جدل شديد ينتهي أخيراً باتفاق ومشروعية كافيين لترسيخ الإصلاحات إلى حد ما. وبما أن المنافسة السياسية تعوّل بدرجة أقل (على الرغم من أهميتها) على وعود النفعية والإغراءات التحزبية، فإن الدوافع السياسية للإصلاح ستزداد[١]. ولكن، على الرغم من ذلك، ستعمل زيادة المخاوف حول العدالة والتوزيع على تكييف السياسة وستتطلب موارد من أجل البنية التحتية، والتعليم الريفيين، وهلمجرا. وسيبقى تحدي تحسين مناخ الاستثمار مهماً، سواء في الهيكل الأساسي أو التنظيمي. وفي مناخ الاستثمار - نشاط المصادرة المُهدِّد والمعاملة التعسفية للشركات - ستتضاءل مشكلات الإدارة المركزية باستمرار، في الحدود المطلقة وفيما يتصل بالعقبات التنظيمية التي تواجه النشاط التنظيمي للعمل.

في الصين، يتمثل التحدي المستقبلي للإدارة في المحافظة على المؤسسات داخل الحزب التي تربط فوائد الكوادر الفردية بفوائد النمو العادل في كل مكان من الريف. ويبدو أن هذا أصبح أكثر صعوبة في تسعينيات القرن الماضي منه في ثمانينياته، ويمكن أيضاً أن يصبح أكثر صعوبة في

(١) للديموقراطية قيمة جوهرية ومساعدة أيضاً، لكن لن نناقش هذه المسألة هنا.

المستقبل. لقد عمل الحزب الشيوعي في الصين على إضفاء الصفة القانونية على ممارساته وتعزيز الضوابط والتوازنات في قمة الحزب، وسمح بانتخابات محلية، وزاد نشاطات الإشراف على المؤسسات التشريعية المختلفة داخل الحزب. عملت كل هذه التغييرات على زيادة الطمأنينة لمستثمرين أكثر (على سبيل المثال، مستثمرون مباشرون أجانب) الذين يمكن أن يحتكموا إلى الحكومة المركزية. ومع ذلك، ما تزال الكوادر المحلية تحتفظ بسلطة هائلة في صلاحياتها القضائية. ويبدو هذا مهماً فقط لأن دوافع الكوادر أصبحت أشد ارتباطاً بالنمو الاقتصادي أكثر من أي وقت مضى، عندما بدأ الحزب والمواطنون على نطاق أوسع يهتمون بمسائل العدالة، وتقديم الخدمة الاجتماعية، وسلع عامة كالنوعية البيئية.

عملت الإصلاحات المالية في تسعينيات القرن الماضي التي عكست، إلى حد بعيد، السياسة السخية في ثمانيات ذلك القرن التي سمحت للحكومات المحلية في الصين بحصص كبيرة من الضرائب على زيادة دوافع تلك الحكومات لزيادة الإمكانية الإيرادية للأصول المحلية إلى الحد الأقصى. ومع أن ترقية المعايير فيما يتعلق بالكوادر كانت تعكس على نحو متزايد رغبة الحكومة المركزية لتحقيق إمداد أفضل بالخدمات الاجتماعية وعناية أكبر بالبيئة، فإنها كانت أيضاً تركز على أولوية النمو الاقتصادي. فعملت سرعة نمو الاقتصاد على رفع قيمة الخيارات الخارجية أكثر مما فعلته قيمة مكافآت الحزب الداخلية. وولدت هذه الظروف كلها عند الكوادر دوافع قوية لمتابعة النمو الاقتصادي على حساب الأهداف الاجتماعية الأخرى. فعلى سبيل المثال، لدى الرسميين المحليين دوافع أقوى لإعادة توزيع الأصول (كالأراضي الصالحة للزراعة) تحت إشرافهم لاستخدامات أكثر أهمية على حساب المنتفعين الحاليين. إن الزيادة السريعة في التفاوت التي تشكل مصدراً كامناً للضغط، خصوصاً عندما تترافق بالفساد أو السلوك الرسمي التعسفي، يمكن أن تخفض مستويات الدعم الشعبي للحكومة.

وهذا، بدوره، يجعل احتفاظ قيادة الحزب بولاء الكوادر بوعود المكافآت المستقبلية أكثر صعوبة.

وعلى الرغم من سرعة توسع هذه الدخول، فإنه يبدو ممكناً تدبير هذه الضغوط؛ لكن إذا قدِّر لهذا النمو أن يتداعى أو إذا كان هناك تدهور خارجي المنشأ في شعبية الحكومة، فإن التوازن السياسي يمكن أن يختل. ومن المؤكد أن الصين قاومت بنجاح عدة صدمات اقتصادية، لكن هوانغ (٢٠٠٣) يحتج بأن الأزمات السياسية أضرت بالقطاع الخاص في الماضي، والاستثمار الخاص أكثر أهمية للنمو اليوم مما كان عليه سابقاً. والتنبؤ الموضوعي يرى أن الصين يمكن أن تواصل النمو بقوة، وعلى هذا الأساس تواصل ممارسة إدارة ملائمة وتحسينها. ومع أننا لا نعتقد بأن إخفاقات الإدارة ستقوض النمو، إلا أن الضعف الذي أوجزه الفصل السابع سيعمل، دون شك، على زيادة تعرضية الصين لصدمات سلبية وبالتالي يمكن أن يسبب شيئاً من الحذر عند المستثمرين في القطاع الخاص.

خطوات الرقص: استجابات لنهوض الصين والهند

إن نهوض الصين والهند بوصفهما دولتين تجاريتين رئيستين في التصنيع والخدمات سيؤثر، بصورة جوهرية، في أسواق العالم، وأنظمته، ومشاعاته، وبالتالي يغير البيئة التي تتخذ فيها البلدان الأخرى قراراتها الاقتصادية. والسؤال الذي يُطرَح هو: كيف يجب أن تستجيب تلك البلدان إلى هذه الفرص والتحديات الجديدة، أي كيف ينبغي أن ترقص مع العملاقين؟ الجواب عامٌّ في جزء منه. إن أي بلد سيكون في وضع أفضل لاستغلال الأسواق الجديدة ومقاومة الضغط التنافسي إذا خلق مناخاً استثمارياً صحياً واستثمر، على نحو صائب، في الهيكل الأساسي والموارد البشرية. وعلى فَرَض استحالة التنبؤ بدقة بالقطاعات الفرعية التي ستنشأ فيها التهديدات والفرص، ستكون هناك مكافأة على المرونة -إيجاد الظروف التي يستطيع فيها منظمو العمل أن يجربوا، ويوسعوا النجاح، وينسحبوا بنقاء من الإخفاقات.

ولكن الجواب، ضمن هذه القاعدة الواسعة، يختلف تبعاً لدخل البلد المعني وموارده، لأن الدخل والموارد هما اللذان يحددان تفاعل ذلك البلد مع الاقتصاد العالمي[١]. فبالنسبة للبلدان الأدنى دخلاً ولا تمتلك ثروة من الموارد الطبيعية ورأسمالها البشري محدود، يتمثل التحدي بتطوير طاقة تصنيعية منخفضة الأجر، وصناعة كثيفة العمل يمكن أن تتنافس مع هذه الصناعات في الصين اليوم، وهذا سيضع تلك البلدان في موضع ملائم لمحاصصة الصين تجارياً في غضون عقد من الآن، لأن الأجور في الصين ترتفع إلى أعلى من المستوى الضروري لإبقاء هذه الصناعات تنافسية. فارتفاع الأجور في الصين يجب اعتباره فرصة في هذه القطاعات لبلدان كالهند، واندونيسيا، وفييتنام، وربما لعدد من البلدان الأفقر في افريقيا (كاثيوبيا)، تماماً كما كان ارتفاع الأجور قبل عقدين في كوريا، وتايوان (الصين)، وهونغ كونغ (الصين) فرصة للصين. ولكن هذه البلدان المنخفضة الدخل لكي تنافس، يجب أن تعمل على تعزيز الإدارة، وتحسين الهيكل الأساسي، وإزالة العقبات البيروقراطية التي تقيد الفعالية وتحول دون تلبية معايير التوقيت والنوعية التي يطلبها المشترون في البلدان العالية الدخل.

ويختلف وضع البلدان التي تصدر كميات كبيرة من الموارد الطبيعية (سواء كانت منخفضة أو متوسطة الدخل). فأسعار الصرف الحقيقية فيها سترتفع عن طريق صادرات الموارد الطبيعية، وهذه، بدورها، ستعمل على إعاقة قطاعاتها الصناعية عن التنافس مع الصادرات المصنعة للبلدان الأخرى المنخفضة الدخل. ويرى المرء اليوم عناصر هذا في بعض البلدان الافريقية. فقد ارتفعت الدخول بسبب صادرات المواد الخام وأسعارها، لكن على حساب تقلب

---

(١) يمكن أن نجد تحليل بلد ومنطقة محددين للتأثيرات والخيارات السياسية في دراسات أخرى للبنك الدولي حول تأثيرات نمو الصين والهند: برودمان (٢٠٠٧) في أفريقيا والبنك الدولي (قريباً) حول أمريكا اللاتينية.

الأسعار الأعلى للسلع؛ وركود صادرات السلع المنخفضة التقنية الكثيفة العمل؛ وهبوط أسعار السلع المنخفضة التقنية (رايزِن، وغولدشتاين، وبينود ٢٠٠٦).

من الواضح أن الزيادات في الدخل مرغوبة ويجب بذل الجهود لإشراك المجتمع على نطاق واسع في فوائدها. ويجب أيضاً اتخاذ الخطوات لعزل القطاع العام والطلب الإجمالي عن التقلب الأسوأ لأسعار السلع. وبقدر ما تكون أعمال التصنيع مطلوبة، فإن التصنيع لاستبدال المستوردات ليس هو السبيل لصادرات مستدامة للصناعات. والأصح هي سياسة تشجع العمل بوجه عام- سياسة تخفيض تكاليف النقل والمتاجرة، وتسهيل الوصول إلى التمويل، وتعزيز الهيكل الأساسي للطاقة وتقنية المعلومات، ورفع نوعية الموارد البشرية. فهذه البلدان عموماً لن تستطيع تطوير قطاعات تصنيع كبيرة، لكن من المؤكد أن نوعاً من النشاط سيكون معقولاً على أساس الأسواق المحلية والصادرات المتخصصة.

تطرح الصين، وبدرجة أدنى الهند، أكبر التحديات ربما للبلدان المتوسطة الدخل في آسيا وأمريكا اللاتينية. فالصين، بوجه خاص، تبدو أكثر ميلاً إلى التوسع في مجال نتاجات هذه الدول؛ وهي دول أعضاء في شبكات الإنتاج التي يمكن أن تهددها حركة الصين إلى تصنيع المكونات؛ والتي تتلقى الاستثمار الأجنبي المباشر المخصص لتكوين منصات تصدير للشركات المتعددة القوميات. فالأجور في هذه البلدان نموذجياً أعلى منها في الصين والهند (ويحتمل أن تبقى هكذا، على الأقل، خلال العقد القادم)، مع أن مستويات التعليم فيها ليست أعلى بكثير مما ستكون عليه مستويات التعليم في الصين خلال عقد القادم.

هبطت في الوقت الحاضر صادرات بلدان آسيا الشرقية، غالباً في المنتجات المنخفضة والمتوسطة التقنية وتلك التي تعتمد على الموارد، تحت ضغط الصادرات الصينية في السوق العالمية، ومن المتوقع أيضاً أن يحدث ذلك في المنتجات العالية التقنية. وتتشدد الصين حالياً على مرحلة الإنتاج

النهائية في حين تستورد المواد الخام وقطع الغيار من جيرانها. ولهذا يمكن لبلدان آسيا الشرقية، مع أنها قد تواجه منافسة أشد في الأهداف النهائية، أن تربح بإعادة تركيز جهودها على شركات الإمداد القائمة في الصين. وتشير البيانات المتداولة إلى أن تلك البلدان تحافظ على مواقعها في المكونات الكثيفة المهارة وأن ذلك الميل إلى كثافة المهارة يتصاعد. وبالتالي، سيقتضي الاستعداد تركيزاً على رأس المال البشري، والمرافق من أجل إنتاج عالي التقنية، وموقفاً مرحباً بالاستثمار الأجنبي المباشر، حتى من الصين.

وتشير مقارنات مماثلة بين الصين وأمريكا اللاتينية إلى أن "التهديد المباشر" من الصين، حتى الآن، قد خَفَت. ولكن هذا الوضع قد لا يستمر، ما لم تستثمر أمريكا اللاتينية بقوة في المهارات والقدرات التقنية للشركات. ويمكن لهذه البلدان أن تستفيد من دروس كوريا وتايوان (الصين)، اللتين غدا الإضرار بهما من طريق المنافسة الصينية والهندية أقل احتمالاً لأنهما تتفوقان كثيراً في التكنولوجيا والموارد البشرية- وتبذلان جهوداً مداومة للاحتفاظ بالتفوق. وتشدد هذه الدروس على القدرة التكنولوجية، وتنويع مزيج المنتجات، وتحسين نوعية المنتجات والخبرة في التصميم. والمنافسة الناجحة لهذين النموذجين يمكن أن تشير، من بين أشياء أخرى، إلى التعويل أكثر على المشاريع المحلية (خصوصاً الكبيرة والديناميكية) والتكنولوجيا المحلية أكثر من التعويل كلياً تقريباً على الاستثمار الأجنبي المباشر، على الأقل في تصدير الصناعات.

ويتمثل التحدي للبلدان العالية الدخل (باستثناء قلة من البلدان المصدرة للنفط) بالتكيف مع نهوض الصين والهند دون تدخلات مفرطة مدفوعة بالسياسة في الاقتصاد. وفي غضون العقد والنصف عقد التاليين، لن يكون لدى اليابان وأمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية، على الأغلب، الكثير مما تخشاه من منافسة الصين والهند في القطاعات عالية التقنية وعالية المهارة في التصنيع والخدمات، خصوصاً حيث تعوِّل هذه القطاعات على القوى العاملة العالية التعليم والمتمرسة، والمعرفة الضمنية المتراكمة والتجديد المدعوم

باستثمار كثيف في البحث والتطوير (لاردي ٢٠٠٤). وفي الواقع، لدى تلك البلدان الكثير مما تربحه من التخصص في هذه الحقول.

على مدى فترة طويلة، لم تكن البلدان العالية الدخل تنافسية في صناعة الملابس، والأحذية والالكترونيات الاستهلاكية، ولهذا حققت أرباحاً ضخمة من تخفيضات الأسعار التي أحدثها العملاقان وسيتسمران في إحداثها. ولكن المرء لن يعرف هذا من المناقشات السياسية في الولايات المتحدة وأجزاء من أوروبا التي تستورد كميات كبيرة من السلع من الصين[١]. فعجز الحسابات الجارية في الولايات المتحدة، ربعه تقريباً مع الصين، يُعزى غالباً إلى نقص المدخرات المحلية وليس إلى الحواجز التي تضعها الصين في سبيل المستوردات (التي تدهورت في الواقع إلى حد مثير في السنوات الأخيرة) أو إلى سعر صرف صيني مقوَّم بأقل من قيمته (الذي يعتبر مشكلة حقيقية لكنها جديدة إلى حد ما).

نتوقع هبوطاً في معدل نمو الصادرات الصينية، هبوطاً لن تعوضه الهند تماماً. وهذا سيعمل على تفريج بعض المشكلات الاقتصادية السياسية التي أشرنا إليها آنفاً. ويحتمل أيضاً أن يترافق بتحول إلى خفض تراكم الاحتياطيات، الذي يمكن أن يرفع إلى حد ما الأسعار العالمية للفائدة. وسيؤثر هذا عكسياً على بعض البلدان الأغنى في العالم، التي هي من بين أكبر المقترضين، وعلى بعض أكثرها فقراً؛ وتفعل كلتا المجموعتين حسناً إذا بدأت بتكييف أوضاعها المالية والداخلية وفقاً لهذا التوقع.

وأخيراً، تسهم الصين والهند في زيادة أسعار الطاقة وانبعاثات الكربون، لكن لا يمكن اعتبارهما المسببتين الرئيستين. وعلى كل البلدان أن تثابر على متابعة استراتيجياتها الخاصة بفعالية الطاقة، سواء لأسباب داخلية (كتوازن المدفوعات والتلوث المحلي) ولأسباب عالمية.

---

(١) على العكس، إن التجارة مع الهند ليست كبيرة بما يكفي للعب دور رئيس في هذه المناقشات.


الهيئة العامة
السورية للكتاب

الفصل الثاني

الصين والهند

تعيدان تشكيل الجغرافيا الصناعية العالمية

شهيد يوسف، وكورو نيبيشيما،

ودوايت أتش بيركنس

إن الصعود النيزكي للصين بوصفها مصدِّراً للصناعات منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، وقدرة الهند على المطالبة بجزء كبير من السوق العالمية للخدمات التجارية المؤهلة بتقنية المعلومات خلال السنوات الست الماضية، أسهما في تغيير أسلوب وحجم التجارة العالمية (الجدول ٢-١)[1]. ففي عام ٢٠٠٤، كانت حصة الصين من صادرات التصنيع العالمية ٨,٣%؛ وحصة الهند ٠,٩%. وكانت حصتا البلدين من المستوردات العالمية ٦,٣% و٠,٨%، على التوالي. وفي الخدمات التجارية، التي تتضمن خدمات تقنية المعلومات، كانت حصة الصين من الصادرات والمستوردات ٢,٩% و٣,٤%، على التوالي؛ وكانت حصة الهند ١,٩% و٢%، على التوالي (الجدولان ٢-١-و٢-٢).

---

(١) الخدمات المؤهلة بتقنية المعلومات في الهند هي، بصورة رئيسة، خدمات ونشاطات المعالجة التجارية المقترنة بكتابة البرمجيات، واختبارها، وتصحيح أخطائها.

يشكل قطاع التصنيع في الصين أكثر من ٤١% من إجمالي النتاج الداخلي، وفي عام ٢٠٠٥، شكلت السلع المصنعة ٩٣% من الصادرات أو ما يقارب ربع القيمة الإجمالية للناتج الصناعي. وشكلت المعدات الآلية ومعدات النقل ٤٥,٢% من إجمالي الصادرات. تعكس هذه الإحصاءات المكاسب الكبيرة في قدرة التصنيع التي تيسرها كثافة الاستثمار في المصانع والمعدات التي تتضمن أحدث التقنيات وتنظيم المعرفة حول عمليات الإنتاج. يشكل قطاع التصنيع الرسمي في الهند، نسبة إلى الصين، حصة أصغر بكثير من إجمالي النتاج الداخلي -أقل من ١٦%. ومنذ عام ١٩٩٠، كان الاستثمار في القدرة الصناعية الجديدة والنمو الصناعي أكثر بطئاً، وصادرات الصناعات هي جزء من صادرات الصين في الحدود المطلقة وهي جزء أصغر من إجمالي الصادرات. لقد حققت الهند، دون شك، قابلية تنافسية في قطاعات التصنيع الفرعية، وبعضها متقدم جداً من الناحية التقنية، لكن قدرة التصنيع عموماً تتباطأ. وسنرى، في مكان لاحق في هذا الفصل، أن التقدم المفاجئ للهند يتمثل في تصدير بعض خدمات وبرمجيات المعالجة التجارية، وإمكانية المتاجرة التي تحسنت، إلى حد بعيد، بضروب التقدم في الاتصالات السلكية اللاسلكية وظهور الانترنت[(١)].

تشير هذه التطورات إلى استمرار التحولات في الجغرافيا الاقتصادية وقرب حدوثها في كل أنحاء العالم. ونستكشف في هذا الفصل احتمال استمرار تركيز النشاطات الصناعية الرئيسة في الصين والهند والمضامين بالنسبة للاقتصادات الأخرى إذا تجسد هذا التركيز.

---

(١) لم تكن صادرات البرمجيات والخدمات وحدها المفيدة، لكن أيضاً صادرات السلع (كلارك و وولستن ٢٠٠٦).

ينقسم ما تبقى من هذا الفصل كما يلي: يصف المقطع التالي حجم الأسواق الداخلية في الصين والهند، خصوصاً لمنتجات التصنيع ذات الصلة.

الجدول ٢-١: حصتا الصين والهند من صادرات العالم

	١٩٨٠		١٩٩٠		٢٠٠٤	
صادرات العالم	**الصين**	**الهند**	**الصين**	**الهند**	**الصين**	**الهند**
أ- التصنيع	٠,٨	٠,٥	١,٩	٠,٥	٨,٣	٠,٩
١- الحديد والفولاذ	٠,٣	٠,١	١,٢	٠,٢	٥,٢	١,٦
٢- المواد الكيميائية	٠,٨	٠,٣	١,٣	٠,٤	٢,٧	٠,٧
٢-١ الصيدلانيات	-	-	١,٦*	١,٢*	١,٣	١**
٣- مكنات office وأجهزة الاتصال السلكية اللاسلكية	٠,١	-	١	٠,٨	١٥,٢	٠,٦
٤- قطع غيار السيارات	٠	٠	٠,١	٠,١	٠,٧	٠,١
٥- الأنسجة	٤,٦	٢,٤	٦,٩	٢,١	١٧,٢	٤
٦- الملابس	٤	١,٧	٨,٩	٢,٣	٢٤	٢,٩
ب- الخدمات التجارية	-	-	-	-	٢,٩	١,٩
١-النقليات	-	-	-	-	-	-
٢-الرحلات	-	-	-	-	٤,١	-
٣-أخرى	-	-	-	-	٢,٤	٣,١

المصدر: سرينيفاسان ٢٠٠٦// ملاحظة: - = غير متوفرة//* -يعود إلى ٢٠٠٠// - يعود إلى ٢٠٠٣**

ويركز المقطع الثالث على الاستراتيجية الشاملة وأساليب التنمية عند العملاقين، وبعدئذٍ ندرس بإيجاز تطور بعض القطاعات الصناعية الفرعية الرائدة في كلا البلدين. وفي ملاحظاتنا النهائية نعرض المضامين الطويلة الأمد بالنسبة للصين والهند وأساليب متاجرتهما.

الجدول ٢-٢: حصتا الصين والهند من استيرادات العالم

	١٩٨٠		١٩٩٠		٢٠٠٤	
استيرادات العالم	**الصين**	**الهند**	**الصين**	**الهند**	**الصين**	**الهند**
أ- **التصنيع**	١,١	٠,٥	١,٧	٠,٥	٦,٣	٠,٨
١- الحديد والفولاذ	٢,٧	١	٢,٥	١	٨,٢	١
٢- المواد الكيميائية	٢	-	٢,٢	-	٥,٦	-
٢-١ الصيدلانيات	-	-	٠,٩*	-	٠,٨*	-
٣- مكنات Office وأجهزة الاتصال السلكية اللاسلكية	٠,٦	٠,٢	١,٣	٠,٣	١١,٢	٠,٥
٤- قطع غيار السيارات	٠,٦	٠	٠,٦	٠,١	١,٧	٠,٣
٥- الأنسجة	١,٩	-	٤,٩	٠,٢	٤,٧	٠,٦**
٦- الملابس	٠,١	٠	٠	٠	٠,٦	٠
ب- **الخدمات التجارية**	-	-	٢,٥*	٢,١*	٣,٤	٢
١- النقليات	-	-	-	-	٤,٢	٢,٢
٢- الرحلات	-	-	-	-	٣,٣	٢,٤
٣- أخرى	-	-	-	-	٣,٥	٢,١

المصدر: سرينيفاسان ٢٠٠٦// ملاحظة: - = غير متوفرة//* -يعود إلى ٢٠٠٠// -يعود إلى ٢٠٠٣**

الأسواق الداخلية الكبيرة

إن تطور قابلية المنافسة الدولية للصناعة الصينية -وبالتالي الصناعة الهندية- سيعتمد على عدد من العوامل، التي تشمل توسع الأسواق الداخلية، وتحسينات البنية التحتية، وتعزيز نظام التجديد، ودينامية الشركات الرئيسة. وتتحدث المؤسسات والصحافة بانتظام عن ضخامة حجم الأسواق الصينية والهندية، على ضوء عدد السكان الهائل فيهما. وتخلق الأسواق الكبيرة أفضلية لأي ناتج يتضمن اقتصاديات خفيضة الكلفة[1]، كالسلع البيضاء أو

(١) يتحقق خفض الكلفة عن طريق زيادة حجم الإنتاج -المترجم.

تجميع السيارات. ويمكن طبعاً إحراز هذا النوع من الاقتصاديات دون سوق داخلية كبيرة بالتعويل منذ البداية على الصادرات، لكن سهولة الوصول إلى السوق الداخلية وانخفاض حواجز الدخول يمكن أن تكونا ميزتين مهمتين. وبالتالي، إلى أي مدى هي كبيرة الأسواق الصينية والهندية؟

إن حجم السوق، بالنسبة للكثير من المنتجين الصناعيين، يكون أصغر بكثير من كامل إجمالي النتاج الداخلي، أياً كانت طريقة القياس(١). ومعظم القوة الشرائية التي تمتلكها عائلة ما يتم إنفاقها على الغذاء أكثر منه على المنتجات الصناعية. فالعائلات المنخفضة الدخل في المناطق الريفية والمدينية، على حد سواء، تشتري منتجات مصنعة، كالملابس والأحذية، لكن لا تشتري السيارات والسلع الاستهلاكية المتينة الأكثر كلفة. والاقتصاديات المنخفضة الكلفة، على وجه الدقة، مهمة في نطاق السلع البيضاء والبنّية(٢). وهكذا، فإن سوق هذه المنتجات الأخيرة المنزلية الموفرة للعمل والمسلية، يشكلها، بصورة أساسية، أناس من الجماعات العالية الدخل الذين يتمتعون بمرونة عالية في الطلب بسبب ارتفاع دخولهم والذين يعيشون في المناطق المدينية في الصين والهند أو في الخارج. ونعرض في الجدولين ٢-٣ و ٢-٤ بيانات حول تملك السلع الاستهلاكية المديدة البقاء والسيارات في الصين والهند، على التوالي.

---

(١) إن تعادل القوة الشرائية الذي يقيس إجمالي النتاج القومي غير ذي صلة بالنسبة لشركة صناعية تبيع منتجاتها في السوق. وشركة أجنبية، بوجه خاص، ستتطلع إلى معرفة قيمة مبيعاتها بالعملة العالمية القابلة للتحويل، كالدولارات الأمريكية. وإذا انهمكت شركة محلية في التجارة الدولية، سواء كبائع أو مشتري، فإنها ستتطلع إلى معرفة أسعار التحويل إلى عملتها المحلية باستخدام سعر الصرف الرسمي. وهكذا، يكون مفهوم إجمالي النتاج الداخلي ذو الصلة بالدولارات الأمريكية هو الذي نحصل عليه باستخدام سعر الصرف الرسمي.

(٢) السلع البنّية، هي سلع التسلية، يتم شراؤها للتسلية في المنزل، كأجهزة التلفزيون والحاسوب؛ ومن أجل السلع البيضاء، انظر حاشيتنا ص ٣٩ - المترجم.

الجدول ٢-٣: الأسر التي تمتلك سلعاً استهلاكية مديدة البقاء عالية الدخل في الصين ٢٠٠٤

السلعة الاستهلاكية	عدد الأسر المدينية (%)	عدد الأسر الريفية (%)
غسالة	٩٥,٩	٣٧,٣
ثلاجة	٩٠,٢	١٧,٨
تلفزيون ملون	١٣٣,٤	٧٥,١
مكنة تصوير	٤٧	٣,٧
هاتف نقال	١١١,٤	٣٤,٧
سيارة	٢,٢	-

المصدر: المكتب الوطني لإحصائيات الصين، الكتاب السنوي للإحصاء ٢٠٠٥.

ملاحظة – غير متوفرة.

ما حجم دخل هذه الجماعات العالية الدخل أو "الطبقة الوسطى" في الصين والهند؟ الطريقة الوحيدة لمقاربة هذا السؤال تكون بقياس الدخل التراكمي للعُشْر العالي الدخل من السكان والشطر الذي يتم إنفاقه من ذلك الدخل على منتجات غير غذائية. يؤدي هذا الحساب إلى قوة شراء سوقية مقدارها ٥٥٠ بليون دولار للصين وأقل من ١٥٠ بليون دولار للهند[١]. ويمكن أن نضيف إلى هذا الرقم حصة الاستثمار التي تذهب لشراء آلات ومعدات ومُدخلات رئيسة، كالفولاذ والاسمنت. وسيؤدي هذا إلى سوق لمنتجات صناعية قيمتها ٤٠٠ بليون دولار أخرى في الصين و١٠٠-١٥٠ بليون في الهند.

وهكذا، يواجه المنتجون الصناعيون في الصين سوقاً محتملة بما يقارب ترليون دولار، بينما يواجهون في الهند سوقاً محتملة تعادل ربع أو ثلث حجم السوق الصينية.

---

(١) البليون = ١٠٠٠ مليون.

الجدول ٢-٤: الأسر التي تمتلك موجودات مختارة في الهند ٢٠٠١ (%)

الموجودة	إجمالي الأسر	الأسر المدينية	الأسر الريفية
الالكترونيات			
راديو، ترانزستور	٣٥,١	٤٤,٥	٣١,٥
تلفزيون	٣١,٦	٦٤,٣	١٨,٩
هاتف	٩,١	٢٣	٣,٨
وسائط النقل			
دراجة هوائية	٤٣,٧	٤٦	٤٢,٨
دراجات: صغيرة، نارية، آلية	١١,٧	٢٤,٧	٦,٧
سيارة، جيب، شاحنة	٢,٥	٥,٦	١,٣
لاشيء من الموجودات المحددة	٣٤,٥	١٩	٤٠,٥

المصدر: أمين السجل العام ٢٠٠٣.

اقتصادات التصنيع السريع

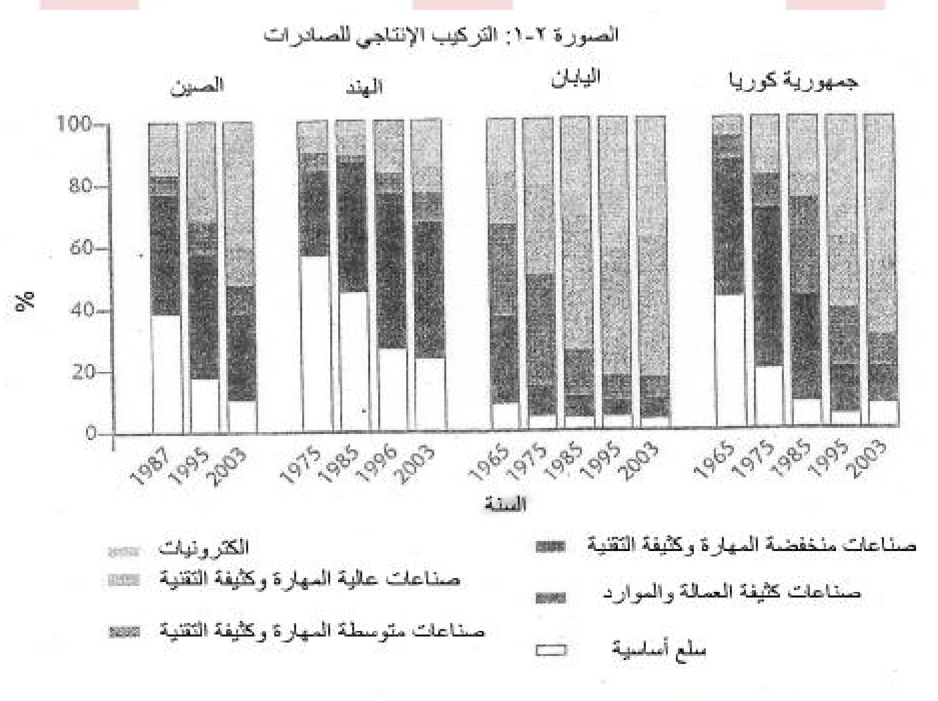
ما مضامين الاتجاهات الحديثة لقابلية المنافسة الدولية المستقبلية للصناعة والخدمات الصينية والهندية والجغرافيا الصناعية التي يحتمل أن تنتج عنها؟

صعود الصين

أولاً، ستبقى الصين مبدئياً مصدِّراً للصناعات خلال السنوات العشر إلى الخمس عشرة التالية. وإذا وضعنا في اعتبارنا المستوردات، وجدنا أن الصين هي المشتري الرئيس للمنتجات الأولية، والمعدات المعقدة، وقطع الغيار والمكونات. وعمل الطلب الصيني للمواد الجديدة والطاقة (تمت دراسته في الفصلين الأول والثالث) على زيادة وارداتها من البلدان الأقل تطوراً (انظر الصورتين ٢-١ و٢-٢). فامتصت الصين من تلك البلدان ٣,٥ بليون دولار في الصادرات وشكلت تلك البلدان سوقاً من المرتبة الثالثة للصين (يانغ

٢٠٠٦). والمسألة الرئيسة فيما يتعلق بواردات السلع الأولية هي مدى السرعة التي ستصبح الصين فيها مستورداً رئيساً للمواد الغذائية والمنتجات الزراعية ذات الصلة. فقد بلغ نتاج الصين من الحبوب ذروته في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٨، ومع أنه هبط في الحدود المطلقة منذ ذلك الوقت، فإن الصين كانت مصدِّراً صافياً لـــ ١٩,٩ مليون طن من الحبوب عام ٢٠٠٣ ومستورداً صغيراً صافياً فقط لـــ ٥ مليون طن عام ٢٠٠٤. ولكن الصين، بوجه عام، بقيت مصدِّراً صافياً لـــ ٩,٧ بليون دولار من المواد الغذائية والحيوانات الحية بدءاً من نهاية عام ٢٠٠٤.

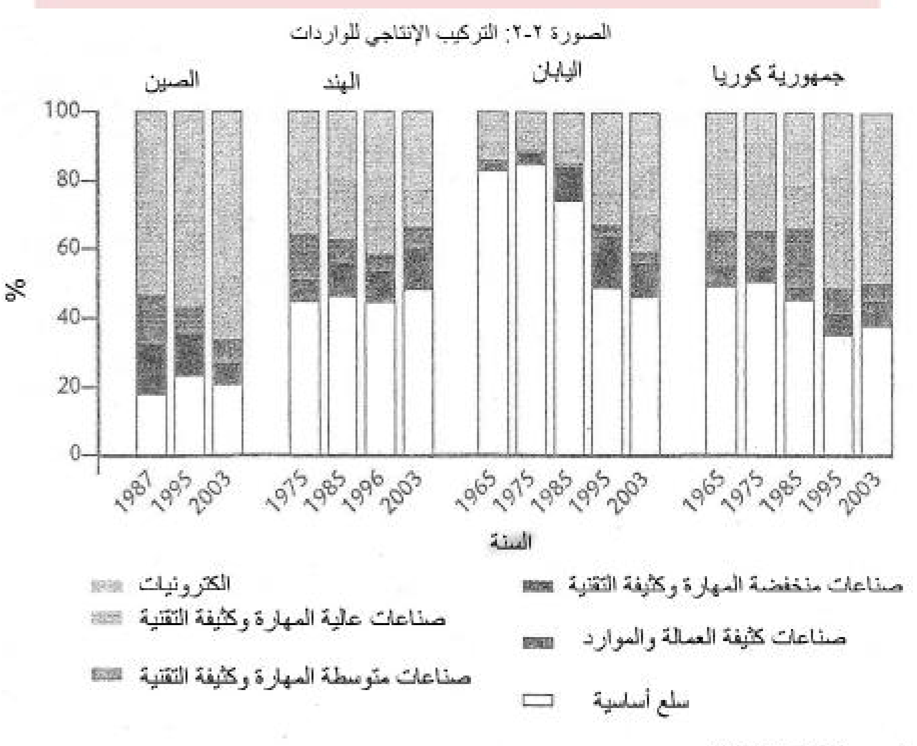
الصورة ٢-١: التركيب الإنتاجي للصادرات



المصدر: UNCTAD 2005

تستورد الصين المكنات ومعدات المصانع، والمكونات التي تدعم توسعها الهائل في القدرة الصناعية وتعمل كقنوات لنقل التكنولوجيا. ويحتمل أن يستمر تدفق المكنات ومعدات المصانع، وهي سلع إنتاجية معقدة تشتريها حصراً تقريباً من البلدان المتقدمة، على الصين في المدى المنظور، لأن

الإفادة النسبية للبلد في هذه المواد ستتحقق فقط بصورة تدريجية، على ضوء أهمية التعلم، والمعرفة الضمنية، والبحث التراكمي. والوضع أقل وضوحاً فيما يتعلق بالمكونات الالكترونية، التي هي اليوم الصادر الرئيس لعدد من اقتصادات آسيا الشرقية والجنوبية الشرقية. فصادرات هذه المكونات ازدادت بحدة منذ عام ١٩٩٥. والصين واحدة من النماذج التجارية الرئيسة للبلدان المصنعة حديثاً، ويسهم انفتاحها للتجارة في الاعتماد المتبادل لمنطقة آسيا الشرقية (برانستيتر ولاردي ٢٠٠٦؛ بيتري ٢٠٠٦؛ يانغ ٢٠٠٦). ولكن عناصر سلسلة الإمداد يهاجرون اليوم إلى الصين كما أن مصنعي السلع نصف الجاهزة يقتربون أكثر من الأسواق والمجمِّعين النهائيين. ويمكن لهذه العملية، خصوصاً فيما يتعلق بصناعة السيارات، أن تدعم الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال العقد التالي.



الصورة ٢-٢: التركيب الإنتاجي للواردات

المصدر: UNCTAD 2005

وعلى جانب الصادرات، يحتمل أن تبقى الصين تنافسية في المنتجات الكثيفة العمل في ٢٠١٠ أو٢٠١٥، حتى لو ارتفعت الأجور. فالأجور الحقيقية، عام ٢٠٠٤، كانت أكبر ٢,١١ مرة من مستواها عام ١٩٨٩؛ وتسارعت زيادة بدل الأجر في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، خصوصاً في المناطق الساحلية -مع أن الإنتاجية ازدادت أيضاً[١]. ويحتمل احتواء هذا الاتجاه لأنه لا يزال في الصين فائضاً كبيراً يتكون من ٣٥٠ مليون عامل زراعي، يشكل دخل الكثير منهم جزءاً بسيطاً من الأجور التي يكسبها العمال المدينيون[٢]. ولكن لتحقيق الفائدة التامة من عمال الاستخدام المنقوص هؤلاء والكلفة الأدنى للأرض، يتوجب على الصين أن تنقل مصانع العمل الكثيف إلى مواقع أقرب نحو الداخل، كما يجري الآن في المقاطعات الجنوبية الغربية من خلال الاستثمار في الهيكل الأساسي لنظام النقل (شان وغو ٢٠٠٦). وعلى افتراض أن هذه الجهود نجحت (والعملية يمكن أن تستغرق وقتاً)، فإن المركز العالمي المهيمن للصين في تصدير الأنسجة، والملابس، والأحذية، والدُّمى يحتمل أن لا يتغير كثيراً في السنوات القادمة.

تشكل الصين ثاني أكبر سوق لمنتجات تكنولوجيا الالكترونيات/ المعلومات والاتصال وأكبر مصدِّر لها (ما، ونيغووين، وسو ٢٠٠٦). واجتذب النمو المحتمل لهذه الأسواق معظم الشركات الرئيسة المتعددة

---

(١) تشير الأرقام التي نستشهد بها إلى التغيير في الأجر المتوسط الحقيقي لجميع العمال والموظفين، وبالتالي تتضمن زيادات الأجور ضمن فئات العمل المختلفة والتغييرات في حصة فئات العمل الخاصة في قائمة الأجور. وتعتمد على فهارس الأجور الرسمية الصينية للمشاريع في المناطق المدينية (انظر المكتب الوطني لإحصائيات الصين، الكتاب السنوي الإحصائي الصيني ٢٠٠٥، ص ١٥١).

(٢) في عام ٢٠٠١، كانت الغلة الحدية للعمل ٣٥٠ رينمنبي [عملة صينية-المترجم] في الزراعة، في حين كانت ١١٨٨٤ رينمنبي في الصناعة المدينية؛ و٤٦٧٢ رينمنبي في الصناعة الريفية غير الزراعية؛ و٢٠٠٩ رينمنبي في الخدمات المدينية. وتشير هذه البيانات إلى تشوهات في سوق العمل، خصوصاً بين الزراعة والصناعة المدينية (تان ٢٠٠٤).

القوميات MNCs التي تنتج الالكترونيات، والسيارات، والسلع الاستهلاكية المديدة البقاء، إضافة إلى الشركات في تايوان (الصين) وجمهورية كوريا. فكانت الشركات التابعة لشركات الالكترونيات التايوانية، كفوكسكون (هون هاي) وكوانتا) هي أكبر ثلاث شركات مصدِّرة في الصين عام ٢٠٠٣. وقد عمد عدد من مجمِّعي السيارات ومصنِّعي قطع غيارها إلى نقل مراكزهم الإقليمية الرئيسة إلى الصين، ويخططون أيضاً لنقل جزء من مرافق بحوثهم وتصاميمهم، كتويوتا وفولكسفاغن.

أظهرت دراسة حديثة لتجارة الصين، قدمها رولاند-هولست و فيس (٢٠٠٥)، أن البلد يتفوق في المنافسة على جيرانه في جمعية الدول الجنوب شرقآسيوية. فقد راحت هذه الدول تفقد حصصها في أسواق التصدير، مع أن صادراتها تواصل نموها في الحدود المطلقة. وبالمثل، اكتشف رودريك (٢٠٠٦-ب) أن تعقيد النمو في الصين يطرح تحديات مهمة على البلدان الأخرى في جنوب شرق آسيا.

ومع أكثر من ٥ مليون خرِّيج سنوياً من المدارس الثانوية العليا، ستمتلك القوى العاملة الصينية عدداً أكبر من الناس القادرين على الاضطلاع بأعمال أهم بكثير من العمليات المنخفضة المهارة الكثيفة العمل المرتبطة بالصناعات الخفيفة.

ارتفع معدل التسجيل الإجمالي للتعليم العالي للمجموعة العمرية ذات الصلة في الصين من ١٩% إلى ٢١% عام ٢٠٠٥ (مين ٢٠٠٦؛ بيانات دائرة اليونيسكو للإحصاء ٢٠٠٦). وتخرِّج الصين حالياً ٦٠٠٠٠٠ شخص في العلوم والهندسة، وبصورة أساسية بمستوى المرحلة الجامعية الأولى. وخلال العقد التالي، يمكن أن يصل عدد هولاء الخرِّيجين إلى أكثر من خمسة ملايين ("قادرون على العمل!" ٢٠٠٦). وفي العلوم والهندسة، تتنافس صفوة الطلاب الصينيين (كالطلاب الهنود) مع الحالة الفضلى في العالم، وبدؤوا يتميزون من خلال المنشورات وتسجيل البراءات العلمية (شين وكيني).

فزيادة كتلة العلماء والمهندسين تخوِّل الصين الدخول إلى عدد محدود من مجالات التكنولوجيا العليا (كالنانوتكنولوجيا [انظر زهاو و ليدسدورف ٢٠٠٦]) في مرحلة نمو أسرع منها في حالة البلدان الأصغر. ويمكن أن تعمل أعداد مهمة من الطلاب المتخرجين على تزويد مختبرات البحث العالمية في الخارج بالموظفين الذين، في حال عودتهم كمتمرسين بعد سنوات من الدراسة في الخارج إلى الصين، سيخولونها الدخول إلى حقول التكنولوجيا الأخرى العالية. ويعمل الإغراء على زيادة البحث والتطوير R&D، التي بلغت ١,٤% من إجمالي النتاج الداخلي عام ٢٠٠٥ (مقارنة بـــ ١% عام ٢٠٠٠)، إضافة إلى العديد من الحوافز للعائدين من أصحاب المهارات الخدمية والتكنولوجية (يوسف و نيبيشيما ٢٠٠٦-أ، ٢٠٠٦-ب؛ و يوسف ووانغ، و نيبيشيما ٢٠٠٥).

تبقى هناك مسألة نوعية الخرِّيجين من عديد المعاهد الثالثية الصينية. ووفقاً لدراسات ماكنزي، يبدو أن النوعية ليست عالية إلى حد بارز. فهناك ١٠% فقط يعتبرون مدربين إلى حد كافٍ لاستخدامهم من قبل الشركات المتعددة القوميات في الصين ("نجاح التكنولوجيا العالية في الصين" ٢٠٠٥). ويترتب على هؤلاء الخرِّيجين (إضافة إلى الخرِّجين في الحقول الأدنى تقنية) أن يزودوا بالموظفين الأعمال الإدارية والتقنية في أكثر من ٢٠٠٠٠٠ مشروع صناعي، ومؤسسات قطاع الخدمات، والوكالات الحكومية، والجامعات.

ما النموذج الهندي لمجاراة النموذج الصيني

كما لاحظنا أعلاه، كانت بيئة الأعمال الهندية، مقارنة بالبيئة الصينية، أقل موصلية لنمو التصنيع والصادرات، ويظهر هذا مباشرة من التفاوت الشديد في الأعداد المطلقة من البلدين ومن حصص إنتاج التصنيع وحجم صادرات الصناعات (انظر الصورة ٢-١). ولهذا كان تأثير بلد بحجم الهند على باقي العالم متواضعاً-على الأقل قياساً بعدد السكان. ومن بين صادراتها الصناعية، حقق النسيج وحده حجماً كافياً لتجاوز توقعات البلدان الأخرى

الآسيوية، والمنتجين في أمكنة أخرى، وسوق القطن الخام. والخدمات المؤهلة بتقنية المعلومات فقط هي النطاق الذي أثبتت فيه الصادرات الهندية وجوداً حقيقياً ومتنامياً. وبسبب حجم اقتصادها الصغير نسبياً، ومستواها المتواضع في التصنيع، فإن وارداتها من المواد الخام، والمعدات الآلية، والمنتجات نصف الجاهزة، والسلع الاستهلاكية أقل منها في البرازيل، والمكسيك، وكوريا (التي كانت تقريباً مساوية في الحجم باستخدام الدولارات المستقرة لعام ٢٠٠٤).

لا شك في أن بصمة القدم الهندية توسعت عالمياً منذ بداية القرن. وفي المستقبل، ستصبح علاقاتها الاقتصادية والتجارية محسوسة أكثر على المسرح العالمي، لكن حتى مضاعفة إجمالي النتاج الداخلي خلال عشر سنوات سيؤدي إلى اقتصاد أقل من ثلثي حجم الاقتصاد الصيني اليوم، بالدولارات الاسمية. ومع ذلك، يجب أن نتناول تأثير الهند المستقبلي على باقي العالم بصورة جدية، لأنها تمتلك موارد العمالة، وقاعدة لنمو الرأسمال البشري، وإمكانية السوق الداخلية، والقوة الصناعية الناشئة لكي تصبح محطة لتوليد الطاقة الصناعية بما يشبه الصين اليوم. ولكن تحقيق هذا، وشروع الصين بممارسة تأثير مهم في ثروات البلدان الأخرى، واستخدام الموارد الطبيعة، أي العقابيل الثانوية على العالم، يعتمد على قابلية البلد للمنافسة وعلى حجوم عدد القطاعات الصناعية التابعة. وتبدو هذه الحصيلة غير محتملة.

لو كان للهند أن تتقدم على امتداد مسار النمو الذي ترسمه الاقتصادات الآسيوية الشرقية الديناميكية والسريعة النمو، لوجب أن يكون التصنيع في المقدمة. وعلى ضوء إمدادات عناصرها، من الضروري أن تعمل الهند بسرعة على توسيع صناعاتها الاستهلاكية الكثيفة العمل مع بناء صناعات المواد الأساسية (كالبتروكيماويات والتعدين) وصناعات الاتجاه السائد في الهندسة والنقل. علاوة على ذلك، يحتمل أن تعتمد سرعة النمو على الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الثانوية وعلى النجاح في أسواق التصدير

(كما هي الحال في الصين)[1]، مع أن السوق الداخلية تشكل منفذاً رئيساً لكل هذه الصناعات، ويجب أن تبقى كذلك. ولو كان للهند أن تجاري النموذج الشرقآسيوي، لوجب أن تتضاعف حصة التصنيع في إجمالي النتاج الداخلي (حالياً أقل من ١٦%) ربما في غضون ١٥ سنة. وسيتطلب ذلك معدلات نمو قطاعي بحدود ١٠%، التي ستساعد أيضاً على خلق أعمال مطلوبة بإلحاح ("ركوب المخاطر" ٢٠٠٦)، وتصدير جزء مهم من النتاج المنتَج.

والنموذج الثاني وغير المجرب سيخطط النمو على أساس التوسع العالي والمعجل لقطاع الخدمات الذي يدعمه الطلب الداخلي والدولي. ومن المعقول بالتأكيد أنه يمكن لقطاعات الخدمات الرئيسة التابعة أن تقود النمو. وعموماً، تشكل الخدمات الجزء الأكبر من الاقتصاد الهندي (٥٠%)؛ وتتقدم بعض الأجزاء بسرعة، وهناك مجال واسع لزيادة الاستثمار والأرباح في الإنتاجية (غوردون و غوبتا ٢٠٠٥).

هناك نموذجان مختلفا المضامين للجغرافيا الصناعية العالمية وتأثير الهند على باقي العالم. ويعتمد النموذج الأكثر احتمالاً أيضاً على القدرة الصناعية المستقبلية للقطاعات الرئيسة التابعة، وقابليتها للمنافسة، والطلب لمنتجاتها، داخلياً وخارجياً.

إن معالجة النموذج الثاني أكثر سهولة. فحوالي عام ١٩٩٠، كانت حصة قطاع الخدمات الهندي في إجمالي النتاج الداخلي مساوية لمثيلتها في البلدان الأخرى بمستوى دخل مماثل. ومنذ ذلك الحين، ارتفعت بسرعة أعلى من المعدل، وكانت عام ٢٠٠٥ أعلى بقليل من المعيار في البلدان المنخفضة الدخل. وتصدرت خدماتُ الأعمال والبرمجيات هذا النمو، وتُصنَّف الشركات الهندية في هذه الحقول اليوم بين الشركات الأكبر في العالم. فخدمات تقنية

---

(١) أثر انخفاض مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة الهندية، مقارنة بالصناعة الصينية، على تطوير قطاع التصنيع ونمو الصادرات (هوانغ وخانا ٢٠٠٥؛ وموخرجي ٢٠٠٥؛ و سوامي ٢٠٠٥).

المعلومات تشكل ٦% من إجمالي النتاج الداخلي لقطاع الخدمات ككل، وفي العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بلغت وارداتها ٣٠ بليون دولار. وفي العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٣، بلغت الصادرات ١٢ بليون دولار. ومنذ عام ٢٠٠٠، ارتفع حجم الأعمال والصادرات بسرعة، بمعدل ٣٠% و٣١% سنوياً، على التوالي. والعمالة أيضاً ازدادت اليوم إلى ٣ مليون، وتتركز في خمسة أو ستة مراكز مدينية. وبمعنى آخر، إن الأداء في السنوات الخمس الماضية جدير بالملاحظة في سياق الاقتصاد الهندي، لكن قطاع تقنية المعلومات لا يزال صغيراً إلى حد ما، ولم تتخطَّ قدرة قطاع الخدمات ككل كثيراً تطوير وصيانة التطبيقات البرمجية وخدمات المعالجة المضافة المنخفضة القيمة (المالية، والقانونية، والطبية، والمحاسبية، وغيرها). ويهيمن القطاع، بدلاً من تصميم هيكلية الحواسيب وأنظمة تشغيلها، عن طريق خدمات مراكز الطلب، والخدمات الاحترافية، ونشاطات صيانة قيود وتسجيل المستندات والبرمجيات.
إن ما تم إنجازه خلال أمد قصير، يشير إلى القدرة الكامنة التي يمكن أن تتطور بسرعة إذا استحثتها نشاطات الشركات الهندية التي تم تطويرها منزلياً كـــ TCS وإنفوسِس Infosys والشركات المتعددة القوميات التي توسع وجودها في الهند. فمركز شركة إنتيل لتصميم الرقاقات الكبيرة يقوم في بنغالور، وافتتحت شركتا أنظمة IBM وسيسكو هناك تسهيلات رئيسة لتصميم الرقاقات. وتخطط شركتا AMD وTIs للحذو حذوهما (أرورا وكمبرديلا ٢٠٠٣؛ "لاعبون كبار في تصميم الرقاقات" ٢٠٠٦؛ ديكوستا ٢٠٠٦). ويجب أيضاً ملاحظة أن صادرات الهند تبلغ فقط ٣% من الصادرات العالمية لخدمات الأعمال.

خدمات تأهيل البرمجيات وتقنية المعلومات

تعود جذور قطاع الخدمات البرمجية/ المعالجة التجارية إلى بعض القرارات التي اتُّخذَت قبل عقود وإلى تطورات أخرى في الماضي القريب. ففي مطلع خمسينيات القرن الماضي، تم تأسيس معهد التكنولوجيا الهندي

IIT، الذي صُمِّم على غرار معهد تكنولوجيا ماساشوستس، في كراغبور في البنغال الغربي. وأنشئت ستة معاهد أخرى مماثلة في أنحاء البلاد بعد إقرار مرسوم المعاهد التكنولوجية الهندية عام ١٩٥٦. وهذه المعاهد السبعة، بإجمالي المسجلين عام ٢٠٠٤ الذي يقارب ٣٠٠٠٠ (١٧٠٠٠ طالباً في المرحلة الجامعية الأولى و١٣٠٠٠ طالباً في الدراسات العليا)، زودت الهند بنواة نخبة تكنولوجية من مستوى عالمي. فعملت هذه المدارس ومعاهد التدريب الأخرى (كمعاهد الإدارة الهندية الستة وعدة معاهد هندية لتقنيات المعلومات بالتعاون مع الجامعات) على تزويد أسواق العمل الهندية بمهارات الهندسة، والإدارة، وتلك المتصلة بتقنية المعلومات.

ارتفعت قدرة الهند على تدريب مهندسين مجازين من ٦٠٠٠٠ في العام المالي ١٩٨٧/٨٨ إلى ٣٤٠٠٠٠ عام ٢٠٠٣. وفي الفترة نفسها، ارتفعت، بالنسبة لمحترفي تقنية المعلومات، من ٢٥٨٠٠ إلى ٢٥٠٠٠٠ (أرورا وغامبرديلا ٢٠٠٤). علاوة على ذلك، أسهم الكثير من الخرِّيجين من معاهد التكنولوجيا الهندية ممن يعملون في الخارج أو درسوا في الخارج، في نمو صناعة خدمات تقنية المعلومات بطرق ثلاث أساسية. أولاً، خلقت نوعية تدريبهم ومهاراتهم سمعة إيجابية في أمريكا الشمالية، والمملكة المتحدة، وما وراءهما. وثانياً، عاد الكثير من الخرِّيجين السابقين، الذين اكتسبوا تعليماً وخبرة إضافيين في الخارج، إلى الهند وراحوا يؤسسون أعمالاً خاصة بهم أو يعملون لصالح شركات محلية أو متعددة القوميات تعمل في الهند. والواقع هو أن ٧١ من ٧٥ شركة متعددة القوميات من تلك التي تعمل في رحبة البرمجيات في بنغالور يديرها هنود كانوا يعيشون في الخارج، والكثير من الشركات الأصغر يملكها متعهدون هنود يعيشون حالياً في الولايات المتحدة. وثالثاً، قام الشتات الهندي، المؤلف من رجال أعمال وأناس محترفين، بمبادرة عظيمة في خلق فرص للشركات الهندية وفي تمرير العقود إليها. ويحتل الشتات الهندي، بوصفه مصدراً لرأس المال والخبرة والتوجيه في التقنيات، المرتبة الثانية

للجهود التي يبذلها المواطنون الصينيون في الخارج. والهنود المغتربون، كنظرائهم الصينيين، اكتسبوا مهارة متزايدة في لعب أدوار الوسطاء، والرأسماليين المغامرين، والمستثمرين المموِّلين مع مواطئ قدم في المجموعات الاستراتيجية كـــ سيليكون فالي -كاليفورنيا ومنطقة بوسطن- ماساشوستس (سكسينيان ٢٠٠٦).

تم تشجيع الشركات الهندية على البحث عن أعمال وراء البحار لأن السوق الداخلية كانت محدودة جداً بحسب خدماتها في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي. فأدت الروابط التي صيغت مع الشركات الأمريكية الرئيسة التي أسست شركات تابعة في الهند إلى نمو عمل تعاقدي لتلك الشركات. وركز العمل، الذي يُنجَز في المكان من قبل محترفين هنود، على تحسين البرمجيات وصيانتها، وكتابة الشيفرة، وهندسة التصميم، والمشاريع الأخرى ذات الصلة التي استخدمت وفرة من المهارات النوعية، والخفيضة السعر جداً[(١)]. كما أن نقص تجهيزات الحواسيب في الهند، الذي سببته الرسوم الباهظة والقيود الأخرى المهمة، جعلت العمل في المكان بسعر تسهيلات الشركات الأمريكية ضرورياً.

إن هبوط كلفة الاتصالات السلكية اللاسلكية والآفاق التي فتحتها الانترنت جعلا من المناسب اللجوء إلى مصدر خارجي لاستجرار مجموعة من الخدمات: خدمات برنامج باك أوفيس Back-Office[(٢)]، ومعالجة المعلومات بكل أنواعها، والهندسة، وبعض أنواع البيع بالتجزئة، والخدمات الطبية. وكانت الشركات التي تأسست في الولايات المتحدة في طليعة طالبي الخدمات من الخارج[(٣)]. ليس هناك بلدان كثيرة تمتلك ما تمتلكه الهند من

---

(١) إن تهديد العام ٢٠٠٠ Y2K [لمستخدمي الحواسيب بسبب تغير القرن -المترجم) وتحويل اليورو، عملا، إلى حد بعيد، على توسيع الطلب على التقنيين لكتابة الشيفرة وتنقيح البرمجيات.

(٢) أو برنامج حصان طروادة- المترجم.

(٣) ٣% فقط من تجارة البيع بالتجزئة في الهند تُدار بواسطة محلات السلسلة الكبيرة وفي مراكز التسوق (على الرغم من تعدد هذه السلاسل كالـــ بِجّ بازار والبنتالونس، والمولات كفينكسميل). وبالمقارنة، تُدار ٢٠% من تجارة البيع بالتجزئة في الصين في مثل هذه الأمكنة ("هير كومس" ٢٠٠٥).

مزيج وحجم المهارات والقدرات باللغة الانكليزية. فمحترفو وشركات تقنية المعلومات يتمتعون بميزة مضافة هي طول أمد التعرض والارتباط مع الشركات الأمريكية التي تتصدر تبني تقنية المعلومات، وإعادة هندسة هياكل الشركات، واستجرار الخدمات من الخارج[١]. وخلال هذه الفترة، بدأ المزيد من الشركات الهندية بدخول الحقل، وبدأت تجمعات خدمات تقنية المعلومات (على سبيل المثال، في رحبات البرمجيات) تتشكل في بنغالور والمدن الأخرى بتركيز الموهبة الهندسية (أرورا وآثري ٢٠٠١). ولكن عدداً من الشركات المتوسطة الحجم التي كانت قد تأسست في وقت سابق تصدَّر نمو الصناعة. وأوالي تلك الشركات: خدمات تاتا الاستشارية، أنشئت عام ١٩٦٨؛ و ويبرو عام ١٩٨٠؛ و إنفوسِس عام ١٩٨١؛ و ساتيام عام ١٩٨٧. وتمتلك الشركات الرئيسة اليوم نصيب الأسد من حجم الأعمال والصادرات (خانا وبوليبو ٢٠٠٤). ويبلغ عدد المصدِّرين الأجانب المتعددي الجنسيات فقط ربع المصدرين العشرين الأوائل. وهكذا، هيأ التعاون القديم، الذي يعود إلى ثمانينيات القرن الماضي وتعزز بوجود آلاف المحترفين الهنود في الولايات المتحدة، للشركات الهندية انطلاقة سريعة في السوق العالمية، وهذا التعاون هو المسؤول عن الاعتماد القوي على الصادرات وعلى سوق الولايات المتحدة. وقدمت الحكومة المساعدة عن طريق احتواء أجور الخدمات السلكية اللاسلكية وتعديل قوانين العمل الهندية الصارمة لمنح شركات تقنية المعلومات مرونة أكبر في استخدام العمال وتسريحهم.

عندما توسع قطاع تقنية المعلومات، نشأ واحد من القيود الأكثر خطورة تمثل بنقص المهارات التقنية والإدارية المطلوبة، الذي يأتي بعد تحول كبير وتمزيقي لليد العاملة. وبالتالي، تحتاج الهند إلى الاستثمار بقوة في المهارات وفي التكنولوجيا، وستكون الشركات بحاجة إلى تنمية علاقات مع الجامعات

---

(١) خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١، مُنِح الهنود ما يقرب من نصف طلبات تأشيرات الدخول HlB (ترخيص بالعمل للعمال المؤهلين في الولايات المتحدة).

ومعاهد البحث إذا كانت تريد المحافظة على ارتفاع معدلات النمو[١]. فنوعية الخريجين التقنيين في الهند أيضاً ينقصها الكثير. وربما يكون ٢٠% منهم بمستوى عالمي، ووفقاً لدراسة حديثة، فإن ثلاثة أخماسهم "فاشلون" ("الآن من أجل الجزء الصعب" ٢٠٠٦؛ "أهل للعمل؟" ٢٠٠٦). وتهتم بلدان أخرى متوسطة الدخل أيضاً بالخدمات للتزود بقوة دافعة وأعمال اقتصادية-البرازيل، والاقتصادات الأوروبية الشرقية، والمكسيك، والاتحاد الروسي. إن الصين أكثر من الهند إنتاجاً للمهندسين وتقنيي تكنولوجيا المعلومات؛ وتعمل بشكل طموح على توسيع قطاعاتها في خدمات تقنية المعلومات والبرمجيات المؤهلة، التي تتلقى العون عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر من شركات تكنولوجيا المعلومات الهندية ("انتبه، الهند" ٢٠٠٦). والهند أيضاً يمكن أن تتوقع مواجهة منافسة قوية من آيرلندة، وإسرائيل، وعدد من البلدان الأوروبية، والولايات المتحدة لأنها تدفع إلى هدف عالي القيمة لتكنولوجيا المعلومات، كما تحاول اليوم -على سبيل المثال، ببرمجيات معالجة الإشارات الرقمية. ولهذا السبب، ليس من السهل توقع التوزيع الجغرافي المستقبلي المحتمل للأعمال وخدمات تكنولوجيا المعلومات. ولكن يبدو أن اقتصادات أخرى، كاقتصادات جنوب وجنوب شرق آسيا واقتصادات أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، يجب أن تكافح لإيجاد اختصاصات مربحة في سوق خدمات تكنولوجيا المعلومات الذي تهيمن عليه الشركات المتعددة القوميات والشركات الهندية.

خدمات أخرى

نمت الصيرفة، والتمويل، والاتصالات السلكية اللاسلكية، والخدمات الفندقية والمطعمية في الهند بمعدلات رقمية مضاعفة أو قريباً منها (غوردون وغوبتا ٢٠٠٥). وهناك مجال واسع لتطوير خدمات التمويل، والاتصالات،

---

(١) جزء صغير فقط من أولئك الذين تستخدمهم صناعة تقنية المعلومات لديهم خبرة أكثر من خمس سنوات ("الآن من أجل الجزء الصعب" ٢٠٠٦؛ "أهل للعمل؟" ٢٠٠٦).

والتجارة والبيع بالتجزئة، والطب، وصناعة السينما، واللوجستيات اعتماداً على قوة الطلب الداخلي والخارجي. وكل من هذه الصناعات أيضاً مؤهل للربح من ضروب التقدم في تقنية المعلومات التي سترفع الإنتاجية وتولِّد الطلب للشركات التي تعرض الخدمات. والسؤال الصريح هو ما إذا كان يحتمل بروز الهند خلال العقد التالي كمصدِّر مهم لأي من هذه الخدمات. والاقتصاد الهندي، كالاقتصاد الصيني، هو السادس في سك العملة. فالهند تمتلك ١% من الأصول المالية العالمية، لكن أكثر من نصفها هو على شكل ودائع مصرفية (فاريل وكي ٢٠٠٥). وقطاع الصيرفة والمالية الهندي، مع أنه يتحسن ويبدو أكثر ديناميكية من مثيله الصيني، فإنه يبقى غير فعال بالمعايير الدولية، والمؤسسات الهندية لم تحقق أي تقدم عبر البحار.

والاتصالات السلكية اللاسلكية أيضاً صناعة محلية، وإن تكن الهند قد أنشأت قاعدة للتجهيزات متوافقة تكنولوجياً مع احتياجات البلدان الخفيضة الدخل. ولكن، على خلاف الشركات الصينية، كشركة هواوي وشركة ZTE، كان على الشركات الهندية أن تغامر في الخارج، وتعرض مجموعات خدمات كاملة (بما فيها التمويل) مما تعرضه الشركات الصينية اليوم، وتستثمر مبالغ مهمة تساوي ٨-١٠% من المبيعات في البحث والتطوير لكي تبقى في مستوى المتصدرين في هذا الحقل الذي يتقدم بسرعة ("التحول العالمي" ٢٠٠٦)[1] .

إن الصناعة السينمائية صناعة وطنية ناجحة، والهند أكبر منتج للأفلام في العالم. وهذه الصناعة أيضاً تقدم ضروب التسلية للشتات الهندي الكبير عبر البحار وحصلت أيضاً على سوق متخصصة في بعض البلدان الشرقأوسطية. ولكن ينبغي أن تحسِّن جاذبيتها لكي تصل بشكل ثابت إلى مشاهدين عالميين وتتنافس مع هوليود أو مع المنتجين في الصين الكبرى

---

(١) متوسط استثمار شركات البرمجة الهندية في البحث والتطوير لأن النسبة المئوية من المبيعات عام ٢٠٠٠ كانت ٣,٥% (رادكريشنان ٢٠٠٦).

(الصين، وهونغ كونغ [الصين]، وتايوان [الصين] وكوريا، على الرغم من الإعجاب الدولي ببضعة أفلام كفيلم Bend it Like Beckham[١].

ومؤخراً، بدأت الشركات الهندية تعرض خدمات تقنية المعلومات لصناعة السينما الدولية ومنتجي ألعاب الفيديو، كالهواتف الخلوية، وهي تجارة يمكن أن تنمو بالتوازي مع الطلب على مقتنيات خاصة ومحتويات الفيديو. وباستثناء صناعات معالجة خدمات الأعمال والبرمجيات، يبدو من غير الواضح أن تكون الهند في موقع يؤهلها لوضع بصمة في السوق العالمية بصناعتها الخدمية، على الأقل خلال السنوات العشر التالية.

توقعات صناعة التصنيع الرئيسة

من المحتمل أن يكون تأثير الصين والهند في جغرافيا صناعة الخدمات العالمية الصالحة للتسويق متواضعاً وليس تمزيقياً بوجه خاص. ولكن لا يصح القول نفسه في حال اكتسب التصنيع الهندي شيئاً من السرعة. وبالتالي، نعود إلى النموذج الذي يقوده قطاع التصنيع التقليدي في التطوير الذي يشكل أساس التنمية في الصين والبلدان الأخرى في آسيا الشرقية.

هل يمكن للتصنيع الهندي أن يصبح القطاع الرائد الرئيس، وهل تستطيع الهند أن تلحق بالصين باعتبارها اقتصاداً صناعياً رائداً؟ ستعتمد إيجابية الجواب، إلى حد بعيد، على الأداء المتوسط الأجل لعدد من قطاعات التصنيع التابعة في كلا البلدين، وعلى التطوير المتوازي للبنية التحتية في الهند بوجه خاص[٢].

---

(١) يقصد بيكهام، لاعب كرة القدم الانكليزي المعروف-المترجم.

(٢) يشكل نقص الطاقة هماً رئيساً بالنسبة للشركات الهندية. فقد كشفت دراسة لشركات التصنيع الهندية عام ٢٠٠٣ عن أن ٦١% منها ما تزال تعتمد على مولداتها الكهربائية الخاصة، مقابل ٢٧% في الصين. وكشفت الدراسة نفسها أيضاً عن أن الشركات في الهند تواجه وسطياً ١٧ انقطاعاً مهماً للطاقة شهرياً، أي أكثر بكثير منه في ماليزيا (انقطاعاً واحداً شهرياً) أو في الصين (أقل من ٥ شهرياً). فكانت الخسارة من انقطاعات الطاقة في الهند ٩% من إجمالي الناتج، مقارنة بـــ ٢% في الصين (البنك الدولي ٢٠٠٤- أ)، وتكاليف الكهرباء هنا ضعفها في الصين. والنقص في مؤن البنية التحتية يكلف الهند ٣-٤ نقاط مئوية في النمو الضائع ("ضرورة سياسية وأخلاقية ملحة").

إن القطاعات الفرعية ذات الصلة هي الأنسجة والملابس، والسلع البيضاء، والمستحضرات الصيدلانية، والسيارات وقطع غيار السيارات، والفولاذ، والالكترونيات. وتشكل هذه القطاعات التابعة مجتمعة ما يقرب من ثلث صادرات البضائع في كل من الهند والصين (انظر الجدول ٢-٥)، كما تشكل ٤٨% من مبيعات المنتجات الصناعية في الصين و٤١% من العمالة الصناعية (انظر الجدول ٢-٦).

الجدول ٢ - ٥: صادرات الصناعة (%) من إجمالي الصادرات، الصين والهند

الصادر الصناعي	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٤
الصين			
المنتجات الصيدلانية	١,١	٠,٧	٠,٦
الحديد والفولاذ	٣,٥	١,٨	٢,٣
المعدات الكهربائية	٥,٩	٩,٧	١٠
السلع البيضاء	٠,٧	١,١	١,٣
مركبات الطرق	١,٨	٢,٦	٢,٨
الأنسجة	٢٦	٢١,٤	١٦,٢
الهند			
المنتجات الصيدلانبة	٢,٣	٢,٨	٢,٩
الحديد والفولاذ	٣	٢,٩	٦
المعدات الكهربائية	١,٣	١,٨	١,٩
السلع البيضاء	٠	٠	٠,١
مركبات الطرق	٢,٨	٢	٢,٨
الأنسجة	٢٧	٢٧,٢	١٧,٤

المصدر: قاعدة بيانات إحصاء تحارة السلع لدى الأمم المتحدة، وصلنا إليها عن طريق برمجيات حلول التجارة العالمية المتكاملة (WITS) للبنك الدولي.

ملاحظة: عرَّفنا الأنسجة بوصفها مجموعة الأرقام ٢٦، و٦٥، و٨٤ للتصنيف التجاري الدولي القياسي (SITC)، التعديل ٣. وعرفنا السلع البيضاء بوصفها مجموعة الأرقام ٧٧٥١، و٧٧٥٢، و٧٧٥٣، و٧٧٥٨ لــ SITC، التعديل ٣. وعرفنا المنتجات الصيدلانية، والحديد والفولاذ، والمعدات الكهربائية، وعربات الطرق، على التوالي، بوصفها ٥٤، و٦٧، و٧٧، و٧٨ لــ SITC، التعديل ٣.

جدول ٢-٦: مؤشرات كل المشاريع التي تمتلكها والتي لا تمتلكها الدولة في الصين، بواسطة القطاع الصناعي ٢٠٠٤

القطاع	المشاريع		المنتجات الصناعية		المستخدمون	
	العدد	% من الإجمالي	إيرد لمبيعات (بليون يُوان)	% من الإجمالي	العدد (ملايين)	% من الإجمالي
صناعة الأنسجة	١٧١٤٤	٧,٨	٩٣٤,٧	٥	٥,١٩	٨,٥
صناعات نسيجية: كساء، وخفاف، وقبعات	١٠٩٠١	٥	٣٨٨	٢,١	٣,٢٠	٥,٣
صناعة المواد الكيميائية الخام والمنتجات الكيميائية	١٥١٧٢	٦,٩	١١٩٨,٣	٦,٤	٣,١٦	٥,٢
صناعة الأدوية	٤٣٩٧	٢	٣٢١,٣	١,٧	١,١٩	١,٩
صهر وكبس معادن الحديدوز	٤٩٤٧	٢,٣	١٥٩٠,٧	٨,٥	٢,٦١	٤,٣
صناعة معدات النقل	٩٣٨٩	٤,٣	١٣٢٧,٢	٧,١	٣,٢٨	٥,٤
صناعة الآلات والمعدات الكهربائية	١١٧٦٠	٥,٤	١٠٠٥,٦	٥,٦	٢,٩٩	٥
صناعة معدات الاتصل، ولحواسيب، ولمعدات الالكترونية	٦٦٣٨	٣	٢١٤٦,٣	١١,٤	٣,٣٣	٥,٥
المجموع غير الكلي لهذه القطاعات المختارة	٨٠٣٤٨	٣٦,٧	٨٩١٢,١	٤٧,٨	٢٤,٩٥	٤١,١
الإجمالي القومي	٢١٩٤٦٣	٣٦,٦	١٨٧٨١,٥	٤٧,٥	٦٠,٩٩	٤٠,٩

المصدر: المكتب القومي للإحصاء في الصين، الكتاب السنوي للإحصاء في الصين ٢٠٠٥.

ملاحظة: الشركات التي يتضمنها الجدول هي تلك التي تبلغ مبيعاتها ٥ ملايين يُوان أو أكثر.

الأنسجة والملابس

تشكل الأنسجة والملابس٧% من الصادرات العالمية. وتُعتبَر الصين المنتج الأول، تليها الهند. وتستمد الصين ميزتها من اندماجها مع شبكة الإنتاج العالمية من طريق الاستثمار الأجنبي والاتصال المباشر مع بائعي التجزئة في منظمة بلدان التعاون الاقتصادي والتنمية. فعلى سبيل المثال، اشترت وول- مارت سلعاً قيمتها ١٨ بليون دولار من الصين عام ٢٠٠٤. وبالمقارنة، نجد أن اتصال الهند المباشر مع بائعي التجزئة أقل (وولي ٢٠٠٦).

كانت الهند، عام ١٩٥٠، مصدراً رئيساً للأنسجة القطنية، لكن بعد ذلك تراجعت وبدأت ثروات الصناعة تعكس المسار فقط عندما تم إدخال إصلاحات في مطلع ثمانينيات القرن الماضي (رويْ ٢٠٠٤). واليوم، يُعتبَر قطاع الأنسجة والملابس المُستخدِم الثاني الأكبر -١٥ مليون عامل- ويشكل ٢٠% من الإنتاج الصناعي (أنانتاكريشنان و جين- شاندرا ٢٠٠٥). ومع ذلك، لا تزال الصناعة النسيجية الهندية تزحف خلف مثيلتها في الصين. ففي عام ٢٠٠٥، ارتفعت صادرات الأنسجة والملابس إلى ٩,٥ بليون دولار و٧,٥ بليون دولار، على التوالي، مقابل ٧٧ بليون دولار و٤٠ بليون دولار خاصة بالصين. كثيراً ما تم منع الشركة العادية في القطاع الرسمي في الهند من الاستثمار الكامل في الاقتصادات الكبيرة الحجم Scale economy والتقنيات الجديدة؛ ولهذا كان تدفق رأس المال الأجنبي إلى القطاع قليلاً؛ وبما أن الشركات الهندية أقل اندماجاً في شبكات الإنتاج العالمية من مثيلاتها الصينية، فإن فائدتها من نقل التكنولوجيا كانت أقل. ولهذا السبب، يشكل مستوى إنتاجية قطاع الأنسجة والملابس في الهند فقط ٣٥% من مثيله في الولايات المتحدة، في حين يصل إلى ٥٥% في الصين (أنانتاكريشنان وجين- شاندرا ٢٠٠٥). ويشكل إجمالي إنتاجية صناعة اللباس الهندي ١٦% من مثيله لدى المنتجين في الولايات المتحدة (بادي، وبوولِس، وتيلر ٢٠٠٤).

وكما هي الحال في عدة صناعات أخرى هندية، فإن التفكيك الجزئي للأنظمة المحلية ونظام الألياف المتعددة Multifiber arrangement (MFA)، أتاحا فرصاً تندفع الشركات لاستغلالها. فترتفع الصادرات الهندية التي يتنافس بعضها مع الصادرات الصينية، ويتحرك البلدان للهيمنة على السوق العالمية إلى حد أبعد مما كان عليه في الماضي. فعمل كلاهما، عام ٢٠٠٥، على زيادة حصصهما السوقية في الاتحاد الأوروبي، واليابان، والولايات المتحدة. وكانت أرباح الصين أكبر لأن المنتجين الصينيين استثمروا في توقع زيادة الكوتات Quotas وكانوا أفضل استعداداً وأكثر تنافسية ("مكيفات ويلت الهوائية" ٢٠٠٥؛ "الهند: الصين تأكل" ٢٠٠٥؛ يانغ ٢٠٠٦). وعندما بدأ الوقف التدريجي لنظام الألياف المتعددة المُحمَّل خلفياً backoaded MAF، كانت الصين قادرة على استغلال الإزالة المُمَرحلة للكوتات على مختلف أصناف الكساء، مع أنها لم تكن عضواً في منظمة التجارة العالمية WTO. ولكن الهند لم تفعل ذلك (سرينيفاسان ٢٠٠٣-أ، ٢٠٠٦).

والهند، حتى في حال وجود تحرر اقتصادي تام، قد لا تكون قادرة على استغلال الفرص المتاحة بسبب المعوقات التي تعترض سبيل الشركات الهندية، كحجوم الإنتاج دون المثالية، وجمود سوق العمل، والمعوقات الأخرى للتجارة، خصوصاً فيما يتعلق بالمسائل اللوجستية (شيف وآخرون ٢٠٠٦)[1] . وزمن النقل الأدنى من الهند إلى الولايات المتحدة هو ٢٤ يوماً، مقارنة بـــ ١٨ يوماً من تايلاند، و١٥ يوماً من الصين، و١٢ يوماً من هونغ كونغ (الصين)، و٣ أيام من المكسيك. علاوة على ذلك، يلتهم تأخير الرسوم الجمركية على الواردات ١٠% في الهند، مقارنة بـــ ٧% في كوريا وتايلاند (أنانتاكريشنان و جين -شاندرا ٢٠٠٥).

---

(١) حتى الشركات الكبيرة، كـــ غوكالدِس، لا تميل إلى توسيع عمالتها بسبب صعوبة فصل العمال ("الآن نحو الجزء الصعب" ٢٠٠٦).

وفي المستقبل، يُحتمَل جداً أن تبقى الصين والهند بين أكثر مصدِّري اللباس والنسيج تنافساً بسبب المرونة في إمدادات العمالة فيهما، على فرض أن قوانين العمل ونقص العمالة لن يتسببا في رفع الأجور بسرعة أكبر مما حدث خلال العقد السابق. وهناك مجال مهم لكي تواصل زيادة الإنتاجية، والنوعية، والتصميم في منتجات الصناعة المتخصصة تقديمها الفرص للمُورِّدين في البلدان الأخرى[1]. ولكن الضغط من الصين والهند سيزداد، على الرغم من الأنسجة العالية القيمة وملابس الزي السائد التي تنتجها إيطاليا، بسبب مستويات الاستثمار، ومهارات التصميم والهندسة التي تتحرك محلياً ومن المصادر الخارجية (لأن صناعة التصميم أصبحت عالمية، ويمكن اللجوء إلى الخارج من أجل خدمات التصميم)، وزيادة تكليف المستهلكين المحليين، وضخامة الأسواق الداخلية. ويدعم هذا، إلى حد لافت، قدرة الصين على تنويع عروض منتجاتها في الأنسجة ودخولها إلى أسواق جديدة. فمنذ تسعينيات القرن الماضي، ارتفع عدد تشكيلة المنتجات النسيجية، عند المستوى العشري-١٠، من ٦٦٠٢ إلى ١٢٦٩٨ (مكتب البنك الدولي ٢٠٠٦).

السلع البيضاء والبنية

وصل الطلب على السلع البيضاء في الأسواق العالمية إلى أكثر من ١٠٠ بليون دولار عام ٢٠٠٠. وكان ثلث الطلب على الأجهزة التطبيقية الكبيرة من مناطق المحيط الهادي الآسيوية، الذي جاء نصفه من الصين، وهي السوق الأسرع نمواً (نيكولس وكام ٢٠٠٥). وتدخل الشركات الأجنبية، التي تغتنم الفرص، إلى السوق الصينية؛ فازدادت حصتها السوقية في السلع المتينة، كالغسالات، من ١٥% عام ٢٠٠٠ إلى ٢٥% عام ٢٠٠٣ (نيكولس

---

(١) على سبيل المثال، تُعرَض الملابس المحبوكة بالصنارة من بنغلادش، والسجاد من باكستان حتى الآن بصورة جيدة في أسواق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بعد إلغاء نظام الألياف المتعددة (هولي ٢٠٠٦).

وكام ٢٠٠٥). وتخطط شركة جنرال ألكتريك وأمثالها من الشركات لنقل ثلث قدرتها الإنتاجية إلى آسيا، ووجهتها الأولى هي الصين.

والسوق الهندية أيضاً تتوسع، وقد شكل المنتجون المحليون، كشركة غودرِج وشركة فيديوكوم والشركات المتعددة القوميات، مجموعتين كبيرتين لإنتاج السلع البيضاء في نويْدا (قرب دلهي) وفي بيون (قرب بومباي)، بمساعدة الحوافز التي تقدمها الحكومة. وكانت نسبة الأسر التي تقتني برادات في الهند ١٥% فقط عام ٢٠٠٤، وكانت هذه النسبة منخفضة فيما يتعلق باقتناء سلع أخرى متينة ("السلع البيضاء اليابانية" ٢٠٠٦). وتحاول شركة هايِر دخول السوق الهندية حيث يتمتع اليوم المنتجون الكوريون (كشركتي أل جي و سامسونغ طليعتي السوق) بوجود قوي. في عام ٢٠٠٤، أعلنت شركة أل جي خططها لجعل الهند ثاني أكبر قاعدة إنتاجية عالمية لها بعد الصين (نيكولس و كام ٢٠٠٥). وتعتبر الشركة اليوم مسؤولة عن أكثر من ربع طلب السوق على مكيِّفات الهواء والتلفزيونات الملونة، وأكثر من ثلث الطلب على الغسالات، والبرادات، وأفران المكروويف ("الآن نحو الجزء الصعب" ٢٠٠٦). وستبدأ شركة سانيو بتسويق سلعها البيضاء في الهند، باستخدام الشركات الموجودة مع موزعين محليين لتلفزيوناتها ("سانيو تبحث عن تشجيع هندي" ٢٠٠٦). وتخطط شركات شارب وتوشيبا للحذو حذوها ("رسم الخطوط الأولى لمشروع شارب الهندي" ٢٠٠٦؛ "توشيبا تغزو" ٢٠٠٦).

في الماضي، كان الإنتاج المحلي هو القاعدة في سائر أنحاء العالم بسبب تكاليف الشحن. وبما أنه يتم نموذجياً تسعير أجور الشحن بالرجوع إلى القدرة الحجمية، فإنه من المكلف نسبياً نقل السلع البيضاء الجاهزة بحراً إلى مسافات طويلة، خصوصاً السلع الأكبر حجماً (نيكولس و كام ٢٠٠٥)، وهكذا عمل حجمُ ونموُّ فرصِ السوقِ الداخلية على تحديد الطريقة التي تطورت فيها صناعة السلع البيضاء. ومع ذلك، عمل انخفاض الأجور وتكاليف الإنتاج،

بالاقتران مع تبني تكنولوجيا حديثة، على تمكين الصين من تصدير البرادات ومبرِّدات الخمر إلى الولايات المتحدة (نيكولس و كام ٢٠٠٥). وبصورة موازية للزيادة في تجارة السلع الجاهزة، ازدادت التجارة ضمن الصناعة، لتعكس نمو شبكات الإنتاج العالمية من السلع البيضاء[١].

إن ثمن الوحدة من السلع البيضاء في هبوط، على الرغم من قوة الطلب، خصوصاً من الصين والهند، وتتبنى الشركات عدداً من الاستراتيجيات لخفض تكاليف اليد العاملة، واستخدام العمالة من الخارج، وتفكيك الإنتاج إلى عملية تجميع، وإدخال تقنيات إدارية جديدة (خصوصاً إدارة النوعية الكلية) لخفض عدد العيوب (نيكولس و كام ٢٠٠٥). وتحاول شركات أخرى ترقية سلم التقنية بعرض المزيد من الوظائف في كل وحدة، وتحسين التصاميم، والتكامل مع المطبخ التام بوصفه نظاماً، وحتى البرادات المؤهلة بالانترنت (نيكولس و كام ٢٠٠٥).

الصين

في عام ١٩٨١، كانت نسبة التغلغل المديني للبرادات والغسالات لكل ١٠٠ أسرة في الصين فقط ٠,٢ و٦، على التوالي. وكانت الأدوات "الثلاث الكبيرة" في ذلك الوقت هي الدراجة الهوائية، وساعة المعصم، ومكنة الخياطة (زهاو، و نيكولس، و كام ٢٠٠٥). وفي غضون ٢٠ سنة، ازدادت، إلى حد مثير، نسبة تغلغل السلع البيضاء في الصين لتصل إلى ٨٧ براداً و٩٢ غسالة لكل ١٠٠ أسرة مدينية عام ٢٠٠٢. وفي بعض المدن، كبكين، كان معدل التغلغل في ذلك العام ١٠٧,٤ براداً و١٠٢,٨ غسالة لكل ١٠٠ أسرة (زهاو، و نيكولس، و كام ٢٠٠٥). ومع أنه يتم بسرعة إشباع السوق المدينية، فإن ملكية السلع البيضاء لا تزال منخفضة بين الأسر الريفية -١٣,٦ براداً ٢٩,٩ غسالة لكل ١٠٠ أسرة ريفية (زهاو، و نيكولس، و كام ٢٠٠٥).

---

(١) على سبيل المثال، إن غسالات الصحون "ميتاچ" التي يتم تجميعها في الولايات المتحدة تستخدم محركات تصنعها شركة جي إي في الصين وعدة التوصيلات الكهربائية من المكسيك (نيكولس و كام ٢٠٠٥).

في مطلع ثمانينيات القرن الماضي، كانت المشاريع صغيرة الحجم تملكها الدولة أو ملكية جماعية. ولتلبية زيادة الطلب، استوردت هذه الشركات المصانع من إيطاليا وألمانيا. وفي منتصف تسعينيات القرن الماضي، تم استيراد أكثر من ١٠٠ خط إنتاجي. وبتشجيع حكومي خلال تسعينيات القرن الماضي، بدأت مشاريع ناجحة بالحصول على شركات أخرى، لتشكل عدة مؤسسات كبيرة معروفة (كهايِر، وكيلون، وميلنغ وليتل سوُون)، عكست الاتجاه العالمي للاندماج (زهاو، ونيكولس، وكام ٢٠٠٥). وفي عام ٢٠٠٢، ارتفعت الحصة السوقية للشركات الخمس الكبرى إلى ٦٠% في البرادات و٦٨% في الغسالات. وأصبحت سوق مكيفات الهواء أيضاً أقل ازدحاماً. وتم سحب ٢٧ ماركة منها عام ٢٠٠١، وبقي ٦٩ ماركة عام ٢٠٠٥. وفي أواخر ٢٠٠٦، ربما بقي فقط ٢٠ ماركة ("مكيفات ويلت الهوائية" ٢٠٠٥). وهذه الشركات الناجحة أيضاً تعوّل بقوة على الصادرات. فعلى سبيل المثال، تصدر شركة غالانز ٦٥% من أفران المكروويف وأصبحت منتجاً رئيساً لوحدات تكييف الهواء (سول و وانغ ٢٠٠٥؛ "ألفا دلتا ٢٠٠٦"). وتعمل شركة شانغهونغ إلكتريك أيضاً على توسيع إنتاجها من المكيفات ("الاتصالات والتكنولوجيا" ٢٠٠٦). ولكن الكثير من المنتجين الصينيين يعتمدون على الشركات الأجنبية للحصول على هذه المواد الرئيسة كالأجهزة الضاغطة Compressors.

كانت شركة هايِر، وهي اليوم رابع أكبر مصنِّع للسلع البيضاء في العالم، أول شركة تصنيع صينية تستثمر في الخارج عام ١٩٩٩ ("تأسيس هايِر" ٢٠٠٦)[1]. وهي أيضاً أول شركة صينية تستأجر وكالة إعلان دولية لتوطيد ماركتها ("قطب الثلاجات الصينية" ٢٠٠٥)، وتمتلك اليوم عشرات المصانع المنتشرة عبر البحار.

---

(١) كان هذا الاستثمار في مصنع في كارولاينا الجنوبية (الولايات المتحدة). وتخطط هايِر لتوسيع مصنعها الموجود باستثمار إضافي يصل إلى ١٥٠ مليون دولار. وإضافة إلى ذلك، تخطط للاستثمار في مرفق البحث والتطوير في الولايات المتحدة ("تأسيس هايِر" ٢٠٠٦).

الهند

تُعتبَر صناعة السلع البيضاء الهندية في أولى مراحل نموها، قياساً بمثيلتها الصينية. وصادراتها قليلة الأهمية وليس هناك نظير هندي لهايِر الصينية التي تجوس الأسواق الدولية. هنا تضافرت الحمائية، وبطء تزايد الطلب من الطبقة الوسطى، وقلة الاستثمار الأجنبي المباشر حتى الآن، وانخفاض حجم الإنتاج، وعدم كفاية إمدادات الكهرباء لإبقاء الهند خارج المنافسة. واليوم، يزداد الطلب من الطبقة الوسطى، وفي السنوات الأخيرة، حققت صناعة السلع البيضاء نمواً بحدود ١٠%. ويصل حجم سوق هذه السلع إلى حوالي ٨٠ بليون روبية هندية (١,٧٦ بليون دولار).

تعمل الشركات المتعددة القوميات على توسيع قدرتها التصنيعية في الهند، لكن لا يحتمل أن يقوم المنتجون الذين يتخذون من الهند قاعدة لهم بتصدير كميات مهمة من المنتجات الجاهزة لبعض الوقت، وذلك بسبب بطء انطلاقة البلد. ومع ذلك، من المعقول تصدير المكوِّنات. أما الصين فتحتل المرتبة الأولى في إنتاج السلع البيضاء والبنية، ويمكن أن تحتفظ بتفوقها على الهند، لأن الشركات المتعددة القوميات تنقل المزيد من التكنولوجيا وتوسع قدرتها من طريق الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين.

المستحضرات الصيدلانية

إن المستحضرات الصيدلانية هي واحد من التوقعات الأكثر إشراقاً ويعززها، في القطاع الخاص، تنظيم قوي للعمل، ووفرة المهارات في الكيمياء، والبيولوجيا، والهندسة الكيميائية، والسيطرة المديدة على تقنيات العمليات المعقدة التي مكَّنها، حتى الآن، غياب حماية الملكية الفكرية للمنتجات الصيدلانية الأجنبية بموجب القانون الهندي (شودري ٢٠٠٤). والصين أيضاً نظير وثيق في هذا، مع أن قدرة شركاتها أضعف من قدرة مثيلاتها الهندية. فالهند هي رابع أكبر منتج للمستحضرات الصيدلانية حجماً، والثالث عشر

من حيث القيمة، ولأسباب مقنعة، لا يحتمل فقط أن تحتفظ بهذا النظام خلال العقد التالي، لكن أيضاً أن توسع حصتها في السوق العالمية (غريس ٢٠٠٥). والصين، من حيث القيمة، هي ثاني أكبر منتج للعناصر الصيدلانية والعقاقير غير المسجلة بعد الولايات المتحدة (٥% من النتاج العالمي عام ٢٠٠٤ بقيمة ٥٤,٤ بليون دولار) ("الصين: قطاع المستحضرات الصيدلانية" ٢٠٠٥). والجدير بالملاحظة هو أن مبادرة الشركات الصينية في هذا الحقل كانت أدنى منها في حقول أخرى، مع أنها صدرت عام ٢٠٠٤ ما قيمته ٤ بليون دولار من المنتجات (بما فيها الأدوية التقليدية)، وبدأت بالتحرك نحو الحقول المتصلة بالبحث في التكنولوجيا الأحيائية والخلايا الجذعية (فرنانديز وأنْدَرْوُود ٢٠٠٦).

تمتلك الهند، إضافة إلى تخريج ١٥٠٠٠ كيميائي سنوياً، قوة مشتركة للاستثمار في البحث والتطوير والاختبار وعقاقير التسويق. فشركات مثل رينبَكسي، وسيبلا، ودكتور ريدي، و ووكهارت، ونيكولاس بيرمال لها من الحجم والخبرة ما يؤهلها للشروع في نشاطات أساسية للبحث تتضمن اكتشاف الأدوية، وتخلياً ذا مغزى عن تجاربها السابقة في محاكاة الأدوية التي يتم إنتاجها في الخارج والبيع، بالدرجة الأولى، في سوق الأدوية غير المرخصة[١]. وتبلغ حصة الشركات الهندية اليوم ٨ بليون دولار من حصة السوق العالمية للأدوية غير المرخصة البالغة ٤٨ بليون دولار ("بيع الأدوية غير المرخصة" ٢٠٠٦). وتخلق هذه الشركات النامية محلياً والعديد من الشركات المتعددة القوميات التي بدأت بتأسيس بعض من بحثها في الهند (مثل نوفارتس، وغلاكسوسمثكلاين) بيئة ديناميكية. وتتفوق الهند على بلدان صغيرة، كسنغافورة وكوريا، التي انهمكت أيضاً بتطوير أدوية وإجراءات جديدة، بميزات إضافية تتمثل بضخامة الحجم، وتعدد مرافق المستشفيات،

---

(١) كانت الشركات الهندية، قبل تنقيح حقوق الملكية الفكرية عام ٢٠٠٥، قادرة على تصنيع نسخ غير مرخصة من الأدوية التي تم تطويرها في بلدان أخرى دون انتظار انتهاء براءات تلك الأدوية.

والقدرة على إجراء تجارب دوائية تتضمن منتجات كبيرة ومتغايرة الخواص. ويمكن أن تكون كلفة تطوير دواء ما في الهند قليلة قياساً بكلفة إنتاجه في الولايات المتحدة-١٠٠ مليون دولار في الأولى إزاء بليون دولار أو أكثر في الثانية. وتتشاطر الصين هذه المزايا مع الهند وقد شرعت في استغلالها (انظر يوسف ونيبيشيما ٢٠٠٦-ب).

باستثناء الولايات المتحدة، تمتلك الهند اليوم أكبر عدد من مصانع التصنيع المجازة من قبل مصلحة الغذاء والدواء الأمريكية، مع دعم حديث لنظام الملكية الفكرية، أي قاعدة راسخة للنمو المستقبلي[١]. ومن ناحية أخرى، يحتمل أن تكون المنافسة بين البلدان المتقدمة، والصين والهند، وربما البرازيل، مع بلدان أخرى متأكدة من أنه سيرهقها وجود لاعبين كبار في صناعة ما حيث يكون الحجم مهماً جداً في عدة مستويات.

السيارات وقطع الغيار

تميل شركات السيارات تقليدياً إلى تفضيل التجميع المحلي على التصدير بسبب ضخامة السيارات الجاهزة والحاجة إلى مراعاة الأنظمة المحلية التي تختلف بصورة أساسية بين البلدان. وعلى العكس، تنمو، بوجه خاص، تجارة قطع الغيار المكلفة والأكثر تعقيداً بنسب ١٠% أو أكثر.

كانت حصة الصين من صادرات منتجات السيارات، عام ٢٠٠٤، فقط ٠,٧%، وحصة الهند ٠,٢% (نوبل ٢٠٠٦). ويمكن أن يرتفع إنتاج الهند من السيارات (كان قريباً من ٩ بليون دولار في٢٠٠٤/٥) إلى ٤٠ بليون دولار عام ٢٠١٥، مع ٢٠-٢٥ بليون دولار لإجمالي الصادرات. وكان إنتاج الصين من السيارات ٦٠ بليون دولار عام ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠١٥، يمكن

(١) ولكن من المدهش أن تكشف دراسة بِين و كومباني عام ٢٠٠٦ عن أن كبار موظفي الصيدلة يشعرون بأن الصين هي الموقع الأكثر جاذبية لتصنيع الأدوية بكلفة منخفضة ("الصين تبدو كبيرة" ٢٠٠٦).

أن تصل صادرات الصين من السيارات إلى ١٢٠ بليون دولار (نوبل ٢٠٠٦). ويبدو أن الهند تتمتع بإفادة نسبية في تصدير السيارات الصغيرة[١]. ولكن دخول منتجين صينيين مؤخراً كـ شيري و جيلي يمكن أن يبدِّل الصورة بقدر ما تستطيع استراتيجيات الشركات المتعددة القوميات استخدام الصين كقاعدة لإنتاج السيارات الصغيرة وتصديرها، بما فيها السيارات الهجينة (ما، و نْچين، وسو ٢٠٠٦)[٢]. وتعمل كل من الصين والهند على تحديث صناعة السيارات من طريق مشاريع مشتركة مع شركات أجنبية. وفي الواقع، يقدم جميع مصنِّعي السيارت الدوليين الكبار تسهيلات في الهند وبعضهم يدخل الهند، كـ هوندا، وهونداي، وتويوتا ("استثمار هوندا" ٢٠٠٦). فالحكومة الهندية كانت قد تشاركت في مطلع ثمانينيات القرن الماضي مع سوزوكي لإنشاء المشروع المشترك "ماروتي أديوغ،" وبدأت بنزع ترخيص صناعة مكونات السيارات (غوكان وفيديا ٢٠٠٤)[٣]. وفي عام ١٩٩٣، أنهت الهند ترخيص المشاريع الأجنبية للسيارات، وفي عام ٢٠٠١ رفعت تقريباً كل القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة السيارات. ولكن التعرفات الجمركية بقيت عالية: ١٠٠% على المركبات و٣٥% على قطع غيارها. وعلى العكس، انخفضت التعرفات الجمركية في الصين إلى ٢٥% على المركبات و١٠% على قطع الغيار بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية (نوبل ٢٠٠٦).

---

(١) بعد سبع سنوات تماماً من بدء الإنتاج، حققت سيارات تاتا أرباحاً صافية ما قبل الضريبة بنسبة ١٠% وكانت أكبر مجموعة في امبراطورية أعمال تاتا ("الهند اليوم").

(٢) في عام ٢٠٠٤، تم تصدير ١٥% من الإنتاج (بالاكريشنان وآخرون ٢٠٠٦). وكانت الصين عام ٢٠٠٥ مصدِّراً صافياً للمركبات- حوالي ١٠٠٠٠ مركبة ("الأرقام تكشف الصين" ٢٠٠٦). وكانت أكثر الصادرات شاحنات صغيرة أُرسِلَت إلى الشرق الأوسط، لكن هذا يحتمل أن يتغير مع زيادة تصدير السيارات.

(٣) أول من دخلت هي جنرال موتورز لتجميع سيارات الشيفروليه عام ١٩٢٨ (كي بي أم جي الدولية ٢٠٠٦).

يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركات المتعددة القوميات على ظهور مصنِّعين لقطع الغيار في الصين (بعضها شركات فرعية أجنبية) نوبل ٢٠٠٦؛ روسكي ٢٠٠٦). وتكتسب الصين أفضلية في السوق الدولية لقطع غيار السيارات بتصدير ٠,٣ بليون دولار في المحركات، و٣,٢٥ بليون دولار في قطع غيار السيارات وهياكلها، و١,٣٥ بليون دولار في الإطارت، مقارنة بـــ ١,٤ بليون دولار للفترة ٢٠٠٤/٥ للهند لقاء هذه المنتجات مجتمعة (بالَكْريشنان وآخرون ٢٠٠٦). إن المُجمِّعين والمورِّدين من الطبقة الأولى (سَتُن ٢٠٠٤) قادرون على تصنيع منتجات من نوعية وافية بالغرض، بصرف النظر عن مكان إنتاجها، وهم أيضاً قادرون على تصدير منتجاتهم[١]. ويؤكد تصنيف العيوب المرصودة فكرة أن المورِّدين من الطبقة الأولى إلى مصنِّعي السيارات الناجحين حديثاً في الصين والهند يشتغلون اليوم بمعايير قريبة إلى المعايير ذات المستوى العالمي (بالَكْريشنان وآخرون ٢٠٠٦). ولكن صناعة السيارات الهندية تعوقها سلبية التكاليف الخطيرة قياساً بالتكاليف الصينية: التكاليف أعلى بما يقرب من ٢٠% تقريباً في كل إنتاج قطع الغيار والمكونات.

يواجه مجمِّعو السيارات، في كلا الصين والهند، ظروفاً صعبة في الحصول على قطع غيار من نوعية مرضية من المورِّدين الأدنى درجة (نوبل ٢٠٠٦). وبضغط تمارسه، بصورة رئيسة، الشركات المتعددة القوميات، عملت صناعة قطع غيار السيارات الهندية مؤخراً على مضاعفة جهودها من جديد لتحسين النوعية، وانسياب نظام التسليم (التسليم في الموعد المحدد)، وتحسين فعالية عمليات المصنع (بالَكْريشنان وآخرون ٢٠٠٦).

---

(١) أكثر صادرات الهند من السيارات تتم عن طريق مورِّدين دوليين من الطبقة الأولى (بالِكْريشنان وآخرون ٢٠٠٦).

تتقدم الصين على الهند في سعيها لرفع مستوى التقنية. وصناعة السيارات واحدة من أكثر الصناعات كثافة من حيث البحث والتطوير[١]. وتتضمن قائمة المنفقين الكبار على البحث والتطوير عدداً من مصنِّعي السيارات المعروفين، الذين نقلوا جزءاً من نشاطاتهم في البحث والتطوير إلى الصين. ويعمل مصنِّعو السيارات الصينيين أيضاً ببطء على زيادة إنفاقهم على البحث والتطوير. (نوبل ٢٠٠٦). فتنفق شركة تاتا موتورز ما يقرب من ٢% من إيراداتها على البحث والتطوير، وتنفق شركة ماروتي أديوغ فقط ٠,٤٨%[٢]. ويمكن أن يتغير هذا لأن شركات الهندسة وتصنيع الأدوات المعدنية الهندية، كشركة بارات فورج، تعمل بسرعة لتقديم منتجات وخدمات عالية القيمة بالتعاون مع شركات البرمجيات-خصوصاً منتجات برمجيات مُضمَّنة. وفي هذا المجال، يمكن أن تكون الهند سبقت الصين بعدة خطوات.

بدأ القلق يساور الصين والهند بخصوص التأثير البيئي لسرعتهما في إنتاج السيارات، وتتشاطران المخاوف نفسها حول أمن الطاقة والاعتماد على النفط المستورد. ونتيجة لذلك، يمكن أن يكون العملاقان قادريْن على المساعدة في دفع الحد التقني إلى سيارات صغيرة، ونظيفة، وفعالة بالوقود يمكن صنعها، على الأغلب، من مادة وقطع غيار قابلة للتدوير، لكن فقط إذا عملتا على وضع وفرض معايير بيئية مناسبة وشجعتا على تشكيل سلاسل عرض مقفلة العروة[٣] (غالِغر ٢٠٠٦؛ نوبل ٢٠٠٦). وقد بدأت تويوتا مؤخراً بتجميع سيارتها الهجينة "بريوس" في الصين، وهي تقنية مناسبة جداً للمدن

(١) من بين الشركات العشر الأولى بلغة الإنفاق على البحث والتطوير، هناك خمس شركات لصنع السيارات تقودها ديملركرايزلر (المملكة المتحدة ٢٠٠٥).

(٢) تبلغ الحصة السوقية لشركة ماروتي أنديوغ ٤٥,٥% في سيارات الركاب، مع قدرة على إنتاج ٥٠٠٠٠٠ وحدة سنوياً ("قيادة سلسة" ٢٠٠٦).

(٣) أي تعمل بالتغذية المرتدة- المترجم.

الصينية وتَوجُّه تقني مناسب للعالم الذي أصبح فيه استهلاك البترول يهدد بتعويق النمو المعقول في الإمدادات(١).

الفولاذ

تجاوز إنتاج الصين من الفولاذ ٣٤٩ مليون طن عام ٢٠٠٥، مما جعلها، حتى الآن، أكبر منتج في العالم (٣١% من الحصة العالمية) ورابع أكبر مصدِّر (مبيعات ٢٧ مليون طن تقريباً بمستوى الواردات)(٢). وهناك تطورات مهمة في الصين تحمل بشرى للمستقبل، هي: الزيادات السريعة جداً في القدرة (٢٥% بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ وحدهما)؛ وزيادة تركيز الإنتاج في مصانع حديثة كبيرة الحجم (على الرغم من بقاء الكثير من المرافق الصغيرة القديمة)؛ وتنمية القدرة التكنولوجية لإنتاج فولاذ الإنشاء العالي النوعية؛ وأنواع الفولاذ الستانلس، والمغلفن، والمطلي، والمنتجات المسطحة للنقل الناشئ باتجاه مجاري الأنهار وصناعات السلع المتينة(٣). وتشير هذه التطورات إلى هبوط الورادات واتساع المجال لارتفاع الصادرات.

إن إجمالي نتاج الهند واستهلاك الفرد فيها بسيطان قياساً بمثيليهما في الصين. ففي العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، كانت الهند تنتج ٣٨ مليون طن من الفولاذ، وكانت صادراتها (٣,٨ مليون طن) متوازنة تقريباً مع وارداتها (٣,٢ مليون طن). وبما أن الهند تعمل على توسيع صناعاتها للنقل، والهندسة، والسلع البيضاء، وتحديث هيكلها الأساسي المتخلف بشدة، فإن الطلب يحتمل أن يرتفع بحدة كما حدث في الصين. ولهذا، يمكن أن نتوقع أن تنتج الهند

---

(١) تخطط هونداي لتسويق نسخة هجينة من سيارات أكسنت في الصين عام ٢٠٠٨ ("Automotive" ٢٠٠٦).

(٢) في كانون الأول عام ٢٠٠٥، أصبحت الصين مصدراً صافياً.

(٣) تسعى الحكومة إلى إغلاق المصانع الصغيرة غير الفعالة ودعم الإنتاج في بضع شركات عملاقة ("الشروع في ثورة الفولاذ" ٢٠٠٥).

٥٥-٦٠ مليون طن من الفولاذ عام ٢٠١٠، و١٢٠-١٣٠ مليون طن عام ٢٠١٥.

وسيكون لاتجاهات الإنتاج في الصين والهند نتائج بالنسبة لباقي العالم. وأولى هذه النتائج، هي أن توسيع قدرة العملاقين، ستعمل، إلى حد بعيد، على زيادة الطلب على خامات الحديد وفحم الكوك (ما لم يهبط إنتاج الفولاذ بحدة في أمكنة أخرى) وستقفز إلى واردات بالقدر الذي لا يمكن معه تلبية هذا الطلب من طريق تطوير المناجم المحلية ومرافق النقل المرتبطة. والثانية، هي أن الإنتاج الهندي يتكون غالباً من أنواع الفولاذ الطري، كالإنتاج الصيني لكن بدرجة أدنى. ومصنع تاتا الأكثر حداثة وحده بدأ بتلبية حاجات صناعة السيارات من الفولاذ المدلفن على الساخن[1]. يمكن أن تحتاج الصين، والهند بالتأكيد، إلى قدر كبير من الاستثمار، والتعلم، والأرباح في تقنيات المعالجة المتعاقبة قبل أن تتمكنا من تلبية متطلبات النقل المتقدم والصناعات التطبيقية فيهما. وللأسباب أعلاه، لا يُحتمَل أن تبرز الهند كمصدِّر مهم للفولاذ -خصوصاً الفولاذ التخصصي والعالي التقنية- خلال العقد التالي. والأكثر احتمالاً أن الصين والهند ستكونان، لفترة من الزمن، مستوردين لأنواع معينة من الفولاذ المتخصص، في حال أقلع تطوير الهيكل الأساسي، والإسكان، والصناعة. ومع ذلك، من المؤكد أن ترتقي الصين إلى مراتب مصدِّري الفولاذ، متجاوزة ٣٥ عضواً من الاتحاد الأوروبي، وربما روسيا، في غضون خمس سنوات.

الالكترونيات

إن المنافسة، والعولمة، والمحلانية indigenization، والعوامل السياسية القوية هي القوى التي تحفز الصناعات الالكترونية في الصين والهند. وهناك دافع إضافي، على الأقل بالنسبة للصين، جاء من اعتماد الصين في تسعينيات

---

(١) كانت أرباح تاتا قبل الفائدة، والضريبة، وهبوط القيمة، واستهلاك الدين ٢٩٣ دولاراً للطن عام ٢٠٠٥، أي ثلاثة أضعاف معدل الصناعة (أطواق تاتا الفولاذية" ٢٠٠٦).

القرن الماضي على الخارج في التصنيع، كاعتمادها على أوروبا، واليابان، وتايوان (الصين)، والولايات المتحدة. ومع ذلك، تشكلت كل واحدة من الصناعات الالكترونية في البلد بسياسة صناعية مختلفة.

في الهند، ركز الإطار السياسي على الاعتماد على النفس في التكنولوجيا وخصص دوراً محدداً للاستثمار الأجنبي وتطوير صناعة المكونات الالكترونية، التي أسهمت في نجاح الصناعة في تايوان (الصين) (جوزيف ٢٠٠٤). وعملت هيئة الالكترونيات الهندية التي أنشئت عام ١٩٧١ على تعزيز الإجراءات السياسية الحمائية للتحكم في قدرة الإنتاج، والاستثمار، والواردات. وعملت الاستراتيجية على توجيه تطوير الصناعة إلى القطاعات العامة والصغيرة الحجم، ونظمت إدخال وتشغيل رأس المال والتكونولوجيا الأجنبيين. وأدى الاستياء من السياسة التي تشدد على الاعتماد على النفس، ومن السياسة التقييدية بوجه عام إلى تحرير تدريجي لصناعة الالكترونيات (غوكام، و سين، و فيديا ٢٠٠٤).

أنتجت الهند في العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ما قيمته ١١,١ بليون دولار من التجهيزات الالكترونية، كان ثلثها للألكترونيات الاستهلاكية. ويتصدر إنتاج التلفزيونات الملونة الزيادة في إنتاج الالكترونيات الاستهلاكية، بأكثر من ١٠ مليون وحدة صُنِعَت في ٢٠٠٤/٢٠٠٥. ويتحول إنتاج التلفزيونات الملونة تدريجياً نحو الوحدات المسطحة الشاشة (التي تعتمد على الصمامات)، والعرض بالبلورات السائلة LCD الأكثر تقدماً والنماذج البلازمية المسطحة اللوحات. ويحدث هذا أيضاً في الصين، مع أنه ثبتت صعوبة السيطرة على الجيل الأحدث لهذه التكنولوجيا بالنسبة للمنتجين المحليين. وقد شجعت الروابط المتخلفة الاستثمار في بعض أنواع تصنيع المكونات. فعلى سبيل المثال، تعتبر الهند ثالث أكبر مصنِّع عالمي لوسط التخزين الضوئي، بحصة ١٨,٥% من السوق العالمية. ويتم تصدير ما يقرب من ٨٠% من الإنتاج إلى ٨٢ بلداً.

بلغت شحنة الحواسيب الشخصية PCs في الهند ٢,٣٤ مليون وحدة في النصف الأول للعام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦، بزيادة ٣٦% مقارنة بالفترة نفسها في العام المالي ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥. ويعمل على تحفيز نمو إنتاج الحواسيب تطويرُ الاتصالات العريضة النطاق الترددي التي يمكن توفيرها والأعمالُ والوكالاتُ الحكومية المختلفة التي تتبنى الحواسيب الشخصية على نطاق واسع. وهناك اليوم ٨٠٠٠٠٠ مشترك في هذا النوع من الاتصالات، ويُتوقَّع أن يرتفع هذا الرقم إلى ١٠ ملايين في نهاية عام ٢٠٠٧، مما يزيد الطلب على الحواسيب الشخصية.

وسبيل الصين لإحراز قطاع الكترونيات ناجح يقارب التطوير في اقتصادات أخرى حديثة. وعلى مدى عقود، علقت أهمية استراتيجية على قطاع الالكترونيات وطورت قدرة الكترونية في سياق "الخطط الخمسية" المتعاقبة. في البداية، كان الدافع هو تلبية الحاجات الدفاعية، وحاجات القطاع الصناعي، وبدرجة أقل، حاجات الأسر للأدوات المنزلية الالكترونية، خصوصاً أجهزة الراديو. ومع زيادة الإصرار، أجبر البلد المستثمرين الأجانب على نقل التكنولوجيا إلى منتجين محليين، وأعطت هذه الاستراتيجية نتائجها بصورة تدريجية. (رودريك ٢٠٠٦-ب). فقد شهدت الخطط الخمسية: السابعة، والثامنة، والتاسعة (١٩٨٦-٢٠٠٠) تدفقاً مثيراً في إنتاج المنتجات الالكترونية الاستهلاكية بمعدل متوسط للنمو السنوي يقارب ٦٦%. ففي الخطة الخمسية التاسعة (١٩٩٦-٢٠٠٠)، وصل نتاج قطاع الالكترونيات إلى ٧٢ بليون دولار، وارتفعت صادراته إلى ما يقارب ٣٥ بليون دولار. وإضافة إلى تعزيز قدرتها التصنيعية، عملت الصين على تعزيز قدرتها التكنولوجية من طريق الاستثمار في البحث والتطوير، واستطاعت أن تطور عدداً من المنتجات، كأجهزة التكامل الواسعة النطاق جداً، و Panda ICCAD system،[1] والأقراص المضغوطة القابلة لإعادة الكتابة. وشهدت هذه الفترة

---

(١) ربما تكون ترجمة هذه العبارة كما يلي: نظام باندا لتصميم الدارات المتكاملة بمعونة الحاسوب -المترجم.

أيضاً ظهور شركات جديدة كـ شانغهونغ إلكتريك، و وتسنغهوا تونغ فانغ، وكيهونغ إلكترونكس، وباندا، والعديد من الغريسات transplants التايوانية، التي عملت كل منها بعد ذلك على تمكين الصين من أن تصبح المصنِّع الطليعي للتلفزيونات الملونة، والعروض بالبلورات السائلة، والحواسيب المحمولة، والحواسيب الشخصية، والصمامات الملونة، ولوحات مفاتيح التحكم بالبرامج، والهواتف الخلوية، وأجهزة العرض، والشاشات (بيشت وشان ٢٠٠٤)[١] .

ومن طريق رفع فعالية عرض العمل الخفيض الأجر والدافع المكتسب من دخول منظمة التجارة العالمية، ضاعفت الصين حجم صناعتها الالكترونية، التي تشكل اليوم أكثر من ٨% من الناتج الصناعي. وفي الهند، يشكل القطاع الالكتروني الفرعي أقل من ٣% من القطاع الصناعي الأصغر بكثير.

في غضون أكثر بقليل من عقد، أنجزت الصين التحول من إنتاج محدود لمواد الكترونية من نوعية منخفضة إلى مكان في سلسلة الإنتاج العالمية لطيف واسع من المكونات والمنتجات الجاهزة (فرناندز وأندرورد ٢٠٠٦). وفي الصين اليوم أكثر من ١٠٠٠٠ شركة استثمار أجنبي، ويحتمل أن ينتقل إليها الكثير من منتجي المكونات الأجانب بسبب انخفاض تكاليف العمل، والحوافز الضريبية، واتساع السوق المحلية، وملاءمة البيئة التحتية[٢]. في الصين، احتلت شركات كـ انتيل و موتورولا مرتبة الصدراة في تشجيع

---

(٢) مع أن الصين تعوض ما فاتها، فإن المصدِّرين الرئيسين لمنتجات النهاية العليا الالكترونية، كالحواسيب المحمولة، وأقراص الفيديو الرقمية، هي شركات تايوانية (على سبيل المثال، فوكسكون، وتكفرونت، ومغنفسنت برايتس) (برانستتر و لاندي ٢٠٠٦).

(٣) تتبأ يانغ (٢٠٠٦) بتوسع إضافي لتجارة المعالجة التصنيعية في الصين المعانة بالاتفاق التكنولوجي الدولي، وهو جزء من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ولكن يانغ لم يتوقع انتقال مكونات عالية القيمة إلى الصين لبعض الوقت. وتحظى الشركات الأجنبية في الصين بإعفاء ضريبي خلال سنتيها الأوليين وتخفيض الضريبة الكاملة بنسبة ٥٠% لمدة ثلاث سنوات واجبة الأداء بعد السنة الأولى المربحة. وهذا على عكس اليابان والولايات المتحدة، حيث نسبة ضريبة الشركات ٤٢% و٣٥% (نسبة اتحادية)، على التوالي (بيشت وشان ٢٠٠٤).

البحث والتطوير في مجال الالكترونيات. فقد افتتحت شركة انتيل مصنع اختبار وتجميع في شنغدو، وتستثمر شركة موتورولا أكثر من نصف بليون دولار في مرفق البحث والتطوير في بكين. وتفعل مثلها شركات تايوانية رائدة كـ فوكسكون هون هاي بريسجن و كوانتا. وفي محاولة للوصول إلى تكنولوجيا متقدمة، أنشأت جامعات صينية أيضاً علاقات مع معاهد وجامعات في الخارج. ويكمن مستقبل صناعة الالكترونيات في الصين في قدرتها على التحول من القطاع الكثيف العمل المتدني المهارة نسبياً إلى قطاع لتصنيع الالكترونيات معزز بتكنولوجيا المعلومات (سيغرسون ٢٠٠٥).

وعلى العكس، تميزت عيوب الهند في كلا القطاعين الخاص والعام بشدة التعويل على استيراد التكنولوجيا وعدم كفاية البحث والتطوير. وسيكون التحول من تكنولوجيا يحفزها الاستيراد إلى تكنولوجيا يحفزها البحث والتطوير مفيداً لصناعة الالكترونيات هناك. والهند اليوم، وقد تأخرت، تحاول التغلب على العيوب عن طريق إعطاء امتيازات مهمة للشركات أليفة التصدير، وهكذا حققت زيادة في الصادرات. ولكن التحرير الاقتصادي يقود أيضاً إلى المنافسة من الواردات وهبوط الأرباح في كل فروع الصناعة. فصناعة الالكترونيات الهندية عليها الآن أن تتنافس مع الصين للفوز بحصة من الفجوة التي تركتها البلدان المصنَّعة حديثاً، التي تحتفظ دائماً بأولويتها في تصدير برمجيات الالكترونيات[1].

ملاحظات ختامية

تقودنا هذه النظرة العامة على قدرات العملاقين الصناعية إلى الملاحظات التالية حول تطور الجغرافيا الصناعية العالمية. أولاً، نلاحظ أن

---

(١) الدلائل على أن الهند تجتذب الشركات المتعددة القوميات يدعمها الهدف المعلن لشركات IBM في استثمار ٦ بليون دولار في الهند واستثمار ٣,٩ بليون دولار من قبل مكروسوفت، و انتيل، وسيسكو ("بناء IBM" ٢٠٠٦).

النمو السريع للقدرة الصناعية في الصين في مدى واسع من القطاعات التابعة رائع جداً. ويُظهِر كيف عمل تنسيق التكنولوجيا؛ وانتشارها من طريق الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، واستخدامها للاستثمار في الرأسمال البشري، والمصنع وإعداد الهيكل الأساسي، والمهارات التنظيمية على تغيير قواعد اللعبة. ويصبح تعويض ما فات ولعبة القفز أكثر سهولة إذا امتلك البلدان القرار السياسي والقدرة على تحريك رأس المال وإنشاء الهيكل الأساسي لتكوين المهارات. وثانياً، ينعم البلدان الأكبر باقتصادات الحجم وهما في وضع أفضل لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة القوميات إلى نقل التكنولوجيا. وأحرزت الصين مكانة حاكمة في الصناعات الرئيسة المنخفضة التقنية، والمتوسطة والعالية، ويمكن أن تكون في وضع يؤهلها لتعزيز تلك الصناعات وتوسيعها خلال السنوات الخمس عشرة التالية (لال وألباليديجو ٢٠٠٤؛ ورولاند-هولست وولايس ٢٠٠٥؛ ودفلِن، وإستفاديوردال، وررودريكوس- كلير ٢٠٠٦). ومع أن الكثير من السلع، والمكونات، والمنتجات الإنتاجية المعقدة التي تحتاج إلى التركيز في التصميم والبحث يحتمل أن تبقى محصورة في البلدان المتقدمة، فإن القوة الصناعية للصين يمكن أن تشكل ضغطاً على الصناعات الثانوية في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل وتجبرها على إعادة التفكير في طموحاتها الصناعية، وتقليص تلك الطموحات وتعديلها. وسيعتمد بقاء تلك الاقتصادات على إحراز قدرات صناعية وتجديدية توازي قدرات الصين أو تتجاوزها. والتجديد يمكن أن يثير قابلية المنافسة، ويجب على البلدان الأخرى أن تجاري أو تتفوق على استثمار الصين في نظام تجديدها.

يحتمل أن تكون الهند قوة رئيسة في البرمجيات، والعمليات التجارية، والصناعات الاستشارية (ضمناً الخدمات التصميمية والتطبيقية)، والتنافس مع بلدان رئيسة كألمانيا، واليابان، والولايات المتحدة ليس قوياً كما هو مع لاعبي

المدى المتوسط والهدف الأدنى (ضمناً الصين، التي يمكن أن تنعم قريباً بأفضلية بمعنى حجم المهارات التقنية). والهند واثقة من بناء قدرة للتصنيع، لكن الأمل ضئيل، على الأقل خلال العقد القادم، في أن تبرز كالصين مصدِّراً واسعاً للسلع الاستهلاكية التي تُنتَج بالجملة في صناعات رئيسة كالالكترونيات، والسيارات وقطع غيارها. والأكثر احتمالاً أن تصبح قوة في بعض أنواع المنتجات والخدمات التطبيقية التي تدعم قاعدة المهارات فيها، بما فيها المهارات البرمجية. وفي الهند، يشكل الكثير من المعوقات المؤسسية، والثغرات في الهيكل الأساسي، ونقاط الضعف البارزة في المهارات عقبات في سبيل التقدم الصناعي ("الهند: هيكل أساسي سيء" ٢٠٠٦).

لا شك في أن الصين ستكون منافساً مخيفاً لصناعات العمل الكثيف التي تعتمد على قوة عاملة مدربة، شبه ماهرة، خفيضة الأجر، على الأقل لعقد آخر. وإذا سمحت البيئة التنظيمية، المحلية والدولية، فإن الهند يمكن أن تصبح منافساً رئيساً في هذا الحقل أيضاً[١].

ولكن السوق العالمية للصناعات وخدمات الأعمال لن يتم تقسيمها بين الصين والهند باعتبارهما مورِّدَيْن رئيسيْن في حين يتخصص باقي العالم في منتجات تعتمد على الموارد الطبيعية والأرض الصالحة للزراعة. فالعالم لم يُبْطِل نظرية الإفادة النسبية. ويشير نجاح الصين في الكثير جداً من مجالات التصنيع إلى القوى التي ستعمل تدريجياً على تغيير مركزها التنافسي. فالأجور في المناطق الساحلية هناك ترتفع اليوم إلى مستوى يكفي لإضعاف تنافسية البلد في النهاية الكثيفة العمل. ونقل هذه المصانع إلى حيث الأجور لا تزال منخفضة سيؤخر اليوم الذي سيتوجب على الصين فيه أن تتخلى عن الكثير من هذه القطاعات، لكن حركة العمال السريعة إلى المدن ستعمل على

(١) تشير الاتجاهات الحالية أيضاً إلى أن العملاقين يمكن أن يطوروا علاقات تجارية ثنائية مهمة (وُو و زهاو ٢٠٠٦).

رفع المداخيل في الريف وبالتالي زيادة الأجور في داخلية الدولة أيضاً. وفي ظل سياسة اليمين، يمكن أن يكون المصنِّعون الهنود المنخفضو الأجر (مع أولئك في البلدان الأخرى المنخفضة الأجور) المستفيدين الرئيسين من ارتفاع الأجور في الصين، تماماً كما استفادت الصين من الزيادة السريعة للأجور في كوريا، وتايوان (الصين)، وهونغ كونغ (الصين) على مدى السنوات العشرين الموجبة الماضية. ومع أن الهند يمكن أن تصبح مصدِّراً عالمياً رئيساً بحجم الصين، وتخبُر ارتفاعاً سريعاً في الأجور بمرور الوقت، إلا أنه من غير المتوقع أن يحدث هذا في غضون السنوات العشر التالية.

وأخيراً، يجب أن نحذر من افتراض أن الصين والهند ستهيمنان قريباً على النهاية العليا لكل الصناعات والخدمات في العالم، بسبب قدرتهما على إنتاج مئات آلاف العلماء والمهندسين سنوياً. وبما أن بلدي العملاقين كبيران جداً، وتتوسع فيهما بسرعة القطاعات الصناعية والخدمية الحديثة، فإنهما يحتاجان إلى عدد كبير من المهندسين والعلماء لتزويد ضرب واسع من النشاطات المحلية. وستكون الصين والهند قادرتين على ابتكار (وفي بعض الحالات ابتكرت حالياً) بحثاً بمستوى عالمي في التقنيات الأكثر تقدماً، لكن الملاك المؤهل فيهما يقوم بهذا في حقول محدودة.

الفصل الثالث

التنافس مع العمالقة
من الرابح، من الخاسر؟

بيتينا ديمرنن، و إلينا أيَنشوڤِتْشِنا، و وِلّ مارتن

طرح نمو الصين والهند السريع في السنوات الأخيرة العديد من الأسئلة حول ما يتضمنه من معاني بالنسبة للاقتصاد العالمي. هل ستكون معظم الدول رابحة؟ أو هل ستكون حصيلته منافسة قاسية في نطاق ضيق من المنتجات وهبوطاً لاحقاً في أسعار صادرات البلدان النامية، مما يسبب الفقر ليس فقط في الصين والهند، لكن أيضاً في بلدان أخرى نامية؟ وإذا خسرت بعض البلدان من زيادة المنافسة، كما يرى فروند وأوزدِن (٢٠٠٦) وهانسون وروبرتسون (٢٠٠٦)، فما البلدان وما المنتجات التي ستواجه المنافسة الأكثر خطورة؟ هل ستواجه البلدان الصناعية الصادرات الصينية والهندية البالغة التعقيد التي تدمر أعمال العمال الماهرين في الاقتصادات المتقدمة اليوم؟ أو هل سيسمح تدني فوائد الأسعار من الصين والهند للدخول الحقيقية في البلدان الصناعية بمواصلة الارتفاع بقوة؟

هل المتشائمون على حق؟ من المؤكد أن الزيادات السريعة في صادرات أي منتج مفترض يجب أن تتكيف وفقاً لهبوط سعرها، مع ذلك، هناك ثلاثة تطورات جديدة تتمتع، على الأقل، بإمكانية تخفيف هذه

السيناريوهات الصارمة لشدة المنافسة. يتمثل التطور الأول بزيادة التجارة الثنائية الاتجاه في الصناعات، التي تجعل البلدان المتلقية هي المستفيدة من تحسينات الفعالية عند شركائها التجاريين (مارتن ١٩٩٣). والتطور الثاني هو زيادة المشاركة في الإنتاج العالمي، حيث ينهض اقتصاد ما بجزء من عملية الإنتاج، ويقوم اقتصاد آخر بإنجاز المراحل التالية (أندو و كيمورا ٢٠٠٣). وهذه العملية، التي شجعتها تحسينات النقل والتسهيل التجاري والاتصالات، والتي تتضمن غالباً علاقات استثمارية أجنبية مباشرة، تجعل المستفيدين المشاركين ضحايا للتحسينات أكثر منهم ضحايا في تنافسية شركائهم. والتطور الثالث هو الاعتراف بأن التوسع التجاري من قبل البلدان النامية يقتضي نموذجياً توسيع سلسلة المنتجات التي تصدِّرها، وتحسينات في نوعيتها، والتصدير إلى أسواق إضافية عندما تزداد صادرات تلك البلدان (إيفينِت و فينبِلز ٢٠٠٢؛ و هَمِلْز و كْلينو ٢٠٠٥).

ينطوي كل من هذه التطورات على مضامين هامة بالنسبة لمطامح النمو في الصين والهند، وبالنسبة لسائر العالم. فحصة البلدان النامية من الصادرات المصنَّعة التي تذهب إلى بلدان أخرى نامية ازدادت في السنوات الأخيرة، مما هيأ لبلدان نامية إمكانية أن تكون الرابح الرئيس من التحسينات في الأداء الاقتصادي لبلدان أخرى نامية. ويشير النمو الانفجاري الذي تتشاطره بلدان آسيا الشرقية إلى أن الكثير من الاقتصادات المكتسبة من تحرير التجارة ارتبط بوصول الصين إلى منظمة التجارة العالمية (لنشوفتشينا و مارتن ٢٠٠٤)، على الرغم من زيادة التنافس في بورصات الأسهم خارج الأسواق الرسمية.

والعامل الآخر الذي يحتمل أن يجعل مضامين توسيع الصادرات من بلدان نامية كبيرة، كالصين، أكثر إيجابية منه بين بلدان نامية وبين بلدان أخرى نامية، هو أن توسعاً كهذا يقتضي، كما يبدو، زيادة حادة في سلسلة المنتجات المصنوعة وفي نوعية تلك السلع. واكتشف هَمِلْز و كْلينو (٢٠٠٥)

أن ثلثي نمو الصادرات يأتيان من التوسع في عدد المنتجات المصنوعة، أكثر مما يأتي من التوسع في حجوم المنتجات الموجودة التي يتم تصديرها. فحيثما يفضل المستهلكون تنوعاً في السلع التي يستهلكونها أو يستخدمونها بعدِّها مُستخدَمات نصف جاهزة، فإن هذا العامل يخفض السعر الفعلي لهذه السلع. ولكن، هل تكفي هذه القوى لعكس أثر هبوط الأسعار الناتج عن زيادة الصادرات؟ هذا أخيراً سؤال تجريبي تعتمد الإجابة عليه على الطريقة التي يتطور فيها النمو في الصين والهند.

يمكن أن نتعلم الكثير من دراسة تطورات أنماط المتاجرة في هذين البلدين. فعلى الرغم من أن كلا الاقتصادين حققا نجاحاً كبيراً في توسيع الصادرات والواردات، إلا أن طرقهما لتحقيق ذلك كانت مختلفة تماماً. وبوجه عام، عولت الصين، في المقام الأول، على صادرات الصناعات، غالباً باعتبارها جزءاً من شبكة شرقآسيوية لإنتاج مشترك. وعلى العكس، ركزت الهند بقوة أكبر على الخدمات. وضمن نطاق الصناعات، عولت الصين بقوة على صادرات السلع الجاهزة، في حين كان تركيز الهند أكبر على صادرات المُستخدَمات نصف الجاهزة. وصادرات الهند غالباً سلع إنتاجية وكثيفة المهارة، في حين شددت الصين على صادرات السلع الكثيفة العمل-مع أن هذه السلع تزداد تعقيداً (رودريك ٢٠٠٦-ب). وإذا كان الماضي دليلاً جيداً للتنمية (كما افترض كوتشر وآخرون [٢٠٠٥])، فإن توقع المنافسة الوجاهية سيبدو أقل احتمالاً مما يمكن أن توحي به نظرة إجمالية بسيطة للتنافس بين المصدِّرين الكثيفي العمل للصناعات القياسية.

ولكن كلا العملاقين قاما بإصلاحات حديثة رئيسة، إلا أن تأثيرها قد لا يكون محسوساً تماماً. وكما لاحظنا في الفصل الثاني، تتحرك الهند اليوم، كما يبدو، نحو اندماج أعمق في منظومات المشاركة في الإنتاج العالمي-جزئياً باتباع النمط الصيني الأقدم لاستخدام الإعفاءات الضريبية ومناطق التجارة الحرة لإنتاج الصادرات، وجزئياً بتخفيف الحماية بطريقة أكثر تساوقاً مع

تحرير أوسع للتجارة في الصين. ومن المهم، كما يبدو، وضع هذه التغييرات في الحسبان، والقيام بهذا يتطلب تعديلات من قبل بلدان نامية أخرى (إضافة إلى توفير الفرص لهذه البلدان).

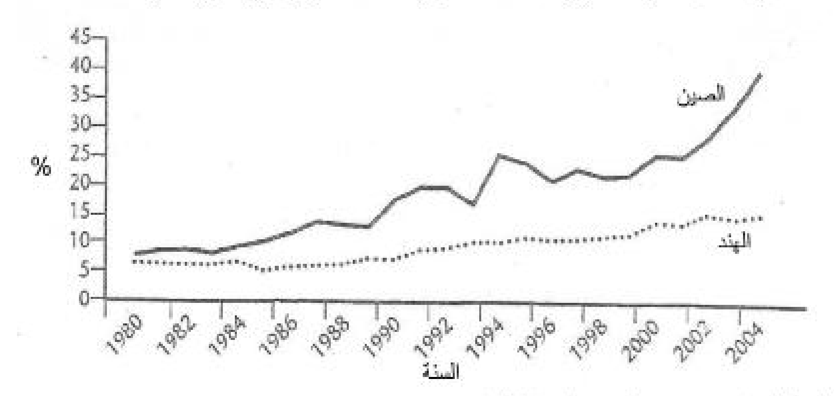
لا يمكن التعويل على تحليل التطورات المستقبلية المحتملة دون دراسة الحالة الراهنة، وكيف وصلت تلك الحالة إلى ما هي عليه. ولهذا السبب، سنستعرض في هذا الفصل أولاً بعض الميزات الرئيسة لتجارة الصين والهند، خصوصاً النمو الحالي السريع للصادرات؛ وتغيُّر الأهمية النسبية للسلع والخدمات؛ والتغيُّرات في تركيب الصادرات ضمن المجموعات الواسعة للبضائع والخدمات. وبتلك الخلاصة كخلفية، نستخدم عندئذٍ مقاربة لصياغة اقتصاد واسع عالمي economywide للأخذ بعين الاعتبار كل التأثيرات المحتملة ولإكمال الدراسات التي تركز على الصناعة التي عرضناها في الفصل الثاني. وسندرس أولاً مضامين الإصلاحات الجارية في الهند لمعرفة ما إذا كان يمكن أن تؤدي إلى تنافس أكبر بين الصين والهند. وبعدئذٍ، نستخدم محاكيات تعتمد النموذج لإيجاد خط قاعدي للنمو ودراسة المضامين المحتملة لمعدلات نمو أعلى من المتوقع في هذين الاقتصادين. ومن ذلك الخط القاعدي، ندرس أولاً تأثير النمو الأكثر سرعة للاقتصاد الواسع في الصين والهند. وندرس أخيراً مضامين نموذجين مختلفين للنمو -أي، النمو الذي يركز على المنتجات المعقدة نسبياً التي درسناها في الفصل الثاني والنمو الذي تحفزه زيادة تراكم رأس المال المادي والبشري.

التطورات في التجارة

نمت الصين والهند نسبياً بسرعة في السنوات الأخيرة، وازدادت أهمية التجارة فعلياً في كلا الاقتصادين بالنسبة لإجمالي النتاج الداخلي. وكما توضح الصورة ٣-١، كانت نسب الصادرات إلى إجمالي النتاج الداخلي منخفضة جداً في كلا هذين البلدين الكبيرين المنخفضي الدخل حوالي ثمانينيات القرن الماضي، عندما بدأت عملية الإصلاح في الصين. ومنذ منتصف تسعينيات ذلك القرن، حيث توسعت ترتيبات معالجة التصدير إلى ما بعد المناطق الاقتصادية

الأولية الخاصة في الصين، بدأت حصة الصادرات في إجمالي النتاج الداخلي هناك ترتفع بحدة[١]. ومع التخفيض الحاد لسعر الصرف الرسمي عام ١٩٩٤، ارتفعت حصة الصادرات في إجمالي النتاج الداخلي وبعدئذٍ استقرت أو هبطت في منتصف التسعينيات. ومن ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤، ازدادت حصة الصادرات الصينية بصورة مثيرة (تقريباً إلى ٤٠%- أكثر من حصة صادرات الهند بمرتين ونصف). حتى التعديل الصاعد لإجمالي النتاج الداخلي بنسبة ١٧% عام ٢٠٠٤، الذي زاد من أهمية الخدمات بالنسبة إلى السلع (انظر مكتب البنك الدولي ٢٠٠٦)، جعل حصة صادرات الصين عند ٣١%، أي أكثر من ضعف مستوى الهند.


الصورة ٣-١ :صادرات السلع والخدمات اللاعاملية بعدّها حصة من إجمالي النتاج الداخلي



المصدر :البنك الدولي،قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية

صادرات الخدمات

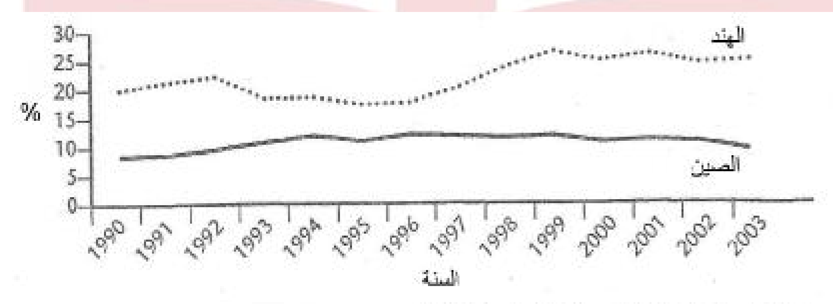
هناك اختلاف مثير بين الصين والهند يتمثل في أهمية الخدمات بالنسبة إلى صادرات البضائع (بيناغاريا ٢٠٠٦). وتظهر الصورة ٣-٢ أن حصة الخدمات التجارية في إجمالي صادرات السلع والخدمات كانت أكبر بكثير في

---

(١) تضمنت ترتيبات معالجة التصدير إعفاءات ضريبية على الواردات التي تستخدم لإنتاج الصادرات. وكانت هذه الإعفاءات تُقدَّم لمشاريع الاستثمار الخارجي التي قامت في البداية في مناطق اقتصادية خاصة في النواحي الساحلية الجنوبية في الصين. ولكنها توسعت فيما بعد إلى نطاق أوسع من المشاريع (البنك الدولي ١٩٩٤) التي لم تتلق نموذجياً امتيازات ضريبية الدخل المربية اقتصادياً والمتاحة تقليدياً في المناطق (تناقض منظمة التجارة العالمية).

الهند منها في الصين، ليس فقط منذ التوسع السريع لصادرات الخدمات الحاسوبية حوالي عام ٢٠٠٠، لكن على مدى كامل الفترة منذ ١٩٩٠ التي توفرت خلالها تقديرات قابلة للمقارنة. بدأت حصة الخدمات في الصادرات الهندية بحدود ٢٠%، أي أكثر من ضعفي حصة الصين. وأخذت هذه الحصة بالانحدار حتى أواخر التسعينيات، حيث راحت ترتفع بحدة من جديد. ومنذ عام ٢٠٠٠، شكلت الخدمات أكثر من ربع الصادرات الهندية، في حين هبطت حصة الخدمات في الصادرات الصينية إلى أقل من ١٠% من إجمالي الصادرات (مع أن صادرات الخدمات الصينية كانت تنمو بسرعة في الحدود المطلقة).

الصورة ٣-٢: حصة الخدمات التجارية في إجمالي الصادرات

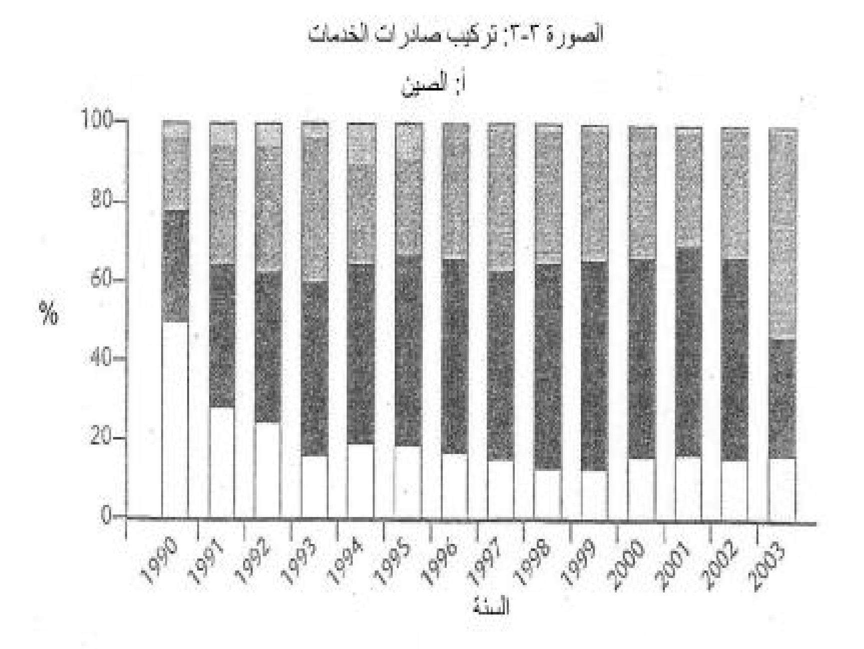


المصدر :البنك الدولي،قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية

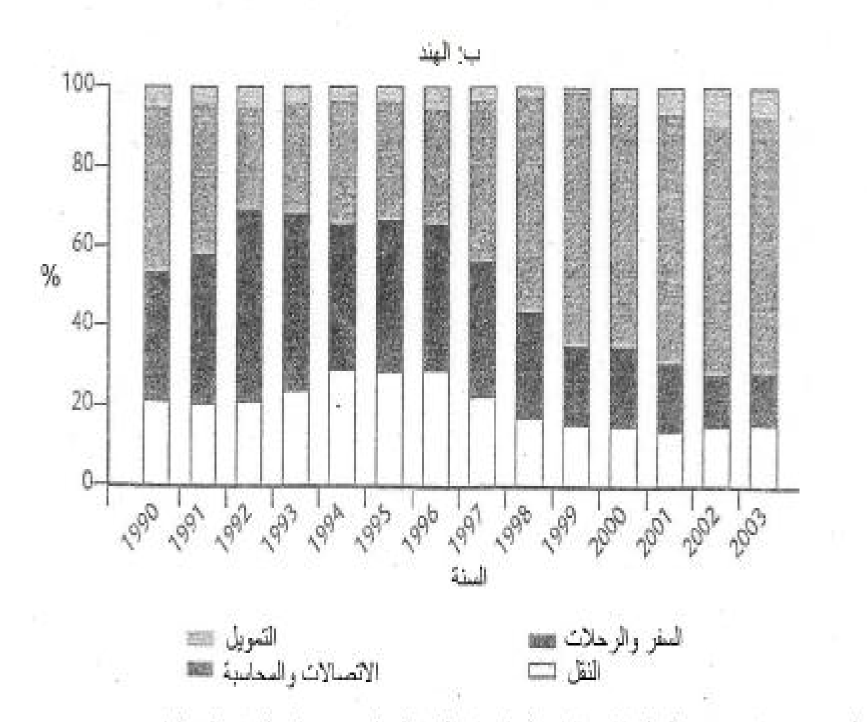
هناك أيضاً نماذج تباين ضمن صادرات الخدمات. فكما يظهر بوضوح في الصورة ٣-٣-أ، لقد تغير تركيب صادرات الخدمات الصينية بدرجة مهمة، فيما يتصل بأهمية خدمات النقل التي تتناقص وأهمية خدمات السفر (بما فيها السياحة) التي تزداد بصورة جوهرية. وازدادت خدمات السفر والسياحة بنسبة ٥٠% تقريباً عام ٢٠٠٢، مع أنه يبدو أنها انخفضت عام ٢٠٠٣. وازدادت خدمات الاتصالات والمحاسبة إلى ما يقرب من ٤٥% عام ٢٠٠٣. وقدمت صادرات الخدمات المالية فقط حصة صغيرة متناقصة من إجمالي الصادرات الصينية للخدمات التجارية.

الصورة ٣-٣: تركيب صادرات الخدمات

أ: الصين



ب: الهند



المصدر: ميزان صندوق الدولي لإحصائيات المدفوعات المستخلصة من منصة معلومات التنمية في البنك الدولي

أظهرت صادرات الخدمات الهندية دينامية جديرة بالملاحظة (ماتو، وميشرا، وشينغل ٢٠٠٤). والتطور الرئيس الواضح في بياناتنا هو الزيادة المثيرة في أهمية خدمات الاتصالات والمحاسبة، من ٤٠% تقريباً عام ١٩٩٠ إلى ما يقرب من الثلثين في السنوات الأخيرة. ويشير ماتو، و ميشرا، وشينغل إلى أن هذه الزيادة ترافقت بزيادة سريعة في نشاطات كالالتجاء إلى مصدر خارجي للعمليات التجارية وخدمات المحاسبة. ومع ذلك، أظهر نيكومْبوريراك (٢٠٠٦) معدل نمو انفجاري في الخدمات البرمجية، بنمو هذه الصادرات إلى ١٢ ضعفاً بين ١٩٩٧ و٢٠٠٣. وتناقصت أهمية خدمات النقل والسفر إلى أبعد حد، بالنسبة إلى خدمات الاتصالات والمحاسبة الدينامية. وتظهر الصورة ٣-٣-ب أن الخدمات المالية شكلت أيضاً حصة ضئيلة لكن مستقرة من صادرات الخدمات (٣% تقريباً من الإجمالي).

تجارة البضائع

تهيمن الصناعات على صادرات البضائع في كل من الصين والهند (البنك الدولي ٢٠٠٣-أ. ولكن تركيب هذه الصناعات والمقاربة إلى إنتاجها، يبدو مختلفاً إلى حد بعيد. ويعرض الجدول ٣-١ معلومات حول نماذج الصادرات والوراردات لكل بلد، باستخدام بيانات حول مرحلة الإنتاج من نظام تصنيف الفئات الاقتصادية العريض للأمم المتحدة. وبسبب الأهمية المختلفة جداً لواردات وصادرات الوقود للبلدين، نعرض هذه البيانات فقط للمنتجات اللاوقودية.

إذا نظرنا أولاً إلى بيانات الواردات لعام ٢٠٠٤، نجد أن ٦٣% من واردات الصين اللاوقودية هي مستخدَمات مصنَّعة نصف جاهزة، في حين تشكل هذه ٦٠% من واردات الهند. ونلاحظ التمييز الواضح الذي يمكن أن نتوقعه بين البلدين فقط عندما ندرس واردات قطع الغيار والمكونات، على ضوء الدراسات حول تقاسم الإنتاج العالمي. وتشكل هذه الواردات ٣١% من واردات الصين من البضائع، مقارنة بـــ ١٢% فقط في الهند.

وفي جانب التصدير، تختلف أهمية السلع الجاهزة إلى حد بعيد في الصادرات بين العملاقين. فمع أن ٦١% من صادرات الصين اللاوقودية تُصنَّف كسلع جاهزة، فإن ٤٠% فقط من صادرات الهند تُصنَّف هكذا، مع ٥٢% بعدِّها سلعاً مصنعة نصف جاهزة، و٨% منتجات أولية لا وقودية.

الجدول ٣-١: تركيب الواردات والصادرات اللاوقودية وفقاً للتصنيف الاقتصادي العريض، ١٩٩٢ و٢٠٠٤

	الصين		الهند	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
١٩٩٢				
مُدخلات أولية غير وقودية	٨	٦	٣٠	٦
مُدخلات نصف جاهزة	٦١	٣٠	٥٥	٤٧
سلع جاهزة	٣١	٦٥	١٥	٤٧
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
قطع غيار/مكونات	١٥	٥	١٥	٥
٢٠٠٤				
مُدخلات أولية غير وقودية	١٠	١	١٦	٨
مُدخلات نصف جاهزة	٦٣	٣٨	٦٠	٥٢
سلع جاهزة	٢٨	٦١	٢٥	٤٠
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
قطع غيار/مكونات	٣١	١٧	١٢	٦

المصدر: قاعدة بيانات إحصائيات تجارة السلع في الأمم المتحدة، من طريق برمجيات الحل المتكامل للتجارة العالمية في البنك الدولي WITS.

إن التغيير الرئيس الواضح في بيانات الجدول ٣-١، في الفترة بين ١٩٩٢ و٢٠٠٤، هو الزيادة المثيرة لتجارة الصين في قطع الغيار والمكونات. ففي عام ١٩٩٢، كانت هذه المواد تشكل فقط ١٥% من الواردات

اللاوقودية؛ وفي عام ٢٠٠٤، ارتفعت الحصة إلى ٣١%. وعلى العكس، تناقصت هذه الحصة في الهند من ١٥ إلى ١٢% خلال الفترة نفسها. ومع أن دراسات دور الصين في شبكات الإنتاج تميل إلى التركيز على وارداتها من المكونات، كانت هناك أيضاً زيادة أساسية في أهمية قطع الغيار والمكونات في صادراتها، حيث ازدادت حصتها من ٥ إلى ١٧%. وبالمقارنة، ارتفعت هذه الحصة في الهند فقط من ٥% إلى ٦% من إجمالي الصادرات اللاوقودية. وتنسجم هذه البيانات مع الإدراك الواسع بأن الهند تبقى أقل اندماجاً بكثير من الصين في شبكات الإنتاج العالمية، على الرغم من وجود سياسات هندية تسمح بوصول معفي من الرسوم إلى المكونات المستوردة للاستخدام في إنتاج الصادرات (البنك الدولي ٢٠٠٤-ب).

تعكس صادرات مختلف البلدان، كما أكد هوسمان وررودريك (٢٠٠٣)، ضرباً واسعاً من الاختلافات في الأنظمة التجارية، إضافة إلى عوامل ذات خصوصية غير عادية تقود بوضوح بلداناً مماثلة إلى أن يكون لديها مزائج من منتجات مختلفة جداً بمستويات تفكيك أصغر حجماً. ويعرض الجدول ٣-٢ صادرات المرتبة العليا الخمسة والعشرين لكل من الصين والهند في المستوى الرقمي السادس للنظام المنسق Harmonized System (HS)، أي نسخة ١٩٨٨-٩٢ المعروفة. وهذه الصادرات، التي تشكل ٣٨,٤% من صادرات الصين و٥٨,٤% من صادرات الهند، هي مجموعات متنافرة تقريباً. والبترول المكرر هو المنتج الوحيد الذي يظهر على كلتا القائمتين، ويشكل ٠,٩% من صادرات الصين و١٠% تقريباً من صادرات الهند. والسمة الواضحة للقائمة الصينية هي بروز منتجات المعدات الحاسوبية والالكترونية تحت الفصلين ٨٤ و٨٥. وهذان الفصلان (اللذان يتضمنان أيضاً معدات غير الكترونية) شكلا وحدهما ٤٢% تقريباً من صادرات الصين عام

٢٠٠٤، صعوداً من ١٦% عام ١٩٩٤. وفي الهند، هناك ثلاث منتجات للنظام المنسق تحت الفصل ٧١ (الماس والمجوهرات) والبترول المكرر تحت الفصل ٢٧ أيضاً شكلت ٢٨% من إجمالي الصادرات.

المنهجية وتصميم المحاكاة

تقدم الدراسة السابقة للنماذج التجارية خلفية قيِّمة، لكن لا تمكننا من تقييم مضامين معدلات أعلى للنمو في الصين والهند. ولذلك استخدمنا نسخة معدلة لنموذج مشروع التحليل القياسي للتجارة العالمية GTAP لتقييم المضامين المحتملة للنمو السريع والتغيير الهيكلي في الصين والهند[١]. وعلى خلاف المقاربات الأقل منهجية لتقدير الاحتمالات المستقبلية، فإن نموذج التوازن العام العالمي المستخدم، أي مشروع تحليل التجارة العالمية، يتميز بضمان الثبات في حين يتضمن تفصيلاً قطاعياً مهماً-صادرات كل منطقة من سلع خاصة تساوي إجمالي صادرات هذه السلع إلى مناطق أخرى (تكاليف أقل للنقل البحري)؛ والاستثمار العالمي يساوي مجموع المدخرات الإقليمية؛ والنتاج الإقليمي يحدد الدخل الإقليمي؛ ويتوازن العرض والطلب العالميين للسلع الفردية؛ والطلب على عامل factor في كل بلد/منطقة يساوي عرضه. وهذه العلاقات المحاسِبية والروابط السلوكية في النموذج الذي يقيد النتائج بطرق مهمة لا نجدها في تحليل التوازن الجزئي-زيادة الصادرات من بلد يجب معادلتها بزيادة الواردات من قبل بلدان أخرى؛ وتعمل الزيادات العريضة القاعدة في الإنتاجية التي ترفع قابلية المنافسة أيضا على رفع أسعار العوامل وتساعد على موازنة الزيادة الأصلية في قابلية المنافسة.

---

(١) هذا النموذج موثَّق عند هرتل (١٩٩٧) وفي توثيق قاعدة بيانات مشروع التحليل القياسي للتجارة العالمية (ديمرنان يصدر قريباً).

الجدول ٣-٢: صادرات المرتبة العليا الخمسة والعشرون للصين والهند، ٢٠٠٤

الصين			الهند		
المُنتَـــــج	رمز HS	الحصة (%)	المُنتَج	رمز HS	ال
قات حواسيب	٨٤٧٣٣٠	٤	مجوهرات، غير صناعية	٧١٠٢٣٩	
بيانات السيارات الرقمية	٨٤٧١٢٠	٤	زيوت بترول، إلخ. (باستثناء الخام)	٢٧١٠٠٠	
، أو مُخرَجات	٨٤٧١٩٢	٤,٢	مواد مجوهرات وقطع غيار من ذلك المصدر	٧١١٣١٩	
	٨٥٢٥٣٠	٣,١	خامات وركازات حديد	٢٦٠١١١	
ت تلفونية لاسلكية	٨٥٢٩٩٠	٢,٣	أرز نصف مطحون أو كامل الطحن	١٠٠٦٣٠	
تكاملة	٨٥٤٢١١	١,٩	مركبات أخرى عضوية	٢٩٤٢٠٠	
للحواسيب	٨٤٧١٩٣	١,٥	منتجات مستوية مدلفنة، مطلية بالزنك	٧٢١٠٤٩	
فيديوية (لا شريطية)	٨٥٢١٩٠	١,٥	أدوية، معبأة لبيع التجزئة	٣٠٠٤٩٠	
أجهزة تطبيقية	٩٠١٣٨٠	١,٤	قمصان تائية،وقمصان داخلية، وملابس أخرى	٦١٠٩١٠	
يديو شريطية	٨٥٢١١٠	١,٢	بلوزات أو قمصان للنساء أو الفتيات، قطنية	٦٢٠٦٣٠	
لفزيونية ملونة	٨٥٢٨١٠	١,٢	قريدس وجمبري مجمد	٠٣٠٦١٣	
	٨٦٠٩٠٠	١,١	قمصان رجالية أو ولادية قطنية	٦٢٠٥٢٠	
ية، إستاتية	٨٥٠٤٤٠	٠,٩	حلي مقلدة من معدن خسيس	٧١١٧١٩	
قات أجهزة	٨٥٢٢٩٠	٠,٩	مواد تأثيث، غير محبوكة	٦٣٠٤٩٢	
إلخ. (باستثناء الخام)	٢٧١٠٠٠	٠,٩	فضلات الكسبة وفول الصويا الصلبة	٢٣٠٤٠٠	
حم المكربن	٢٧٠٤٠٠	٠,٩	ثمار الكاجو، طازجة ومجففة	٠٨٠١٣٠	
	٨٥٣٤٠٠	٠,٩	مواد مصنوعة (بما فيها أنماط اللباس)	٦٣٠٧٩٠	
مطاطية	٦٤٠٣٩٩	٠,٩	قطع غيار وملحقات السيارات	٨٧٠٨٩٩	
لبيانات الأوتوماتية	٨٤٧١٩٩	٠,٩	بوليبروبيلين، بأشكال أولية	٣٩٠٢١٠	
متكتل	٢٧٠١١٢	٠,٨	مهابط ومقاطع نحاسية	٧٤٠٣١١	
	٦٤٠٢٩٩	٠,٨	خامات وركازة حديد مكتلة	٢٦٠١١٢	
تيكية أو نسيجية	٤٢٠٢١٢	٠,٨	قمصان رجالية أو ولادية من القطن، محوكة	٦١٠٥١٠	
رقمية	٨٤٧١٩١	٠,٨	سيارات بكباس ترددي	٨٧٠٣٢١	
صوت، كالأقراص المضغوطة	٨٥١٩٩٩	٠,٧	أقمشة نسائية من غزل عالي التماسك	٥٤٠٧١٠	
وكنزات صوفية ليفية صنعية	٦١١٠٣٠	٠,٧	ملصقات وصفائح معدنية زخرفية	٩٧٠١٩٠	
	n.a.	٣٨,٣	الإجمالي	n.a.	

المصدر: **قاعدة بيانات إحصائيات تجارة السلع في الأمم المتحدة، من طريق برمجيات حل التجارة العالمية المتكاملة WITS. HS = نظام منسق؛ تتفق رموز النظام المنسق مع نسخة ١٩٨٨-٩٢؛ n.a. = غير ملائم**



يشدد النموذج على دور حركية العوامل بين القطاعات في تحديد عرض المُخرَجات القطاعية. وتفريق المنتجات بين سلع مستوردة وداخلية، وبين مستوردات من مناطق مختلفة، يحسب حساب تجارة ثنائية الاتجاه في كل فئة من المنتجات، اعتماداً على سهولة الاستبدال بين المنتجات من المناطق المختلفة. ويتضمن التحليل مُدخَلات عوامل الأرض، ورأس المال، واليد العاملة الماهرة وغير الماهرة، وعامل الموارد الطبيعية في بعض القطاعات. ويشمل النموذج المعاملة الصريحة للتجارة وحدود النقل في الدولتين، وبنكاً "عالمياً" مخصصاً للتوسط بين المدخرات والاستثمار العالميين، ونظاماً معقداً نسبياً للطلب الاستهلاكي مصمماً للاستحواذ على سعر تفاضلي ومستجيبية دخل عبر البلدان.

تم تكييف العائدات الثابتة بحسب نسخة قياس نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية مع الإعفاءات الضريبية المتحدة للصين-التي كانت سبباً رئيساً لاندماج الصين السريع في شبكات الإنتاج العالمية-وجرى تعديلها بحيث تسمح بتحليل تأثير نظام فعال للإعفاءات الضريبية للمُدخلات التي تستخدم في إنتاج الصادرات في الهند. ودُمِجَت الإعفاءات الضريبية في نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية وقاعدة بياناته وفقاً للمنهجية التي طورها أيانشوفتشينا (٢٠٠٤). ويسمح نموذج الإعفاء الضريبي بنوعين منفصلين من النشاط في كل صناعة. ويُصوَّر إنتاج الصادرات بعدِّه نشاطاً يحصل على المُدخلات المستوردة نصف الجاهزة معفاة من الرسوم. ويستخدم إنتاج السوق الداخلية التكنولوجيا نفسها، لكن يحتاج إلى دفع الرسوم على المُدخلات نصف الجاهزة. وتقوم الشركات التي تنهمك في الإنتاج للسوق الداخلية أو سوق التصدير بشراء المُدخَلات نصف الجاهزة المستوردة والمحلية، التي هي بدائل غير كاملة وفقاً لتركيب أرمنغتون. ويوثِّق أيانشوفتشينا (٢٠٠٤) المقاربة التي تُستخدَم لإدخال أعفاءات ضريبية إلى نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية، وأظهر أن التقصير في أخذ الإعفاءات الضريبية بعين الاعتبار يسبب انحرافاً في نتائج تحرير التجارة في البلدان التي تتبع نظاماً كهذا.

تم تجميع القطاعات السبعة والخمسين والمناطق السبع والثمانين لقاعدة البيانات ٦ لمشروع تحليل التجارة العالمية إلى ستة وعشرين قطاعاً وأربع وعشرين منطقة، على أساس أهمية هذه القطاعات والمناطق بوصفها نماذج لتجارة الصين والهند - تظهر القطاعات والمناطق في الجداول المختلفة التالية. أولاً، نستخدم معدلات النمو التاريخية والمتوقعة لإجمالي النتاج الداخلي، واليد العاملة الاختصاصية، وغير الاختصاصية، ورأس المال، وعدد السكان لدفع الاقتصاد العالمي إلى الأمام نحو عام ٢٠٠٥. تعمل هذه المحاكاة المتقدمة presimulation، بصورة أساسية، على تجديد قاعدة بيانات ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥، وهي نقطة انطلاق محاكاتنا لتقدير الاحتمالات المستقبلية. وتتضمن أيضاً فصل حصص الأنسجة والكساء عن الصادرات إلى كندا، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية حول الأنسجة واللباس؛ والتزامات قبول الصين في هذه المنظمة، وفقاً لـــ أيانشوفتشينا ومارتن (٢٠٠٤)؛ وباقي التزامات البلدان النامية بموجب دورة أرغواي التي تستخدم بيانات التعرفة من جان، و لابوند، ومارتن (٢٠٠٥). وقد حصلت الصين على الأرباح الفعالة في قطاع السيارات التي نتجت من إصلاحات قبولها في منظمة التجارة العالمية وذلك عن طريق استخدام الصدمات الإنتاجية، كما يقول أيانشوفتشينا ومارتن (٢٠٠٤).

مع أن معاينة بيانات التجارة أعلاه تشير إلى أن هناك تراكباً بسيطاً إلى حد مدهش في مزيج صادرات الصين والهند، ويمكن أن يتغير هذا الوضع بتحرك الهند نحو اندماج أكبر في الاقتصاد العالمي، الذي يشمل التخفيف الكبير جداً من الحماية التي بدأ العمل بها منذ عام ٢٠٠١؛ والتخفيف الإضافي في حماية قطاع التصنيع الذي أنذرت به الحكومة؛ والتدابير التي تهدف إلى تمكين المصنِّعين الهنود من المشاركة التامة في حصة الإنتاج العالمي. وتتضمن هذه التدابير إعفاءات ضريبية أكثر فعالية للسلع نصف الجاهزة التي تستخدم في إنتاج الصادرات

المصنَّعة، وتخفيض التعرفات التي تهدف إلى جعل التعرفات على المنتجات المصنَّعة حول مستوى ٧% الذي يسود في الصين بعد القبول (أيانشوفتشينا ومارتن ٢٠٠٤، ص ١١)، وتخفيض تكاليف النقل العالمية إلى الهند ومنها بنسبة ٢٠%[١].

كما يُظهِر الجدول ٣-٣، عملت هذه المحاكاة بقوة على توسيع صادرات الصناعات الهندية، مع زيادات كبيرة خصوصاً في صادرات الآلات والمعدات والالكترونيات. ولكن التوسع في صادرات الهند لمنتجات، كالأنسجة والكساء، كان أصغر من معدل التوسع، وبالتالي يدل ضمناً على نقص في حصة هذه المنتجات في الصادرات الهندية. وفي الصورة ٣-٤، نقارن حصة كل منتج ممثل في النموذج في صادرات الصين مع الحصة في صادرات الهند قبل سياسة الإصلاحات وبعدها. وفي الرسم البياني، لا يبدو أن هذه الإصلاحات ستوسع إلى حد بعيد صادرات الهند للمنتجات التي تمتلك فيها الصين حصصاً كبيرة بوجه خاص. والواقع هو أن الارتباط فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية يرتفع، بصورة معتدلة، من ٠,٣٦ إلى ٠,٤١. ولكن الارتباط ضمن الصناعات يهبط، من ٠,٠١ إلى -٠,٠٢.

وتستكشف المحاكاة الثانية توقعات النمو القوي في الصين والهند في سياق التوسع الاقتصادي العالمي خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠[٢]. تقدم هذه العملية

---

(١) يعتمد تخفيض التعرفات على استمرارية التحرير السريع الذي بوشر في التعرفات غير الزراعية في الهند في السنوات الأخيرة. ويعتمد تخفيض تكاليف النقل على تقديرات هيئة خبراء تسهيل التجارة لتأثيرات خفض التكاليف المحتملة لإجرات تسهيل التجارة.

(٢) عند الشروع في التحليل، اعتمدت التوقعات لمعدلات نمو إجمالي النتاج الداخلي، ومُدخلات اليد العاملة المتخصصة وغير المتخصصة، وتراكم الاستثمارات ورأس المال، وعدد السكان على "التوقعات المركزية" للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ في قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية للبنك الدولي. ونجد توثيقاً لمنهجية وضع توقعات لاقتصاد كبير حتى ٢٠٢٠ (التي تعرف بـــ "الخط القاعدي لمشروع تحليل التجارة العالمية") عند وولمسلي، وديمرنان، وماكدوغول (٢٠٠٢). ومعدلات النمو حتى ٢٠٢٠ قريبة جداً إلى التوقعات المركزية للبنك الدولي حتى ٢٠٢٠، التي استخدمناها في الفصل الأول من هذا الكتاب.

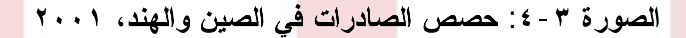
خطأً قاعدياً نستطيع منه أن نقيِّم تأثير نمو سنوي إضافي مقداره ٢,١ نقطة مئوية في الصين و١,٩ نقطة مئوية في الهند في الفترة ٢٠٠٥-٢٠. وباستخدام المنهجية لتقييم تأثيرات الإصلاح على النمو المحتمل التي يعرضها أيانشوفتشينا وكيكر (٢٠٠٥)، نستنتج أن هذه الزيادات المعقولة المحتملة قريبة إلى خط القاعدة[١]. ونطبق حصص النمو هذه باستخدام الصدمات السنوية الإيجابية المحايدة على إجمالي إنتاجية العوامل TFP من الحجم نفسه، مع التركيز فقط على زيادات الإنتاجية لعزل هذا التأثيرات عن تلك التي تنتج من الزيادات في موجودات عوامل خاصة. يمكن أن تكون هذه التقديرات للاحتمال الإيجابي محافظة في كونها لم تضع بوضوح في حسابها الفوائد المحتملة من إصلاحات سياسة سوق العمل في الهند التي يُعتقَد على نطاق واسع بأنها تنطوي على إمكانية كبيرة لنمو الإنتاجية ومشاركة كاملة في سلاسل الإنتاج العالمية (مترا و أرِل ٢٠٠٦). ولا هي مسؤولة تماماً عن الفوائد المحتملة للإصلاحات في تجارة الخدمات (نيكومبوريراك ٢٠٠٦)، التي اكتشف ماركوزين، ورانرفورد، و تار (٢٠٠٥) أنه يحتمل أن تكون كبيرة جداً.

وبعدئذٍ نقيِّم تأثير النمو القوي على نوعية وتنوع الصادرات من الصين والهند. وقد تم مؤخراً تعريف تحسينات النوعية في الصادرات بوصفها تأثيراً رئيساً على مصدِّري التنمية السريعة، كالصين والهند (هملز وكليناو ٢٠٠٥). ونحذو نحن حذو هملز وكليناو (٢٠٠٥)، اللذين لاحظا أن الاقتصادات الأكبر تصدِّر، في الحدود المطلقة، أكثر مما تفعله الاقتصادات الأصغر، وحللا مدى ما تصدِّره الاقتصادات الأكبر من حجوم أكبر من كل سلعة (نمو الحد الكثيف)، ومجموعة أوسع من السلع (الحد المتسع)، وسلع النوعية المحسنة.

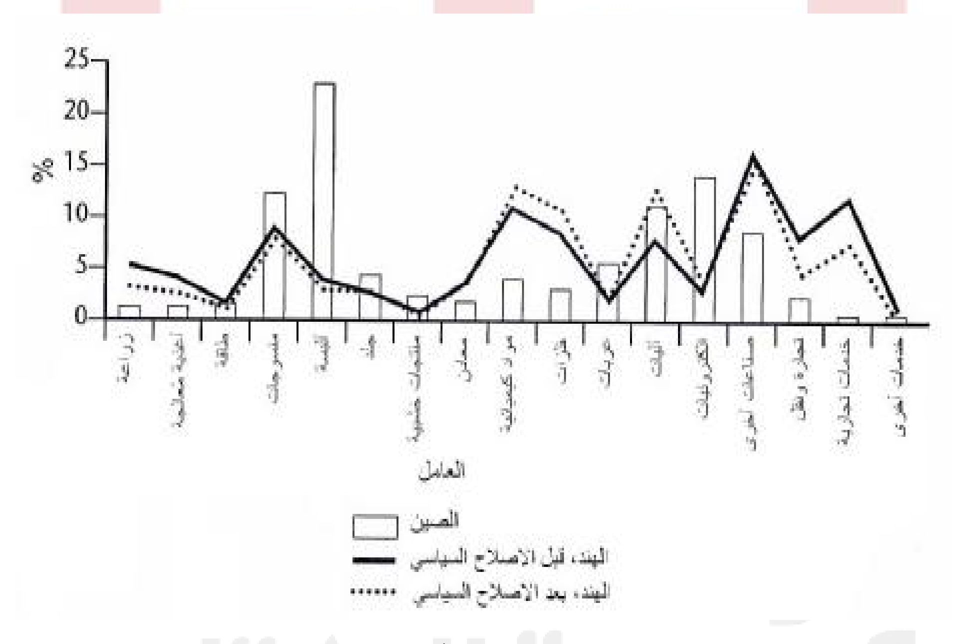
---

(١) يعرض أيانشوفتشينا وكيكر (٢٠٠٥) سينايوهات نمو لكل البلدان النامية باستخدام نموذج نمو عبر البلدان قدَّره لويْزا، وفاجنزلبر، وكالديرون (٢٠٠٥).

وتشير تقديراتهما ضمناً إلى أن النوعية الصاعدة في خطوط الإنتاج الموجودة تشكل زيادات تقارب ٠,٠٩% في أسعار الصادرات لكل زيادة ١% في مستويات الدخول، على الرغم من زيادات ٠,٣٤% في الكميات المصدَّرة. علاوة على ذلك، وجدا أن ٦٦% من نمو الصادرات التي تنجم من زيادة في الدخل تنشأ من صادرات منتجات جديدة[1]. وتقدم هذه المواصفات للنماذج التجارية من زيادة التنوع فوائد أقل منها من نماذج الجغرافيا الاقتصادية الجديدة من طراز كروغمان (انظر بوغا وفينابلز ١٩٩٩)، لكن تقدم أرباحاً إضافية من نوعية محسنة.



الصورة ٣-٤: حصص الصادرات في الصين والهند، ٢٠٠١



المصدر: قاعدة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية-٦ ومحاكاة المؤلفين.

---

(١) وجد هملز و كليناو (٢٠٠٥) أن مساهمة الحد المتسع تختلف مع مستويات التجميع. وعند المستوي الرقمي السادس، تشكل صادرات الأنواع الجديدة ٦٦% من منوعات البلد في الصادرات. وعند المستوى الرقمي الأول، يشكل تأثير الاختلاف ١٥% من منوعات البلد في الصادرات.

الجدول ٣-٣: تأثير تكامل الهند مع الاقتصاد العالمي، ٢٠٢٠ (تغيير %)

المنتج	النتاج	سعر المنتِج	الصادرات	الواردات
أرز	١,١٢	٠,٥٠	٢٤,٨٣	١٥,٠٤
قمح	٠,٤٤	٠,٢٣	١٢,٧١	٢,٧٥
حبوب	٠,١٤	٠,٦٥	٠,٩٨	٣,٤٨
خضار وفواكه	٠,٤٢-	٠,٤٩	١٢,١٥	٦,٣٥
زيوت ودُسُم	١,٧٥-	٠,١٠	١١,١٨	٨,٢٣
سكر	٠,٣١	٠,٧٣	١١,٣٤	١٣,٧٣
ألياف نباتية	١,٨٩-	٠,٠٧-	١٢,٠٥	١,٩٤
محاصيل أخرى	٠,١٠-	٠,٥٩	٨,٤٦	١١,٤٦
مواشي ولحوم	٠,٠٣-	٠,٧٦	٥,٢٣	٩,٦٦
ألبان	٠,٣٤	١,٠١	٦,٥٧-	١٣,٨٠
أغذية أخرى معالجة	٠,٧٠	٠,٥٥	٤,٣٧	٥,٨٥
طاقة	٠,٨٣-	٠,٨٧-	٤٢,٤٧	٠,٢٠-
أنسجة	١,٩٠-	٠,٨٣-	٣٥,٧٠	٢٣٤,٥٨
ملبوسات	١٢,٧٨	٠,٨١-	٢٦,٥٥	٢٥٧,٣٨
جلود	١١,٥٧	١,٣٤-	٤٨,٧٠	٢٤١,٧١
أخشاب وورق	٨,٨٥-	٠,٢٧-	٣٠,١٧	٩٠,٦٩
معادن	٣,٢٨-	٠,٦٢-	٣٨,٣٥	٤٦,٣١
كيماويات، ومطاط، و لدائن	٣,٢٨- ٨,٨٢-	٠,٦٢- ٣,٤٢-	٣٨,٣٥ ٩٠,٢٢	٤٦,٣١ ١٢٨,٠٤
فلّزات	١١,٧٦	٣,٢٥-	١٠٨,٢٩	٢٠٩,٠٦
سيارات وقطع غيار وآلات ومعدات	١,٤١ ٢٠,٩٨	٢,٣١- ٤,٤٢-	٥٩,٥١ ١٦٧,٧١	٣٠,٩١ ٤١,١١
الكترونيات	٣٤,٩٧	٣,٦٤-	١٤٠,٢٨	٣,٢٨
صناعات أخرى	٩,٤١	٣,١٩-	٥٦,٤٨	٨٢,٥٧
تجارة ونقل	٠,٢١-	٤٣.	١,٨١-	١,٥١
خدمات تجارية	٠,٢٩	٠,٣٠	٠,٦٢-	١,٤٦
خدمات أخرى	٠,٣٦	٠,٣٢	١,٠٩-	١,٧٥
مواد غذائية	٠,٠٢	٠,٥٥	٩,٨٥	٧,٢٣
طاقة ومعادن	١,٥٠-	٠,٨٠-	٣٩,٤٧	٦,٢٧
صناعات	٠,٤٩-	٢,٧٤-	٦٧,٦٣	٨٤,١٧
خدمات	٠,١٤	٠,٣٦	٠,٦٨	١,٥١
إجمالي	١,١٤	١,٠٨-	٥٢,٣٦	٥٠,٤٦
إنعاش (EV in $ 2001)		٤,٩٨٩	منفعة للفرد	٠,٩١
عوائد حقيقية لــ	رأس المال	٣,٢٦	عمل متخصص	٣,٨٨
عائدات حقيقية للــ	أرض	١,٧٠	عمل غيرمتخصص	٣,٢٨

المصدر: محاكاة المؤلفين بنموذج مشروع تحليل التجارة العالمية المعدل؛ انظر التفاصيل في النص.

ملاحظة: EV = مقياس التقلب المكافئ لتغير الترفيه. تشمل المحاكاة إدخال العوائق الضريبية في تعرفات التصنيع إلى ٧%، وتخفيض ٢٠% في تكاليف النقل إلى الهند ومنها.

في إطار النمذجة العيارية التي نعمل بها، لا يمكن أن يرتفع عدد السلع عندما تنمو الصادرات. ومع ذلك، تؤدي الزيادة في عدد الأنواع المصدَّرة والتحسينات في نوعيتها إلى زيادة الطلب على السلع التي يحتويها كل من مجموعاتنا العيارية. ونحدد هذه الزيادات في الطلب بوصفها تغيرات تقنية لتضخيم المنتج الذي يزيد الكمية الفعالة لكل سلعة في نظر الشاري. وباستخدام ثنائي مجمِّع الأسعار لمجمِّع كميات هملز وكليناو، نصبح قادرين على تحديد النقص في السعر الفعال المرتبط بمجموعات زياداتهما في التنوع والكمية. ومجمِّع الأسعار، هو:

$$P^* = [N.(P/\lambda)^{(1-\sigma)}]^{(1/(1-\sigma))}, \qquad (3.1)$$

حيث P هي السعر الفعلي لصادرات السلع الفردية، و N هي عدد الأنواع، و λ هي دليل تغيير النوعية، و P^* هي السعر الفعال الإجمالي للصادرات. وبهذه المعادلة، نستطيع أن نحسب التغيير في السعر الفعال الذي يتوافق مع تغيير في إجمالي النتاج الداخلي الحقيقي. ونظهِر أنه عندما تكون مرونة الاستبدال σ ٧,٥[1]، فإن هبوطات الأسعار الفعالة التي تتوافق مع الزيادات التراكمية في نمو إجمالي النتاج الداخلي الحقيقي للصين والهند في السيناريو العالي النمو تكون ٩,٢% و٨,٢%، على التوالي. ونحقق تأثير هذه النتيجة بوصفها تغييراً تقنياً لزيادة أنواع المنتجات بنسبة ٩,٢% و٨,٢% على واردات السلع من الصين والهند، على التوالي.

وأخيراً، بما أننا لا نعرف القنوات الصحيحة التي ستنمو من خلالها الصين والهند في السنوات الخمس عشرة التالية، فإننا سنشرع في ثلاثة أنواع من المحاكاة التي هي بدائل لسيناريوهات إجمالي إنتاجية العوامل العالية المحايدة السابقة والتي تخولنا البحث فيما إذا كان يمكن لصادرات الصين والهند أن تخلق منافسة أكبر للبلدان النامية والصناعية. فندرس أولاً مضامين

---

(١) هذه قيمة المدى الأوسط المحسوبة عند هملز وكليناو (٢٠٠٥).

صدمات الـ ٢% سنوياً الإنتاجية الإيجابية في القطاعات الإنتاجية والمكثفة المهارة نسبياً التي سبقت دراستها في دراسات الحالات الواردة في الفصل الثاني: معادن، والكترونيات، وآلات ومعدات، وسيارات، وخدمات تجارية في الصين والهند. وبعدئذٍ، ندرس الصدمات التي تزيد موجودات رأس المال البشري والمادي، والتي يمكن أن نتوقع لها أن تحوّل تركيب صادرات الصين نحو سلع أكثر كثافة في رأس المال البشري والمادي، وبالتالي أكثر تنافسية مع صادرات البلدان الصناعية. ونقيِّم أولاً تأثيرات زيادة ٢% السنوية في موجودات رأس المال المادي في الصين والهند. ثم نحسب تأثيرات الزيادة السنوية ٢% في موجودات رأس المال البشري فيهما.

يفترض الإقفال الاقتصادي الكبير لنموذج المحاكاة مستوى ثابتاً للاستخدام، مع حركية كاملة لليد العاملة المتخصصة وغير المتخصصة بين القطاعات، لا بين المناطق. وبما أننا ننظر إلى الاتجاهات طويلة الأمد، فقد ضاعفنا مرونة الاستبدال بين السلع المستوردة من مصادر مختلفة وبين السلع المركبة، المستوردة والمحلية، من القيم المستخدمة في قاعدة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية-٦. وقد تم في كل نماذج المحاكاة تثبيت الموازين التجارية بوصفها حصصاً من إجمالي النتاج الداخلي لبلدينا المركزيين (الصين والهند) لتفادي احتمال تغيرات مهمة في الإنعاش التي تنجم من تغيرات في التدفقات المالية من الخارج عندما تتغير معدلات النمو في هذه البلدان بصورة أساسية(١).

التأثيرات التجارية للنمو العالمي، ٢٠٠٥-٢٠

تفترض التوقعات لمتغيرات رئيسة كالنتاج، ونمو القوى العاملة، والاستثمار في الجدول ٣-٤، أن الاقتصاد العالمي سينمو في التقدير الحقيقي

(١) التدفقات المالية إلى البلدان الأخرى التي لم تعرف صدمات نمو تفاضلية تكون أقل ميلاً إلى تغير أساسي وبالتالي تخلق مؤشرات مضللة لتغير الإنعاش.

بمعدل سنوي متوسط مقداره ٣,١% في الفترة ٢٠٠٥-٢٠. وترى توقعات النموذج العياري هذه أن سرعة نمو حجم التجارة العالمية ستزداد فقط بصورة طفيفة (بمعدل سنوي متوسط مقداره ٣,٧%). وتعكس الفجوة بين معدلات نمو إجمالي النتاج الداخلي ونمو التجارة الافتراضات بأن الإنتاجية تنمو بصورة متساوية في كل القطاعات، لكي لا تحدث اختلالات كبيرة في التوازن، ولا يكون هناك اتساع في سلسلة المجموعات المتَّجَر بها ونوعيتها في هذا السيناريو. إن النمو في الصين والهند، والاقتصادات الأخرى النامية في جنوب وشرق آسيا أعلى بكثير من المعدل في العالم، مما يسبب نمو دورها في الاقتصاد العالمي.

يُتوقَّع لمعدل نمو القوة العاملة غير المتخصصة في الصين والهند أن يتخطى قليلاً معدلات نمو السكان خلال فترة التوقع، في حين يُتوقَّع لليد العاملة المتخصصة ورأس المال المادي أن يزدادا بمعدلات أعلى بكثير من اليد العاملة غير المتخصصة (الجدول ٣-٤). وتؤدي الأسعار التفاضلية لتراكم العوامل والاختلافات في مرونات الطلب بسبب الدخل على سلع خاصة إلى تغيرات هيكلية بدلاً من مسار نمو متوازن للعالم. ويُتوقَّع أن يكون لهذه الزيادة في رأس المال المادي والبشري مضامين مهمة بالنسبة لهيكل النتاج-تحويله نحو منتجات كثيفة رأس المال-وبالنسبة لمكافآت العوامل. وعلى جانب الطلب، تتغير صورة الاستهلاك لتعكس تأثيرات نمو دخول الأفراد المقترنة بأفضليات غير متماثلة، مما يشير ضمناً إلى انخفاضات في حصة الإنفاق على الضروريات كالغذاء وزيادات في حصص الإنفاق على كماليات كالخدمات. وتسهم هذه الضغوط للتغيير من مناطق مستقلة إلى التغييرات في الأسعار النسبية للسلع العالمية التي تؤثر أيضاً على نموذج التغيير الهيكلي على نطاق عالمي.

الجدول ٣-٤: توقعات النتاج، ومُدخَلات العوامل، وعدد السكان، ٢٠٠٥-٢٠٢٠

الشريك التجاري	إجمالي النتاج الداخلي	عمالة غير متخصصة	عمالة متخصصة	رأس المال المادي	السكان
استراليا ونيوزيلند	٣,٥	١,٦	٠,٦	٣,٨	٠,٧
الصين	٦,٦	٠,٨	٣,٩	٨,٥	٠,٦
اليابان	١,٦	٠,٢	٠,٧-	٢,٥	٠,٢-
كوريا، وهونغ كونغ وتايوان (الصين)	٤,٣	٠,٦	٣	٤,٩	٠,٤
اندونيسيا	٥,٢	٢,٧	٦,٥	٤,٧	١,١
ماليزيا	٥,٦	١,٤-	٣,٩	٥,٨	١,٤
الفيليبين	٣,٥	١,٨	٤,٦	٣,٥	١,٥
سنغافورة	٤,٩	٠,٦	١,١	٥,٣	٠,٨
تايلند	٤,٦	٠,١	٣,٢	٣,٩	٠,٥
فييتنام	٥,٤	١,٤	١,٩	٦	١,١
باقي جنوب شرق آسيا	٣,١	١,٣	٣,٦	٣,٦	١
الهند	٥,٥	١,٦	٤	٦,١	١,١
باقي جنوب آسيا	٥	٢,١	٣,٦	٥,١	١,٧
كندا	٢,٦	١,٦	٠,٩	٣,٢	٠,٤
الولايات المتحدة	٣,٢	١,٥	٠,٨	٣,٩	٠,٧
المكسيك	٣,٨	٢,٧	٤,٦	٣,٣	١,٤
الارجنتين والبرازيل	٣,٦	٠,٩	٣,٧	٣,١	١
باقي أمريكا اللاتينية	٣,٣	١,٦	٣,٨	٣,٦	١,٣
الاتحاد الأوروبي ٢٥ والجمعية الأوروبية للتجارة الحرة	٢,٣	٠,٣	٠	٢,٦	٠,١-
الاتحاد السوفييتي السابق	٣,٢	٠,٣	٠,٨	٣,٦	٠,١-
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٤,١	١,٧	٣,٣	٤,١	١,٦
افريقيا شبه الصحراوية	٣,٥	٢,٦	٣,٣	٣,٢	١,٩
باقي العالم	٣,٧	٠,٧	١,٢	٢,٦	٠,٥
البلدان المنخفضة الدخل	٤,٧	١,٧	٣,١	٤,٢	١,٥
البلدان المتوسطة الدخل	٤,٥	١	٣,١	٣,٩	٠,٨
البلدان العالية الدخل	٢,٧	٠,٩	٠,٤	٣	٠,٢
العالم	٣,١	٠,٩	٠,٨	٣,٢	٠,٩

المصدر: توقعات البنك الدولي حتى ٢٠١٥ مستقرأة حتى عام ٢٠٢٠.

بمقتضى افتراضنا الأولي للتغيير التقني المحايد قِطاعياً، فإن النمو القوي في العالم النامي يشير ضمناً إلى أن الطلب يتخطى عرض الطاقة، والألياف الطبيعية، والمنتجات الزراعية (كالقمح، والحبوب، والخضار، والفواكه، والمحاصيل الأخرى. فأسعار الطاقة ترتفع بنسبة ٤١% (أو ٢% سنوياً) خلال فترة الخمس عشرة سنة التي ندرسها، جزئياً بسبب وجود مورد ثابت في تمثيل النموذج لهذا القطاع وبمقتضى الافتراض بأن فعالية الاستخراج لا تتحسن بأسرع من الفعالية في النشاطات الأخرى. وتهبط أسعار المنتجات المعدنية، مما يشير إلى أن عوامل المورد الطبيعي تمثل حصة صغيرة من كلفة النتاج في هذا القطاع (الجدول ٣-٥) والارتفاع في سعر تلك الحصة تعوضه زيادة الإنتاجية في استخدام تلك العوامل. ويشكل تحرير أسواق الأنسجة والملبوسات ضغطاً هابطاً على أسعار هذه المنتجات. ومع النمو القوي في الصين والهند، تشتد المنافسة في قطاعات التصنيع، وتهبط أسعار السلع المصنَّعة والخدمات بالنسبة لأسعار المواد الغذائية، والطاقة، والمعادن. وفي المعدل، تهبط الأسعار العالمية بالنسبة إلى سلعة احتساب سعر العامل في الفترة ٢٠٠٥-٢٠ (الجدول ٣-٥) بسبب زياد الإنتاجية.

ويعرض الجدول ٣-٦ المضامين المتوقعة للنمو العالمي في مستوى البلدان. ويُتوقَّع أن يزداد حجم تجارة الصين والهند بمعدلات أعلى بكثير من معدلات الاقتصادات الأخرى في شرق وجنوب آسيا، مع أن صادرات البلدان الأخرى المتوسطة والمنخفضة الدخل تنمو أيضاً بمعدلات سريعة (فوق ١٠٠%). وفي الخط القاعدي، تضاعف الصين والهند حجوم صادراتها ثلاث مرات تقريباً وتزيد حجوم وارداتها إلى أكثر من الضعف (الجدول ٣-٦)[1]. ومع ذلك، تختلف بدرجة مهمة مضامين الأداء الاقتصادي القوي بالنسبة لدخل الفرد في البلدين لأن معدل زيادة عدد السكان في الهند يبلغ ضعفه في الصين.

(١) إن التباين في نمو الصادرات والواردات لا يقتضي ضمناً زيادة في الفائض التجاري، لأن الأسعار تتغير، بما في ذلك الهبوط في سعر صادرات العملاقين المصنعة.

الجدول ٣-٥: التغيرات في المؤشرات الاقتصادية الرئيسة نتيجة للنمو العالمي، ٢٠٠٥-٢٠٢٠ (%)

القطاع	النتاج	الصادرات	السعر العالمي*
أرز	٤٩,٥	٦٨,٧	٢,٣-
قمح	٥٠,٢	٦٤,٣	٨,٨
حبوب	٥٣,٣	٥٢,١	٩,٧
خضار وفواكه	٣٨,٧	٤٢	٨,٩
زيوت ودُسُم	٧٤	٨٠,٥	٩,٤-
سكر	٥٦,٦	٦٠,٥	١٠,١-
ألياف نباتية	٨٨,٤	١١٨,٣	٧,٩
محاصيل أخرى	٤٥,٤	٥٣,٦	٧,٦
مواشي ولحم	٥٧,١	١٢٣	٨,٦-
ألبان	٤٤,٩	٧٦,٧	١١,٦-
مواد غذائية أخرى معالجة	٤٣,٧	٤٤,٩	١٢,٥-
طاقة	٧٩,٤	١١٠	٤٠,٦
أنسجة	٧٢,٦	٦٠,٨	١٣,٧-
ملبوسات	٧٢,٣	٥٨,٢	١٧,٤-
جلود	٥٨,٦	٤٧	١٣,٧-
أخشاب وورق	٦٠,٤	٥٨,٣	١٥,٥-
معادن	٦٦,٢	٦٦,٦	١٣,٦-
كيماويات، ومطاط، ولدائن	٥٢,٢	٥٨,٢	١١,٥-
فلزات	٦٥,٣	٦٨,٤	١٤,٢-
سيارات وقطع غيار	٥٨,٦	٦٢,١	١٥-
آلات ومعدات	٦٥,٢	٧٢,١	١٥,٨-
الكترونيات	٩٢,٢	٨٨,٩	١٧,٤-
صناعات أخرى	٩١,٣	٧٧,٦	١٩,٢-
تجارة ونقل	٦٢,١	٧٠,٤	١٤,١-
خدمات تجارية	٦٤,٨	٦٥,١	١٩,٥-
خدمات أخرى	٦١,٩	٦٤,٢	١٥,٩-
مواد غذائية	٤٩,٧٥	٦٦,٢	٥,٨٢-
طاقة ومعادن	٧٦,٠٥	١٠١,٢	٢٦,٩٤
صناعات	٦٨,٣٣	٦٩,١	١٥,١٩-
خدمات	٦٢,٨٧	٦٤,٧	١٦,١٠-
كل القطاعات	٦٦,٦٤	٧١,٧	١١,٢٨-

المصدر: نماذج محاكاة المؤلفين مع نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية المعدل؛ انظر التفاصيل في النص

* -بالنسبة لسلعة احتساب أسعار عوامل التجميع.

الجدول ٣-٦: تغيرات الإنعاش والتجارة نتيجة للنمو العالمي، ٢٠٠٥-٢٠٢٠

الشريك التجاري	الإنعاش		النتاج	الصادرات	الواردات
	US $ (بليون)	التغيير (%)	(تغيير %)	(تغيير %)	(تغيير %)
استراليا ونيوزيلند	٢٨,٥	٧٠,٣	٦٦,٣	٥٨,٢	٨٦,١
الصين	١٩٦٥	١٤٦,٢	١٦١,٩	١٨٧,٨	١٦٧,٧
اليابان	٩٣٦	٢٤,٥	٢٧,٦	٨٧,٦	٦٥,٨
كوريا، وهونغ كونغ	٤٢١	٩٣,٣	٩٩,٧	١٢٢,٤	١١٥,٩
وتايوان (الصين)	٣٨٥	٨٣	٨٧,٣	٩٤,٣	٩٤,٣
اندونيسيا	١٨١	١١٦,٥	١١٢,٨	١٢٧,٩	١٣٧,٤
ماليزيا	١١٨	١٢٦,٨	١٢٧,٨	١٣٢,١	١٣٦,٣
الفيليبين	٤٧	٦١,٧	٦٨,٢	٨٩,٧	٧٧
سنغافورة	٧٦	٨٩,٤	١٠٥,٩	١٥٦,٥	١٥٠,٥
تايلند	١١٥	٩٣,٤	٩٧,٢	١٠٩,٦	١١٠,٢
فييتنام	٣٨	١١١,٩	١٢١,١	١٠٣,٧	١٠٤,٨
باقي جنوب شرق آسيا	٤٥	٦٠,٥	٥٨,٢	٥٧	١٠٤,٨
الهند	٦٣١	١١٦,٥	١٢٤,٤	١٨٩,٩	١٥١,٤
باقي جنوب آسيا	١٦١	١٠٣,٢	١٠٩,١	١٣٩,٨	١١٧,٣
كندا	٣٣٤	٤٨,٢	٤٦,٧	٤٧,٤	٥١,٣
الولايات المتحدة	٥٨٣٨	٥٨,٤	٦٠,٨	٦٧,١	٦٥,٦
المكسيك	٤٥٠	٧٧,٥	٧٥,٢	٥٩,٧	٧٥,٩
الارجنتين والبرازيل	٥٢٦	٧١,٦	٦٨,٨	٣١,٣	٨٦,٩
باقي أمريكا اللاتينية	٣٨٢	٦٦,١	٦٣,٦	٥٥,٥	٦٨,٢
الاتحاد الأوروبي ٢٥ والجمعية الأوروبية للتجارة الحرة	٣١٩١	٤٠,٢	٤١,١	٣٨,٦	٤٢,٤
الاتحاد السوفييتي السابق	٣٤٠	٧١,٦	٥٩,٦	٧٤,١	٦٤
الشرق الأوسط وشما افريقيا	١٠٢٨	٩٧,٣	٨٢,٩	٥١,٥	٨٩,٧
أفريقيا شبه الصحراوية	٢٥١	٧٨	٦٨,٢	٤٨,٥	٧٩,٧
باقي العالم	٩٩	٧٢,٩	٧٢,٥	٦١	٧٦,٣

تابع الجدول رقم (٣-١)

البلدان منخفضة الدخل	١١٢٦	٩٩,٦	١٠١,٤	٦١	٧٦,٣
البلدان متوسطة الدخل	٥٢٤٩	٩٨,١	٩٧,٣	١٠٤,٣	١٠٧,٥
البلدان عالية الدخل	١١٤٦٦	٤٧,٨	٤٩,٨	٥٧,٨	٥٨,٧
العالم	١٧٨٤١	٥٨,٥	٦٠	٧١,٧	٧١,٧
بلدان منخفضة الدخل (عدا الهند)	٤٩٥	٨٤,٣	٨٠,٧	٧٠,٧	٩٠,٧
بلدان متوسطة لدخل (عدا الصين)	٣٢٨٤	٨١,٩	٧٥,٦	٧٣	٨٧

المصدر: نماذج محاكاة المؤلفين مع نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية المعدل؛ انظر التفاصيل في النص.

تأثير التحسين في نمو صادرات العملاقين ونوعيتها

يعرض الجدول ٣-٧ التأثيرات على المتغيرات الرئيسة للنمو الأعلى فِي الصين والهند والنمو الأعلى مع أو دون زيادة عديد الصادرات ونوعيتها. وتُعرَض هذه التأثيرات من أجل الدخول الحقيقية (الإنعاش)، ومن أجل حجوم الصادرات، ومن أجل تأثيرات معدلات التبادل. وبسبب كل متغير، يعتمد التأثير على ما إذا كانت زيادات الدخل في الصين والهند تؤدي إلى نمو الصادرات نفسها ("زيادة")، أو ما إذا كان نمو الصادرات يترافق بتوسع في مدى المنتجات المصدرة، وتحسينات في نوعيتها ("زيادة ونوعية"). وتقاس الزيادات في الدخل الحقيقي المعروض بتقلب معادِل بدولارات عام ٢٠٠١. ويُعرَض توسع الصادرات باستخدام التغيرات المئوية في حجم الصادرات. كما يُعرَض تأثير معدلات التبادل بدولارات عام ٢٠٠١[1].

إن ربح الفعالية الإيجابية في الصين والهند الذي يؤدي إلى نمو سنوي ٢,١ و١,٩ نقطة مئوية، على التوالي، والذي هو أعلى منه في خط القاعدة، سيُترجَم عام ٢٠٢٠ إلى ربح إنعاش مقداره ١,١٥ ترليون دولار (٤٠%) في

(١) بما أن السعر المتصل بالمستورد هو السعر الفعال، الذي يمكن أن يهبط عندما تزداد النوعية والتنوع، والسعر المتصل بالمنتج هو السعر الحقيقي، الذي يرتفع عندما تزداد النوعية والتنوع، فإن معدل التبادل يمكن أن يتحسن بالنسبة لكل من المستورد والمصدِّر.

الصين و٣٦٢ بليون دولار (٣٤%) في الهند، بحسب خط القاعدة. ويزداد حجم الصادرات من كلا الصين والهند بنسبة ٢٩%، وهي زيادة أعلى قليلاً من الزيادات المماثلة في النتاج. ومع ذلك، يترافق هذا التوسع في الصادرات بهبوط في أسعارها وخسارة في معدلات التبادل لما يقرب من ٤٨ بليون دولار للصين و١٢ بليون دولار للهند. وهذه الخسارة متوقعة في النموذج الذي يستخدم افتراض أرمنغتون لتمييز الناتج القومي.

إن تغيرات الإنعاش فيما يتعلق بالبلدان الأخرى بسيطة نسبياً. فالأرباح متواضعة بالنسبة لمعظم نماذج التجارة في الصين والهند في منطقة المحيط الهادي الآسيوية. والبلدان العالية الدخل تربح، باستثناء البلدان في الاتحاد الأوروبي حيث تؤدي التشويهات الموجودة والتغير الهيكلي إلى خسارة الفعالية التخصصية. وستستفيد بلدان كثيرة من تحسين معدلات تبادل المنتجات، عندما تزيد الصين وارداتها من باقي العالم بنسبة ٢٣% وتزيد الهند وارداتها بنسبة مماثلة. وستخسر بعض البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل (كالفيليبين، وتايلند، وبعض البلدان الأخرى في جنوب آسيا) عندما تؤثر المنافسة مع الصين والهند سلبياً على معدلات تبادلها في الأسواق غير الرسمية.

بينما تشير النتائج الكلية إلى أن تأثير المنافسة من الصين والهند سيكون بسيطاً في معدل الدخول الحقيقية، فإن الصناعات التحويلية في الكثير من البلدان تتأثر سلبياً؛ ويمكن أن تكون هذه التأثيرات أساسية على الصناعات في بعض البلدان (الجدول ٣-٨)[١]. ويقتضي النمو المحسن للصادرات من الصين والهند توسيع صناعاتهما النسيجية وتقليص هذه الصناعات في بلدان أخرى، بحسب خط القاعدة. وتمارس اندونيسيا وفييتنام تقليصات أكبر، ٩,٢% و٨,٩%، على التوالي. فالنمو المتوقع لصناعات اللباس في الصين

---

(١) يمكن الحصول على نتائج النمو المحسَّن فقط في الصين من المؤلفين عند الطلب؛ فهي لا تختلف كثيراً عن نتائج النمو المحسن في الصين والهند، باستثناء أن صناعة الملبوسات في الهند تتكمش بنسبة ١٢% في حين يكون التأثير على الصناعات الأخرى ضئيلاً.

الجدول ٣-٧: تأثير تحسين نمو ونوعية الصادرات في الصين والهند، بحسب القاعدة، ٢٠٢٠

لقة	إنعـــاش				الصادرات		تأثيرات معدلات اتبا	
	النمو		النمو والنوعية					
	ملايين $ ٢٠٠١	%	ملايين $ 2001	%	نمو (%)	نمو ونوعية (%)	نمو (ملايين دولارات ٢٠٠١)	(نمو (ملايي ١
د	٢٧٤٣	٠,٤٥	٥٥٦٨	٠,٩١	-٠,٠٦	٠,٧٢	٢٦٥٢	٠
	١١٤٥٧٣٣	٣٩,٩	١٢٥٣٤٢٥	٤٣,٦	٢٩,٤١	٥٥,٣٤	-٤٨٢٢٩	٩
	٦٥٨٨	٠,١٦	١٧٢٧٦	٠,٤٢	٢,٤٤	٤,٨٠	٩١٨٦	٦
	٨٢٩	٠,١١	٧٤٥١	١	٣,٤٥	٥,٨٣	-٩٥٧	٦
ان (الصين)	٣٨١١	٠,٥٣	١٢٧٤٩	١,٧٨	١,٩٤	٣,٧٨	٤٢٦٠	٧
	٧٩١	٠,٢٧	١٨٢٢	٠٦١	٠,١٨	-٠,١٠	٧٢٣	٧
	١٥٥٥	٠,٨٧	٣٦٣٦	٢,٠٣	٠,٢٧	٠,٠٢	١٥٧٠	١
	-٦٢٧	-٠,٥٧	-٩٩٤	-٠,٨٩	-٠,٢٦	-٣,١٩	-٥٥٩	.
	-٢٢٨٠	-١,٦٨	-٤٥٨	-٠,٣٤	٤,٩٢	٦,٥٠	-١٥٩	٩
	-٦٣٩	-٠,٣١	٤٩٢	٠,٢٤	١,٦٣	٢,٣٣	-٨٥٧	
	-٤١	-٠,٠٧	١٦٦	٠,٢٩	-١,١٠	-٢,٣٣	٦٣	
آسيا	٤٢٤	٠,٤١	٦٠٣	٠,٥٨	-٢,٨٥	-٢,١١	٣٨٢	
	٣٦١٧٤٠	٣٣,٧	٣٩٤٤٩٠	٣٦,٧	٢٨,٨٩	٤٧,٠٥	-١٢٣٧٩	١
	-٩٦٢	-٠,٣٥	-١٥٩	-٠,٠٦	١,٦٠	٢,٩٨	-١١١٠	.
	٢٧٦٧	٠,٣٢	٥١٨٢	٠,٥٩	-٠,٩١	-١,٤٣	٢٦٣٤	٦
	١٢٤	٠	٢٠٢٦٢	٠,١٥	٠,٦٧	٢,٨٧	٤٧٩	١
	٥٣٥	٠,٠٦	١٠٠٠	٠,١١	-١,٣٣	-٢,٣٧	١٧٥	

جنتين والبرازيل	١٤١٠	٠,١٣	٣١٣٤	٠,٢٨	٠,٠٦-	٠,٤٥	١٠٧٢	.
أمريكا اللاتينية	٣٠١٥	٠,٣٦	٤٧٠٣	٠٥٦	٠,٤٨-	٠,٢٦-	٢٦٥٢	
روبي والجمعية بة للتجارة الحرة	٤٣٠٦-	٠,٠٤-	١٦٨٩٣	٠,١٨	٠,١٤-	٠,١٨-	٣٠١٣	٣
سوفييتي السابق	٩٩٥٨	١,٣٧	١٢٩١٤	١,٧٧	١,٣٤	٢,٣٤	٩٧٥٠	٩
ط وشمال أفريقيا	٢٣٧٨٠	١,٣١	٢٩١٠٨	١,٦٠	١,٥٠	١,٥٠-	٢٢٥٩٢	٨
شبه الصحراوية	٤٩٠٤	٠,٩٦	٧٦٧٦	١,٥٠	٠,٢٤-	٠,٨٠	٤٠٠٤	١
باقي العالم	٦٨٨-	٠,٣٤-	٥٠٠-	٠,٢٤-	١,٤٦	٢,٣٧	٥٩٦-	.
لمنخفضة الدخل	٣٦٦٠٦٥	١٧,٩	٤٠٢٧٧٥	١٩,٧	١٤,٠٤	٢٣,٤٤	٩٠٣٩-	٢
المتوسطة الدخل	١١٨٤٨٢٣	١٣,١	١٣٠٨٧٤٣	١٤,٥	١٠,٧٠	٢٠,٣٩	١١٧٠٧-	٠
ان العالية الدخل	١٠٢٧٥	٠,٠٣	٨٤٩٢٣	٠,٢٨	٠,٧٩	١,٧٣	٢١١٠٩	٩
العالم	١٥٦١١٦٣	٣,٨	١٧٩٦٤٣٧	٤,٣	٤,٤	٨,٥	٣٦٣	٢/
دخل (عدا الهند)	٤٣٢٥	٠,٤٦	٨٢٨٦	٠,٨٧	٠,٠٧-	٠,٧٧	٣٣٣٩	
طة الدخل (عدا الصين)	٣٩٠٩١	٠,٦١	٥٥٣١٥	٠,٨٧	٠,١٨-	٠,١٦-	٣٦٥٢٢	١

المصدر: **نماذج محاكاة المؤلفين مع نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية.**



والهند يعني تقليصات حادة في إنتاج اللباس في أمكنة أخرى. ويُتوقَّع أن تتعرض صناعات اللباس في فييتنام والشرق الأوسط وشمال افريقيا لصدمة قاسية عندما يهبط نتاجها بمقدار الخمس تقريباً (١٩%). وستؤثر تقليصات مماثلة على الصناعات التحويلية الخفيفة (جلدية وصناعات أخرى)، مع أن التقليصات المتوقعة أصغر بكثير منها في صناعة اللباس. وباستثناء صناعة الالكترونيات في سنغافورة وتايلند، فإن المنافسة من الصين والهند تؤدي إلى انكماش الصناعات الالكترونية في بلدان أخرى. وإنتاج الآلات والمعدات أيضاً سينتقل إلى الصين والهند، وبالتالي سيتقلص حجم هذه الصناعات في بلدان أخرى. ويمارس التوسع المتوقع لإنتاج السيارات في الصين والهند تأثيراً سلبياً بسيطاً على إنتاجها في بلدان أخرى، باستثناء المكسيك وتايلند.

ولكن ما كل الأنباء سيئة. فلتشجيع صناعات معالجة الأخشاب في الصين والهند نتائج إيجابية واسعة من طريق زيادة الطلب على المنتجات الخشبية نصف الجاهزة من اندونيسيا، وجمهورية كوريا، وماليزيا، وتايلند، وبلدان أخرى في جنوب وشرق أسيا. وبالمثل، سيعمل النمو في الصين والهند على دعم طلب المواد الكيميائية من ماليزيا، والفيليبين، وتايلند؛ والمنتجات المعدنية من فييتنام والبلدان الأخرى في جنوب شرق آسيا؛ والفلزات من بعض البلدان في شرق آسيا وجنوبها (الجدول ٣-٨). علاوة على ذلك، في كل البلدان التي تخسر قطاع التصنيع، تتوسع قِطاعات أخرى (لم ترد في الجدول) بوصفها عوامل تنتقل إلى القطاعات الزراعية والخدماتية.

تضاف إلى التحسينات في سيناريوهات النمو، في تنوع ونوعية صادرات الصين والهند، زيادات الفوائد إلى الاقتصاد العالمي من ١,٦ ترليون دولار إلى ١,٨ ترليون دولار (الجدول ٣-٧). هنا، تزداد حجوم الصادرات من الصين والهند بنسبة ٥٥ و٤٧%، على التوالي، مع نتائج إيجابية لمعدلات التبادل في كل المناطق عدا الفيليبين . وتستفيد

الجدول ٣-٨: نتاج التصنيع: تأثيرات نتائج تحسين نمو ونوعية الصادرات في الصين والهند،

بحسب القاعدة، ٢٠٢٠ (%)

	أنسجة	ملابس	جلود	خشب	معادن	كيماويات	فلزات	سيارات	آلات	الكترونيات
	٦,٩- ١٥,٣-	٨,٦- ١٥,٥-	٨,٥- ١٣,٧-	١,٣- ١,٥-	١,١- ٠,٢	٠,٨- ٣,٤-	٤,١- ٣,٩-	٢,٤- ٦,٣-	٦,٧- ١٣,٩-	٥,٩- ١٨,٥-
	٣٥,٥ ٣٠	٢٠,٣ ٢٠,٥	٣٩,٤ ٤٥,٢	٤١,٦ ٣٤,٧	٣٦,٨ ٣٦,٣	٤٢,٩ ٣٩,٢	٣٨,٥ ٣٤,٨	٣٤,٨ ٤٠,٩	٣٧,٦ ٤٠,٢	٣٥,٨ ٥٨,٢
	١,٦- ١٥,١	٦- ٨-	٥,٣- ٨,١-	١,١- ١-	١- ٠,٦-	٢,٣- ١,٤-	٢,٧- ١,٩-	٣,٩- ٦,٦	٦,٦- ٩-	٤,٨- ١٠,٧-
يا	١,٣- ١٠	٢,١- ٣,٧-	١,٦- ١٠,٦	٠,٤ ٤,١	٠,٦- ٠,٨-	١,٧- ٢,٧	١,٧ ٣,٩	٣- ٩,٢-	١,٩- ٧-	٠ ٧,٩-
ين)	٥,٩- ١,٧	٧,٣- ١-	٧,١- ٤,٣-	٢,٢- ٢,٥-	١,٧- ٣,٩-	٤,٨- ٢,٢-	٥- ٨,٨-	٣,٦- ١٠-	٥,٧- ١٠,٧-	٢,٩- ١٠,٦-
	٩,٢- ١٥,٦-	١١,٧- ٢١,٤-	٧,٧- ٢٠-	٤,٦ ١٥,٤	٢,٦- ٣,٤-	٠,٣ ٠,٩	٥,٩- ٨,٩-	٠,٥- ٢,٨-	١,٢- ٤,٤-	١,٤- ١٢-
	٧,٥- ٧,٣-	١٥,٨- ٢٧,٤-	٥,٧- ٤,٢-	٠,٦ ٥,١	١,٣- ٠,٥	١,٩ ٤,٤	١,٦- ١,٢	١,١- ٢,٤-	٤,٦- ٥,٩-	٠,٢- ٣,٥-
	٧,٤- ١٤,٣-	١٥,٧- ٢٥,٧-	٨,٧- ١٧-	٠,٢- ١,٩	٠,٣- ١,٣	٣,٩ ٥,٥	٠,١ ٢,٦	٠ ٠,٤	٠,٢- ٤	٤- ١٣,٩-
	٨ ٧,٩-	٨,١- ١٦,٩-	١١,٢- ٢١,٧-	٠,٦- ١,٦	٢,١ ٣,٩	٠,٧ ٠,٨	٢ ٥	٣,٦- ١١,٤-	١,٨- ٢,٥-	٣,٤ ٥,٢
	٥,١- ٩,١-	١٦,٩- ٥-	٢١٧- ٦-	١,٦ ١,٥	٣,٩ ٠,٦-	٠,٨ ٢	٥ ٠,٥	١١,٤- ٠,٥	٢,٥- ١,٤-	٥,٢ ٤,٦
	٨,٩- ١٥,٦-	١٩,٣- ٣٥,٥-	٥,٦- ١١,٩-	٠,٩- ٠,١-	٠,٣ ١	١,١- ٢,٤	٤,٩- ٨,٤-	٤,٧- ٨-	٧,٧- ١٢,٨-	٤,٨- ١٢,٦-
رق	٦,٣- ١٢,٤-	٣,٦- ٦,٢-	٣,٤- ٥,٦-	٠,٧ ٩,١	٠,٧ ١,٤	٠,٥- ٢,٤-	١,٢- ٢,١-	٠,٤- ١,١-	٣,٥- ٦-	٠,٥- ٢,٤-
	٣٥,١ ٢٦,٢	٢٣,٣ ١١,١	٤١,٤ ٤٥,٥	٣٩,٨ ٣٢,١	٣٠,٧ ٣٣,٩	٣٠,٦ ٣٣,١	٣٣,٩ ٣٤	٣٠,٦ ٣٠	٢٩,٢ ٤١,٥	٣٠,٧ ٣٦,٥

الجدول ٣-٨: تابع

ميا	-٢,٧ -٦,٤	-١٢,٤ -٢٥,٥	-١,٢ -٦,٣	٠,٧ ٢,٣	-١,٦ -١,٩	-٠,٤ -١,٢	٣,٨ ١٠,٥	-١,٥ -٣,٨	-٣,٢ -٨,١	-٠,٢ -٨,٩
	-٤,٤- ٥,٨	-٨,٣ -١٤,٩	-٣,٧ -٣,٧	-١,٤ -١,١	-٢,٤ -٢,٦	-٤ -٣,٨	-٢,١ -٤,٣	٠ -١	-٤,١ -٨,٥	-٢,٢ -١١
دة	-٥,٤ -١٠,٥	-٨,٧ -١٥,٣	-٤,٣ -٦,٤	-٠,٢ ٠,٣	٠,١ ٠,٢	٠,٩ ١,٤	-٠,٧ -١	-٠,٢ -٠,٤	-٢,٥ -٤,٢	-٣,٥ -١١
	-٢,١ -٣,٩	-٢,٢ -٣,٦	-٠,٨ -١,٣	٠,٢ ١,٢	٠,١ ٠,٨	٠,٩ ١,٦	-٠,٣ ٠,٤	٠,٧ ٢	-٤,١ -٥,٧	-٣,٨ -١٣,٢
رازيل	-٢ -٣,٤	-١,١ -١,٨	-٦,٦ -٨,٤	-١ -٠٩	-١ ٠	-٢ -٢,٨	-٣,٢ -٤,٥	-١,٨ -٢,٥	-٤,٥ -٧,٤	-٣,١ -٨
لاتينية	-٤,٥ -٩,٥	-٤,٢ -٧,٩	-٣,٤ -٦,١	-٠,٥ ٠,٤	-٠,٢ ١,١	-٠,٣ -١,٤	-٢,٨ -٢,٦	-١,٣ -٢,٥	-٥,٥ -٩,٩	-٥,٣ -١٥,١
بي ٢٥ و ربية	-٥,٦ -٩,٩	-٩,٧ -١٦,٨	-٥ -٨,٥	٠ ٠,٨	-٠,٤ -٠,٥	-١,٨ -٣	-٠,٧ -١,٣	-٠,٤ -١,٣	-٢,٤ -٥	-٢,٥ ١١,٧
يتي	-٢,٦ -٥,٨	-٤,٧ -٩,٤	-١,٤ -٤,٢	-٠,٥ ٠,٨	-١,٩ -٢,٢	-١,١ -١,٦	-٣,٣ -٢,٩	-٠,٣ ٠,١	-٤,٤ -٧,٩	-٣,١ -٦,٦
د و يا	-٨,٦ -١٤,٨	-١٨,٦ -٢٩,٤	-٢,٦ -٣,٧	-٠,٧ -٠,٧	-٠,٥ ٠,٣	-٥,٨ -٥,٩	-٦,٦ -٦,٥	-٣,٢ ٤,٩	-٨,٣ -١٢,٩	-٧,٢ -١٥,٩
صحراوية	-٤,٦ -١٠,٤	-٥,٥ -١٠,٣	-٤,١ -٧,٧	٠ ٠,٦	-٠,١ ١,٢	٠,٣ -٢	-٢,٣ ١,٤	-٣,٨ -٨,٥	-٨,٤ -١٦,١	٧,٤ -٢٤,٩
	-٢,٩ -٥,٣	-٧,٧ -١٢,٩	-١,٧ -٤,١	١,١ ٢,٥	-٠,١ -٠,١	٠ -١,٤	-١,٢ -٢,٦	-٠,٣ -٠,٧	-١,٩ -٤,٧	-١,٨ -٧

المصدر: نماذج محاكاة المؤلفين مع نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية المعدل، انظر التفاصيل في النص.

ملاحظة: فيما يتعلق بكل منطقة، الأرقام في الصف الأول هي نتائج حالة لنمو لمحسَّن في الصين والهند؛ والأرقام في الصف الثاني هي نتائج لحالة تحسين نمو ونوعية لصادرات في الصين والهند.

معظم البلدان لأنه يمكن أن تستورد حجوماً أكبر من هذين البلدين بأسعار فعالة أقل ويمكن أن تتلقى طلباً أكبر لصادراتها من قبل الصين والهند. وأكبر المستفيدين طبعاً هما الصين والهند، لأن أرباح إنعاشهما تزداد بنسبة ٣,٧% و٥% من مستويات دخلهما الأولي وفقاً لتأثيرات النوعية والتنوع، مما يرفع إجمالي أرباحهما إلى ٤٤% و٣٧%، على التوالي. وفي حالة واحدة، هي حالة الفيليبين، تتفاقم خسارة الإنعاش من ارتفاع النمو في الصين والهند لأن العملاقين يحسِّنان نوعية صادراتهما ويوسعان نتاج الالكترونيات، والآلات، والمعدات. ويمكن تعليل نتاج كهذا بارتفاع حصة الالكترونيات في إجمالي صادرات الفيليبين. وفي الواقع، إن هذه الحصة أكبر من حصة أي بلد/منطقة أخرى في العالم. ويزداد حجم التجارة بين الصين والهند أكثر مما يزداد حجم تجارة أي من البلدين مع باقي العالم، وبذلك تتعمق العلاقات التجارية بين العملاقين الآسيويين. وحققت معظم البلدان زيادات في صادراتها نتيجة لتحسينات النمو والنوعية عند العملاقين، لكن بعضها يعاني من خسائر (خصوصاً المكسيك، والفيليبين، وفييتنام، وبلدان أخرى في جنوب شرق آسيا). وتعاني بلدان متوسطة الدخل، عدا الصين، من خسارة الصادرات.

سيزداد الضغط على البلدان النامية المتوسطة الدخل لرفع نوعية صناعاتها نتيجة لتحسن نوعية الصادرات الصينية والهندية. وتعمل الصادارات المحسَّنة النوعية من الصين والهند سريعتي النمو على تشديد التنافس في الأسواق من أجل مختلف السلع المصنَّعة وتؤدي إلى انكماشات أكبر لصناعة الالكترونيات في كل المناطق باستثناء سنغافورة وتايلند؛ وفي صناعات الآلات والمعدات في كل البلدان باستثناء الفيليبين؛ وفي الأنسجة والملابس، وقطاعات التصنيع الخفيف الأخرى في معظم المناطق. وعندما تبدأ الصين بإنتاج أنواع جديدة وأكثر تعقيداً من الالكترونيات، والآلات، والمعدات، فإنها تخفض معدل توسيع صناعة المعالجة فيها (أخشاب، معادن، مواد كيميائية، وفلزات) وهكذا تترك مكاناً لبلدان أخرى لتوسيع هذه الصناعات (الجدول ٣-٨).

تأثير التنوع

تتضمن نماذجنا لمحاكاة تحسين النمو والنوعية معظم الميزات الرئيسة لنماذج الجغرافيا الاقتصادية الجديدة، مثل پوچا Puga وڤِنبِلْز venables (١٩٩٩). إن تحسين تنوع ونوعية الصادرات من الصين والهند يزيد الإنعاش، ويخفض تكاليف الإنتاج في نماذج تجارتهما، كما يعمل تماماً نموذج پوچا وڤِنبِلْز-أي من طرق التخفيض في السعر الفعال للواردات من العملاقين. وفي صيغتنا، يواجه الشركاء التجاريون أيضاً زيادة التنافس في الأسواق غير الرسمية، مما يخفض الإنعاش في منافساتهم. وتعمل الزيادات المُسْتَحَثَّة في طلب الواردات من الصين والهند على تحسين معدلات تبادل شركائهما التجاريين في صيغتنا، كما في پوچا وڤِنبِلْز. والاختلاف الوحيد هو أن الزيادات في الصادرات من الشركاء التجاريين لا تعمل على زيادة عدد الأنواع التي تطلبها هذه البلدان، ولهذا لا تنتج أرباحاً من أفضلية النوع المفترض في نماذج الجغرافيا الاقتصادية الجديدة. وفيما يتعلق بالنماذج التجارية حيث ينخفض الإنعاش وتزداد الصادرات (سنغافورة، وباقي جنوب شرق آسيا، وباقي العالم)، فإن صياغتنا تهمل التأثير الإيجابي الذي يمكن أن يعكس التأثير السلبي الإجمالي المقدَّر وهو طفيف جداً. ولكن الصادرات تهبط بالنسبة للفيليبين، وبالتالي، لا يحتمل أن تعكس هذه القناة تأثير الإنعاش المعاكس الذي ينشأ من تنافس أكبر في الأسواق غير الرسمية.

سبل بديلة لتحسين النمو

إن صدمة إنتاجية إيجابية بنسبة ٢% سنوياً في القطاعات الصينية والهندية الخمسة التي أتينا على دراستها في الفصل الثاني-فلزات، والكترونيات، وآلات ومعدات، وسيارات، وخدمات تجارية-مفيدة للعالم وكل البلدان النامية، باستثناء الفيليبين. ولكن هذا التحسين الفعال في الصين والهند يستلزم تغييراً هيكلياً جوهرياً (الجدول ٣-٩). ويصبح العملاقان لاعبين أكثر قدرة بكثير في القطاعات المفضلة، وتنمو التجارة العالمية بسرعة أكبر مما تصورنا في سيناريو نمو ٢% المحايد لإجمالي إنتاجية العوامل. فتتضاعف

الصادرات من الصين وتقفز الصادرات من الهند بأكثر من ٧٢%. وتتوسع التجارة العالمية بأكثر من ١١%، لأن التجارة الإقليمية بين الصين والاقتصادات المتطورة في منطقة الهادي الآسيوية (اليابان، وكوريا، والولايات المتحدة)، والهند وشركائها الأقربين في جنوب آسيا تنمو أيضاً. وتنشأ التأثيرات الكبيرة في التجارة لأن الدافع المفترض يكون لقطاعات التصدير الموجودة، وهكذا يعمل على مفاقمة اختلال التوازن بين العرض والطلب المحليين، وبالتالي، يتطلب زيادة التجارة لاستعادة التوازن.

في هذا السيناريو، توسع الصين والهند الصناعه الثقيلة وقطاعات تصنيع التقنية العالية، مفسحة في المجال لبلدان أخرى لزيادة إنتاجها من الصناعات الخفيفة، والمواد الكيميائية، والمعادن (الجدول ٣-٩). ومع ذلك، تهبط الصادرات من الكثير من البلدان النامية التي تتنافس مع العملاقين نتيجة لتحسين فعالية الصناعة الثقيلة وقطاعات التقنية العالية عندهما؛ وتهبط الصادرات بصورة هامشية من البلدان العالية الدخل، واللافت أكثر هو هبوط الصادرات من الفيليبين (١٨%) وتايلاند (١٠%)، بما فيها هبوط ٦٥% و٥٣%، على التوالي، في قطاع الالكترونيات. وقد عرفت كل الاقتصادات تغييراً هيكلياً مماثلاً. وفي محاكاة زيادات إنتاجية محايدة عبر القطاعات، سبب سيناريو النمو والنوعية زيادة المنافسة في عدد من القطاعات، وخفض مستويات النتاج في بلدان أخرى بحسب الخط القاعدي في حالات كثيرة. ولكن، في كل الحالات تقريباً، يواصل النتاج ارتفاعه بقوة، بالنسبة إلى مستواه عام ٢٠٠٥. ومن ناحية أخرى، عندما يتركز التقدم التكنولوجي في بضع قطاعات موجهة تجارياً، تكون التأثيرات في النتاج أكثر تغيراً بكثير بحسب توقع الخط القاعدي. وقطاع الالكترونييات هو الأكثر ميلاً إلى الانكماش، بحسب مستويات عام ٢٠٠٥، مع هبوطات في معظم البلدان المرتبطة بتوسع سريع جداً في الصين والهند. ويُتوقَّع لمحاصيل المعادن والسيارات أن تزداد في الحدود المطلقة في معظم المناطق، مع هبوطات ملحوظة بحسب مستويات ٢٠٠٥، فقط في استراليا/ نيوزيلند (١٧%) وهونغ كونغ وتايوان (الصين). ومن المتوقع أن يتعرض محصول الآلات لضغط

الجدول ٣-٩: التأثيرات الصناعية لتحسين نمو الإنتاجية القطاعية في الصين والهند، بالنسبة إلى القاعدة، ٢٠٢٠ (%)

ة	منسوجات	ملابس	جلد	خشب	معادن	كيماويات	فلزات	سيارات	آلات	الكترونيات
لند	١٠,٤	٣٨,٧	٩,٤	٣,١	١٥,٨	٠,٩-	٤٢,٧-	٢٨,٥-	٤٤-	٦١,٨-
	٧٩,٦-	٧٢,٨-	٦٣,٦-	٥٢,٣-	٠,٦-	٤٥,٦-	٤٢,٧	١٩٥,٨	٩٥,٤	٢٥٢,١
	٤٨,٣	٣٦,٥	٣٠,٥	٩,١	١٣,٨	٢٢,٥	١٩,٣-	٢٣,١-	٣١,٦-	٤٣,٩-
غ وتايوان	١,٦	١٠٧,٢	٢٨,١	٩,٦	٢,٦	٨	٥١,٦-	٤٠-	٥٦-	٦٦,٣-
	٣٨,٧	٩٦,٢	٢-	٣٧	٧,٥-	١,١-	٤٥,٧-	٢٦,٨-	٣٨,١-	٧٧,٩-
	٩٩,٢	٢٩٠,٧	٦٣,١	٨٨,٩	٤٤,١	٥٣,٨	١٩,٢-	١٢,٤-	٢٣-	٥٣,٢-
	٧١,٩	٢٦٦,٣	٤٤,٢	٢٢,٣	٤,٢	١٦,١	٤٠,٦-	٢٥-	٣٣,٩-	٦٤,٧-
	٧٠,٤	٣٦,٦	٢٩,٤	٢٩,٩	٥١,٣	٣٠,٦	٣١,٥-	٣٩-	٤٢-	٣٥-
	٥٤,٢	٥٩,٤	٢٦,٦	٣٥,٦	١٦,٤	٨,٩	٣٤,٤-	١٤,٨-	٣٩,٥-	٥٣,٣-
	٤٨,٩	٢٠٣,١	٥,١-	٠,٣-	٦	١٣,٥	٤١,٧-	٣٩-	٥٣,٢-	٥٧,٩-
ق آسيا	٢٠,٨	٢٦,٤	٥,٦-	٢١,١	٣,٤	٣-	٢٣,٤-	١٢,٧-	٢٩,١-	٢٨,٢-
	٤٠,٥-	٦٧,٥-	٨٨,٧-	٤٣,٨-	٣٧,٨-	٤١,٧-	١١٧,٥	٢٦,٢	١٥٦,٢	٨,٧
با	٢٣,٣	١٥٦,١	٥,٣	٥	٢,٤	٢,٥	٣٩,٢-	٤٠	٤٨,٢-	٦٤,٨-
	٥٤,٧	٩٤,٦	٤٩,٧	١٢	٣,٥	١٢,٤	٣٠,٢-	٢٧,٥-	٣٧,٦-	٦٠,٤-
ة	٣٦,٦	٨١	٣٣,٧	٥,٨	٦,٨	١٤,٨	١٤,٧-	١٣,٧-	٢٤,٢-	٥٦,٦-
	٥٧	٧٥	٢٠,٦	٨	٥	١٣,٨	١٣,٦-	١٦-	٣٣-	٦٥-
ازيل	٦	٤,٣	٢٨,٦	٢,٣	١٣,٤	٠,٩-	٢٠,٦-	٢٠,٨-	٢٧,٨-	٣٦,٣-
تينية	٢٢,٣	٤٣,٨	١١,٧	٤,٦	١٠,٧	٠,٢	٣٤,٧-	٢٧,٥-	٤٠,٣-	٦١,٦-
و الجمعية ارة الحرة	٧٢,١	١١١,٤	٣٨,١	٩,١	٤,٩	٦,٤	٢٤,٥-	٢٨-	٣٧,١-	٦٢,٢-
السابق	١٦,٥	٥٠,٢	٨,٢	١٧,٢	١٠,٦-	٥,٩	٢٦,٣-	٩,٩-	٢٦-	٣٠,٤-
	٣٠,٢	١٧٣	٢,٩	١,٦-	٧,١	٢,٦-	٣٨,٢-	٣٢,٨-	٤٧,٨-	٦٣,٩-
حراوية	١٧	٣٢,٢	١٢,٤	٦,٦	١٣,٢	٧,١	٤٥,٨-	٤١,١	٥٠-	٧٠,٤-
	٤٥,١	١٥٥	١٥,٢	٤,٣	٧-	٣,٨-	٣٠,١-	٢٥,٣-	٣١,٧-	٤٥,٧-

المصدر: نماذج محاكاة المؤلفين مع نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية المعدل، انظر التفاصيل في النص

نازل في افريقيا شبه الصحراوية وفي البلدان عالية الدخل، حيث يُتوقّع أن يكون الهبوط في النتاج ٢١% في الاتحاد الأوروبي، بحسب مستويات ٢٠٠٥. وتُظهِر النتائج من هذه التجربة مدى قوة التأثيرات في مستوى قطاعي اعتماداً على النموذج القطاعي لنمو الإنتاجية في الصين.

إن تحسين النمو من طريق تسريع تراكم رأس المال (أسرع بـــ ٢% نقطة من خط القاعدة في الصين والهند) يؤثر قليلاً في المداخيل الحقيقية في مناطق أخرى. فالصين والهند تقومان بزيادة إنتاجهما من كل السلع المصنَّعة، لكن توسع القطاعات كثيفة رأس المال أكبر منه في القطاعات الأخرى. وبما أن القطاعات كثيفة رأس المال تجني أرباحاً فعالة في السيناريو السابق، فإن الصادرات والتغييرات النوعية القِطاعية تكون متشابهة لكنها أقل في القيمة المطلقة من تلك التي مثَّلنا بها لحالة تحسين فعالية الفلزات، والالكترونيات، والآلات والمعدات، والسيارات، والخدمات التجارية في الصين والهند. ومن حيث إجمالي الصادرات، يؤثر تراكم رأس المال في هذا السيناريو نسبياً في البلدان الأخرى منخفضة الدخل بقوة أكبر منها في البلدان متوسطة الدخل أكثر مما يفعله في السيناريو السابق، أما سجل البلدان عالية الدخل فيربح أكثر مما يخسر (الجدول ٣-١٠).

وأخيراً، يمارس تحسين النمو من طريق تراكم رأس المال (أعلى من خط القاعدة بـــ ٢% نقطة سنوياً) تأثيراً في الإنعاش، والصادرات، والمحاصيل القِطاعية أقل بكثير مما يفعله تحسين النمو من طريق تحسين رأس المال المادي (الجدول ٣-١٠). يحدث هذا لأن حصة العمل المتخصص أقل بكثير من حصة رأس المال في إجمالي عطاء العوامل. فالنماذج في كل أنحاء البلدان مماثلة لنماذج تراكم رأس المال المادي، لكن تأثيرها نسبياً أقوى في البلدان متوسطة الدخل.

خلاصة واستنتاجات

تركز هذه الدراسة على الاختلافات بالغة الشدة في نماذج تجارة الصين والهند، وتقيِّم مضامين النمو السريع والتغيير الهيكلي بالنسبة إلى نماذج تجارة هذين الاقتصادين ونماذج تجارة باقي العالم. ويبيِّن الفصل أن صادرات الخدمات بالنسبة للهند أكثر أهمية بمرتين تقريباً منها بالنسبة للصين. وفي نطاق تجارة البضائع، يعتمد كلا البلدين على الصناعات، لكن الصين أكثر اندماجاً في شبكات الإنتاج من طريق المتاجرة بقطع الغيار والمكونات. ولكن مزائج المنتجات الصينية مختلفة بصورة جذرية، بمنتج واحد فقط، هو البترول المكرر، الذي يظهر في رأس قائمة المنتجات الخمسة والعشرين لكلا البلدين.، حيث خضعت كل منهما لإصلاح راديكالي في التجارة.

تشير توقعات خطنا القاعدي إلى أن هناك مجال لأن توسع الصين والهند صادراتهما ووارداتهما بدرجة مهمة دون أن تسبب كل منهما ضرراً لتوقعات التنمية عند الآخرى أو لتوقعات التنمية لدى معظم الاقتصادات الأخرى. ولكن تحسين النمو في الصين والهند سيشدد المنافسة في الأسواق العالمية على الصناعات، وستتأثر الصناعات التحويلية سلباً في الكثير من البلدان. والتحسن في سلسلة الصادرات ونوعيتها من كلا البلدين يمكن أن يحقق فوائد حقيقية للعالم وللعملاقين، ويمكن أن يعمل بوصفه معادلاً قوياً لخسائر معدلات التبادل التي تترافق من ناحية أخرى بسرعة نمو الصادرات. إن بعض البلدان التي تنقصها الجهود لمجاراة الصين والهند، يمكن أن تشهد تأكُّلاً أبعد لحصص الصادرات وقطاعات تصنيع التقنية العالية فيها. وعندما تبدأ الصين بإنتاج المزيد من المنتجات التحويلية، المعقدة والجديدة، ستتاح فرص لدول أخرى لتوسيع صناعة المعالجة عندها. ونحن نضع في حسابنا الزيادات في تنوع الصادرات ونوعيتها من الصين والهند، لكن نحدد نمو الصادرات، اعتماداً على الدليل الأكثر حداثة (انظر هملز وكليناو ٢٠٠٥)، بعدِّها تنشأ جزئياً فقط في هامش متسع (أي ، من طريق زيادات في عدد

الجدول ٣-١٠: تغيرات حجم الصادرات في مختلف السيناريوهات، بالنسبة إلى القاعدة، ٢٠٢٠

المنطقة	تحسين الإنتاجية القِطاعية الصين والهند	تحسين نمو رأسالمال في الصين والهند	تحسين نمو العمالة المتخصصة الصين والهند
استراليا ونيوزيلند	-٠,٠١	٠,١٤	٠,٠٢
الصين	٩٦,٤٢	٢٣,٩٣	٥,٣٩
اليابان	٤,٤٠	٢,٩٧	٠,٦٦
كوريا وهونغ كونغ	٤,٠٥	٣,٢٥	٠,٨٢
تايوان	-٣,٨٨	١,١٥	٠,٣٢
اندونيسيا	-٠,٧٣	٠,١٢	٠,٠٥
ماليزيا	-٦,٦٠	-٠٣٦	-٠,٠٤
الفيليبين	-١٨,٣٤	-٠,٨٢	-٠,٠٦
سنغافورة	-٨,٥٦	٣,٨٧	١,٠٣
تايلند	-٩,٧٧	٠,٤٦	٠,١٥
فييتنام	٣,٢٣	-٠,٤٩	-٠,٠٢
باقي جنوب شرق آسيا	١٤,٠٢	-٠,٢٧	-٠,١٦
الهند	٧٢,٩٠	٣٥,٠٦	٦,٩٢
باقي جنوب آسيا	١٣,٤٠	٢,٦٠	٠,٥٦
كندا	-٦,٩٦	-١,٢١	-٠,٢٧
الولايات المتحدة	٥,٠٧	١,٨٢	٠,٣٨
المكسيك	-٨,٧٤	-١,٣٩	-٠,٣٨
الارجنتين والبرازيل	١,٣٣	٠,٥٠	٠,٠٨
باقي أمريكا اللاتينية	٠	-٠,٢٣	-٠,٠٧
الاتحاد الأوروبي ٢٥ ولجمعية الأوروبية للتجارة لحرة	-٢,٤٥	٠	٠,٠١
الاتحاد السوفييتي السابق	٤,٤٤	٢,٢٧	٠,٥٢
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-٠,٦٢	-١,٤٠	-٠,٣٣
افريقيا شبه الصحراوية	-٢,٢٤	-٠,٥٩	-٠,١٦
باقي العالم	١٢,٤٢	٣,١٩	٠,٧٥
البلدان منخفضة الدخل	٣٥,٥٠	١٦,٥١	٣,٢٥
البلدان متوسطة الدخل	٣٢,٤٢	٨,٣٣	١,٨٨
البلدان عالية الدخل	-٠٤٣	١,٠١	٠,٢٤
العالم	١١,١٣	٣,٩٤	٠,٨٨
البلدان منخفضة الدخل عدا الهند	٢,٦١	٠,١٣	٠,٠١
البلدان متوسطة الدخل عدا الصين	-٢,٢٤	-٠,١١	-٠,٠٢

المصدر: نماذج محاكاة المؤلفين مع نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية المعدل

الأنواع المصدَّرة). ومع ذلك، نحن نزيد هذه الأرباح بموجودة هملز -كليناو التي تقول إن نوعية الصادرات الموجودة ترتفع مع النمو الاقتصادي. والميزة الوحيدة للجغرافيا الاقتصادية الحديثة التي لم نضعها في حسابنا هي الأرباح المحتملة من الزيادات في نوع المحاصيل في صادرات الشركاء الإضافيين التي يحفزها نمو هذه الاقتصادات عالية النمو (انظر، على سبيل المثال، بوغا وفينَبلز ١٩٩٩).

إن لتحسينات الفعالية في صناعات التقنية العالية والثقيلة، الصينية والهندية، نتائج أقوى بكثير من التحسين الفعال الموحد للمقدار نفسه. وسيؤدي هذا السيناريو إلى منافسة قاسية في قطاعات التقنية العالية ويستتبع تغييراً هيكلياً جوهرياً، بحلول الصين والهند محل بلدان أخرى في الأسواق من أجل منتجات التقنية العالية، لكن تتركان المكان لتلك البلدان لكي تزيد إنتاج الصناعات الخفيفة.

إن شيئاً من الحذر ضروري. أولاً، إن ما نقدمه هنا هو تجارب فكرية، لا تكهنات. ومع أن تلك التجارب تُظهِر أن نمو الصين والهند يمكن أن يكون مفيداً لسائر البلدان الأخرى تقريباً، وأن التأثير على بلدان أخرى بعينها سيعتمد على وجوه التجارة الخاصة لتلك البلدان، وإنتاجها، واستهلاكها وعلى نماذج النمو في الصين والهند، فإنها تقدم فقط أدلة أوسع للنتائج المحتملة. وبالمثل، تشير نتائجنا بقوة إلى أن الاستفادة ستعتمد على التكيف مع الفرص والتحديات الجديدة. ولكن هذه النتائج وحدها لا يمكن أن تفرض التعديل الضروري، ويجب تكملتها بدراسات حالات قطاعية محددة، لتعريف النماذج الناشئة بوجه عام ولدارسة منتجات خاصة. يحجب هذا الإجمال معلومات هامة حول التجارة داخل الصناعة في المكونات بعدِّها جزءاً من ترتيبات المحاصّة في الإنتاج العالمي.

علاوة على ذلك، يلاحظ المرء أننا لم نقدِّر تكاليف تعديل هذا التحول الاقتصادي -ويمكن أن تكون هذه التكاليف ضخمة. وأخيراً، لنتذكر أن الفصل يركز على الجوانب الإستاتيكية للنمو في الصين والهند؛ ويغفل علاقات الاستثمار- النمو المهمة التي يمكن أن تضخم التأثيرات التي درسناها هنا ويمكن أن تؤثر على نتائج الإنعاش.

الفصل الرابع

اندماج الهند والصين في النظام المالي الدولي

فيليب آر لين وسيرجيو أل شْمَكْلَر

يهدف هذا الفصل إلى تقييم كيف تعمل زيادة أهمية الصين والهند الاقتصادية على إعادة تشكيل النظام المالي الدولي. فقد نما هذان البلدان بقوة خلال العقد الماضي، وتشير التوقعات إلى أن هذا الاتجاه سيستمر. وعلى الرغم من بقاء القيود، فإن كلا البلدين تبنيا سياسات أكثر توجهاً بالسوق وحررتا تدفقات رأس المال نحو الداخل ونحو الخارج عبر الحدود.

ولتحليل مضامين ظهور العملاقين بالنسبة للنظام المالي العالمي، ندرس عدة أبعاد لاندماجهما المالي الدولي: صافي أوضاع الأصول الخارجية الصافية، وإجمالي مَحوزات هذه الأصول الخارجية والخصوم الخارجية، ومزيج حقوق المساهمين-الدين على الميزانية العمومية الدولية. ونحلل أيضاً أهمية التطورات والسياسات الداخلية المرتبطة بنظاميهما الماليين المحليين بالنسبة للشكل الحالي لأصولهما وخصومهما الخارجية وديناميات انماجهما المالي الدولي[1]. وندرس أيضاً تأثيرات العوامل الداخلية المتشابكة الثلاثة

نشكر خوزيه عازار وأوغسطين بنترِكس، وفرانسوا سيلو، وفاغن غالستن، ونايل ميكينيرني، ومارِل شاملو، الذين قدموا مساعدة رائعة في البحث في مختلف مراحل هذا المشروع؛ وإلى معهد سنغافورة للدراسات السياسية، ومعهد دراسات التكامل الدولي، وصندوق الائتمان الآيرلندي في البنك الدولي لدعمها المالي لهذا الفصل.

(١) في الجهة الأخرى، من الواضح أن التكامل المالي الدولي يؤثر بصورة أساسية في تشغيل النظام المالي الداخلي. لكن تلك العلاقة ليست موضوع هذا الفصل.

المختلفة في كل اقتصاد: (١) التحرير المالي وسعر الصرف/السياسات النقدية؛ (٢) وتطور القطاع المالي؛ و(٣) تأثير الإصلاح المالي في معدلات الادخار والاستثمارات. وأخيراً، نقيِّم التأثير المالي الدولي الحالي لهذين البلدين ونستكشف كيف ستؤثر زيادة ثقلهما في النظام المالي الدولي في باقي العالم على المدى المتوسط.

وتبرز ميزات ثلاث ملحوظة من تحليل الاندماج المالي الدولي للصين والهند. أولاً، إذا أخذنا الحجم بعين الاعتبار، فإن الصين والهند بعدُ تمتلكان ملكية خاصة حصة عالمية صغيرة فقط من الأصول والخصوم الخارجية (باستثناء خصوم الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين). وثانياً، إن الاندماج المالي الدولي لهذين البلدين عديم التماثل إلى حد بعيد من حيث التركيب. وعلى جانب الأصول، يمتلك كلاهما على الأغلب احتياطيات أجنبية منخفضة المردود (شكَّل هذان البلدان ٢٠% من الاحتياطيات المالية العالمية عام ٢٠٠٤). وتظهر صكوك الأسهم العادية بشكل أكثر جلاء على جانب الخصوم، متخذة، في المقام الأول، شكل استثمار أجنبي مباشر في الصين وخصوم محفظة الأسهم في الهند. وثالثاً، مع أن النماذج الكلاسيكية الحديثة تنبأت لهذين البلدين بأن يكونا مقترضين صافيين في النظام المالي الدولي، على ضوء مستوى تطورهما الاقتصادي، فإنهما عكستا، خلال العقد الأخير، أوضاع دينهما الصافي الكبير، لتصبح الصين دائناً صافياً. ومراكز مدينيهما ودائنيهما في الاقتصاد العالمي بسيطة. ونحاول إثبات أن التطورات والسياسات المالية الداخلية، بما فيها نظام أسعار الصرف، هي عوامل أساسية في تفسير هذه النماذج للاندماج في النظام المالي الدولي وفي توقع اندماج مستقبلي.

إن تلك الميزات الثلاث لارتباط الصين والهند الحالي بالنظام المالي العالمي قدمت لهذين البلدين فوائد مهمة في السنوات الأخيرة. فتراكم الاحتياطيات مؤمَّن عليه ضد خطر الأزمات المالية الدولية وقد مكَّن هذين البلدين من المحافظة على استقرار أسعار الصرف. وساهمت تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين في نقل التكنولوجيا، وعملت تدفقات محفظة الأسهم إلى الهند على تسهيل التوسع السريع لسوق أوراقها المالية، في حين تم غالباً عزل القطاعات المالية الداخلية في كلا البلدين عن احتمال تأثير الاضطراب الذي تسببه تدفقات دين أكبر عبر الحدود. وأخيراً، ربما كان تحسين وظائف الأصول الأجنبية الصافية استجابة متعقلة إثر الأزمة الهندية في مطلع تسعينيات القرن الماضي، والأزمة المالية الآسيوية الأقرب ١٩٩٧-٩٨.

ومع ذلك، تتطلب الاستراتيجية الحالية تكاليف اختيار مهمة من حيث نماذج تدفقات الموارد الصافية، والصورة المالية "للدّيْن طويل الأجل، والأسهم قصيرة الأجل"، والقيود على الاستقلال النقدي الداخلي، وعزل القطاع المصرفي الداخلي عن الضغوط التنافسية الخارجية. ففوائد تراكم الاحتياطيات، على وجه الخصوص، تأتي مع ارتفاع الكلفة من فرق المردود؛ ويدفع هذان البلدان على خصومهما، في المتوسط، أكثر مما يكسبان على أصولهما. علاوة على ذلك، يعمل التطور المالي الداخلي، كما سيؤكد تحليلنا، على تغيير نسبة الكلفة إلى الفائدة للاستراتيجية الحالية لأن الأساس المنطقي للحمائية المالية يضعف ويزداد الربح المحتمل من نظام حساب رأس المال الأكثر ليبرالية.

إن التطلع إلى المستقبل مهمة صعبة، والتوقع حول تطور الوضع المالي الدولي لكل من الصين والهند مشروط، من بين أمور أخرى، بتغيرات في النظام المالي الداخلي لكل منهما. ومع ذلك، نتوقع أن يؤدي تقدم إضافي في الإصلاح المالي الداخلي وتحرير حساب رأس المال إلى إعادة هيكلة الميزانية العامة الدولية في كل من هذين البلدين. وسيعمل تحرير مالي إضافي، بوجه خاص، على توسيع الفرص أمام الاستثمار الأجنبي وتوسيع بدائل الاستثمار الدولي أمام السكان المحليين، التي يحتمل أن تزداد مع تراكم

الأصول والخصوم الخارجية بواسطة القطاعات الخاصة في هذين البلدين. وبهذه التغيرات، نتوقع أن نرى تناقصاً في عدم التماثل التركيبي للديون الخارجية، مع تشتيت أكبر للتدفقات بين الاستثمار الأجنبي المباشر، ومحفظة الأسهم، وفئات الدين. وعلى جانب الأصول، ستكون هناك زيادة ملحوظة في سلم اكتساب الأصول الأجنبية غير الاحتياطية. ومع الزيادة المتوقعة في حصتيهما في إجمالي النتاج الداخلي، تتأهب الصين والهند لكي تصبحا دولتين رئيستين للاستثمار الدولي.

مع أن التوقعات حول صافي الرصيد تخضع للكثير من الشك، فإن الإصلاحات المؤسسية والمزيد من التطور المالي الداخلي، سيمارسان ضغطاً على ظهور عجز مهم في الحسابات الجارية في كل من الصين والهند في الأجلين، المتوسط والطويل، وكل شيء آخر يجرى على قدم المساواة. وتبعاً لذلك، إذا أضفنا التباطؤ المحتمل في معدلات تراكم الاحتياطيات عندهما، فإن دور كل منهما في التوزيع العالمي لاختلالات التوازن الخارجية يمكن أن يخضع لتحول جوهري في السنوات القادمة. وسيكون لهذه التغيرات مضامين مهمة بالنسبة للشركاء الآخرين في النظام المالي الدولي.

يعتمد التحليل في هذا الفصل على سبعة تيارات من الأدب الموجود. وقد ركز عدد من المساهمات الحديثة على أهمية الإصلاح المالي الداخلي لتطوير هذه الوظائف الخارجية للبلدين[1]. فحظي دورا الصين والهند في النظام المالي الدولي بالكثير من النقاش، وتوزعت الآراء بين من يعدّون الدور الجديد لهذين البلدين (إضافة إلى الاقتصادات الآسيوية الأخرى الناشئة) مشترياً على نطاق واسع لضمانات الاحتياطيات لكي تكون مستقرة بصورة

---

(١) من بين مصادر أخرى حول الصين، انظر بلانشرد و جايفازي (٢٠٠٥)، و شامِن وبراسِد (٢٠٠٥)؛ و ليم

وسبنس، وهوسمان (٢٠٠٦)؛ وجو و وي (٢٠٠٦)؛ وبراسِد و راجان (٢٠٠٦).

أساسية في الأجل المتوسط والطويل، ومن يعتقدون بأن الشكل الحالي ظاهرة عابرة[١].

وحول الأدب الموجود، قدمنا عدداً من المساهمات. أولاً، قدمنا فحص جنب إلى جنب للدرجات الحالية للاندماج المالي الدولي لكل من الصين والهند، مع التركيز على مستويات ميزانيتيهما العامتين وتركيبهما. ومع أننا نجمع هذين البلدين في التحليل بسبب حجمهما وأهمية نموهما الاقتصادي، تبقى هناك اختلافات كثيرة ونركز عليها في هذا الفصل. وثانياً، نقدم حساباً مقارناً لتطوير قطاعيهما الماليين الداخليين، ونُظهِر كيف يساعد تميز السياسات في البلدين على تفسير الاختلافات في هيكلي رأسماليهما الخارجيين[٢]. وثالثاً، نتولى مسألة تقييم متطلع إلى الأمام لتأثير الإصلاحات المستقبلية في قطاعيهما الماليين الداخليين في تطور ميزانيتيهما العامتين الدوليتين، مع تشديد على إبراز التأثير الأوسع في النظام المالي الدولي.

وننظم باقي الفصل كما يلي: يوثِّق الجزء التالي الحقائق الأساسية المنمطة للاندماج المالي الدولي للصين والهند. وبعدئذٍ، نربط ذلك بإيجاز بالتطورات في القطاعين الماليين في البلدين. ويحلل الجزء الرابع تأثير تكاملهما الدولي مع النظام المالي العالمي. ويعرض الجزء الأخير بعض الملاحظات الختامية.

---

(١) اشتُهر هذا الترتيب تحت اسم نظام "بريتِن الثاني، وهي تسمية أطلقها دُولي، وفولكرز-لاندو، و غاربر (٢٠٠٣)؛ وفي عام ٢٠٠٦، قدم كابليرو، وفرحي، وغورنشس دعماً نظرياً. ومع أن هذه الفرضية حظيت بإعجاب واسع في شرح الحقائق المنمطة لاختلالات التوازن الحالية، فإنها تبقى مثار جدل كبير. وطرح مؤلفون آخرون (آيتشن غرين ٢٠٠٤، و آيزنمان و لي ٢٠٠٥، وغولدن شتاين و لانلي ٢٠٠٥، و أبسفيلد و روغوف ٢٠٠٥) انتقادات واسعة المدى.

(٢) يعتمد التحليل هنا في جزء منه على باي (٢٠٠٦)، وكيجز (٢٠٠٦)، ولي (٢٠٠٦)، ومشرا (٢٠٠٦)، وبارنِك وشاه (٢٠٠٦)، وزِيو (٢٠٠٦).

حقائق أساسية منمطة

لتوثيق الاتجاهات الرئيسة لاندماج الصين والهند في النظام المالي الدولي، ندرس الميزانية العامة الدولية لكل منهما[١]. فالميزانيات العامة تقدم قياسات معقولة لحافظة دولية، وأين تقف، وكيف يمكن تحويلها؛ وتساعدنا على مقارنة حالة المخزون السلعي مع تطور تدفقات رأس المال (تدفقات تستجيب إلى تعديلات الأسهم)[٢]. وفي بعض الأمكنة ندرس أيضاً النماذج الحديثة في تدفقات رأس المال، خصوصاً حيث تدل هذه النماذج على أن الأوضاع المتراكمة الحالية تخضع لبعض التغيرات الهيكلية لجهة حافظة الأرصدة الجديدة.

ونبدأ بالصورة ٤-١/أ، التي ترسم تطور أوضاع الأصول الأجنبية الصافية في الصين والهند من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٤. وتُظهِر الصورة أن الطريق كانت متماثلة في كلا البلدين-تراكم الديون الصافية حتى منتصف تسعينيات القرن الماضي لكن عرفتا فيما بعد تحسناً مداوماً في وضع الأصول الأجنبية الصافية. ففي عام ٢٠٠٤، كانت الصين دائناً صافياً بـــ ٨% من إجمالي النتاج الداخلي، في حين انخفضت الخصوم الخارجية الصافية الهندية من ذروة ٣٥% من إجمالي النتاج الداخلي عام ١٩٩٢ إلى ١٠% منه عام ٢٠٠٤. وتُظهِر الصورتان ٤-١/ب و٤-١/ج أن أوضاع الأصول الأجنبية الصافية في البلدان الأخرى الشرق آسيوية تحسنت أيضاً إثر الأزمة المالية ١٩٩٧-٩٨، في حين تردّت الأوضاع المالية الصافية في البلدان في مجموعة السبع في الصورة ٤-١/ج، وأوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية. ووفقاً لقاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، فإن فائض الحساب

---

(١) قدم لين (٢٠٠٦) المزيد من التفاصيل التي تتعلق بالتطور التاريخي للميزانية العمومية الدولية في كل من الصين والهند.

(٢) انظر لين وميليسي -فيريتي (٢٠٠٦) من أجل دراسة فوائد التركيز على الميزانيات العامة بدلاً من تدفقات رأس المال.

الجاري للصين واصل ارتفاعه منذ عام ٢٠٠٤، ليصل إلى ٧,٢% عام ٢٠٠٥ وتُوقِّع له ٧,٢% لفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مما يعزز وضعها الدائن. وعلى العكس، عاد رصيد الحساب الجاري الهندي إلى المنطقة السلبية بعجز ١,٥% عام ٢٠٠٥ وعجز متوقع بنسبة ٢,١% و٢,٧% عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٧، على التوالي، وهكذا يتعمق وضعها المدين.

إن أوضاع الأصول الأجنبية الصافية في الصين والهند، مقارنة بالبلدان الأخرى النامية، أقل سلبية مما هي عليه الحالة نموذجياً في بلدان في مستوى مماثل من التطور (لين وشمكلر ٢٠٠٦). ويبقى هذا صحيحاً اليوم. ومع أن لبعض البلدان الأخرى النامية أوضاعاً صافية أكثر إيجابية، فإن هذه نموذجياً بلدان غنية بالموارد.

واختلالات التوازن في الصين والهند، بمعنى عالمي، صغيرة نسبياً. ففي عام ٢٠٠٤، بلغ الوضع الدائن الصيني ٧,٤% فقط من مستوى الأصول الأجنبية الصافية لليابان، في حين كانت الخصوم الصافية الهندية ٢,٨% فقط من الخصوم الخارجية الصافية للولايات المتحدة[١]. وبمعايرة مختلفة، وصل صافي الوضع الدائن للصين البالغ ١٣١ بليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٤ إلى ٥% فقط من الوضع الخارجي السلبي للولايات المتحدة البالغ ٢,٦٥ تريليون دولار [٢،٣]. ولكن مركز الصين يزداد أهمية على أساس الفائض: في عام ٢٠٠٦، يُتوقَّع أن يرتفع فائض حسابها الجاري من ١٨٤ بليون دولار إلى أكثر من ٢٠% من عجز حساب الولايات المتحدة المتوقع البالغ ٨٦٩ بليون دولار (صندوق النقد الدولي ٢٠٠٦-ب).

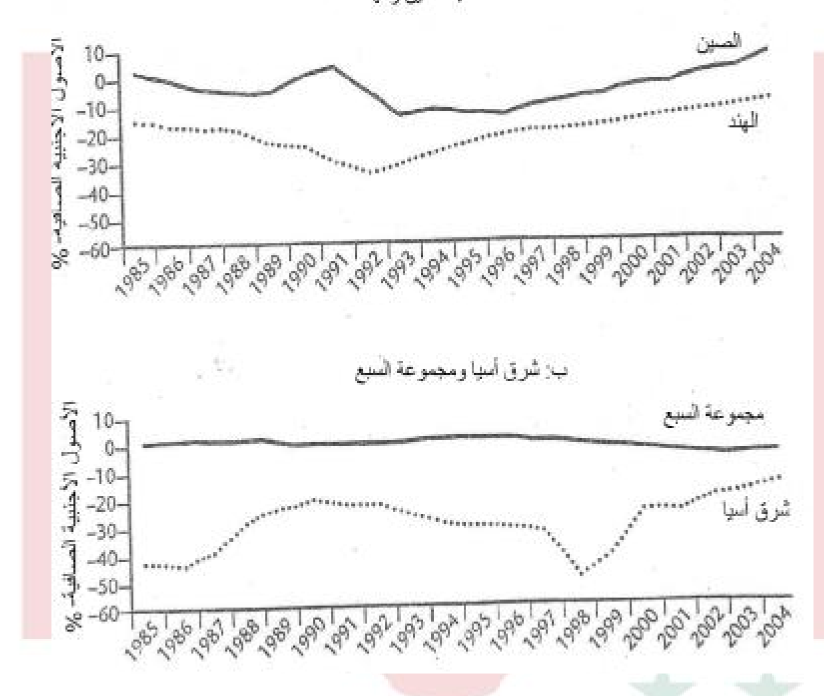
---

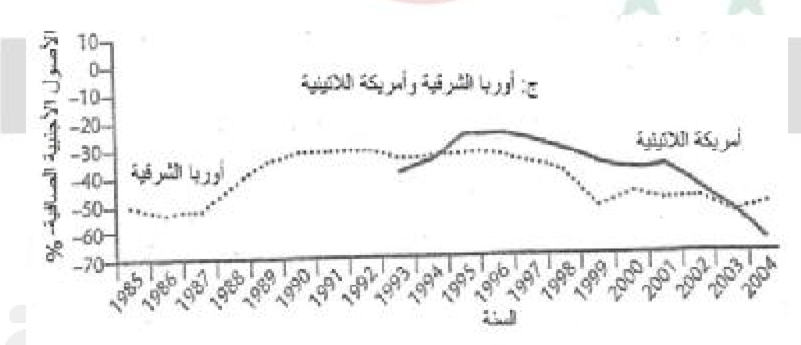
(١) اليابان أكبر دولة دائنة في العالم؛ والولايات المتحدة أكبر دولة مدينة في العالم.

(٢) البليون = ألف مليون.

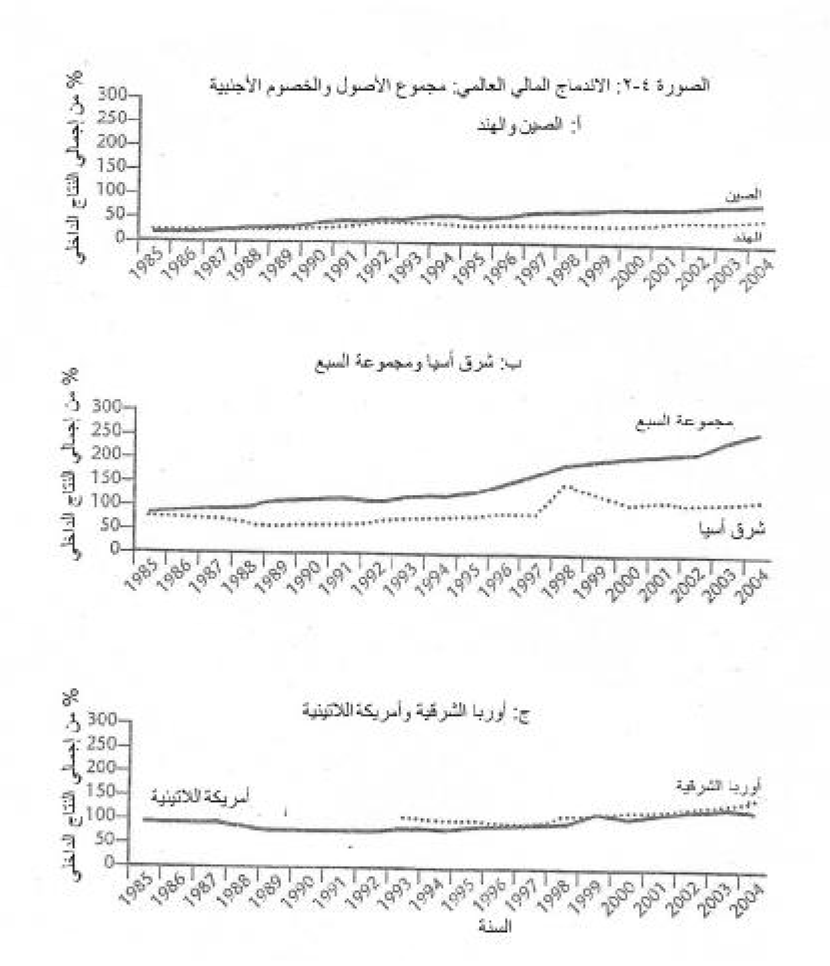
(٣) تعتمد هذه الحسابات على معلومات استُمِدَّت من لين و ميليسي-فيريتي (٢٠٠٦). وفي السنوات الحاضرة، يدير مصدرو النفط الكبار مع الاقتصادات الأخرى الآسيوية أيضاً فوائض حسابات جارية أساسية.

الصورة ٤-١: أوضاع الأصول الأجنبية الصافية، ١٩٨٥- ٢٠٠٤





المصدر: سحب حسابات المؤلفين على مجموعة البيانات التي ركَّبها لين وميِليسي - فيريسي (٢٠٠٦). ملاحظة: صافي وضع الأصول الأجنبية يجد تعبيراً له بعدِّه نسبة إلى إجمالي النتاج الداخلي. وآسيا الجنوبية هو معدل أندونيسيا، وجمهورية كوريا، وماليزيا، وتايلاند. و٧ هو معدل كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وأمريكا اللاتينية هي معدل الارجنتين، والبرازيل، وتشيلي، والمكسيك. وأوروبا الشرقية هي معدل جمهورية التشيك، وهنغاريا، وبولندا. والتسلسل فيما يتعلق بالمناطق هي المعدلات الموزونة حيث الأوزان هي النتاجات الداخلية الإجمالية للبلدان بعدِّها جزءاً من إجمالي النتاج الداخلي للمنطقة.



المصدر: سحب حسابات المؤلفين على مجموعة البيانات التي ركبها لين و ميليسي-فيريتسي (٢٠٠٦). ملاحظة: صافي وضع الأصول الأجنبية يجد تعبيراً له بعدِّه نسبة إلى إجمالي النتاج الداخلي، آسيا الشرقية هي معدل اندونيسيا، وجمهورية كوريا، وماليزيا، وتايلاند. وومجموعة السبعة هي معدل كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وأمريكا اللاتينية هي معدل الارجنتين، والبرازيل، وتشيلي، والمكسيك. وأوروبا الشرقية هي معدل جمهورية التشيك، وهنغاريا، وبولندا. والتسلسل فيما يتعلق بالمناطق هي المعدلات الموزونة حيث الأوزان هي النتاجات الداخلية الإجمالية للبلدان بعدِّها جزءاً من إجمالي النتاج الداخلي للمنطقة.

تشكل أساسَ هذه الأوضاع الصافية زيادةٌ مهمة في حجم الميزانيات العامة الدولية للصين والهند. وتظهر الصورة ٤-٢/أ مجموع الأصول والخصوم الأجنبية (مقسَّمة على إجمالي النتاج الداخلي). وهذا المؤشر للاندماج المالي الدولي ازداد في السنوات الأخيرة بحدة بالنسبة لكلا البلدين، مع أن المستويات لم تكن عالية لدى مقارنتها بمناطق أخرى (الصورتان ٤-٢/ب و٤-٢/ج). ولما كان النمو أساسي في المحوزات عبر الحدود، أظهرنا أن السرعة النسبية للاندماج المالي تخلفت عن التوسع في التكامل التجاري وزيادة حصة الصين والهند في إجمالي النتاج الداخلي العالمي (لين و شمكلر ٢٠٠٦).

هناك عدم تماثل مهم في تركيب الأسهم التي تشكل أساس إجمالي الأصول والخصوم الخارجية ويُظهِر الجدول ٤-١ تركيب الأصول والخصوم الخارجية للصين والهند. وعلى جانب الأصول، إن وضع الأسهم (حافظة الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر) بسيط نسبياً في كلا البلدين، مع هيمنة أصول المدخرات الخارجية التي تبلغ ٣١,٨% من إجمالي النتاج الداخلي للصين و١٨,٣% من إجمالي النتاج الداخلي للهند عند نهاية عام ٢٠٠٤. وعلى جانب الخصوم، يظهر الجدول أيضاً بعض الاختلافات المهمة بين البلدين. وعلى وجه الخصوص، تتخذ خصوم الأسهم في الأساس شكل استثمار أجنبي مباشر في الصين، بينما خصوم حافظة الأسهم هي السائدة في الهند. ويشكل الدين الخارجي أقل من ثلث الديون الصينية، لكن يشكل أكثر من النصف في حالة الهند.

يدرس الجدول ٤-٢ الأوضاع الصافية في كل فئة أصول عند نهاية عام ٢٠٠٤. فالصين والهند كلتاهما "في دين طويل الأجل، وأسهم قصيرة الأجل: أوضاع دينهما -إيجابية وأوضاع أسهمهما سلبية. وكما لاحظ لين وميليسي-فيريتي (٢٠٠٦)، إن هذا نموذج شائع حالياً في البلدان النامية. ومع ذلك، إن حجم عدم التماثل لافت للنظر، خصوصاً في حالة الصين.

الجدول ٤-١: تركيب الأصول والخصوم الأجنبية، ٢٠٠٤

(% من إجمالي النتاج الداخلي)

المكون	الصين		الهند	
	الأصول	الخصوم	الأصول	الخصوم
حافظة الأسهم	٠,٣	٢,٩	٠,١	٩,١
الاستثمار الأجنبي المباشر	١,٩	٢٥,٧	١,٣	٦,٤
الدين الخاص	١٣,٣	١١,٩	٢,٦	١٧
المدخرات	٣١,٨	غير ملائم	١٨,٣	غير ملائم
الإجمالي	٤٧,٣	٤٠,٥	٢٢,٣	٣٢,٥

المصدر: حسابات المؤلفين، اعتماداً على مجموعة البيانات التي ركبها لين وميليسي-فيريتي (٢٠٠٦).

الجدول ٤-٢: عدم التماثل في الميزانية العامة الدولية، ٢٠٠٤

(% من إجمالي النتاج الداخلي)

المكوِّن	الصين	الهند
صافي مخفظة الأسهم	-٢,٦	-٩
صافي الاستثمار الخارجي المباشر	-٢٣,٨	-٥
صافي حقوق المساهمين	-٢٦,٥	-١٤,١
صافي الدين الخاص	١,٥	-١٤,٦
الاحتياطيات	٣١,٨	١٨,٣
صافي الدين	٣٣,٣	٣,٧

المصدر: حسابات المؤلفين، اعتماداً على مجموعة بيانات ركَّبها لين و ميليسي وفيرستي (٢٠٠٦).

وتُظهِر الصورة ٤-٣ الأهمية النسبية لمختلف مكونات الميزانية العامة الدولية لكل من الصين والهند. وبالنسبة إلى البلدان الأخرى، فإن إحدى

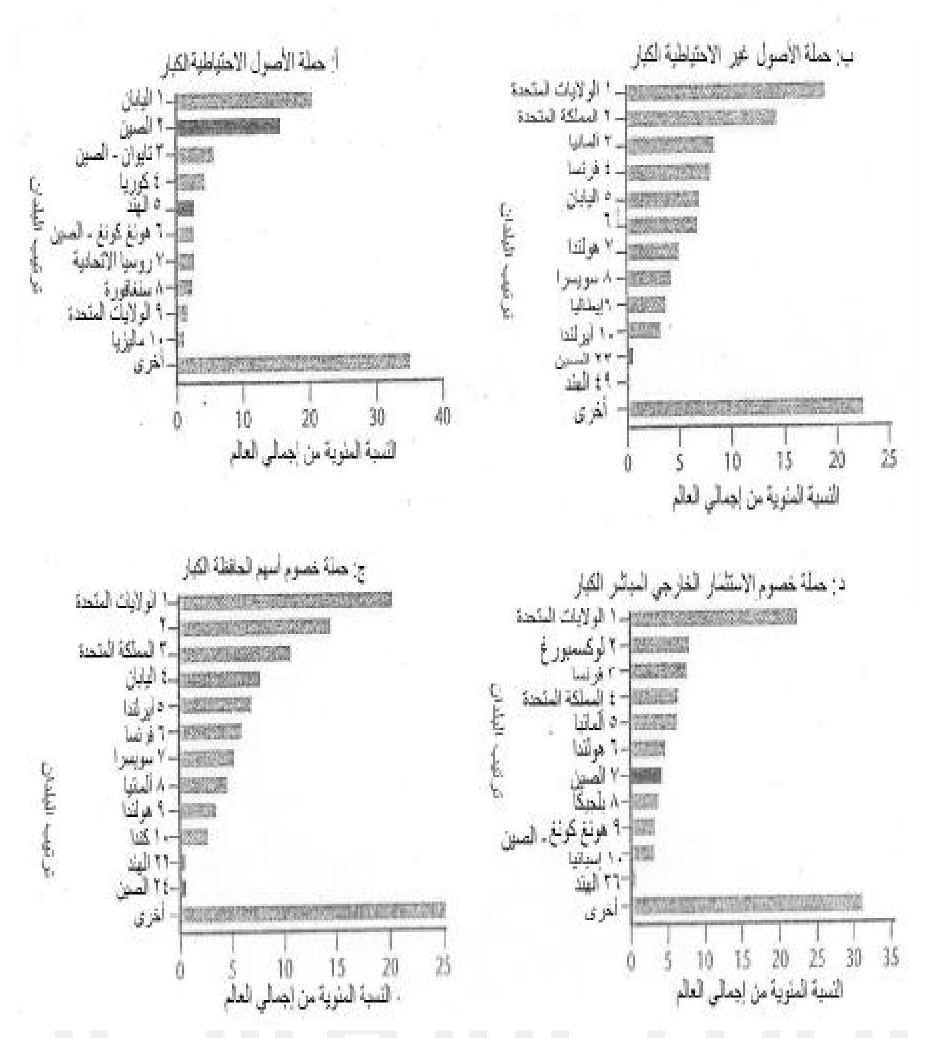
الميزات البارزة للصين والهند هي انخفاض مستويات الأصول الأجنبية غير الاحتياطية (درسها لين أيضاً ٢٠٠٦). ووفقاً للبيانات التي جمعها لين وميليسي - فيريتي، بلغت الحافظة الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر في الصين ٥,٧ بليون دولار و ٣٥,٨ بليون دولار، على التوالي، في نهاية عام ٢٠٠٤، في حين كانت أرقام الهند ٠,٩٥ بليون دولار و٩,٦ بليون دولار، على التوالي. وبالنسبة للأسهم العالمية لحافظة الأسهم الخارجية وأصول الاستثمار الخارجي المباشر (٨,٩٨ ترليون دولار و١٢,٥٥ ترليون دولار، على التوالي)، فإن هذه تتوافق مع الحصص العالمية البالغة ٠,٠٦% (الصين) و٠,٠١% (الهند) من حيث أصول محفظة الأسهم الخارجية و٠,٢٩% (الصين) و٠,٠٨% (الهند) من حيث أصول الاستثمار الخارجي المباشر. وبوصفها علامة إسناد، فإن هذه الحصص في إجمالي النتاج المحلي بالدولار العالمي تبلغ ٤,٧% و١,٧%، على التوالي، بينما تمتلكان ١٦% و٣,٣% من الاحتياطيات العالمية.

وفيما يتعلق بالتأثير العالمي، تُظهِر الصورة ٤-٣ أنه عند نهاية ٢٠٠٤، مثَّلت خصوم الاستثمار الخارجي المباشر في الصين ٤,١% من خصوم الاستثمار الخارجي المباشر العالمية[1]. ومع أن هذا ينسجم بوضوح مع حصة الصين في إجمالي النتاج الداخلي العالمي (بالدولارات)، فإن الحصص العالمية أدنى بكثير فيما يتعلق بالعناصر الأخرى غير الاستثمارية للميزانية العامة الدولية. إن الصين والهند، من حيث حافظة الاستثمار، "أدنى مستوى" بوصفهما أهدافاً للمستثمرين الدوليين وبوصفهم مستثمرين في أصول خارجية غير احتياطية. (لين ٢٠٠٦).

---

(١) بعض من هذا الاستثمار الخارجي المباشر يمثل نشاطات رحلة ذهاب وإياب، التي يرسل بواسطتها المقيمون المحليون الاستثمار بواسطة شخصيات معنوية بعيدة للاستفادة من الحوافز الضريبية والمزايا الأخرى التي يوفرها المستثمرون الأجانب (انظر البنك الدولي ٢٠٠٢؛ و زايو ٢٠٠٤).

الصورة ٤-٣: حملة الأصول والخصوم الخارجية الكبار، ٢٠٠٤



المصدر: اعتماد حسابات المؤلفين على مجموعة البيانات التي ركّبها لين و ميليسي-فيريتي (٢٠٠٦).

ملاحظة: تُظهِر الصور محوزات الأصول والديون الأجنبية، بنوع الأصل والدين، للحَمَلَة العشرة الأكبر، والصين، والهند، ومجموع البلدان الأخرى، بعدِّها نسبة مئوية لإجمالي المحوزات من ذلك النوع للأصل أو الدين. وتُظهِر أيضاً حصة إجمالي النتاج الداخلي العالمية للاقتصادات العشرة الأكبر والهند. ويُعبَّر عن المحوزات بوصفها نسبة مئوية لمجموع محوزات كل البلدان في مجموعة البيانات. وتُظهِر الأرقام بجانب للمحوزات الوضع في الترتيب العالمي.

القطاع المالي الداخلي

لسبر المدى الذي يمكن فيه تفسير الحقائق المنمطة أعلاه بواسطة التطورات والسياسات المرتبطة بالقطاعات المالية الداخلية في الصين والهند، سنلخص بشكل محكم جداً الاتجاهات في الجوانب الثلاثة المترابطة للقطاع المالي: سياسات التحرير المالي وأسعار الصرف، وتطوير (وتعيين) القطاع المالي الداخلي، والنماذج في المدخرات والاستثمار [1].

وكما أصبح واضحاً، عند تلخيص تطور هذه العوامل، فإنها ترتبط أساساً بتجارة الأصول عبر الحدود والميزانيات العمومية الدولية. ونتولى نحن التحليل بالالتفات إلى التطورات الخاصة في القطاعات المالية لكل بلد.

الصين

تبنى العملاقان مقاربة تدريجية للتحرير المالي، تتضمن رأس المال. وخلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، كان التركيز الرئيس على تشجيع تدفقات الاستثمار المباشر المتجهة نحو الداخل (أي، الاستثمار الخارجي المباشر) الذي أدى إلى موجة من الاستثمار المباشر في الصين في تسعينيات القرن الماضي. وكان قد أُجيز استثمار الأجانب في سوق الأسهم المالية في الصين منذ عام ١٩٩٢ بواسطة فئات الأسهم المتعددة، لكن المدخل كان بعدً مقيداً كما حدَّ من جاذبيتها الإشرافُ الثقيل للأسهم التي تملكها الدولة. كانت تدفقات الدين نحو الداخل، بوجه خاص، مقيدة، ومثلها كانت تدفقات رأس المال الخاص نحو الخارج. وهذا مكَّن الدولة من التحكم بالقطاع المصرفي الداخلي، على سبيل المثال، عن طريق وضع سقوف لأسعار الفائدة. وقد أوجز لين وشمكلر هذه الإجراءات (٢٠٠٦).

ارتبطت سياسة التحرير المالي في الصين بصورة جوهرية بنظام أسعار الصرف فيها. فمنذ ١٩٩٥، كان الرينْمِنْبي واقعياً مستجدياً الدولار

---

(١) يقدم ملحق لين وشمكلر (٢٠٠٦) وصفاً موجزاً لكن أكثر نفصيلاً بكثير.

الأمريكي، وإن كان بدرجة محدودة من المرونة منذ زيادة قيمة العملة بنسبة ٣% في شهر تموز ٢٠٠٥. وعُدَّ استقرار قيمة سعر الصرف مرساة اسمية داخلية ووسيلة لتشجيع التجارة والاستثمار الخارجي المباشر. وقد أسهمت المحافظة على الهدفين التوأم: المحافظة على استقرار سعر الصرف والمحافظة على استقلال السياسة النقدية في استمرار الاحتفاظ بضوابط مالية واسعة.

مارست هذه السياسات تأثيراً كبيراً في الميزانية العامة الدولية للصين. وشجعت قيود حساب رأس المال رحلة ذهاب وإياب مهمة (لين وشمكلر ٢٠٠٦)، مع هونغ كونغ (الصين) التي تلعب دوراً مهيمناً في توجيه الاستثمار إلى الصين. علاوة على ذلك، كان لاستهداف سعر الصرف تأثير قوي في تركيب الميزانية العامة الدولية في الصين. وعلى جانب الخصوم، إن حجم تدفقات رأس المال الخاص (على الأقل حتى تغيير نظام تموز ٢٠٠٥) يمكن أن يُعزى جزئياً إلى تدفقات مُضارَبية في توقع زيادة قيمة الرينْمِنْبي (براساد و وي ٢٠٠٥)[١] . ولتفادي زيادة قيمة العملة، كان نظير زيادة تدفقات رأس المال هو التراكم السريع للاحتياطات الخارجية والتوسع في تجميع النقد (انظر الصورة ٤-٤/أ و لين وشمكلر ٢٠٠٦). وتباعاً، تم تسهيل إدامة تراكم الاحتياطيات من طريق تنظيم أسعار الفائدة، الأمر الذي حافظ على انخفاض كلفة التعقيم[٢] sterilization (باي ٢٠٠٦).

وإذا تحولنا إلى القطاع المالي الداخلي، وجدنا أن تطور السوق المالية الداخلية في الصين كان ضئيلاً عند انطلاق عملية الإصلاح عام ١٩٧٨. وقد

---

(١) بيَّن براساد و وي (٢٠٠٥) أن تدفقات رأس المال غير المسجلة ازدادت في السنوات الأخيرة لأن المستثمرين الأجانب يحاولون تفادي القيود على مقدرتهم على حيازة أصول الرينْمِنْبي في توقع زيادة قيمة العملة.

(٢) تعقيم النقد، يعني منع تأثير وفرته على الأسعار -المترجم.

ترافق التحرير التدريجي للقطاع بتعميق حاد لمؤشرات التنمية المالية خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة (الصورة ٤-٤/أ ولين وشمكلر [٢٠٠٦]).

فيما يتعلق بالقطاع المصرفي، تُظهِر الصورة ٤-٤/ب أن الاعتماد المصرفي إلى إجمالي النتاج الداخلي ازداد ضعفين تقريباً، والودائع إلى إجمالي النتاج الداخلي ارتفعت تقريباً ثلاثة أضعاف بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٤، لتبلغ مستويات أعلى بكثير من مثيلاتها في الهند ومجموعات الإسناد الأخرى ذات الصلة (آسيا الشرقية، وأوروبا الغربية، وأمريكا اللاتينية، و مجموعة السبع)[١] . والاعتماد، من حيث الحجم، مرتفع كما هو في اقتصادات مجموعة الدول السبع، والودائع أكبر بصورة جوهرية من كل مقاييس المقارنة الأخرى. ولكن، على الرغم من العمق المالي الواضح الذي حصرته هذه المؤشرات، يبقى القطاع المصرفي مركَّزاً بقوة على الإقراض إلى المشاريع التي تملكها الدولة، ويبدو أنه لن يكون مورِّداً ملائماً للتسليف إلى المشاريع الخاصة والعائلات. وسقف أسعار الفائدة أيضاً يشوه سلوك المصارف ويحد من جاذبيتها بالنسبة للمستثمرين المحليين والأجانب (باي ٢٠٠٦).

وفيما يتعلق بأسواق رأس المال الداخلي، مع أن سوق الأوراق المالية مر بتوسع مهم منذ عام ١٩٩١ (الصورة ٤-٤/ج)، فإن الإشراف الواسع للأسهم التي تمتلكها الدولة يشير ضمناً إلى أن الأسهم القابلة للتجارة تبلغ فقط ثلث مجموع رأس مال سوق الأوراق المالية الكلي.إضافة إلى ذلك، يُفهَم تسعير الأسهم بوصفه مفتوحاً للمضاربة، مع تدخل حكومي منتظم في السوق استجابة لمحاولات الضغط السياسي الذي تمارسه صناعة السمسرة. علاوة على ذلك، تبقى سيطرة الشركات في الصين بعيدة عن المعايير الدولية. وهذا يتناقض مع تركيز الحكومة الصينية على ضان سلامة الاستثمار المباشر. والاختلاف في حماية حقوق ملكية الأجانب بين الاستثمارات المباشرة

---

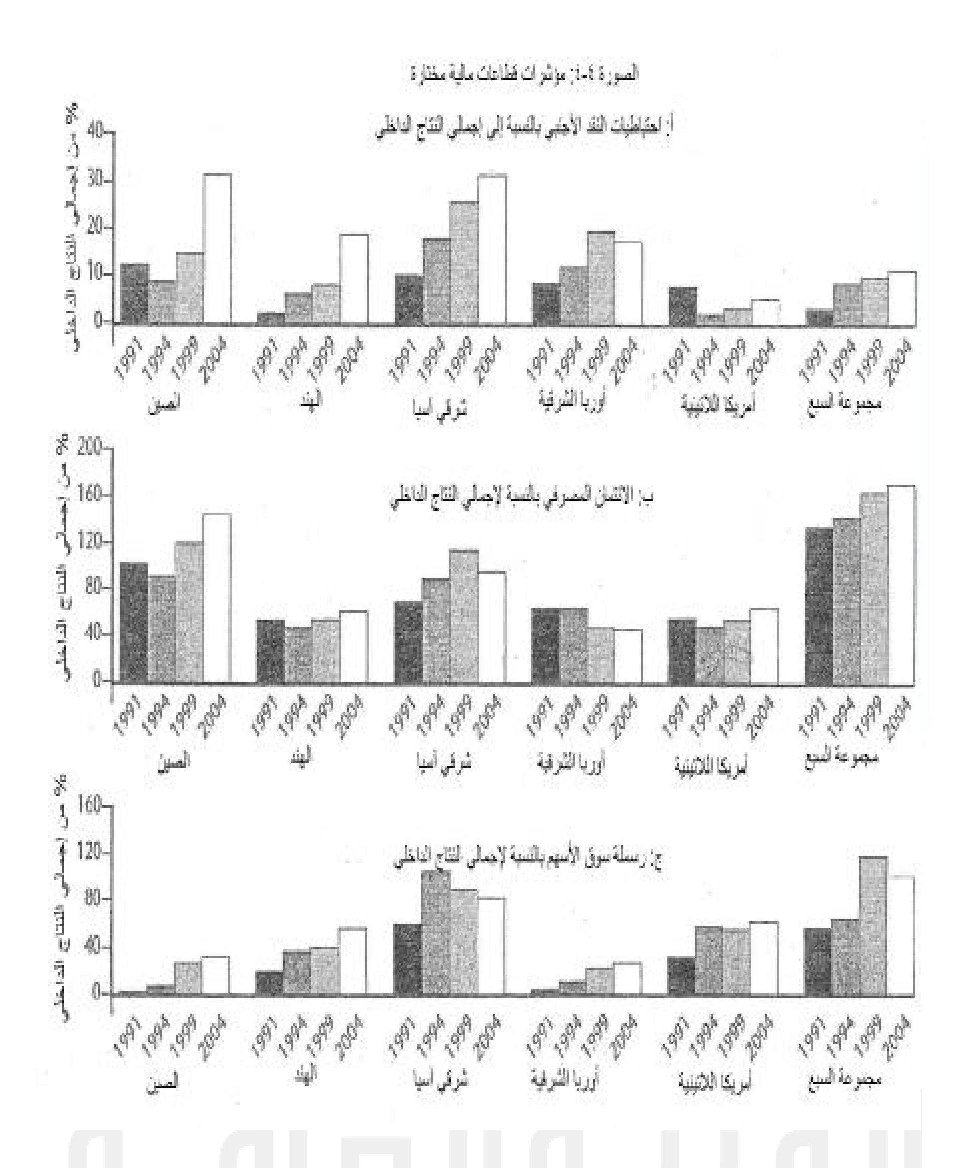
(٣) كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

واستثمارات في حافظة الاستثمارات جعل الاستثمار الخارجي المباشر أكثر جاذبية من أسهم في حافظة الأسهم بالنسبة للمستثمرين الأجانب الذين يتطلعون إلى المشاركة في السوق الصينية.

كانت الأموال الداخلية هي المصدر الرئيس لتمويل الاستثمار بالنسبة لقطاع الشركات الصينية[1]. ووفقاً لــ كيجز (٢٠٠٦)، ادخرت المشاريع في الصين ٢٠% من إجمالي النتاج الداخلي عام ٢٠٠٥. ولكن مستوى استثمارها كان أعلى بكثير من ذلك، نحو ٣١,٣% من إجمالي النتاج الداخلي عام ٢٠٠٥. وكان القطاع المصرفي هو المورِّد الأكثر أهمية للتمويل الخارجي. وقد أظهر ألِن، وكاين، وكاين (٢٠٠٥) أن القنوات الأخرى المهمة للتمويل الخارجي كانت الاستثمار الخارجي المباشر (خصوصاً بالنسبة لمشاريع القطاع الخاص) وميزانية الدولة بالنسبة للمشاريع التي تملكها الدولة. تساعد ميزات القطاع المالي الداخلي هذه على توضيح بعض عناصر اندماج الصين في النظام المالي الدولي. فقد عملت المشكلات، بوجه خاص، في النظام المصرفي (أي، تركيز سجل قروضه على المشاريع التي تملكها الدولة، وعدد مهم من القروض اللا أدائية، ومؤسسات الملاءة) على تقييد رغبة السلطات بالسماح للمصارف الصينية بزيادة أموالها الخارجية أو العمل بعدِّها وسطاء لاكتساب الأصول الخارجية بواسطة كيانات داخلية (ستسر ٢٠٠٥). إضافة إلى ذلك، تعني الطبيعة المشوهة لسوق الأوراق المالية الصينية أن تدفقات حافظة الأسهم ستكون مقيدة حتى في ظل نظام خارجي للحساب أكثر ليبرالية. وبالمثل، إن سوق السندات الداخلية هو في مرحلة بدائية جداً من التطور، وقدرة الكيانات الداخلية على المباشرة بإصدار سندات دولية تبقى محددة جداً.

---

(١) من المهم معرفة أن الأرباح المحتجزة هي أيضاً مصدر رئيس لتمويل الاستثمار في الكثير من البلدان المتطورة والنامية (على سبيل المثال، انظر كوربِت وجنكنسون [١٩٩٦]). ومع ذلك، ستختلف الفعالية في استخدام الأموال الداخلية بين الأنظمة التي تستخدم مراقبين خارجيين فعالين والأنظمة التي تفتقر إلى وسيلة تأديب خارجية للجم قرارات الشركات حول الاستثمار.



الصورة ٤-٦: مؤشرات قطاعات مالية مختارة

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ وصندوق النقد الدولي، إحصائيات مالية دولية؛ وفاكتبوك بورصة الأوراق المالية العالمية، المعيارية والفقيرة؛ وبِكّ، دسميرجوش-كونت، وليفين ٢٠٠٦.

ملاحظة: بخصوص وصف آسيا الشرقية، و ج-٧، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا الشرقية، انظر الملاحظة على الصورة ٤-١.

والقناة الثالثة التي تربط النظام المالي الداخلي بالموازنة العامة الدولية هي المدخرات والاستثمارات الداخلية، مع اختلاف صافٍ في تحديد دور ميزان الحسابات الجارية.

يؤثر النظام المالي الداخلي على معدلات الادخار من طريق آلاف القنوات. وفيما يتعلق بقطاع العائلات، بيَّن شامِن وبراساد (٢٠٠٥) أن نقص تسليف المستهلك يعني أن العائلات يجب أن تراكم المدخرات لتمويل شراء السلع الاستهلاكية المتينة. علاوة على ذلك، يتطلب تخلف الضمان الاجتماعي والخاص عائلات لتأمين الذات من طريق مراكمة مخزونات احتياطية من المدخرات[١].

على الرغم من هذه الاتجاهات على مستوى الأسرة، أظهر كيجز أن الارتفاع الاستثنائي لمعدل الادخار الإجمالي في الصين تدفعه، بصورة أساسية، مدخرات الشركات[٢]. وقد يسَّر ارتفاعُ مستوى مدخرات المشاريع المطلوبة لتمويل مستويات استثمار عالية سياسةَ دفع أرباح منخفضة للأسهم. وفي الحالة المتطرفة لمشاريع كثيرة تمتلكها الدولة، لا وجود إطلاقاً لدفع أرباح أسهم. وفي بعض الحالات، تعكس المقاومة لتوزيع أرباح شكاً حول هياكل المِلكية وضعف وضع سيطرة الشركات[٣].

---

(١) بلانشارد وجايفازي (٢٠٠٥) أيضاً شددا على أن مدخرات العائلات في الصين تعكس دافعاً قوياً للحيطة، نظراً لانخفاض احتياطي الخدمات الصحية والتعليمية الممولة حكومياً. علاوة على ذلك، حاول مودلياني وسيبيو (٢٠٠٤) إثبات أن سياسة الطفل الواحد أدت إلى نسبة أعلى للاستخدام من إجمالي السكان وقوضت الدور التقليدي للأسرة في تقديم دعم الشيخوخة، وبالتالي ازدادت مدخرات الأسرة.

(٢) في عام ٢٠٠٥، كانت مدخرات العائلات مماثلة لمدخرات البلدان الأخرى النامية. فعلى سبيل المثال، مع أن معدل مدخرات العائلات في الصين يمكن أن يكون أعلى منه في منظمة اقتصادات التعاون الاقتصادي والتنمية، فإنه كان فعلياً أقل منه في الهند. ومعدل المدخرات الحكومية أيضاً يُسجَّل بعدِّه أعلى نسبياً في الصين.

(٣) مع ذلك، تسعى لجنة الإدارة والإشراف على أصول الدولة التي تأسست مؤخراً إلى تأكيد سيطرة أكبر لمشاريع الدولة، بما في ذلك دفعات أكبر من أرباح الأسهم. وقدَّم نوتون (٢٠٠٦) تحليلاً للكفاح السياسي حول حقوق الإشراف والإيرادات في القطاع الذي تملكه الدولة.

إضافة إلى سياسة دفع أرباح منخفضة للأسهم، يساعد عاملان إضافيان على تعليل ارتفاع مدخرات المشاريع واستثمارها. العامل الأول، هو ارتفاع حصة قطاع الصناعة في إجمالي النتاج الداخلي، الذي يرتبط بمدخرات واستثمار أكبر بسبب كثافة رأسمالها. والعامل الثاني هو ارتفاع أرباح المشاريع الصينية في السنوات العشر الأخيرة. يمكن جزئياً تعليل هذه الأرباح المعززة بزيادة أهمية الشركات الخاصة وزيادة فعالية المشاريع التي تملكها الدولة (كويجز ٢٠٠٦).

وعلى جانب الاستثمار، عمل الاعتماد على التمويل الذاتي وفقدان المسؤولية نحو المساهمين، بشكل معقول، على زيادة معدل الاستثمار، بواسطة مطلعين على بواطن شؤون الشركات الذين يلاحقون المشاريع التي لا تتجاوز عتبة مردود رأس المال الذي تتطلبه مصادر التمويل الخارجي التجارية[١]. إضافة إلى ذلك، إن الوصول إلى اعتماد موجه من القطاع المصرفي، بالنسبة للمشاريع التي تملكها الدولة، يمكِّن هذه الشركات من الاحتفاظ بمعدلات استثمار أعلى مما لو تم هذا بطريقة أخرى. علاوة على ذلك، تعني القيود على خروج رأس المال أن الاستثمار في المشاريع كان، محصوراً، إلى حد بعيد، بالمشاريع الداخلية.

وخلاصة القول، يمكن أن يساعد تخلفُ النظام المالي الداخلي على تفسير ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار في الصين. والتأثير الصافي في الحساب الجاري غامض من حيث المبدأ، لأن التطوير المالي يمكن أن يخفض المدخرات ومعدلات الاستثمار. ومع ذلك، يشير الدليل التجريبي عبر البلاد إلى أن التعميق المالي الداخلي يخفض معدل الادخار ويزيد الاستثمار (انظر صندوق النقد الدولي ٢٠٠٥). من المعقول، خصوصاً بالترافق مع

---

(١) علاوة على ذلك، عمل الافتقار إلى التوسط المالي على تشويه نماذج الاستثمار، بواسطة شركات ناشئة أو قبل ولادتها جائعة للتمويل، في حين تستخدم الشركات الناضجة، بصورة غير فعالة، فيضاً نقدياً مفرطاً.

حساب رأسمال مفتوح، أن توسطاً مالياً داخلياً رفيع النوعية يمكن أن يمارس ضغطاً نزولياً على المدخرات أكبر من الاستثمار. ويمكن تعويض رأس المال الدولي، بوجه خاص، الذي توجهه المصارف الداخلية والأسواق المالية الداخلية نحو مشاريع داخلية عالية المردود عن طريق خفض الاستثمار في تلك المشاريع غير الفعالة التي يحميها النظام المالي الحالي. علاوة على ذلك، يمكن لنظام مالي أفضل أن يحفز الاستهلاك (بتقديم اعتماد أكبر) ويقلل الحاجة للمحافظة على مستويات ادخار عالية (سواء لدوافع الحيطة أو لتمويل الاستهلاك المستقبلي).

الهند

عانت الهند من أزمة مالية حادة في مطلع تسعينيات القرن الماضي، وأدت فيما بعد إلى سلسلة طويلة من الإصلاحات. وكان الهدف حث النمو الهندي من طريق تشجيع التجارة، والاستثمار الخارجي المباشر، وتدفقات حافظة الأسهم ، على الرغم من تفادي تدفقات الدين التي فُهم بأنها يحتمل أن تخل بالاستقرار. وفي السنوات التالية، عرفت الهند تحريراً شاملاً لكنه كان انتقائياً (أوجزه لين وشمكلر [٢٠٠٦]). ولكن ضوابط رأس المال الملموسة تبقى في محلها.

عمل تثبيط الدين الخارجي على تقييد قدرة الكيانات الداخلية على إصدار السندات على الأسواق الدولية ودخول المستثمرين الأجانب إلى سوق السندات الداخلية. علاوة على ذلك، إن القيود في أسواق سندات الشركات والحكومة على مشتريات الأجانب أكثر صرامة بكثير. ولهذا لسبب، تبقى سوق السندات الخاصة متخلفة (لين وشمكلر ٢٠٠٦).

وعلى العكس، كان المدخل إلى تدفقات الأسهم العادية إلى الداخل أكثر تحرراً بكثير. فالقيود على الاستثمار الخارجي المباشر كانت تتراخى تدريجياً، مع أنها بعدُ موجودة، وتستقبل الهند استثمارات أقل بكثير مقارنة

بالصين (الجدول ٤-١). ولكن الصفة المميزة لتدفقات الأسهم العادية إلى الهند هي المستوى العالي نسبياً لتمويل حافظة الأسهم. وقد ساعدت القاعدة الواسعة للمستثمرين المؤسَّسِيين المحليين في الهند دخول المستثمرين المؤسَّسِيين الأجانب، إلى حد أنه سُمِح لهم بأن يغامروا جزئياً في الأسهم العادية للمشاريع الهندية.

وتم أيضاً تقييد خروج رأس المال، مع أن النظام كان قد جرى تحريره (باتنِك و شاه ٢٠٠٦). ولم يُسمَح للمصارف الهندية، بوجه خاص، باكتساب أصول أجنبية، وعلى الأصح، يجري تشجيع هذه المصارف لامتلاك سندات حكومية، وبالتالي تخفيض كلفة تمويل العجز العام. ووفقاً لذلك، إن القيود الحالية على توزيع الأصول جعلت الاحتياطيات الرسمية المكوِّن المهيمن للأصول الأجنبية. وكما في الصين، يسعى سعر الصرف/النظام النقدي الفعلي إلى المحافظة على استقرار قيمة الروبية مقابل الدولار، الذي يقدم مرساة اسمية ويُعَدُّ مشجعاً للتجارة والاستثمار. وقد تم دعم نظام سعر الصرف بضوابط لرؤوس الأموال، سمحت لدرجة ما من الاستقلال النقدي بالارتباط بهدف سعر الصرف.

بدأت الهند بإصلاح مؤسساتها المالية عقب الأزمة التي حدثت في مطلع تسعينيات القرن الماضي. فكانت هناك إصلاحات واسعة في أسواق الأسهم العادية والقطاع المصرفي. وسوق الأسهم العادية الداخلية، كما توضح الصورة ٤-٤/ب و ٤-٤/ج، أكثر تطوراً بكثير في المعدلات النسبية منه في القطاع المصرفي (أو سوق السندات، كما بيِّن لين وشمكلر [٢٠٠٦]). وتحسنت سيطرة الشركات، الأمر الذي شجع الاستثمار من قبل مساهمي الأقلية، المحليين والأجانب. ويساعد التطوير الناجح لأسوق الأسهم العادية على تفسير التحول من الدين إلى الأسهم العادية في التمويل الخارجي للشركات المسجلة (انظر لين و شمكلر [٢٠٠٦]).

وكما ذكرنا آنفاً، إن القناة الثالثة التي تربط النظام المالي الداخلي بالميزانية العامة الدولية هي المدخرات والاستثمارات الداخلية. ومعدل الادخار الحالي في الهند مماثل لمعدله في معظم البلدان الأخرى الآسيوية (مِسْرا ٢٠٠٦). وفي الواقع، يتجاوز معدل ادخارها المستوى الصيني. ولكن، مع أن ادخار الشركات يكون على اتجاه نهوضي، فإنه أدنى بكثير من المستوى الصيني، والادخار الحكومي أدنى نسبياً على الرغم من تنامي الدين منذ عام ٢٠٠٢. وعلى جانب الاستثمار، ارتفع الاستثمار الخاص باضطراد في حين انخفض الاستثمار العام منذ ثمانينات القرن الماضي. وفي مقارنة مستويات الاستثمار في الصين والهند، لاحظ مِسْرا (٢٠٠٦) أن اختلافاً مهماً هو أن نموذج النمو القطاعي في الهند أكثر توجهاً نحو الخدمات وبالتالي أقل كثافة في رأس المال المادي. ومع ذلك، لاحظ كاتشر وآخرون (٢٠٠٦) أن المرحلة التالية من التطور الهندي، يمكن أن تتطلب مستوى أعلى من الاستثمار المادي -توسع في قطاع التصنيع مطلوب لامتصاص العمالة قليلة الخبرة، وهناك عجز مهم في نوعية الهيكل الأساسي العام.

وكما في الصين، من المعقول أن يعمل تطوير إضافي للقطاع المالي المحلي في الهند على تحفيز هبوط في معدلات ادخار العائلات والشركات عندما تزداد متاحية الاعتماد من النظام المالي. وبقوة أكبر أيضاً من الصين، يمكن أن يعمل تطوير مالي أبعد على تحفيز توسع في الاستثمار، على ضوء قيود الاعتماد التي تواجهها، بوجه خاص، المشاريع صغيرة وكبيرة الحجم. وإضافة إلى ذلك، سيعمل التطوير المالي الذي يترافق بتحرير إضافي لحساب رأس المال بمستوى أكبر من تجارة الأصول عبر الحدود، مع تملك أصول أجنبية من قبل العائلات والمشاريع الداخلية والنظام المالي المحلي الذي يتوسط تدفقات رأس المال الدولية إلى الكيانات الداخلية.

التأثير في النظام المالي العالمي

برز الكثير من المسائل المهمة فيما يتعلق بتأثير الصين والهند في النظام المالي العالمي، وتستحق هذه المسائل اهتماماً أكبر بكثير مما نستطيع تكريسه لها هنا. وفي دراستنا، سنحاول تلخيص النقاط الرئيسة، التي يمكن توسيعها في كتاب مستقبلي. ونجمع هذه المسائل في أربعة أسئلة واسعة استرعت الاهتمام، وأوضحت، حيثما كانت وثيقة الصلة بالموضوع، التأثير التفاضلي للصين والهند في البلدان المتطورة والنامية.

ما مدى أهمية الصين والهند بعدِّهما هدفين لرأس المال الخارجي؟

تشكل الصين والهند حصة صغيرة فقط من الخصوم الخارجية العالمية (باستثناء خصوم الاستثمار الخارجي المباشر الصينية). ولكن، من حيث تدفقات الاستثمار الخارجي المباشر، تبدو الصين إلى حد ما أكثر أهمية: امتص البلد ٧,٩% من تدفقات الاستثمار الخارجي المباشر العالمية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (كانت حصة الهند ٠,٨%). وهذه التدفقات الكبيرة يمكن أن تمثل التكيف مع حافظة أرصدة جديدة تستولي فيه الصين على حصة أكبر من الاستثمار العالمي (أكثر توافقاً مع مشاركتها في الاقتصاد العالمي) بعد التمتع بأهمية بسيطة جداً في الحافظات الخارجية.[١،٢].

وفيما يتعلق بخصوص حافظة الأسهم ، أظهر لين (٢٠٠٦) والصورة ٤-٣ أن كلاً من الصين والهند تشكل فقط أكثر من ٠,٥% من خصوم حافظة الأسهم العالمية. ومن حيث التدفقات، تلقت الصين ١,٩٤% من تدفقات الأسهم العالمية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وتلقت الهند ١,٧٩% (لين ٢٠٠٦).

---

(١) من المهم التأكيد بأن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل رحلة ذهاب وإياب.

(٢) سؤال مهم هو ما إذا كانت تدفقات الاستثمار الخارجي المباشر إلى الصين كان على حساب اقتصادات أخرى ناشئة. انظر لين وشمكلر (٢٠٠٦) من أجل دراسة البحث الحالي حول هذا الموضوع.

وفيما يتعلق بالصين خصوصاً، يحتمل أن يقلل هذا من أهمية تأثيرها في التوزيع العالمي لتدفقات الأسهم -بسبب سوء صيت سوق الأوراق المالية، فالكيانات وراء البحار يمكن أن تفضل تكوين حصص حافظة الأسهم في أسواق الأوراق المالية (توكيل) التي يُتوقَّع لها أن تتحرك معاً بصورة إيجابية مع الاقتصاد الصيني (أكثر وضوحاً، سوق أسهم هونغ كونغ [الصين] يمكن أن يخدم هذا الهدف).

وأخيراً، سجل لين (٢٠٠٦) أن حصتي الصين والهند في خصوم الدين العالمي انخفضت بحدة في السنوات الأخيرة-عام ٢٠٠٤، فقط بـــ ٠,٦٥% و٠,٣٥%، على التوالي. والانخفاض جدير بالملاحظة، بوجه خاص، بالنسبة للهند، التي كانت في مطلع تسعينيات القرن الماضي مديناً دولياً أكثر أهمية بكثير (في المعدلات النسبية).

وبالالتفات إلى المستقبل، ينبغي أن يسبب استمرار الإصلاح المالي الداخلي والتحرير الخارجي بعض التطور في مستوى الخصوم الخارجية وتركيبها لدى الصين والهند. وكعلامة إسناد، يجب أن تعمل زيادة حصة هذين البلدين في إجمالي النتاج الداخلي العالمي ورسملة السوق المالية العالمية، بصورة طبيعية، على تحفيز زيادة تدفقات رؤوس الأموال إليهما. إضافة إلى ذلك، يمكن أن نتوقع رؤية شيء من إعادة التوازن في تركيب الخصوم الخارجية. وبالنسبة للصين، إن إصلاح النظام المصرفي المحلي وتطوير أسواق أسهمها وسنداتها، يمكن أن يخفف من شدة اعتمادها على تدفقات الاستثمار الخارجي المباشر لأن الخيارات البديلة تصبح أكثر قابلية للحياة. ويمكن أيضاً دعم نقص في الأهمية النسبية للاستثمار الخارجي المباشر بخطوات لتقييد كرم الحوافز الحالية التي يقدمها المستثمرون المباشرون الأجانب، مما يخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في الحال ومن خلال تأثيره المرافق في نشاطات رحلات الذهاب والإياب[1]. وأخيراً، إن

---

(١) لمزيد من الدراسة المفصلة، انظر لين و شمكلر (٢٠٠٦).

توسيع أسواق رؤوس الأموال الداخلية وإصلاحات النظام المصرفي أيضاً سيسمحان للشركات التي يملكها أجانب بالاعتماد على مصادر تمويل محلية.

وفيما يتعلق بالهند، يمكن أن تعمل الخطوات الحالية في سبيل تحرير إضافي لنظام الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة الأهمية النسبية لتدفقاته. ولكن مقدرة الهند على اجتذاب هذا النوع من الاستثمار، تعتمد أيضاً على إصلاحات دولية أوسع انتشاراً، تلك التي تحسِّن البيئة الاستثمارية بالنسبة للمستثمرين الأجانب وتشجعهم على توجيه استثماراتهم المباشرة إلى البلد. والعائق الرئيس فيما يتعلق بتحرير تدفقات الدين إلى الداخل هو أن انكشاف حساب رأس المال يمكن أن يهدد قدرة الحكومة على تمويل عجزها المالي الكبير بفائدة منخفضة الكلفة. وفي ظل هذه الشروط، يمكن أن يؤجل تحرير إضافي حتى يتم إصلاح الحالة المالية الداخلية.

ما مدى أهمية الصين والهند بعدِّهما مستثمرين دوليين؟

إن الصين والهند، كما يُظهِر الجدول ٤-١، بعدِّهما مستثمريْن خارجييْن في أصول الأسهم العادية أقل أهمية بكثير من حاملي خصوم الأسهم العادية. وهذه، بوجه خاص، هي الحالة بالنسبة لأصول حافظة الأسهم العادية، التي كانت عام ٢٠٠٤ فقط ٠,٣% و٠,١% من إجمالي النتاج الداخلي بالنسبة للصين والهند، على التوالي. وبحسب أصول حافظة الأسهم العادية، كانت أصول الاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠٠٤ أكبر بكثير - لكن تبقى صغيرة عند ١,٩% و١,٣% من إجمالي النتاج الداخلي، على التوالي. ومن حيث أصول الديون الأجنبية غير الاحتياطية، كان مركز الصين عام ٢٠٠٤ أكبر بكثير من مركز الهند (١٣,٣% إزاء ٢,٦% من إجمالي النتاج الداخلي). ومع ذلك، فإن مركز الصين أيضاً بسيط في المعدلات العالمية، حيث كان يمثل ٠,٦% فقط من أصول الديون الأجنبية غير الاحتياطية عام ٢٠٠٤ (لين ٢٠٠٦؛ الصورة ٤-٣).

وفي ضوء المستويات المنخفضة نسبياً لأصول الأسهم العادية الخارجية وأصول الديون الأجنبية غير الاحتياطية، نجد أن الأصول الأجنبية للصين والهند مركزة إلى حد بعيد في الاحتياطيات الرسمية، التي تمثل، على التوالي، ٦٧% و٨٢% من إجمالي محوزات الأصول الأجنبية. وكما لاحظنا سابقاً، يُصنَّف هذان البلدان عالياً في التوزيع العالمي للاحتياطيات الرسمية- في نهاية عام ٢٠٠٤، كانت الصين والهند الثانية والسادسة، على التوالي، وشكَّلتا معاً ٢٠% من محوزات الاحتياطيات العالمية.

وعلى الجبهة المالية، يعمل مستوى الاحتياطيات العالي بوصفه إعانة تعمل على خفض كلفة التمويل الخارجي لمُصْدِري أصول الاحتياطيات-في المقام الأول، الولايات المتحدة. وهذا بدوره يساعد على جعل معدلات الفائدة في ظروف أخرى أدنى منها في هذه الاقتصادات. فعلى سبيل المثال، قدرت دراسة تجريبية دقيقة أنجزها فورنَك و فورنَك (٢٠٠٦) أن التدفقات الأجنبية الرسمية من شرق آسيا أبقت معدلات الفائدة في الولايات المتحدة في حدود ٦٠ نقطة أساس دون المستويات الطبيعية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وهذا أيضاً يُلقِّم إلى أسعار أعلى للأصول والملك الثابت ونقص في معدل الادخار الداخلي، مما يساعد على تفسير ضخامة عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالتأثير في البلدان الأخرى النامية، تُرجِم انخفاض معدلات الفائدة العالمية المرتبط بمحوزات الاحتياطي العالية إلى ضغط فروق على الدين الخارجي الناشئ، مع "بحث عن المردود" الذي يزيد جاذبية أهداف السوق الناشئة للمستثمرين الدوليين (صندوق النقد الدولي ٢٠٠٦/أ).

هناك عدة أسباب للاعتقاد بأن سرعة تراكم الاحتياطيات ستبدأ بالتباطؤ. أولاً، يأتي تراكم الاحتياطيات من طريق كلفة الفرص الضائعة من حيث الاستخدامات البديلة لهذه الأموال. فعلى سبيل المثال، قدَّر سَمِرْز (٢٠٠٦) أن تكاليف الفرص الضائعة بالنسبة للعشرة الأكبر من مالكي

الاحتياطيات في العالم بلغ ١,٨٥% من إجمالي النتاج القومي؛ وحسب رودريك (٢٠٠٦/أ) أن الكلفة تقارب ١% من إجمالي النتاج الداخلي بالنسبة للبلدان النامية ككل[1]. وبما أن هذه البلدان تتخطى بيسر مستويات الاحتياطيات التي تتطلبها تغطية الواردات والتزامات الدين، فإن كلفة الفرصة الضائعة يمكن أن تكون عالية بالنسبة لأرباح التأمين من تكديس الاحتياطيات بوصفها حيطة ضد المخاطر المالية. وثانياً، بقدر ما تكون التدفقات إلى الداخل غير معقمة، فإن الزيادة في السيولة الداخلية (التي تظهر في صورة لين ٧ وشمكلر [٢٠٠٦]) التي تترافق بتراكم الاحتياطيات، تهدد إمكانية انتعاش أسعار الأصول والملك الثابت والإقراض المُضَلَّل في الاقتصاد الداخلي. وثالثاً، تحظى إعادة توازن نمو النتاج نحو توسيع الاستهلاك الداخلي بتقدير متزايد في الصين، وهي مرغوبة لرفع مستويات المعيشة حتى بصورة أسرع وتتفادى ضغوط أنصار الحمائية التي تتزايد في أوروبا والولايات المتحدة. ورابعاً، إن التحرك نحو نظام أكثر مرونة لأسعار الصرف يمكن أن يخفف الضغط على السلطة النقدية للتدخل في سوق الصرف الخارجية للمحافظة على سعر واقعي ثابت للعملة المتداولة.

يترتب على إبطاء تكدس الاحتياطيات عدة نتائج. فإلغاء إعانة أسعار الفائدة سيرفع كلفة رأس المال بالنسبة للمُصدِرين الأساسيين لأصول الاحتياطيات. ويمكن لهذا بدوره، اعتماداً على استجابة وثيقة التأمين، أن يسهم إلى قيد عكسي في أوضاع السيولة، التي يمكن أيضاً أن تؤثر عكسياً في عرض رأس المال إلى اقتصادات الأسواق الناشئة، ولكن، من الصعب تقييم التأثير الكامل في النظام المالي الدولي للتغيرات في تكديس الاحتياطيات،

(١) افترض سَمِرْز (٢٠٠٦) أن هذه البلدان يمكن أن تكسب عائداً اجتماعياً مقداره ٦% على الاستثمارات الداخلية؛ وقدر رودريك (٢٠٠٦/أ) المردود على الاحتياطيات بتكاليف الاقتراض التي تواجهها هذه البلدان.

وتقييم كهذا يعتمد على التغيرات الأخرى التي تحدث مع الإبطاء في تكديس الاحتياطيات، والأوضاع الخارجية الصافية، وإسهامها في اختلالات التوازن العالمية. فعلى سبيل المثال، إن النظر إلى الاحتياطيات فقط، لا يأخذ في الحسبان كمية رأس المال الذي تمتصه هذه البلدان من النظام المالي الدولي.

ولتخفيف كلفة الفرصة الضائعة لتكديس الاحتياطيات، يمكن أيضاً أن تقرر البلدان توجيه زيادة الاحتياطيات نحو أصول حافظة تمويل دولية أكثر تنوعاً، ربما تتضمن رفع القيود عن الاستثمار المتجه إلى الخارج بواسطة كيانات أخرى محلية[1]. فعلى سبيل المثال، دعم جينبرغ وآخرون (٢٠٠٥) إنشاء شركة استثمار آسيوية تجمِّع الاحتياطيات التي تملكها مصارف مركزية آسيوية وتديرها على أساس تجاري، والاستثمار في مجموعة أصول أوسع مع تفاوت خصائص الخطر، والنضج والسيولة. وفيما يتعلق بالأسلوب، اقترح براساد وراجان (٢٠٠٥) آلية تقوم بموجبها صناديق تعاونية مغلقة الرأسمال بإصدار أسهم بالعملة المحلية المتداولة، وتستخدم الإيرادات لشراء احتياطيات النقد الأجنبي من البنك المركزي، وبعدئذٍ تستثمر الإيرادات في الخارج. وبهذه الطريقة، سيُعاد توجيه الاستثمارات الخارجية إلى حافظة أكثر تنوعاً وسيكسب المقيمون المحليون مدخلاً إلى فرص الاستثمار الخارجي في أسلوب موجَّه. وأخيراً، اقترح سَمِرز (٢٠٠٦) أنه يمكن أن يكون للمؤسسات المالية الدولية دوراً تلعبه في تأسيس صندوق استثمار عالمي يقدِّم حاملاً لإعادة توزيع الاحتياطيات الزائدة التي تملكها البلدان النامية.

تنطوي الاستراتيجيات المختلفة لإبطاء الاحتياطيات على مضامين متفاوتة بالنسبة لباقي العالم. أولاً، بقدر ما يُعاد تخصيص الاحتياطيات من

---

(١) في الواقع، حدثت سابقاً إعادة تخصيص هامة للاحتياطيات. على سبيل المثال، حولت الصين ٦٠ بليون دولار في الاحتياطيات في ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لزيادة قاعدة رأس مال عدة مصارف تملكها الدولة. انظر أيضاً الدراسة في البنك المركزي الأوروبي (٢٠٠٦).

أجل أصول أخرى خارجية، سيكون هناك تأثير في تلك الاقتصادات التي تستفيد من الابتعاد عن التركيز على أصول الاحتياطيات التي يعرضها عدد قليل من البلدان من أجل حافظة دولية أكثر تنوعاً. وتعتمد قدرة اقتصادات السوق الناشئة في الاستفادة من خطوة كهذه (خصوصاً الأسواق في آسيا) على استجابة وثيقة التأمين. وعلى مستوىً محلي، ستستفيد أكثر تلك الاقتصادات التي حققت التقدم الأكبر في تطوير أسواق رؤوس الأموال الداخلية والتي توفر بيئة مؤسسية تجتذب المستثمرين المباشرين[١].

وثانياً، إن التباطؤ في تراكم الاحتياطيات المرتبط بوثيقة تأمين إجمالية التي تشجع زيادة الامتصاص الداخلي (على سبيل المثال، من طريق استهلاك داخلي أعلى في الصين واستثمار أعلى في الهند) وإعادة التوجه بعيداً عن النمو الذي يؤدي إلى التصدير ستكون لهما تأثيرات أخرى فائضة على باقي الاقتصاد العالمي. وفي الواقع، سيعملان على زيادة الكلفة الكلية لرأس المال بالنسبة للاقتصاد العالمي. ولكن من المهم في هذه الحالة عدم المبالغة في التأثير الأولي للتدهور في موازين الحسابات الجارية لهذه البلدان لأنها تمتلك أوضاعاً حاضرة بسيطة في التوزيع العالمي لاختلالات التوازن الخارجية. ومع ذلك، يمكن تركيب سيناريوهات تصبح فيها هذه البلدان مورِّدة صافية مهمة لرؤوس الأموال عندما تزداد حصصها في إجمالي النتاج الداخلي العالمي وإذا استقر عجز حساباتها الجارية متوسطة الأجل في مدى ٢% إلى ٥%.

وثالثاً، إذا ترافق تحول في تراكم الاحتياطيات مع تحول في سياسة أسعار الصرف، فإن حركة نحو مرونة أكبر للعملة أيضاً ستمارس تأثيرات فائضة في البلدان الأخرى. وإذا أنتج هذا التحول في سياسة أسعار الصرف

---

(١) كما درسنا في إتشنغرين و بارك (٢٠٣٣) وإتشنغرين و لونِناروِمتشي (٢٠٠٤)، هناك أيضاً مكان لوثائق تأمين تعاونية إقليمية (على سبيل المثال، في تطوير سوق سندات آسيوية أكثر تكاملاً).

تدفقات أقل نحو الداخل وتراكماً أقل للاحتياطيات، فإن التنبؤ بالتأثير في كلفة رأس المال في البلدان الأخرى يكون صعباً: سيعتمد على كيف تصبح التدفقات إلى الداخل التي كانت تذهب سابقاً إلى هذه البلدان مخصصة إلى أمكنة أخرى، وحول كيف استثمرت الاحتياطيات. إضافة إلى ذلك، إن "كتلة الدولار" الآسيوية الفعالة التي تشكلت من طريق اقتصادات آسيوية فردية كل منها يقتفي أثر الدولار الأمريكي ستضعفها حركة كهذه. يمكن للاقتصادات الآسيوية الصغيرة، في موضعها الملائم وإتاحة ظروف سياسية، أن تتحرك إلى نظام لأسعار صرف يهدف إلى سلة عملات تثقل على الرينمنبي الصيني إضافة إلى الدولار الأمريكي. والرينمنبي، في حد ذاته، يمكن أن يبدأ في لعب دور واحدة من العملات الاحتياطية العالمية القليلة في النظام المالي الدولي، ما دامت قيود رأس المال ملغاة والنظام المالي موطداً. وبالمثل، يمكن أن تزداد أهمية الروبية بوصفها مرساة جزئية لعملات أخرى في جنوب آسيا.

وأخيراً، بقدر ما يمكن التخلص من الضريبة والمزايا الأخرى التي تُقدَّم إلى المستثمرين الأجانب في المستقبل من طريق تحرير مالي إضافي، فإن إجمالي حجم الميزانية العامة الدولية، كما قيس مؤخراً، سيتقلص لأن نشاطات الذهاب والإياب ستنكمش.

ما إسهام الصين والهند في اختلالات التوازن العالمية؟

إن أوضاع الأصول الخارجية الصافية الحاضرة للصين والهند صغيرة على أساس عالمي. ففي عام ٢٠٠٤، كانت الصين هي الدائن العاشر الأكبر في العالم وكانت الهند هي المدين العاشر الأكبر (لين وشمكلر ٢٠٠٦). علاوة على ذلك، إن اختلالي التوازن كليهما صغيران نسبياً في الحدود المطلقة. ومع أن الهند عادت إلى إدارة عجز في الحساب الجاري، فإن فائض الحساب الجاري الصيني يواصل زيادته.

وعلى أساس اتحاد نموذج نظري مُعايَر وتراجعات غير هيكلية عبر البلاد، احتج دولار وكراي (٢٠٠٦) بأن تحرير الحساب الخارجي واستمرار التقدم في الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي سيؤديان إلى متوسط عجز في الحساب الجاري يتراوح من ٢% إلى ٥% من إجمالي النتاج الداخلي في الصين خلال السنوات العشرين التالية، مع وضع الخصوم الخارجية الصافي الذي ربما يبلغ ٤٠% من إجمالي النتاج الداخلي عام ٢٠٢٥[١]. وفي الواقع، إن أية مقاربة عامة كلاسيكية حديثة ستتنبأ بأن الصين ستكون دولة خصوم صافية لأن نمو الإنتاجية والتقدم المؤسسي في بلد فقير برأس المال يقدم معدلات مردود عالية يجب أن يزيد الاستثمار ويخفض المدخرات في الوقت نفسه. وعلى الرغم من عدم وجود دراسة مماثلة حول الهند، فإن استنتاجاً مماثلاً ينطبق عليها- يمكن للهند، مع انفتاح أكبر لحساب رأس المال ومواصلة الإصلاح، أن تدير بعزم عجزاً أكبر في الحساب الجاري خلال عملية تقاربها.

وجدير بالذكر أن تجربة التطوير في بعض البلدان الأخرى الآسيوية اقتضت مراحل مداومة لعجز مهم في الحسابات الجارية. فعلى سبيل المثال، بلغت معدلات عجز الحسابات الجارية في جمهورية كوريا وسنغافورة ٥% و١٤,٤%، على التوالي، خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٢، مع خصوم خارجية صافية لكوريا بلغت ٤٤,٢% من إجمالي النتاج الداخلي عام ١٩٨٢ وبلغت تلك الخصوم في سنغافورة ٥٤,٢% من إجمالي النتاج الداخلي عام ١٩٧٦ (لكن، في كلتا الحالتين، كانت الاقتصادات في الحدود النسبية أصغر بدرجة مهمة من اقتصاديْ الصين والهند اليوم). وبطريقة مماثلة، يقوم النموذج

---

(١) التطور الطبيعي هو أن حجم عجز الحساب الجاري سيتناقص تدريجياً، وإذا أصبحت هذه البلدان غنية بالنسبة إلى باقي العالم، فإن هذه المرحلة يمكن أن تليها فترة تصبح فيها مقرضاً للموجة التالية من البلدان الناشئة. انظر أيضاً سمرز (٢٠٠٦).

الكلاسيكي الأوروبي المحدث بأداء جيد مع علاقة سلبية قوية بين دخل الفرد ورصيد الحسابات الجارية، مدفوعاً بعجز كبير في هذه الحسابات عند أعضاء الاتحاد الأوروبي الأكثر فقراً وبروز اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية. وبصورة منهجية أكثر، درس دولار وكراي (٢٠٠٦) محدِّدات أوضاع الأصول الخارجية الصافية في إطار انحدار عبر البلاد التي نُظمَت من أجل الإنتاجية، والنوعية المؤسسية، وحجم البلد، واكتشفا أن دمية[1] الصين china dummy إيجابية بدرجة مهمة- وضع الأصول الخارجية الصافية الصينية عال جداً بحسب نبوءات النموذج التجريبي. وبصورة مماثلة، وعلى امتداد سلسلة الزمن، اكتشف لين وميليسي وفيريتي (٢٠٠٢) أن الزيادات في نتاج الفرد يرتبط بهبوط في وضع الأصول الأجنبية الصافية بالنسبة للبلدان النامية، على عكس التجربة الصينية الحديثة.

حتى إذا تحققت النبوءات الكلاسيكية المحدثة حول تأثير الإصلاح المؤسسي وتحرير حسابات رؤوس الأموال في الصين، فإن التأثير العالمي لعجز الحساب الجاري المداوم في نظام ٥% من إجمالي النتاج الداخلي سنوياً سيصبح مهماً عما قريب. والهند أيضاً، إذا أدارت عجزاً نسبته ٥%، وإذا ثبتت في النهاية صحة التوقعات حول معدل النمو الأعلى لهذين البلدين، فإن العجز المشترك للصين والهند سيبلغ ١,٢٣% من إجمالي النتاج الداخلي لمجموعة الدول السبع عام ٢٠١٥ و٢,١٦% من ذلك الإجمالي عام ٢٠٢٥ (لين ٢٠٠٦)[2]. ومن الواضح، أن التأثير العالمي لعجز الحسابات الجارية لهذه الكمية الاقتصادية المطلقة سيمثل طلباً رئيساً على تدفقات صافي رؤوس الأموال العالمية. إن عجز هذه الكمية الاقتصادية يقتضي طبعاً وجود بلدان

---

(١) نقول مدير دمية، أو مدير صوري، يعمل لحساب غيره؛ ودولار دميوي، أي وهمي، ومؤسس دمية، أي يعمل لحساب غيره-المترجم.

(٢) على سبيل المقارنة، كان عجز الولايات المتحدة ٢,٤١% من إجمالي النتاج الداخلي للدول السبع عام ٢٠٠٥.

في باقي العالم تريد أن تتخذ أوصاعاً دائنة كبيرة. وإذا لم يصح ذلك، فإن المدخرات المرغوبة واتجاهات الاستثمار ستُترجَم إلى أسعار فائدة عالمية أعلى من الاختلالات الكبيرة للتوازن الخارجي.

مع أن مقاربة كلاسيكية حديثة تتنبأ بأن هذه البلدان يمكن أن تدير عجزاً في الحسابات الجارية أكبر بكثير، فإن هناك اختلافاً أساسياً حول هذه النبوءات. فالنقاد يحتجون بأن النبوءات الكلاسيكية الحديثة لم تضع في حسابها عدة عوامل فريدة بالنسبة للصين والهند ولم تشرح الماضي القريب والطبيعة المميزة. وعلى نحو أكثر دقة، رأت عدة دراسات أن معدلات الادخار يحتمل أن تبقى عالية في كلا البلدين. فعلى سبيل المثال، فسر فير وجوكِش، وكوتليكوف (وشيك الصدور) سلوك الادخار الحديث للصين بوصفه دلالياً لانخفاض معدل التفضيل الزمني، ورأيا أن الصين ستبقى مدخراً صافياً كبيراً. واعتماداً على بيانات دراسة العائلات، طرح شامِن وبراساد (٢٠٠٥) توقعات ديموغرافية، وتنبآ بمعدلات أعلى للمدخرات العائلية خلال العقدين التاليين. وأخيراً، احتج كويجز (٢٠٠٦) بأن العوامل الهيكلية تعني أن معدلات الادخار والاستثمارات في الصين ستهبط بصورة خفيفة فقط في العقود القادمة. وفيما يتعلق بالهند، احتج ميشرا (٢٠٠٦) بأن الاتجاه الصاعد لمعدلات الادخار الهندية سيستمر. فعلى سبيل المثال، يُتوقَّع للسكان في سن العمل بعدِّهم نسبة مئوية من إجمالي عدد السكان أن يبلغ الذروة عام ٢٠٣٥، متأخراً كثيراً عنه في الاقتصادات الأخرى الآسيوية.

مع أن الدراسات الديموغرافية قد تعني أن معدلات الادخار لا يحتمل أن تهبط عمودياً، فإنه من المعقول أن يعمل المزيد من التطوير المالي الداخلي وتحرير رؤوس الأموال على حث تعديل نزولي في معدل الادخار. فعلى سبيل المثال، بيَّن شامِن وبراساد (٢٠٠٥) أن معدل الادخار (خصوصاً عند العائلات الفتية) يمكن أن ينخفض إذا توجب تمويل زيادة الطلب على

السلع الاستهلاكية المتينة من طريق توسيع تسليف المستهلكين. ويجب تعزيز هذا بتحرير القيود على تدفقات رؤوس الأموال التي ستخلق منافسة أكبر في القطاع المالي الداخلي وفرصاً محسنة لتصنيف الأخطار، مما يؤدي إلى زيادة الإقراض وتقليل المدخرات. إضافة إلى ذلك، هناك أدلة جديدة على أن الصين تضع خطة لسلسلة من المبادرات السياسية لرفع مستوى الاستهلاك الداخلي(١). علاوة على ذلك، وبمرور الوقت، ستعمل التحسينات في أنظمة الضمان الاجتماعي وتزويد الخدمات العامة في كلا البلدين على تخفيف دافع التأمين الذاتي لمعدلات الادخار العالية.

وبالنسبة إلى توقع الموقف الإجمالي، من المهم أيضاً دراسة التطلعات إلى مستوى الاستثمار. ففي الصين والهند، سيعمل الجمع بين تحسين التوسط المالي الداخلي وتحرير حسابات رؤوس الأموال على زيادة جاذبية هذين البلدين بوصفهما هدفاً لرأس المال الخارجي وتعزيز قدرة الشركات الخاصة المحلية على متابعة توسيع الخطط(٢). وفي الحالة الهندية، يمكن أن يكون معدلٌ أعلى للاستثمار العام دافعاً أساسياً لعجز أكبر في الحسابات الجارية، بسبب النواقص في الحالة الراهنة لهيكلها الأساسي العام.

ومن حيث الأوضاع الصافية، احتج دولي، وفولكرت-لاندو، وغاربر (٢٠٠٣) بأنه يمكن ترشيد فوائض الحسابات الجارية المستمرة باللجوء إلى تخفيض في الخطر الإقليمي الذي يمكن أن يرتبط بالمحافظة على مركز الدائن الصافي. ولكن حتى في حال وجود تأثير خارجاني externality effect

---

(١) انظر التغطية الإعلامية لمؤتمر الحزب الشيوعي الصيني في شهر آذار ٢٠٠٦.

(٢) على ضوء ارتفاع مستوى الاستثمار غير الفعال في الصين، من المعقول أنه يمكن لإصلاحات سيطرة الشركات ودفعات أعلى من الأرباح (إضافة إلى التعميق المالي المحلي والتحرير الخارجي) أن يؤديا إلى خفض المستوى المطلق للاستثمار بالترادف مع انخفاض في مستوى مدخرات المشاريع. ومع زيادة في الاستثمار المدفوع بالسوق وانخفاض المدخرات، فإن النبوءة بزيادة عجز الحساب الجاري تبقى صامدة.

كهذا، فإنه قد لا يبقى بعد تحرير القيود على تدفقات رؤوس الأموال، بسبب الدوافع الخاصة القوية للاستثمار أكثر والادخار أقل.

وباختصار، نتوقع، إذا تساوت كل الظروف الأخرى، أن الجمع بين تطوير مالي داخلي إضافي وتحرير حسابات رؤوس الأموال سيطلق قوىً تستحث تدفقات موارد صافية إضافية إلى الصين والهند. ومع أن هذا التوقع يبدو قوياً جداً على المستوى الكمي، فإننا نسلِّم بأن قوى مختلفة يمكن أن تعمل في اتجاه آخر. فعملية الإصلاح، بوجه خاص، إذا توقفت في كلا البلدين، فإنها سوف تضعف الدافع من أجل تدفقات صافية أكبر إلى الداخل.علاوة على ذلك، حتى إذا استمر الإصلاح الموجه بالسوق، فإن السرعة النسبية للتغير الديموغرافي في الصين، وفيما بعد في الهند، سيكون قوة مهمة نحو وضع خارجي صافٍ أكثر إيجابية. ولكن، حتى في تلك الحالة، سيكون تركيب تدفقات رؤوس الأموال مختلفاً بصورة جذرية عن النموذج المتداول، حيث يكون صافي رصيد ناتج إجمالي التدفقات إلى الداخل وإجمالي التدفقات إلى الخارج أكبر بكثير.

هل تطرح الصين والهند أخطاراً عالمية إضافية؟

من المهم معرفة أن تكامل الصين والهند مع النظام المالي الدولي لا يخلو من الخطر. وفي الواقع، قام براساد وآخرون بتوثيق أن العولمة المالية تترافق نموذجياً بزيادات أولية في تقلبية الاستهلاك بالنسبة للبلدان النامية، وكان هناك الكثير من الأزمات النقدية والمصرفية في العقود الأخيرة، أزمات قد تكون تضاعفت جزئياً بالتحرير المالي الخارجي. ومن البديهي أن هذه الموجودات لا تمثل، في حد ذاتها، حجة شاملة ضد التكامل المالي الدولي. ولكنها، في الواقع، تبيِّن أن العولمة المالية تخفف التقلبية بالنسبة لتلك البلدان التي تجاوزت مستوى عتبة التطوير المالي الداخلي، مما يشير إلى أن مصدر عدم الاستقرار هو تفاعل تدفقات رؤوس الأموال الدولية مع أنظمة مالية

داخلية سيئة الإعداد. وأظهر رانسيير، وتوميل، ووسترنمان (٢٠٠٥) أن نمو النتاج طويل الأجل يزداد بعد التحرير الخارجي إلى حد أن انعكاسات النتاج التي تترافق بـــ "صدمة" تكون أكثر من التعويض بمعدل نمو تحتي أكثر سرعة. وعلى الجبهة المالية، أظهر كامينسكي وشمكلر (٢٠٠٣) أن الأسواق المالية، مع أنها يمكن أن تصبح أكثر تقلباً في النتائج المباشرة للتحرير، فإن التقلب يتناقص في الأجل الطويل.

بالنسبة للصين، يبدو أن الأزمة المالية الآسيوية ١٩٩٧-١٩٩٨ صاغت مقاربتها إلى التحرير الخارجي: خففت الأخطار المتضمنة. وفي الحالة الهندية، إن أزمة دينها الخارجي الخاص في مطلع تسعينيات القرن الماضي، أثرت بقوة في استراتيجيتها اللاحقة. وحاول كلا البلدين الحد من تراكم الدين الخارجي بالنقد الأجنبي لدائنين خاصين، الذي مثَّل التهديد المركزي في معظم الأزمات المالية خلال العقد الأخير. وبالمثل، عمل تراكم المحوزات الاحتياطية الرسمية الكبيرة على توفير تدبير جيد للتأمين الذاتي في حالة حدوث توقف مفاجئ في تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل.

قمنا في المقاطع السابقة بتوثيق أن الصين والهند تمثلان فقط حصة صغيرة نسبياً من الخصوم الخارجية العالمية. ولهذا السبب، يمكن أن يكون تأثير فائض لانعكاس في الصين أو الهند محدود المدى، لأن تعرض المستثمرين الدوليين لهذين البلدين يبقى ضئيلاً جداً. ولكن هذا لا يعني أن هذين البلدين لا يطرحان أخطاراً بالنسبة للاقتصاد العالمي.

أولاً، إن القطاعات المصرفية في كلا البلدين هي مصدر لقابلية التعرض للتهديد. وهذا يسبب قلقاً، بوجه خاص، في الصين حيث تاريخ الإقراض الموجه إلى المشاريع التي تمتلكها الدولة، وهو حجم مهم للقروض اللا أدائية، وانخفاض مستويات الفعالية، يعنيان أن الانتقال إلى نظام أساسه التجارة هو أبعد ما يكون عن الكمال. فمخاوف الملاءة يمكن أن تؤدي إلى

عدم استقرار مصرفي إذا رُفِعَت القيود على تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج ولم تعالج نقائص القطاع المصرفي قبل التحرير المالي، مع مودعين يؤثرون التعامل مع مصاريف دولية أفضل رسملة(١). علاوة على ذلك، توسع الاعتماد في السنوات الأخيرة، مع الخطر بقدر ما تكون نوعية القروض الجديدة سيئة جداً (ستسر ٢٠٠٥). وفي حالة الهند، كما أكد كليتسر (٢٠٠٥)، تركزت أصول القطاع المصرفي بقوة في دين الحكومات المحلية، الذي يعود نموذجياً بسعر منخفض للفائدة واستحقاق طويل الأجل نسبياً، مع تعرض مرافق لزيادة في أسعار الفائدة. ومع ذلك، تحقق تقدم مهم في السنتين الأخيرتين، مع هبوط في محوزات أسهم الحكومة، وتحسن في إدارة الأخطار، وانخفاض مستويات القروض اللا أدائية وخطر التسليف، وتحسن المربحية.

وترتبط قابلة التهديد الثانية المحتملة بتأثير مرونة أكبر لأسعار الصرف في الميزانيات العامة للكيانات المحلية. والمظهر الوحيد هو الخسائر التي دُرسَت كثيراً على محوزات احتياطيات الدولار في الصين والهند بسبب الزيادة المهمة في قيمة العملة ضد الدولار(٢). وفضلاً عن قيمة العملة المحلية فيما يتعلق بالدولار الأمريكي، فإن التقلبات في أسعار الأصول وأسعار الصرف الدولية، ستمارس على نحو متزايد تأثيرات قوية على الميزانيات العامة للمصارف، والشركات، والعائلات في الصين والهند. وتزداد أهمية تأثيرات التقييم هذه بسبب العولمة المالية، التي تؤثر على ديناميات الأوضاع الخارجية (لين وميليسي- فيريتي ٢٠٠٦). ويتمثل التحدي بضمان أن القطاع المالي الداخلي يتمتع بالقدرة على تدبير أخطار الميزانيات العمومية هذه.

---

(١) لهذا السبب، نصح أبسفيلد (٢٠٠٥) بمقاربة تدريجية إلى تحرير حساب رأس المال ورأى أن الصين يمكن أن تتعلم من بلدان أخرى (تشيلي، مثلاً) التي عززت أنظمتها المالية الداخلية قبل الفتح التام لحساب رؤوس الأموال.

(٢) شدد ستسر (٢٠٠٥) أيضاً على أن الكثير من الشركات الصينية المكشوفة مالياً، على عكس النموذج في البلدان الأخرى النامية، يجب أن تحدث فيها هذه الزيادة في قيمة العملة لأنها تبيع بالعملة الأجنبية وعليها ديون بالعملة المحلية.

وأخيراً، القلق الثالث هو الاقتصاد السياسي للاستثمار الخارجي المباشر. فالمعارضة السياسية من قبل الكيانات المحلية، يمكن أن تخفض تدفق استثمار خارجي مباشر إلى الداخل. ويمكن أن يتضرر الاستثمار الخارجي المباشر بسبب زيادة الضغوط الحمائية في الأسواق الهدف. وبما أن الصين مندمجة بقوة في سلسلة التصنيع الآسيوية، فإن انقطاعاً في الاستثمار الخارجي المباشر يمكن أن يمارس تأثيرات فائضة معاكسة للتيار في بلدان آسيوية أخرى.

ملاحظات ختامية

درسنا في هذا الفصل تأثير الصين والهند على النظام المالي الدولي عن طريق دراسة كلا الاقتصادين ومقارنتهما، وتحليل مختلف جوانب اندماجهما المالي الدولي، وربط النماذج في ميزانيتهما العامة الدولية بالسياسات التي تضع في اعتبارها نظاميهما الماليين الداخليين. وعلى ضوء التطور والتغيرات المحتملة في قطاعيهما الماليين الداخليين، فإن هذا التحليل يتصل بقوة بتوقع التطور المستقبلي للنظام المالي الدولي.

يتمثل التأثير المالي الدولي الحالي الرئيس للهند، خصوصاً الصين، بتراكم مستويات عالية بشكل غير عادي من الاحتياطيات الأجنبية. والتأثير الآخر البارز لاندماجهما هو عدم التماثل في تركيب إجمالي أصولهما وخصومهما. فأصولهما هي احتياطيات خارجية منخفضة المردود، وهي سائلة ومحمية ضد الهزات المعاكسة، لكن تحمل كلفة عالية الفرصة الضائعة. وخصومهما هي استثمار خارجي مباشر، ودين، ومحفظة أسهم، تعطي عادة معدل مردود أعلى. كان الاستثمار الخارجي المباشر نسبياً أكثر أهمية في الصين، مع محفظة استثمار تنهض بدور رائد في الهند. وعلى الرغم من الاهتمام والمخاوف مؤخراً فيما يخص تأثيراتهما في البلدان النامية، يبدو أن الصين والهند لا تزاحمان الاستثمار في أمكنة أخرى، وعلى الرغم من تسريع النشاط مؤخراً، فإنهما، مع ذلك، ليسا مراكمين رئيسين للأصول الخارجية

غير الاحتياطية. وهناك جانب لافت للنظر لاندماجهما هو نقص صافي أوضاع خصومهما، الذي يتحدى النبوءات الكلاسيكية الحديثة التي قالت إنهما ستديران عجزاً كبيراً في الحسابات الجارية، على ضوء مستويات تطورهما. وما إذا كان التحول في صافي أوضاعهما عابراً أو مستمراً يُعَدُّ مسألة مركزية في تقييم التأثير المستقبلي للصين والهند في النظام المالي الدولي.

وحاولنا إثبات أن تأثير الصين والهند في النظام المالي الدولي يرتبط أساساً بتطور نظاميهما الماليين الداخليين، بما في ذلك أسعار الصرف وسياسات تحرير حسابات رؤوس الأموال فيهما. ونظراً لاحتمال خضوع الصين والهند للمزيد من التطوير والتحرير الماليين، فإنهما يمكن أن تمارسا تأثيراً مطَّرداً في النظام المالي الدولي. ونتوقع احتمال إعادة صياغة طبيعة تكاملهما مع ذلك النظام. فمن ناحية، سيصبح عدم التماثل في تركيب الميزانية العامة الدولية أقل -مع تراكم أكبر للأصول الخارجية غير الاحتياطية وتوزع أكثر توازناً للخصوم الخارجية بين للاستثمار الأجنبي غير المباشر، ومحفظة الأسهم العادية، والدين. وإعادة التوازن هذه يجب أن تكون أنباء طيبة للبلدان النامية التي يمكن أن تتلقى حصة أكبر من تدفقات الاستثمار إلى الخارج من الصين والهند. ومن ناحية أخرى، هناك احتمال قوي (لكن ليس مسلَّما به) بأن الصين يمكن أن تعرف فترة مداومة من عجز أساسي في الحسابات الجارية. وبسبب تزايد حصتهما في النتاج العالمي، فإن عجز الحسابات الجارية المحتمل للصين والهند يمكن أن يكون عنصراً مركزياً في المرحلة التالية من مناقشة "اختلالات التوازن العالمية". فإذا مضى هذا السيناريو إلى النهاية، فإن مقترضين محتملين سيتلقون كميات أقل من صافي تدفقات رؤوس الأموال، أو سيواجهون كلفة أعلى لرأس المال، أو سيواجهون المشكلتين معاً.

يصعب، كما هي الحال دائماً، التنبؤ بالتطورات المستقبلية وهي مشروطة بعوامل أخرى (كمسارات ديموغرافية مميزة وإصلاحات اقتصادية)، والخيارات السياسية الداخلية، والبيئة الدولية. وتشمل الجوانب

الرئيسة التي يجب مراقبتها عند تحليل السبل المحتملة التي يمكن أن تسلكها الصين والهند (وتأثيرها على النظام الدولي) العناصر التالية: أولاً، من الأساسي مراقبة المقاربات التي يتبناها هذان البلدان فيما يتعلق بسياسات أسعار الصرف، خصوصاً في ضوء الضغط المداوم الذي تمارسه السوق والبيئة السياسية الدولية لزيادة الأسعار. ومع أنه يمكن مقاومة زيادة مهمة في الأسعار في المدى القصير بواسطة زيادة التراكم الاحتياطي، فإن هذا يستتبع زيادة الكلفة، ويمكن أن يعرِّض أهدافاً سياسية أخرى للخطر. وثانياً، إن علاقة قوية بالدولار الأمريكي بالنسبة إلى العملات الأخرى الرئيسة يمكن أن تعمل مثيراً خارجياً للتحول إلى مرونة أكبر في أسعار الصرف في الصين والهند- الرينمنبي والروبية سيصبحان (إلى حد أبعد) أقل قيمة بالنسبة إلى تلك العملات الرئيسة وثيقة الصلة. وفي الواقع، إن المخاوف بشأن تصحيح كهذا يمكن أيضاً أن يحث هذين البلدين على تغيير الهيكل النقدي لاحتياطياتهما، مما يؤثر على أسعار الفائدة وربما على أسعار الصرف (على الأقل، في المدى القصير). والمكون الرئيس الثالث الذي تجب مراقبته هو مدى السرعة التي يستبدل فيها هذان البلدان محوزات احتياطياتهما بأصول أخرى في الخارج. وبقدر ما تبقى البيئة الدولية مواتية، فإن بعض الأفكار التي وردت أعلاه حول التحول عن حيازات الاحتياطي التقليدية ستبدأ بالتجسد. ورابعاً، يبقى تحرير تام النضج لقيود رأس المال غير محتمل في المدى القصير والمتوسط، بسبب النقائص البارزة في القدرة على مواجهة تدفقات الدين غير المقيدة. ولكن من المحتمل أن يواصل هذان البلدان تحرير قطاعيهما الماليين، مع تضمينات بالنسبة لتركيب ميزانيتيهما العامتين الدوليتين وصافي أوضاع أصولهما الخارجية. والصيغة الصحيحة لعملية التحرير هذه، وتوقيتها، وسرعتها لم تُحدَد بعد، وستبقى موضع اهتمام. وعلى الرغم من كل هذه الأسباب، فإننا نتوقع أن يخضع الاندماج المالي الدولي للصين والهند لإعادة صياغة مهمة في السنوات القادمة.


الهيئة العامة
السورية للكتاب

الفصل الخامس

الطاقة والانبعاثات

التأثيرات المحلية والعالمية لنهوض العملاقين

زِمْرَك شاليزي

من الطبيعي أن لا تتظاهر مسائل الاستدامة لعقود لأن معدلات نمو السكان أو معدلات نمو الدخل الفردي بطيئة نسبياً. ولكن تجاهل هذه المسائل يصبح صعباً عندما لا تكون معدلات النمو بطيئة-كما في حالة الصين في العقدين الأخيرين. فتحول الصين السريع من اقتصاد يعتمد على الزراعة إلى ورشة تصنيع عالمية ترافق بتغير موازٍ في التركيز المكاني وإقامة السكان القادمين من المناطق الريفية منخفضة الكثافة نسبياً إلى المناطق المدينية عالية الكثافة. ويمارس هذا التحول تأثيراً مهماً في كمية الموارد الطبيعية المتاحة ونوعيتها بوصفها دخلاً لعملية الإنتاج والاستهلاك، وعلى قابلية البيئة لامتصاص المنتجات الثانوية المهدورة التي تترسب في الهواء، والماء، والتربة. وقد بدأ التسريع الحديث للنمو في الهند بخلق مشكلات مماثلة.

إن استراتيجيات التنمية التي تهدف إلى زيادة النمو في إجمالي الناتج الداخلي بالاعتماد على تكنولوجيا منخفضة الكلفة، ومنخفضة الفعالية، وعالية التلويث يُحتمَل أن تشكل ضغطاً على الموارد الطبيعية المتاحة والبلاليع الطبيعية التي تمتص التلوث والنفايات بمرور الزمن. وما يظهر في آسيا هي

فرصة المرة الواحدة الرئيسة للتحول بفعالية إلى مسار غير الارتهان للاستخدام غير الفعال للموارد. وتنشأ هذه الفرصة من الاستثمارات الضخمة المتوقعة في السنوات الخمسين التالية (كميات عند الطلب بترليونات الدولارات) لتمدين السكان (وفي الوقت نفسه لتخفيف الفقر والعمل المتراكم لتوفير الخدمات. (البنك الدولي ٢٠٠٣/ب).

يطيب لي أن أعترف بالمُدخلات والمساعدات الحقيقية التي قدمها فيليب أمبروسي، وسيان شنّ، ، وشيام مينون؛ وتقييمات المحاكاة التي قدمها جان-تشارلز هوركيد والزملاء رينود كراسوس وأوليفر ساسي، مع مساهمات پي آر شوكلا وجيانغ كيجون.

إن التوجه إلى ظهور المشكلات الوطنية والمحلية سيكون الدافع القومي الأساسي للشروع في العمل. ولكن يحتمل أيضاً أن يكون هناك بعد دولي للمشكلة إذا وجدت عوامل خارجية مؤثرة على الموارد والبلاليع الدولية عندما تتجاوز الاحتياجاتُ الطاقةَ المحلية. وهذا سيرتب تكاليف بالنسبة لبلدان أخرى، ويمكن أيضاً أن يثير نزاعاً، إذا لم تظهر في الوقت المناسب مؤسسات محلية ودولية للقيام بعمل جماعي[١].

ومع أن هذا الشرح للتفاعل بين النمو والموارد الطبيعية ينطبق على ضرب واسع من الموارد الطبيعية ومسائل إدارة الأصول في الصين والهند، فإن هذا الفصل يركز حصرياً على مسألة الإدارة وتلبية احتياجات النمو من الطاقة للحد من النتائج السلبية بالنسبة للصحة والبيئة على الصعيدين المحلي والعالمي. ويهدف إلى معالجة الأسئلة التالية:

---

(١) إن تطوير مؤسسات لتعريف وفرض معايير مناسبة (تأخذ في الحسبان حجم العوامل الخارجية وتوزعها، إضافة إلى استخدام القيم الخيارية) لهذه الاستثمارات سيحدد ما إذا كان برنامج الاستثمار التراكمي يحسِّن الإنعاش أم لا. وبسبب مسار التبعية، هناك إمكانية الإقفال إلى طاقة غير فعالة ومسارات الانبعاثات. ومع ذلك، فإن هذا الفصل لا يعالج موضوع التطور الدولي.

- ماذا يُحتمَل أن يكون طلب العملاقين للطاقة -خصوصاً النفط والفحم- في ظل سيناريو العمل مستمر كالمعتاد عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٥٠؟
- ماذا يحتمل أن تكون المستويات المرافقة للانبعاثات التي يمكن أن تكون لها نتائج ضارة محلياً (كمادة هبائية)، وإقليمياً (كمطر أوزون، وكبريت، وحمض)، وعالمياً (ثاني أكسيد الكربون بوجه خاص)؟
- ما الفرق المهم الذي يمكن أن تحدثه التدخلات المحلية لتطوير القطاعات التي تنتج الطاقة وتستخدمها في مسار الطاقة، بحسب سيناريو العمل مستمر كالمعتاد؟

مستوى استخدام الطاقة وتركيبها والانبعاثات

لأسباب عديدة (ككثافة طاقة اقتصاد ما، وهلمجرا)، يكفي التركيز على مستوى الاستخدام الكلي للطاقة. ولكن الانبعاثات المحلية والعالمية من استخدام الطاقة حساسة لتركيب الطاقة المستخدمة، وببساطة ليس لمستواها.

ظهور المخاوف

هناك العديد من المسائل التي تتضمنها إدارة عرض الطاقة وطلبها في الصين والهند. ومع ذلك، تبرز بعض المخاوف الواضحة التي تحظى باهتمام خاص[١].

طلب الوقود الأحفوري

في المستوى الكلي، تشكل الصين والهند حالياً حوالي ١٢ و٥% من الاستخدام العالمي للطاقة، على التوالي. ومن حيث التركيب، تستهلك الصين فحماً أقل بقليل مما تنتج، وتصدر الباقي (الجدول ٥-١). ولكن استخدامها

---

(١) تعتمد هذه المراجعة للمشكلات، بصورة أساسية، على أدب مصدر ثانوي. ففي السنوات القليلة الماضية، أنتجت وكالة الطاقة الدولية في أوروبا، دائرة الطاقة الأمريكية وآخرون تقارير عديدة حول الطاقة في الصين والهند للتعريف بالدوافع الرئيسة لمسارات الطاقة والانبعاثات ودور الاستراتيجيات السياسية المختلفة.

للنفط أكبر بكثير من إنتاجها -وتستورد الباقي. وفيما يخص معظم الأنواع الأخرى من الوقود، فإن الاستهلاك والإنتاج المحليين متوازنان تقريباً. وإنتاج الهند المحلي من الفحم والنفط يكفي جزءاً أصغر أيضاً من استهلاكها، واختلالات التوازن في ازدياد- خصوصاً في النفط (الجدول ٥-١). والغاز ينتجه كلا البلدين، لكن إنتاجه لا يشكل حصة مهمة في استخدام الطاقة.

والصين، في الوقت الحاضر، هي ثاني أكبر مستهلك للطاقة، تسبقها الولايات المتحدة فقط. ولكن استخدام الصين للطاقة، يبلغ فقط نصف استخدام الولايات المتحدة، ومستويات استهلاك الفرد فيها يبلغ حوالي ١٠% من مستوياته في الولايات المتحدة[١]. كانت الصين، عام ١٩٨٠، تمتلك واحدة من أعلى كثافات الطاقة في العالم، التي تستخدم إجمالي نتاج داخلي بأسعار السوق (انظر الجدول ٥-٢) -سبعة أضعافه تقريباً في الولايات المتحدة وأربعة أضعافه تقريباً في الهند[٢]. إن استخدام أرقام تساوي القدرة الشرائية يضعف العلاقة بالنسبة إلى الولايات المتحدة من ٦,٧٢ إلى ١,٦٤، لكن يزيدها بالنسبة للهند من ٣,٨ إلى ٥. كانت الصين والهند عام ٢٠٠٣، مقيستان بإجمالي النتاج الداخلي في تساوي القدرة الشرائية، تبدوان أكثر فعالية من الولايات المتحدة. ولكن على ضوء أن معظم استخدام الطاقة يتم في قطاعات قابلة للتداول/ مسوَّقة ودراسة دليل استمرار اللا فعالية في الصناعة (مجلس الطاقة العالمية ١٩٩٩)، يبدو أن مجال ترشيد الطاقة والعودة إليه في الصين والهند لا يزالان كبيرين.

---

(١) أخذنا بيانات الطاقة من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وتأتي البيانات حول الطاقة الدولية السنوية ٢٠٠٣ والسكان من مؤشرات التنمية العالمية في البنك الدولي (٢٠٠٥/ب).

(٢) الكثافة هي كمية الطاقة المستهلكة بوحدة النتاج الاقتصادي.

الجدول ٥-١: ميزان الطاقة في الصين والهند، ١٩٨٠-٢٠٠٣

تغير الإنتاج والمخزون (مليون طن من المكافئ النفطي)								
البلد	العام	فحم	نفط	غاز طبيعي	طاقة مائية	كتلة حيوية ونفايات	طاقة نووية	إجمالي
الصين	١٩٨٠	٣١٦	١٠٧	١٢	٥	١٨٠	٠	٦٢٠
	١٩٨٥	٤٠٥	١٣٠	١٣	٨	١٨٩	٠	٧٤٥
	١٩٩٠	٥٤٥	١٣٦	١٦	١١	٢٠٠	٠	٩٠٨
	١٩٩٥	٦٩١	١٤٩	١٩	١٦	٢٠٦	٣	١٠٨٤
	٢٠٠٠	٦٩٨	١٥١	٢٨	١٩	٢١٤	٤	١١١٥
	٢٠٠٣	٩١٧	١٦٩	٣٦	٢٤	٢١٩	١١	١٣٧٦
الهند	١٩٨٠	٥٠	١١	١	٤	١٤٨	١	٢١٥
	١٩٨٥	٧١	٣١	٤	٤	١٦٢	١	٢٧٣
	١٩٩٠	٩٧	٣٥	١٠	٦	١٧٦	٢	٣٢٦
	١٩٩٥	١٢٤	٣٩	١٧	٦	١٨٩	٢	٣٧٧
	٢٠٠٠	١٤٣	٣٧	٢١	٦	٢٠٢	٤	٤١٣
	٢٠٠٣	١٥٧	٣٩	٢٣	٦	٢١١	٥	٤٤١
الاستهلاك (مليون طن من المكافئ النفطي)								
البلد	العام	فحم	نفط	غاز طبيعي	طاقة مائية	كتلة حيوية ونفايات	طاقة نووية	إجمالي
الصين	١٩٨٠	٣١٣	٨٩	١٢	٥	١٨٠	٠	٥٩٩
	١٩٨٥	٤٠١	٩٣	١٣	٨	١٨٩	٠	٧٠٤
	١٩٩٠	٥٣٥	١١٠	١٦	١١	٢٠٠	٠	٨٧٢
	١٩٩٥	٦٧٣	١٥٨	١٩	١٦	٢٠٦	٣	١٠٧٥
	٢٠٠٠	٦٦٤	٢٢٢	٢٦	١٩	٢١٤	٤	١١٤٩
	٢٠٠٣	٨٦٢	٢٧٠	٣٥	٢٤	٢١٩	١١	١٤٢١
الهند	١٩٨٠	٥٣	٣٤	١	٤	١٤٨	١	٢٤١
	١٩٨٥	٧٦	٤٨	٤	٤	١٦٢	١	٢٩٥
	١٩٩٠	١٠٤	٦٣	١٠	٦	١٧٦	٢	٣٦١
	١٩٩٥	١٣٤	٨٤	١٧	٦	١٨٩	٢	٤٣٢
	٢٠٠٠	١٥٩	١١٤	٢١	٦	٢٠٢	٤	٥٠٦
	٢٠٠٣	١٧٣	١٢٤	٢٣	٦	٢١١	٥	٥٤٢

المصدر: وكالة الطاقة الدولية ٢٠٠٥/

الجدول ٥-٢: التغيرات في كثافة الطاقة في الصين، والهند، والولايات المتحدة

العامل	السنة/السنوات	على أساس إجمالي الناتج الداخلي بأسعار السوق (ثابت الولايات المتحدة عام ٢٠٠٠			على أساس إجمالي الناتج الداخلي عند تساوي القدرة الشرائية (ثابت الدولار الدولي عام ٢٠٠٠)		
		الصين	الهند	الولايات المتحدة	الصين	الهند	الولايات المتحدة
كثافة الطاقة[1]	١٩٨٠ ٢٠٠٣	١٠١٩٣٦ ٣٣١٧٥	٢٦٨٠٥ ٢٥٤٦٠	١٥١٧٤ ٩٥٢١	٢٤٩٢٢ ٨٠٧٦	٥٠٥١ ٤٧٦١	١٥١٥٧ ٩٥٦١
معدل النمو (%) بالنسبة لـ U.S.	١٩٨٠-٢٠٠٣ ١٩٨٠	-٤,٧٦ ٦,٧٢	-٠,٢٢ ١,٧٧	-٢,٠١ غير ملائم	-٤,٧٨ ١,٦٤	-٠,٢٦ ٠,٣٣	-١,٩٨ غير ملائم
تغير في النسبة	١٩٨٠-٢٠٠٣	٠,٥٢	١,٥١	غير ملائم	٠,٥١	١,٤٩	غير ملائم

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ٢٠٠٥ والبنك الدولي ٢٠٠٥/ب.

١ - إجمالي الاستهلاك الأولي للطاقة (وحدة الحرارة البريطانية) بوحدة النتاج.

إن التغير بمرور الزمن سمة مهمة لكثافة الطاقة في الصين والهند. ففي فترة السنوات الثلاث والعشرين من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٣، هبطت كثافة الطاقة في الصين سنوياً بنسبة استثنائية مقدارها ٤,٨%- أكثر من ضعف الهبوط السنوي البالغ ٢% في الولايات المتحدة وبسرعة أكبر بـــ ٢٤ مرة من الهبوط السنوي الضعيف البالغ ٢% في الهند[1]. ونتيجة لذلك، هبطت كثافة الطاقة في الصين بمقدار نصف هبوطها في الولايات المتحدة، في حين ازدادت في الهند بمقدار ٥٠% بالنسبة للكثافة في الولايات المتحدة. إن هذا النموذج المهم للتغير خلال أكثر من عقدين (في البلدين وبالنسبة للولايات المتحدة) هو نفسه سواء استخدم المرء إجمالي النتاج الداخلي بأسعار السوق أو أسعار تعادُل القوة الشرائية (انظر الصف الأخير في الجدول ٥-٢).

(١) يعزى معظم انخفاض كثافة الطاقة في الصين منذ ١٩٧٨ إلى التغيير التكنولوجي، لا إلى تحولات هيكلية من صناعة خفيفة إلى ثقيلة (لين ١٩٩٦).

موارد الطاقة المحلية

ازداد استخدام الصين للكهرباء بأكثر من الضعف في العقد بين ١٩٨٦ و١٩٩٥ ثم تضاعف مرة أخرى عام ٢٠٠٣ (المكتب القومي للإحصاء ٢٠٠٥). فنمو صناعة القدرة الكهربائية في الصين هو الأسرع في العالم -وقودها الفحم بصورة أساسية. وقابلية توليد الكهرباء بالقوة المائية مصدر مهم، بوجه خاص، للقدرة الكهربائية فقط في المناطق الوسطى والغربية. والصناعة هي أكبر مستهلك للكهرباء، يليها القطاع السكني، فالقطاع الزراعي.

وتتمتع الهند بقدرة مستقرة لتوليد الكهرباء بطاقة ١١٢٠٠٠ ميغاواط، وتساوي تقريباً ١٠% من قدرة الولايات المتحدة (إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ٢٠٠٥). ومن الفحم، تأتي تقريباً ٧٠% من كهرباء الهند. والهند، على عكس الصين، لا تمتلك إمدادات كبيرة من الفحم عالي النوعية ولا من الغاز لتوليد الكهرباء، ولهذا يتوجب عليها أن تستورد المزيد والمزيد من هاتين المادتين. والصناعة أكبر مستهلك للكهرباء في الهند، يليها القطاع الزراعي، فالقطاع السكني.

إن قطاع الطاقة في الهند، كمثيله في الصين، يواجه باستمرار فجوة بين الطلب والعرض، والعرض الذي يقدمه من نوعية سيئة (على سبيل المثال، فولتية منخفضة وعدم استقرار الشبكة). ويُقدَّر نقص القدرة الذروية في مدى ١٣% (حكومة الهند ٢٠٠٣)- نقص أقل من ذلك ربما يكون مع عرض موثوق أكثر. وتبلغ خسائر النقل والتوزيع في بعض الولايات (مهاراشترا، مثلاً) ما يقرب من ٤٠% من إجمالي الكهرباء التي تُولَّد مركزياً[١].

---

(١) يمكن أن تكون الخسائر ذات طبيعة تقنية (كخسائر الخطوط التي تنجم من سوء الصيانة، أو زيادة التحميل، أو سوء نماذج المعدات، أو انخفاض عوامل القدرة في ساعات غير وقت الذروة)؛ أو ذات طبيعة تجارية (كالتفريغ غير القانوني لخطوط التوتر المنخفض، ومقاييس الطاقة المعيبة، والإمداد غير المقيس، وجمع غير منتظم للإيرادات). وتتضمن المشكلات التي ترافق إنقاص الخسائر نقص تدقيق حسابات الطاقة، وعدم فرز الخسائر إلى فئات تقنية وتجارية، وقلة الشفافية في قراءة العدادات وإعداد الفواتير. والبيانات المتاحة المُستشهَد بها أعلاه لا تميز بين نموذجي الخسائر مع أن الخسائر التجارية، كالسرقة، هي خسائر للنفع العام لكن ليس للقدرة المتاحة للاستهلاك.

في العقد الأخير، قيدت الصين نفسها باستراتيجية منافسة الولايات المتحدة في التزود بالمركبات بوصفها طريقة سائدة للنقل. وقد حُدِّدَت هذه الاستراتيجية جزئياً فقط باعتبارات حركية؛ وكانت الاعتبارات السياسية الاقتصادية هي الدوافع الأساسية(١). وتُعَدُّ صناعة السيارات محركاً كامناً لنمو الاقتصاد ككل بسبب تأثيرها المضاعف من خلال علاقات المشترين- المورِّدين.

وبسبب هذا التغيير للاستراتيجية، حلَّت العربات الأقل كثافة بالطاقة، كالدراجات الهوائية والشاحنات الصغيرة، محل العربات الأكثر كثافة بالطاقة- الدراجات النارية، والسيارات، والشاحنات الكبيرة. وقد ازدادت بصورة مثيرة سرعة معدل نمو أسطول العربات-الذي بلغ ٥,٧% كل سنة من أواخر ١٩٩٩-إلى ٢٦,٥% سنوياً في السنوات الخمس الأخيرة، على الرغم من وجود دلائل على أن معدل النمو بدأ يعتدل. إن ملكية السيارات في الصين لاتزال ٨-١٠ سيارات/١٠٠٠ شخص فقط، على عكس ٤٠٠/ ١٠٠٠ تقريباً في اليابان وحوالي ١٠٠٠/٥٠٠ في الولايات المتحدة(٢). ولكن، من المعقول جداً أن يتضاعف نمو ملكية السيارات في الصين عشر مرات خلال السنوات الثلاثين التالية، على ضوء النمو المتوقع في المداخيل العائلية والسياسة الحكومية الحالية. ويُتوقَّع أيضاً أن يزداد بصورة مثيرة العدد المتوسط للأميال

---

(٢) أسس المؤتمر السادس عشر للكونغرس القومي للحزب الشيوعي والمؤتمر الثامن لكونغرس الشعب الوطني في الصين صناعة السيارات بوصفها دعامة اقتصاد البلد. ومن أجل التفاصيل، انظر موقع ويب العائد للفرع المحلي لصناعة السيارات التابع للمجلس الصيني لتشجيع التجارة الدولية: (http//www.uto-ccpit.org/).

(١) أرقام ملكية العربات في اليابان والولايات المتحدة أعلى-١٠٠٠/٥٧٠ في اليابان و١٠٠٠/٧٨٠ في الولايات المتحدة. وتشمل ملكية العربات ليس فقط السيارات، لكن أيضاً الحافلات، والشاحنات الصغيرة، والشاحنات الكبيرة-لكن لا تشمل الدراجات النارية (البنك الدولي ٢٠٠٥/ب).

التي تجتازها العربات لكل عائلة وحجم البضائع المشحونة التي تنقل بحركة الشاحنات الكبيرة: ضمن المناطق المدينية، لأن التمدد المديني يزداد، وتتناثر الأعمال والسكنى عبر منطقة كبيرة، مما يزيد المسافات بينها، وبين المراكز المدينية، مع تزايد اعتماد الكيانات التجارية والصناعية على المرونة التي يوفرها نمو شبكة الطرق العامة التي تربط المدن الصينية ببعضها بعضاً والمناطق الساحلية بالمناطق الداخلية. إن تغلغل التكنولوجيا الهجينة الفعالة بالوقود في أسطول العربات لا يزال منخفضاً جداً.

أظهرت بعض المدن في الهند، كـــ دلهي، نمواً انفجارياً في ملكية السيارات واستعمالها كما تستعمل في الصين. ولكن، بوجه عام، إن تعويل الهند على قطاع الطرق من أجل حركة المسافرين والتجارة لا يزال أقل منه بكثير في الصين لأن الهند بدأت متأخرة جداً. ولكن النمو الحديث للطبقة الوسطى هناك وقرار الحكومة لتوسيع شبكة الطرق العامة إلى حد مثير يحتمل أن يحفز زيادة الاعتماد على قطاع الطرق. وإضافة إلى ذلك، شهدت الصين والهند نمواً انفجارياً في حركة النقل الجوي -مستهلك رئيس لمنتجات النفط.

استخدام الطاقة والانبعاثات، ١٩٨٠-٢٠٠٤

إن الصين هي أكبر منتج للفحم في العالم. ففي عام ٢٠٠٤، كان إنتاجها تقريباً ضعف إنتاج الولايات المتحدة (٢,٢ بليون طن أمريكي إزاء ١,١ بليون طن أمريكي)[١] (إدارة معلومات الطاقة الأمريكية). وإجمالي موارد الفحم المقدرة في الصين هو الثاني فقط بعد الاتحاد السوفييتي السابق، مع أن الاحتياطيات المثبتة تُصنَّف الثالثة في العالم. والصين مصدِّر صافٍ للفحم ويحتمل أن يبقى هكذا، على الأقل، لعقد آخر.

في عام ٢٠٠٣، شكل الفحم ٦٧% من إنتاج الطاقة الأولية في الصين البالغ ١٢١٦ مليون طن من المكافئ النفطي، وشكل النفط ١٢%، والغاز ٣%،

---

(١) الطن الأمريكي = ٢٠٠٠ باونداً؛ والباوند = ٤٥٣ غ-المترجم.

والقدرة الكهرمائية ٢%، والكتلة الحيوية والنفايات الأخرى ١٦% (الجدول ٥-١). وتمتلك الصين قطاعاً متنامياً للطاقة النووية، لكن نتاجه شكل ٠,٨% فقط من إنتاج الطاقة عام ٢٠٠٣. وغامرت مؤخراً في التحرك نحو توسيع الطاقة النووية، وقدرة الرياح، والطاقة الشمسية التي تولِّد قدرة، تتبع التقنيات الحديثة لتغويز gasification الفحم وما شابه. وفي الاستهلاك النهائي للطاقة، يهيمن الفحم أيضاً على الموارد الأخرى للطاقة، حيث يشكل ٧٢% من استهلاك الوقود الأحفوري و٥٨% من إجمالي استهلاك الطاقة الأولية.

وفي عام ٢٠٠٣، قُدِّر إجمالي إنتاج الطاقة الأولية في الهند ب ٤٤١ مليون طن من المكافئ النفطي، وشكل الفحم ٣٦% من مزيج العرض، والنفط ٩%، والغاز ٥%، والقدرة الكهرمائية ١%، والطاقة النووية ١%، وطاقة الكتلة الحيوية والموارد الأخرى القابلة للتجديد ٤٨% (الجدول ٥-١)[1] . إن استخدام أنواع الوقود التجارية، كالفحم والنفط، يتنامى بسرعة بالترادف مع التوسع الاقتصادي (التصنيع ونمو الدخل لكل فرد). ومع ذلك، إن أكثر من ٦٠% من العائلات الهندية، على عكس الصين، لا تزال تعتمد على مصادر الطاقة التقليدية، كخشب الوقود، وروث الحيوانات، وفضلات المحاصيل لتلبية احتياجاتها من الطاقة (جمعية الطاقة والموارد TERI ٢٠٠٤).

إن زيادة استخدام العملاقين لأنواع الوقود الأحفوري (خصوصاً الفحم والنفط) يولِّد انبعاثات ضارة-هبائيات (مع تأثيرات بالدرجة الأولى في الصحة في المناطق المدينية)، والكبريت، والنتروجين (مع تأثيرات إقليمية بالدرجة الأولى عن طريق الأوزون والمطر الحمضي على المزروعات والأنظمة البيئية)، وثاني أكسيد الكربون (مع تأثيرات عالمية بالدرجة الأولى في شكل ارتفاع لحرارة الكون).

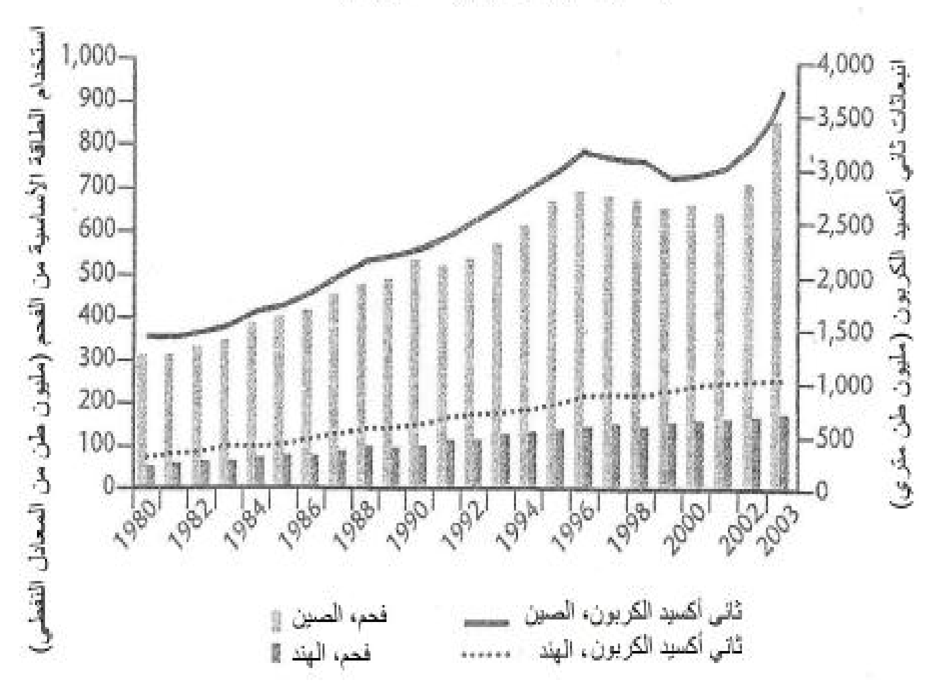
---

(٢) قبل ثلاثين سنة، أي قبل التوسع الكبير في الإنتاج التجاري للكهرباء، شكلت الكتلة الحيوية التقليدية ٦٦% من إجمالي عرض الطاقة الأولية في الهند. وفي ذلك الوقت، كانت الكتلة الحيوية أيضاً مصدراً رئيساً للطاقة في الصين-قريباً من ٣٠% (وكالة الطاقة الدولية ٢٠٠٥/أ).

العوامل الخارجية العالمية

إن الولايات المتحدة هي أكبر مرسل في العالم لانبعاثات الكربون من الطاقة، لكن يُتوقَّع للصين أن تدركها في العقد التالي. فسرعة النمو في الصين في استخدام أنواع الوقود الأحفوري -خصوصاً الفحم والنفط (الغاز حتى الآن ليس مساهماً مهماً- هي التي تدفع انبعاثات الكربون هناك. وفي الهند، تبلغ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ربع انبعاثاته من الصين، لكنها تنمو أيضاً نتيجة للاعتماد على أنواع الوقود الأحفوري، خصوصاً لإنتاج الكهرباء. وكما تظهر الصورة ٥-١، فإن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في كلا البلدين على صلة وثيقة جداً باستخدام الفحم.


الصورة ٥-١: استخدام الطاقة الأساسي للفحم وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون من استهلاك الوقود الأحفوري، الصين والهند، ١٩٨٠-٢٠٠٣



المصدر: وكالة الطاقة الدولية ٢٠٠٥/أ، ٢٠٠٥/ب

ما العوامل الاجتماعية الاقتصادية التي تدفع تغيرات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الصين والهند؟ رأى الأدب قريب العهد الذي يغطي الفترة من ١٩٨٠ إلى ٩٧/١٩٩٦ أن النمو الاقتصادي كان الدافع الوحيد الأكبر لزيادة الانبعاثات في كلا البلدين(١). وبمرور الوقت، تمت معادلة إجمالي زيادات الانبعاثات، بدرجة مهمة، عن طريق تحسين فعالية الطاقة في الصين، لكن تلك المعادلة كانت أدنى حجماً بكثير في الهند. ولم يكن نزع الكربون (أي خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عن طريق تصغير عامل الانبعاث من خلال استخدام تكنولوجيا أفضل ووقود أقل كربوناً) عاملاً مهماً خلال فترة العقدين هذه في أي من البلدين(٢). ولكن أهميته ازدادت في الهند في تسعينيات القرن الماضي.

العوامل الخارجية المحلية

كما لاحظنا سابقاً، إن شدة التعويل على الوقود الأحفوري (خصوصاً الفحم) لم تترافق فقط بتضخم ثاني أكسيد الكربون؛ لكن أيضاً ترافقت بتضخم أنواع مختلفة من الملوثات المحلية (كالمادة الهبائية المعلقة، والكبريت/ ثاني أكسيد الكبريت، وثاني أكسيد النتروجين، وهلمجرا) التي تسهم في المشكلات الصحية، خصوصاً في المدن وفي أوزون مستوى سطح الأرض والمطر الحمضي الذي يؤثر خصوصاً في المناطق الريفية والأنظمة البيئية الطبيعية(٣).

إن ثاني أكسيد الكبريت والسخام اللذين ينطلقان من احتراق الفحم هما الملوثان الرئيسان للجو اللذان يشكلان المطر الحمضي، الذي يسقط الآن على ٣٠% تقريباً من مساحات واسعة من كامل الأراضي الصينية (إدارة

---

(١) بخصوص الصين، انظر سِنتون، وليفين، و وانغ ١٩٩٨؛ وفان فورين وآخرين ٢٠٠٣؛ وزهانغ ٢٠٠٠. وبخصوص الهند، انظر بول و بهاتاشايا ٢٠٠٤.

(٢) يُحسَب عامل الانبعاثات بعدِّه انبعاثات في وحدة الطاقة.

(٣) يتشكل الأوزون والمؤكسدات الأخرى الكيميائية الضوئية من طريق تأثير الإشعاع فوق البنفسجي من الشمس على النتروجين. ويعتمد إنتاج الأوزون وتركيزه على وجود أكاسيد النتروجين والإشعاع فوق البنفسجي.

معلومات الطاقة الأمريكية ٢٠٠٣) -مساحات أيضاً تتأثر بالضباب الخفيف الطبيعي الذي يولِّد الأوزون. وفي الهند أيضاً، يزداد الترسب الحمضي شيوعاً. فوفقاً لنظام المعلومات البيئية في الهند، فإن قيم الرقم الهيدروجيني "باهاء" منخفضة في التربة في المنطقة الشمالية الشرقية، وأجزاء من بيهار، وأوريسا، والبنغال الغربي، والمناطق الساحلية في الجنوب. فإذا لم تتخذ بسرعة إجراءات مخففة، فإن تفاقماً إضافياً من المطر الحمضي يمكن أن يجعل هذه الأراضي مجدبة أو غير صالحة للزراعة. وتظهر الدراسات في الهند نقصاً بنسبة ١٣ -٥٠% في متوسط مردود القمح ضمن نطاق ١٠ كم من المحطات الحرارية لتوليد القدرة بقدرة ٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ ميغاواط، على التوالي (مترا وشارما ٢٠٠٢). واستنتجت دراسات مماثلة في الصين أن إفساد نوعية الهواء أنقص المردود المثالي بنسبة ٥-٣٠% لما يقرب من ٧٠% من المحاصيل التي تزرع في الصين (شاميدس وآخرون ١٩٩٩)[١].

إن المراجل والأفران الصناعية التي تستخدم الفحم هي أكبر المصادر أحادية الاتصال لتلوث الهواء المديني، والنقل الطُّرُقي هو المصدر المتحرك الرئيس لتلويث الهواء[٢]. وتميل المدن في البلدان النامية إلى أن يكون فيها تركيز أعلى للتلوث منه في مدن البلدان الصناعية (انظر الصورة ٥-٢). واعتمادا على ملوث الهواء الذي يركز عليه المرء، فإن مجموعة مختلفة من ١٠-٢٠ مدينة هي بين المدن الأكثر تلوثاً في العالم، والكثير من المدن الصينية والهندية يُدرَج في هذه المجموعات[٣] .

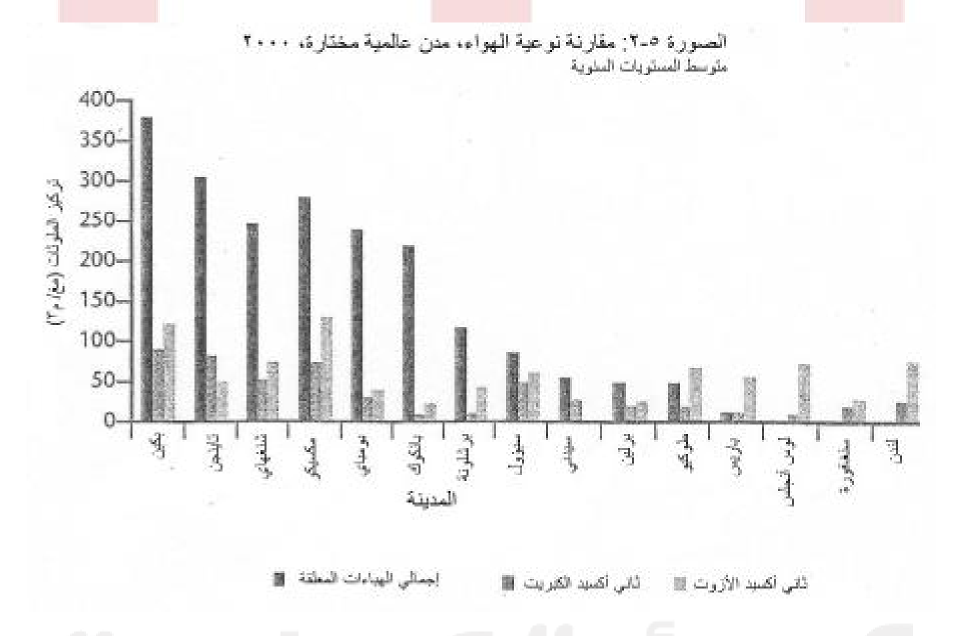
---

(١) إذا افترضنا كفاية الماء والغذيَّات، فإن نماذج استجابة المحاصيل تُظهِر أن الهباء الجوي يؤدي إلى خفض مردود المحاصيل من خلال نقص في إجمالي الإشعاعية الشمسية السطحية، وبالتالي يؤثر على الإنتاجية الحدية للمُدخَلات الأخرى.

(٢) تقدر إدارة الحماية البيئية الحكومية في الصين أن "التلوث الصناعي يشكل أكثر من ٧٠% من الإجمالي القومي، متضمناً ٧٢% لانبعاثات ثاني أكسيد الكبريت، و٧٥% لغبار المداخن (مكون رئيس للهبائيات المعلقة).

(٣) دراسات أقدم تتضمن تقريراً نشرته عام ١٩٩٨ منظمة الصحة العالمية.

يمكن أن يتحدث المرء حديثاً ذا مغزى عن التلوث في مدينة، أو موضع، أو نهر لأن تقييم التلوث بوحدة المساحة هو وظيفة خطوط تقسيم الهواء وخطوط تقسيم المياه الموضعية. ولكن ليس هناك مقياس مكافئ لمساحة كبيرة بحجم بلد، وعليه ليس هناك مثل هذا المقياس المتري لمعدل مستوى التلوث في الصين أو الهند. وبدلاً من ذلك، من المفيد أكثر على مستوى البلد تقدير العدد الإجمالي للسكان المعرضين لمختلف مستويات التلوث وأنواعه.



الصورة ٥-٢: مقارنة نوعية الهواء، مدن عالمية مختارة، ٢٠٠٠
متوسط المستويات السنوية

المصدر: هاو و وانغ ٢٠٠٥.

في عام ٢٠٠٣، تعرض أكثر من نصف سكان الصين المدينيين (٥٨,٤%) لكميات سنوية متوسطة من مادة هبائية خشنة بزيادة ١٠٠ ميكروغرام في المتر المكعب، الذي هو عيار صيني (وضعف عيار الولايات المتحدة). ويُقدَّر أن تلوث الهواء أدى إلى زيادة الوفيات بأكثر من ٤٧٧٠٠٠ و٣٠٠٠٠٠ حالة التهاب قصبات مزمن في ٦٦٠ مدينة صينية

في تلك السنة (البنك الدولي ٢٠٠٦/أ). وفي حالة الهند، قدر كوهين وآخرون (٢٠٠٤) زيادة الوفيات بـــ ١٠٧٠٠٠ عام ٢٠٠٠[١].

حققت المحاولات لتخفيف الانبعاثات المحلية في الصين عن طريق تقليص إنتاج الفحم واستهلاكه بعض النجاح في تخفيض ثاني أوكسيد الكبريت والانبعاثات المحلية الأخرى لبضع سنوات في أواخر تسعينيات القرن الماضي (هاو و وانغ ٢٠٠٥). وجاء الانخفاض في ثاني أكسيد الكبريت إثر الانحدار الواضح في استهلاك الفحم وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الصين (انظر الصورة ٥-١). وعلى الرغم من ذلك، ازداد إجمالي النتاج الداخلي بمقدار الثلث (+٣٣,٧%) في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١. ولم تكن هناك تقريباً زيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (+٠,٢%)- مقارنة بزيادة ١٤% التي تُوقِّعَت لانبعاثات ١٩٨٠-٩٧ نسبة إلى إجمالي النتاج الداخلي. وهبطت أيضاً تراكيز ثاني أكسيد الكبريت بنسبة ٤٠% تقريباً. وقد سبب هذا الهبوط تفاؤلاً كبيراً فيما يتصل بإمكانية "فك الترابط" بين زيادة الانبعاثات واحتياجات الطاقة وبين نمو إجمالي النتاج الداخلي. وهناك عدة عوامل-بما فيها إحصائيات خاطئة-تفسر هذا الفك الواضح للترابط. إن الأهمية النسبية لهذه العوامل موضع جدل، لكن إنهاء عدد كبر

(١) أيدت دراسات جزئية أخرى هذه الموجودات. وفي الصين، تظهر نتائج مستويات التلوث الحالية في الإحصائيات الصحية العامة لبعض المدن: "يعاني ما يقرب من ٤٠٠٠ شخص من موت مبكر سنوياً في شونغكينغ بسبب مرض تنفسي مرتبط بالتلوث؛ و٤٠٠٠ في بكين؛ و١٠٠٠ في كل من شنغهاي وشينيانغ. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن بكين يمكن أن تفقد ٨٠٠٠٠ شخص تقريباً، ويمكن أن تعاني مدن أخرى رئيسة من عشرات الآلاف في خسارة تراكمية للحياة البشرية خلال عام ٢٠٢٠. ومع توقع المحافظة على سرعة نمو الصناعة خلال السنوات العشرين التالية، وسيكون نقص حاد في كثافة التلوث ضرورياً فقط للاحتفاظ بثابت الانبعاثات" (دسغوبتا، ووانغ، وويلر ١٩٩٧، ص ٣). وفي الهند، عُرِّفَت دلهي بوصفها المدينة التي تمتلك أعلى رقم للوفيات-حوالي ٧٥٠٠ حالة وفاة سنوياً (براندون وهومان ١٩٩٥؛ ومنظمة الصحة العالمية ٢٠٠٢؛ والبنك الدولي ٢٠٠٥/أ).

من المنتجين الصغار وغير الفعالين لأعمالهم كان مهماً أيضاً (سنتون وفريدلي ٢٠٠٠، ٢٠٠٣؛ سنتون ٢٠٠١).

ولكن فك الترابط هذا لا يمكن أن يدوم. فمع وجود انخفاض في تعرفات الطاقة، وفترات تعتيم، ونقص في الطاقة ينشأ من نمو سنوي لإجمالي النتاج الداخلي بنسبة ٩-١٠%، يصبح ضرورياً استخدام كل قدرة توليد الطاقة، بصرف النظر عن عدم الفعالية. ونتيجة لذلك، اتخذت انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت (خصوصاً في المدن الشمالية) وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون اتجاهاً صاعداً.

الأسواق الدولية للطاقة

عمل تشجيع زيادة التعويل على الطرق من أجل حركات المسافرين والبضائع المشحونة على تحفيز اندفاعة في طلب النفط (الغازولين، والديزل، وغيرهما من المنتجات النفطية) في كل من الصين والهند. فازدادت واردات الطاقة ورافقتها المضامين القومية لميزان المدفوعات وتأمين الطاقة، والمضامين العالمية لأسواق الطاقة العالمية، ونعالج في هذا المقطع المسألة الثانية.

يشكل النمو الحديث في استخدام العملاقين للطاقة جزءاً مهماً من الزيادة الإضافية في الاستخدام العالمي للطاقة، لكن الزيادة السنوية في الاستخدام العالمي لم تكن استثنائية، بالنسبة للماضي. واستخدام العملاقين للطاقة ليس مكوِّناً رئيساً في الاندفاعات الحديثة لأسعار الطاقة. وعلى الأصح، إنها تقييد لإمدادات النفط في سياق تناقص القدرة الاحتياطية وتزايد الشكوك الجيوسياسية التي رفعت الأسعار في السنتين الأخيرتين.

منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي، كانت أسعار النفط الاسمية مستقرة نسبياً وراكدة[1]. وكان هناك استثناءان: ذروة آنية (تعكس شكاً) خلال أزمة

(١) لأغراض هذا المقطع (ما لم نذكر خلاف ذلك)، يجب أن نفهم سعر النفط بعدِّه سعر التسليم الفوري للنفط الخام، بالقيم الاسمية. ويستخدم المتوسط الحسابي (المعدل شهرياً) لأصناف دبي، وبرنت، وغرب تكساس المتوسطة.

الخليج ١٩٩٠-٩١، حيث حلقت الأسعار ٥٠% فوق السعر المتوسط في دورة مايو ١٩٩٠-٩١؛ والقلق الطويل الأمد أثناء الأزمة المالية الآسيوية ١٩٩٧-٩٨، عندما هبطت الأسعار بالبرميل نحو ١٢,٩٠ دولار بين كانون الثاني ١٩٩٧ وأيلول ١٩٩٨. وعكس هبوط الأسعار صدمة طلب سالب، سبَّبها في الأغلب انخفاض في طلب النفط في آسيا وبطء في النشاط الاقتصادي في أوروبا واليابان. وعكس هبوط الأسعار أيضاً تباطؤاً في تعديل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) لإنتاجها نزولاً. أعقب هذا الهبوط في السعر، عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٠، ارتفاع مقابل نتيجة للتأثير الموحد لتخفيضات أوبك المتلاحقة في الإنتاج وتجدد النمو في النشاط الاقتصادي العالمي. وبين ٢٠٠٢ و٢٠٠٤، دخلت أسعار النفط فترة زيادة تدريجية لكنها مداومة. ومنذ ٢٠٠٤، اندفعت أسعار النفط صعوداً. إن الصفحة الزمنية ومحدِّدات الاتجاه الحالي للأسعار لا علاقة لهما بالحدثين في تسعينيات القرن الماضي، ولا بصدمات النفط في سبعينياته (صندوق النقد الدولي ٢٠٠٥/أ) التي تميزت بالدرجة الأولى بالتوقفات المفاجئة الجيوسياسية للإمدادات[1].

إن نمواً مستبشراً في الطلب العالمي في سياق التوسع الاقتصادي على امتداد العالم دفع الزيادة التدريجية إنما الثابتة لأسعار النفط في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤. فمنذ ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤، أبدى إجمالي الإنتاج الداخلي (في الحدود الثابتة) معدلات نمو سنوية متقلبة لكنها عالية في مدى ٣-٤%، مع تباطؤ طفيف فقط في أواخر عام ٢٠٠٤ وطوال عام ٢٠٠٥ (البنك الدولي ٢٠٠٦،أ). وازداد استخدام النفط الخام العالمي من ٧٧,٦ مليون برميل في اليوم إلى ٨٤,٢ برميل في اليوم بين الربع الأول من عام ٢٠٠٢ والربع

(١) ارتفع متوسط الأسعار السنوية نحو ٢٥٠% بين ١٩٧٣ و١٩٧٤ ونحو ١٣٣% بين ١٩٧٨ و١٩٧٩، في رد فعل على القيود المفاجئة والمهمة للإمداد التي ارتبطت بأحداث جيوسياسية.

الرابع من عام ٢٠٠٤؛ وعلى الرغم من إشارات البطء طوال عام ٢٠٠٥، فإنه واصل زيادته على كميات ٢٠٠٤ (+١,١ مليون برميل في اليوم في المتوسط)، مما يشير إلى عدم مرونة نسبية في استخدام النفط بالنسبة إلى أسعار أعلى في الأجل القصير (وكالة الطاقة الدولية "بيانات أسواق النفط").

إن منظمة بلدان التعاون الاقتصادي والتنمية OECD مسؤولة عن النصيب الأكبر في استخدام النفط الخام خلال هذه الفترة (مستقر نسبياً عند ٦٠% تقريباً). فحصة الصين ازدادت من ٦,٠٦% (الربع الأول من عام ٢٠٠٢) إلى ٧,٨٧% (الربع الرابع من عام ٢٠٠٤) من الاستخدام العالمي للنفط الخام. وهي، في حد ذاتها، مسؤولة عن أعلى زيادة في استخدام النفط العالمي فوق مستواه لعام ٢٠٠١، بمعدل ٠,٢٥ مليون برميل في البداية وفيما بعد اتسع إلى ٢,١ مليون برميل في اليوم (مساوٍ لـــ ٣٧% من الزيادة العالمية). علاوة على ذلك، مع أن استخدام النفط الخام في البلدان الصناعية كان ينخفض قليلاً، بالتوازي مع تباطؤ معتدل لنشاطها الاقتصادي عام ٢٠٠١، فإن عزم الاقتصاد الصيني كان كبيراً بما يكفي لتعويض الانخفاض وتوليد زيادة إضافية في استخدام النفط. ومنذ عام ٢٠٠٥، عندما بدأ الاقتصاد العالمي بالتباطؤ (واستقر استخدام النفط في البلدان الصناعية)، تابع النمو الاقتصادي في الصين دعمه لبعض الزيادة في استخدام النفط. وتنطبق القصة نفسها على الهند، مع أنها تعرض أرقاماً أقل إثارة بكثير. فالهند تشكل فقط ٣-٤% من الاستخدام العالمي و٧% من متوسط الزيادة في الاستخدام العالمي للنفط منذ مطلع عام ٢٠٠١.

وهكذا، تشكل الصين والهند معاً جزءاً كبيراً (٤٠-٥٠%) من الزيادة العالمية للنفط التي يستخدمها هذان البلدان (انظر الصورة ٥-٣)، لكن لا يزالان يشكلان فقط ٩-١٠% من إجمالي الاستخدام العالمي للنفط. إضافة إلى ذلك، إن الزيادة الحالية في استخدم النفط من قبل الصين والهند يعوضها بطء أو هبوط في استخدامه من قبل البلدان التي تعتمد تقليدياً على النفط. ونتيجة

لذلك، لم يزدد إجمالي استخدام النفط بشكل مثير في السنوات القليلة الماضية كما حدث في تسعينيات القرن الماضي[١].

حتى مطلع ٢٠٠٥، كان عرض النفط (وانخفاض مخزون السلع) يجارى تقريباً ارتفاع الطلب. ولكن، منذ ذلك الوقت، راحت السوق تتعرض للضغط بسبب انخفاض طاقة الإنتاج الاحتياطية لدى منظمة أوبك، على الرغم من انفراج الضغط إلى حد ما عند نهاية ذلك العام. وقد عمل هذا الضيق، على امتداد سلسلة العرض، على تضخيم الكثير من التطورات والمشكلات قصيرة الأجل التي لم تكن ذات شأن في فترة وفرة الإمدادات، وأسهم في زيادة التقلب[٢]. وتُظهِر الصورة ٥-٤ أن طاقة الإنتاج الاحتياطية لأوبك بدأت تهبط باضطراد في منتصف عام ٢٠٠٢، مما جعل السوق أقرب إلى قيود ملزمة على طلب نفط رخيص. ومنذ شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٤، كانت هذه الطاقة الاحتياطية أقل من ٣ مليون برميل في اليوم. وأشارت حسابات تقريبية لصندوق النقد الدولي إلى أن مستوى الطاقة الاحتياطية بنسق ٥ مليون برميل في اليوم يمكن أن يساعد على خفض تقلبات السوق إلى النصف (صندوق النقد الدولي ٢٠٠٥/أ). وبسبب الشكوك الجيوسياسية المرتبطة بالنتاج من العراق، ونيجيريا، وجمهورية فنزويلا (انظر الصورة ٥-٤)، وتدني الاستثمار (سواء استثمار المنبع أو المصب) في سلسلة الإمداد، كان مدى الهبوط في الطاقة الاحتياطية أعلى أيضاً. ونتيجة لذلك، واصلت الأسعار ارتفاعها بدرجة مهمة، حتى عندما توازن العرض والطلب تقريباً بين منتصف عام ٢٠٠٣ ومنتصف عام ٢٠٠٤. وهذه الحركة الصاعدة للأسعار لم تتباطأ حتى بعد أن تبنت أوبك موقفاً تكييفياً في منتصف ٢٠٠٤ -لتمكين مخزونات أوبك من النفط الخام التجاري من التزود تماماً وتفريج الخوف الكامن من نقص الإمدادات في سياق تباطؤ الإنتاج لدى الدول المنتجة من

---

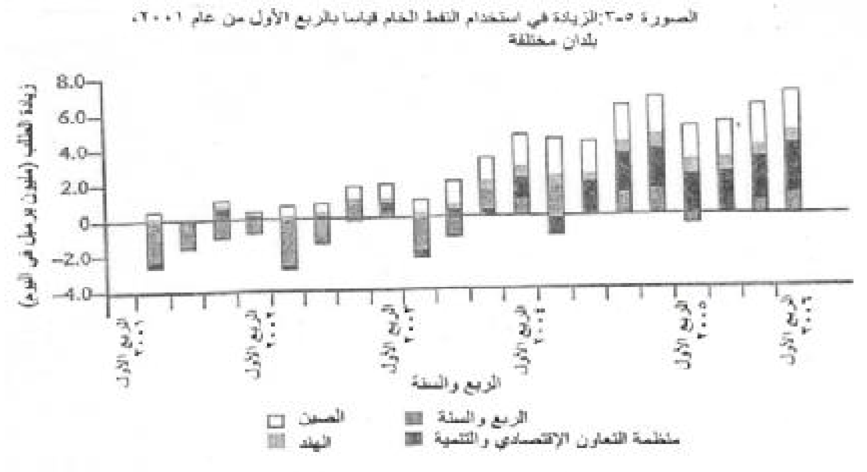
(١) خلال تسعينيات القرن الماضي، كان إجمالي الطلب العالمي للنفط الخام يزداد بنسبة ١,٦١% سنوياً؛ وعلى العكس، ازداد من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥ بأقل من نصف تلك النسبة (٠,٧٤%).

(٢) إن قصور الاستثمار في طاقة التكرير خلال العقد الماضي، الذي ترافق بإلحاق الضرر بالمصافي المرتبط بالأعاصير في خليج المكسيك، عمل أيضاً على تقييد السوق.

خارج منظمة أوبك. وهكذا، توقف توازن العرض والطلب، عندما تم حصره في نموذج سلع موجودة لسوق النفط، عن التنبؤ تماماً بأسعار النفط الخام في السنوات القليلة الماضية، بسبب تقلبات السوق في زيادة الطلب مع ارتفاع مطَّرد في الأسعار. وازدادت سرعة ارتفاع أسعار النفط إلى حد مثير منذ عام ٢٠٠٤ لأن العرض كان عديم المرونة أكثر بكثير مما كان عليه في الماضي نتيجة لنقص الطاقة الاحتياطية المرتبطة بزيادة الشكوك الجيوسياسية.

وتتشكل الأسعار حالياً في وضع تدفعه باطِّراد توقعات ضائقة مستقبلية في سوق تغذيه المخاوف بشأن احتمالات متوسطة الأجل لإمدادات بطاقة رخيصة، مثل:

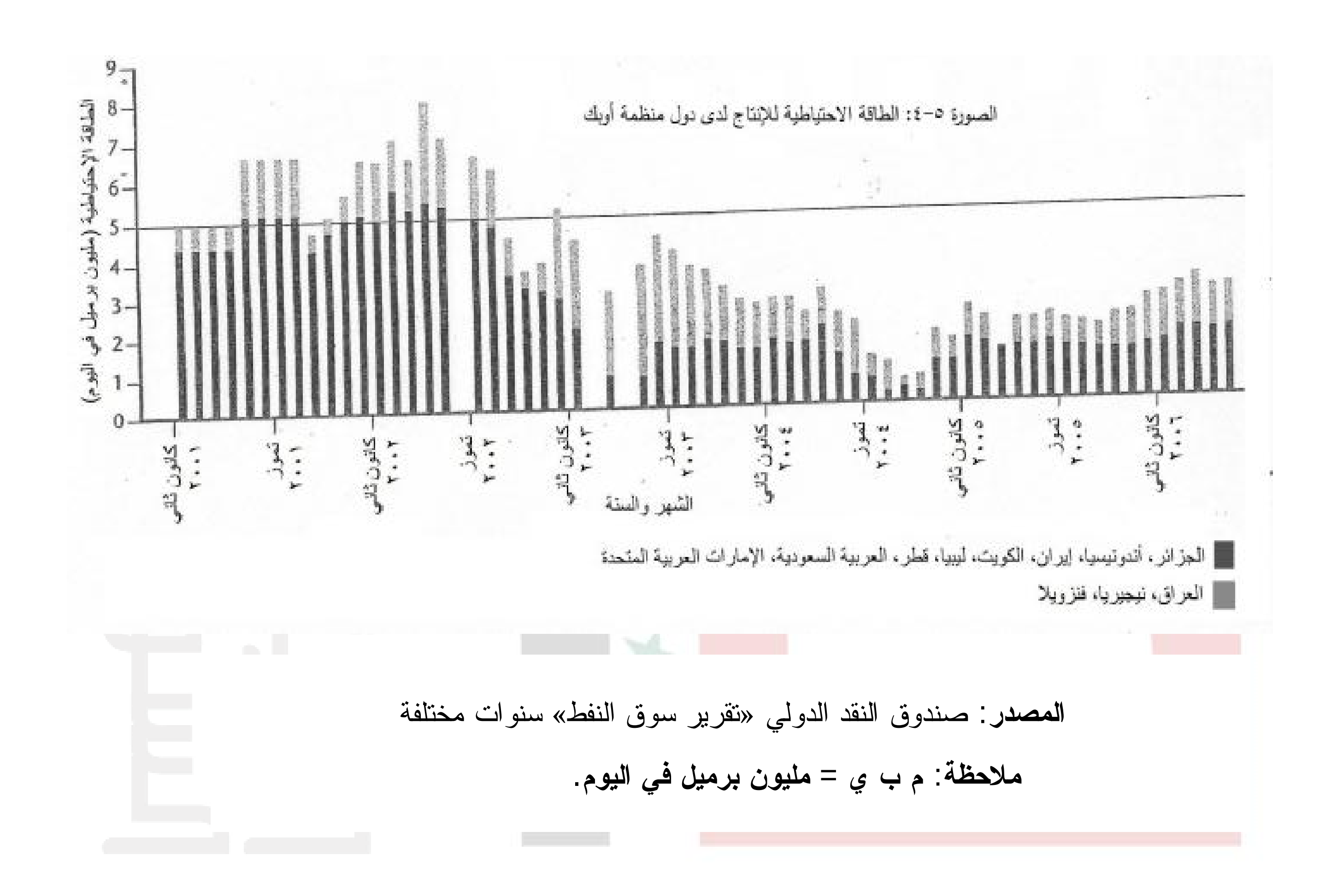
- تباطؤ النمو في إنتاج البلدان المنتجة من خارج منظمة أوبك (على الرغم من أسعار النفط المرتفعة)، الذي يُتوقَّع له أن يبلغ ذروته في غضون ٥-١٠ سنوات.
- تأكُّل الطاقة الاحتياطية للإنتاج لدى دول منظمة أوبك، التي تتعرض اليوم لضغط من زيادة الاضطراب الاجتماعي والتطورات السياسية.
- عدم كفاية الإنفاق على الاستكشاف وعلى صيانة حقوق النفط الموجودة، إضافة إلى عدم كفاية الإنفاق على طاقات التكرير الملائمة في إطار إعادة توصيف الطلب، مما يسبب ضغطاً إضافياً على طلب منتجات أخف.



المصدر: صندوق النقد الدولي "تقرير سوق النفط،" سنوات مختلفة

ملاحظة: م ب ي = مليون برميل في اليوم

OECD = منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية



المصدر: صندوق النقد الدولي «تقرير سوق النفط» سنوات مختلفة

ملاحظة: م ب ي = مليون برميل في اليوم.

محاكاة مسارات الطاقة والانبعاثات حتى عام ٢٠٥٠

ستحافظ كل من الصين والهند على معدلات نمو عالية لإجمالي النتاج الداخلي لعقود عديدة لتحسين رفاهية المواطنين لديهما وتوليد تيار ثابت للاستخدام لتجهيز القوى العاملة النامية. والطاقة هي التي ستغذي هذا النمو. وتلاحظ التحليلات العديدة التي تستخدم في الصين والهند أنه لا يحتمل أن يزداد إنتاج العملاقين من طاقة الوقود الأحفوري بمعدلات تساوي استهلاكهما لهذه الطاقة. ونتيجة لذلك، يُتوقَّع أن يزداد اعتمادهما على واردات الطاقة. وسيحدد مدى هذا الاعتماد ما إذا كانتا ستثابران على خيارات الطاقة الخفيضة الكلفة إنما الملوِّثة، أو يتحركان، بشكل هجومي، نحو تبني استراتيجية للطاقة أكثر توازناً وتنوعاً.

وللتنبؤ باستخدام الطاقة في المدى المتوسط (على سبيل المثال، خمس سنوات)، من الشائع أن نضع في حسابنا نمو إجمالي النتاج الداخلي وهيكله الأساسي بوصفهما محدَّداً خارجياً، واستخدام مرونة استخدام الطاقة (بحساب هذه المرونة بشكل اقتصادي قياسي) فيما يتعلق بإجمالي النتاج الداخلي لتعيين الاستخدام المحتمل للطاقة. ويميل هذا المؤشر إلى أن تكون قيمته أقل من وحدة بعض بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويصح هذا، بوجه خاص، منذ بدأت تلك الدول تتحول إلى الهيكل الاقتصادي ما بعد الصناعي القائم على الخدمات (جزئياً بعدِّه رد فعل على صدمات أسعار النفط الأقدم في مطلع سبعينيات القرن الماضي). وقيمة المؤشر أقرب إلى وحدة معظم البلدان النامية أو أكبر منها (زهانغ ٢٠٠٠؛ ليو ٢٠٠٤). ولكن قيمة هذا المؤشر هبطت في تسعينيات القرن الماضي إلى ٠,٧-٠,٨ بالنسبة للهند -أقل بصورة أساسية منها في سبعينيات القرن الماضي. وكان هذا المؤشر أيضاً أقل استقراراً بالنسبة للاقتصادات التي تجتاز تغيرات هيكلية أساسية، كالصين،

حيث تراوح من أقل من ٠,٥ إلى أكثر من ١[١]. وفي الواقع، عمل الاعتماد على أرقام منخفضة إضافية بالنسبة للصين في تسعسنيات القرن الماضي، على دفع صندوق النقد الدولي والمراقبين الآخرين للمشهد الصيني إلى خفض تقدير طلب الطاقة هناك إلى حد مثير في الفترة التي تلت عام ٢٠٠٠ (صندوق النقد الدولي ٢٠٠٢)[٢]. واعتماداً على إحصائيات أكثر حداثة للاقتصاد والطاقة (لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٤)، أبدت الصين مرة أخرى نماذج البلدان النامية لزيادة طلب الطاقة مع مرونة طاقة لإجمالي النتاج الداخلي أكبر من واحد[٣].

إن المضي إلى أبعد من تقييم إجمالي احتياجات الطاقة ضمن فترة خمس سنوات، يتطلب استخدام نماذج أكثر تعقيداً. ولتمييز الزيادة في مختلف أصناف الطاقة (على سبيل المثال، الأصناف القابلة للتجديد أو الأصناف الثانوية من كل منها)، نحتاج نموذجاً أكثر تفككاً للاقتصاد الذي يزودنا بتفصيل هيكلي حول التغيرات التفاضلية ضمن قطاع الطاقة ويبيِّن كيف تستجيب للأسعار النسبية، والتغيرات في تكنولوجيا القطاعات المختلفة وإنتاجيتها، وهلمجرا. وهذا يتطلب نموذج محاكاة متعدد القطاعات. فالكثير من نماذج محاكاة الطاقة يمتلك أفق ٢٠-٣٠ سنة لأن احتياطي رأس المال

---

(١) إن شذوذ المرونات المنخفض إلى حد ٠,٥، كما لاحظنا سابقاً، لم يتم توضيحه بصورة إحصائية قياسية. ويبدو أنه ينتج من اجتماع إحصائيات مغلوطة، وفعالية محسنة مترافقة بتقنيات صناعية حديثة، إضافة إلى شيء من التغيير الهيكلي /التحول في استخدام الوقود ("أهداف سهلة التحقيق")، وتدابير الاقتصاد الموجه الصارمة (إغلاق مربح، ومشاريع صناعية توفر فرص العمل في المدن والقرى التي كانوا يعتمدون عليها بقوة لإنتاج الفحم القذر.

(٢) في استشراف صندوق النقد الدولي لطلب الطاقة عام ٢٠٠٢، كان إجمالي طلب الطاقة الأولية في الصين لعام ٢٠١٠ هو ١٣٠٢ مليون طن من المكافئ النفطي، في حين وصل الطلب الحقيقي عام ٢٠٠٣ إلى ١٤٢٢ مليون طن من المكافئ النفطي.

(٣) بلغ معدل مرونة استهلاك الطاقة ١,٤٧ خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤، وفقاً للمكتب القومي للإحصاء في الصين (٢٠٠٥).

الأساسي لإنتاج الطاقة يصمد طويلاً ولا تظهر المضامين طويلة الأجل للاستثمار الجاري في آفاق زمنية أقصر. ونحتاج حتى إلى الآفاق الأكثر تفصيلاً والأطول زمناً لتحليل نتائج الاستثمارات الجارية من أجل الانبعاثات المستقبلية. ولأنواع الوقود المختلفة معامِلات انبعاثات مختلفة، وتبديل الوقود يمكن أن يؤثر بدرجة مهمة على إجمالي الانبعاثات حتى في المستوى نفسه من استخدام الطاقة. والعوامل الخارجية المترافقة ببعض الانبعاثات المرتبطة بالطاقة، هي أيضاً دالَّة الانبعاثات التراكمية (أي تراكيز الملوثات مديدة الصمود، كثاني أكسيد الكربون)، وهذه الدالَّة هي ما نستخدمه في هذا الفصل[1]. وفي تحليل نتائج هذه النماذج، من المهم ملاحظة أنها ليست نبوءات ولا توزيعات لاحتمالات النتائج المرجحة. وفي الواقع، إن النتائج هي إيضاحات تجريبية لعقابيل نماذج نشاط منتقاة. وتعتمد فائدة النتائج على تخصيص نماذج وسيناريوهات يتم اختيارها لتحليل مشكلة معلومة.

اختيار نماذج المحاكاة

يعتمد بعض المحللين، في تحليل الطاقة والانبعاثات لبلدان خاصة، على نماذج اقتصادات واسعة الانتشار، من أعلى إلى أسفل، في حين يعتمد آخرون على نماذج قطاعية/تكنولوجية، من أسفل إلى أعلى.[2] ويميل الأولون إلى إنتاج قدر كبير من التوازنات لأنهم يفترضون أن كل القطاعات ستعمل في حدود إنتاجهم، وهي حالة لا تنطبق على البلدان النامية. وتميل نماذج المحللين الآخرين إلى إحداث المزيد من الفرص المرضية لجميع أطراف العملية الاقتصادية، لكن لا تضع في حسابها تأثيرات التغذية المرتدة أو التأثيرات المقابلة في باقي نظام الاقتصاد/الطاقة. وبسبب نقاط القوة والضعف النسبية

---

(١) إن الكثير من نماذج التغير المناخي يعمل بزيادات خمس سنوات دورية خلال قرنين.

(٢) ينطلق المحللون الأولون من المبادئ العامة إلى التفاصيل، في حين ينطلق المحللون الآخرون من التفاصيل إلى المبادئ العامة -المترجم..

لهذين النموذجين من المقاربات، ازداد استخدام "نظام النماذج" شيوعاً، الذي هو "ربط بسيط"[١] (أي، تستخدم نماذج التوازن العام من أعلى إلى أسفل في قطاعات الاقتصاد مع نماذج التوازن الجزئي من أسفل إلى أعلى، ونماذج التوازن الجزئي التي تتضمن تفصيلاً قطاعياً وأكثر تقنية) لمحاكاة سيناريو بديل لتحليل نوعي لبلد معين.

تستخدم النماذج العالمية متعددة الأقاليم لمحاكاة عمليات التنمية في بلدان كبيرة، كالصين والهند، وتتبُّع آثار العقابيل العالمية بالنسبة لمختلف أسواق الطاقة إضافة إلى الانبعاثات العالمية. ويتوفر عدد من هذه النماذج العالمية متعددة الأقاليم (مثل النموذج المصغر لتقييم المناخ MERGE (MINI-CAM)، والنموذج المصغر المتكامل لمنطقة المحيط الهادي الآسيوية AIM، وغيرهما)[٢] . ونستخدم في هذا المقطع التقديرات التي أنتجها نموذج بحث النمو التكراري الديناميكي متعدد القطاعات متعدد الأقاليم IMACLIM-R في مركز البحث الدولي حول البيئة والتنمية[٣].

إن نموذج بحث النمو التكراري الديناميكي متعدد القطاعات متعدد الأقاليم هو نموذج التوازن العام مع تفصيل قطاعي فرعي حول القطاعات المنتجة للطاقة (وقود أحفوري- فحم، ونفط، وغاز- ووقود لا أحفوري- ذرة، وهيدروجين، وغيرهما من أنواع الوقود القابلة للتجديد)، وقطاعات

---

(١) في "نظام النماذج،" يتم تزويد مُخرَجات نموذج واحد حسن المعايرة بعدِّها مُدخَلات إلى نموذج آخر حسن المعايرة بدلاً من مجموعة واحدة من المعادلات المنسجمة داخلياً في نموذج أكثر شمولاً تصعب معايرته.

(٢) بخصوص النموذج المصغر لتقييم المناخ، انظر كايبريوس (٢٠٠٠). والنموذج المصغر المتكامل لمنطقة المحيط الهادي الآسيوية هو شكل من المختبر الوطني لمنطقة شمال غرب المحيط الهادي الأمريكية (إدموندز، ووايز، وماككراكن ١٩٩٤؛ وإدموندز، ووايز، وبارنز ١٩٩٥). والنموذج المتكامل لمنطقة المحيط الهادي الآسيوية هو شكل من المعهد الوطني الياباني للدراسات البيئية (موريتا وآخرون ١٩٩٤).

(٣) من أجل تفصيل إضافي حول هذا النموذج، انظر كراسوس وآخرين (٢٠٠٦).

تحويل الطاقة (كالكهرباء)، والقطاعات الرئيسة التي تستخدم الطاقة (كالصناعة، والإنشاء، والنقل، وبناء المساكن). ولتسهيل التحليل، يهدم النموذج كل القطاعات الأخرى إلى قطاع مركب شامل. ويتم تحديد النمو إلى حد ما خارجياً (سكان، مدَّخرات)، وإلى حد ما داخلياً (نمو الإنتاجية الداخلية، والتنوع في معدلات التبادل، واستنزاف موارد الوقود الرخيص، وهلمجرا). ويجري سنوياً حل التوازن الفالراسي Walrasian equilibrium الساكن، كما يجري تغيير التطور الهيكلي للاقتصاد داخلياً (على سبيل المثال، سيناريو فيه قدر كبير من الاستثمار في النقل وتتوفر فيه للمستهلكين أفضلية التحرك سيُنتِج، بمرور الزمن، نمواً هيكلياً مختلفاً عنه في سيناريو يقوم على افتراضات معارضة).

ومقارنة بنماذج الاقتصاد -الطاقة الموجودة، فإن نموذج بحث النمو التكراري الديناميكي متعدد القطاعات متعدد الأقاليم يتمتع ببعض المزايا:

١. يدمج على نحو واضح المعلومات التقنية حول جوانب العرض والطلب لقطاعات الطاقة، بما في ذلك فعالية الاستخدام النهائي (جانب كثيراً ما تهمله النماذج التي تستخدم المرونات المطبقة على الطلب النهائي للطاقة)، والقدرة على محاكاة "التعلم بالعمل،" ودمج غلال احتياطي رأس المال للاستثمارات طويلة الأجل لاتِّباع طريق الاستثمار والتقبل التقني على نحو أكثر واقعية.

٢. يضمن الانسجام بين هذه المعلومات التقنية ومميزات السياق الاقتصادي، بما فيها المجموعة السائدة للأسعار النسبية [1].

٣. يقوم على أساس صياغة تسوية بين النماذج التي تنتج مسارات أفضل طويلة الأجل بمقتضى تبصر كامل (الذي يميل إلى التقليل من أهمية دور

---

(١) إن الاستجابة للأسعار، في نموذج بحث النمو التكراري الديناميكي متعدد القطاعات متعدد الأقاليم، يعتمد أيضاً على المعلومات التقنية، كوجود خطوط اقتراب في فعالية الطاقة، التي تكون موثوقة أكثر من المُعامِلات الثابتة في دالّة الإنتاج، خصوصاً عندما تتحرك الأسعار في مدى واسع.

العطالة الاجتماعية والتقنية في التعديلات الاقتصادية) والنماذج التي تولِّد ديناميات اختلال التوازن مع عدد وافر من السبل القلقة والتخلفية hysterisis[(١)].

إن نموذج بحث النمو التكراري الديناميكي متعدد القطاعات متعدد الأقاليم هو نموذج نمو يسمح باختلال توازن انتقالي. ويتمتع بالقدرة على اشتمال اختلالات توازن انتقالية أقصر مدىً (التي تنتج من تفاعل البصيرة الناقصة في مرحلة زمنية معلومة والعطالة في النظام الاقتصادي) والقدرة على التكيف (انظر البند ١ في هذه القائمة). ولكن يحتوي أيضاً كل آليات التغذية المرتدة لتمكينه من الانتعاش هيكلياً على المدى الطويل، وهو سبيل طويل المدى كسبيل سولو[(٢)] ينجم من التغيرات السكانية، ونمو الإنتاجية، وتراكم رأس المال، والتغيرات في معدلات التبادل. فالنمو طويل الأجل، في حد ذاته، لا يعتمد على تحقيق حد أمثل مؤقت بتوقعات منطقية[(٣)]؛ وعلى العكس، إنه يعتمد على تبصر قاصر حول الأسعار المستقبلية والكميات التي تُخطَّط بوضوح لتوزيع الاستثمار والخيارات التكنولوجية في قطاع الكهرباء.

٤. يسمح بتدفقات رؤوس الأموال الدولية بين المناطق بوصفها دالَّة الاختلاف بين المدخرات الداخلية وإجمالي المبالغ المرغوبة من الاستثمارات في كل من المناطق العالمية التسع (تمثل كل من الصين والهند منطقة منفصلة).

---

(١) يستتبع التخلف تعديلاً تكيفياً بطيئاً جداً ويمكن أن يؤدي إلى خسائر كبيرة من حيث إجمالي النتاج الداخلي التراكمي.

(٢) لعله يقصد روبرت ميرتون سولو، المولود عام ١٩٢٤، والذي اشتُهِر، بوجه خاص، بسبب مؤلفه حول نظرية النمو الاقتصادي. وحصل على جائزة نوبل للاقتصاد عام ١٩٨٧ -المترجم.

(٣) مع أن النموذج يصف السلوك في شروط الأسعار الجارية، فإن هذا لا يعني بالضرورة غياب التوقعات. أولاً، إنه يفترض استجابة الناس للأسعار الموجودة بوصفها أفضل المعلومات المتاحة عندما تُتَّخذ القرارات. وثانياً، إن المرونة التي تحكم هذه الاستجابات يُفترَض أن تحاكي السلوك الحقيقي وتشمل ضمناً مجموعة أوسع من المؤشرات، كالعطالة، ومقت الخطر، إلخ.

وهذا النموذج تحركه المدخرات. ومعدل المدخرات الإجمالية لمنطقة (بلد) ما، تحدده خارجياً الاتجاهات الديموغرافية طويلة الأجل والتركيب العمري للسكان أكثر مما يحدده سعر الفائدة والتعديلات قصيرة الأجل. ويجري استثمار كل المدخرات. ويتم حساب مبالغ الاستثمار المرغوبة من الزيادات المتوقعة (بصورة قاصرة) في الطلب المستقبلي. وليس هناك مبرر لتوازن الجانبين في منطقة ما. ونتيجة لذلك، تصبح منطقة ما تتمتع بزيادة في المدخرات مصدرة لرأس المال، وتصبح منطقة أخرى تعاني من عجز في المدخرات مستوردة لرأس المال لتمويل احتياجاتها الاستثمارية. ويقوم الاحتكار الدولي بجمع صادرات المنطقة مع المدخرات الزائدة ويعيد توزيع المال على المناطق ذات المدخرات غير الكافية بما يتناسب مع إجمالي كمية احتياجات الاستثمار الداخلي غير المشبعة[1].

اختيار السيناريوهات

من أجل هذا الفصل، نحاكي حالة المرجع أو الأساس، بوصفها سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد business-as-usual (BAU)[٢] . ولتيسير الشرح، نصف بالتفصيل نتائج هذه الحالة فقط. أما الحالات الأخرى، فنعرضها كلها بإيجاز لجهة ما يخص سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد. يبلغ متوسط معدلات إجمالي النتاج الداخلي السنوي المفترض في هذا السيناريو خلال العقد أو العقدين التاليين ٦,٥-٧,٥% في الصين و٥-٦% في الهند مع تناقصها تدريجياً إلى ٣-

---

(١) في المحاكاة، يمكن نمذجة بعض البلدان بعدِّها تمتلك صادر رأسمال صافياً ثابتاً محدداً مسبقاً.

(٢) سنة الأساس للتوقعات هي ٢٠٠١، بدلاً من ٢٠٠٥ كما استُخدمَت في نماذج أخرى في هذا الكتاب. والسبب هو أن معلومات وكالة الطاقة الدولية بخصوص تفاصيل الطاقة لكل بلد (المستخدمة في محاكيات نموذج بحث النمو التكراري الديناميكي متعدد القطاعات متعدد الأقاليم) ومعلومات مشروع تحليل التجارة العالمية لكل المناطق، تصدر متأخرة سنتين، وكان من المهم ضمان أن المؤشرات الاقتصادية وتفاصيل الطاقة المستخدمة في المحاكيات متناسقة بالتبادل في السنة الأساس واختُبرَت لمدة سنة خارج العينة.

٤% سنوياً بحلول عام ٢٠٥٠. وفي المستقبل، ستكون معدلات النمو المتوسطة هذه أدنى تقريباً من الأداء الحالي بسبب القيود المؤسسية والتقنية المفترضة داخل الاقتصادات، مما يؤدي إلى عدم الفعالية في توزيع الموارد وتقييد قدرتها على تغذية معدلات نمو عالية جداً لفترة مديدة. ومع ذلك، يُحاكى شكل مختلف أيضاً من سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد. وهذا الشكل المسمى سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد بنمو مرتفع business-as- usual-H (BAU-H)، يفترض معدلات نمو سنوية لإجمالي النتاج الداخلي أعلى تقريباً بـــ ١-١,٥ نقطة مئوية لكل من البلدين (أي، ٧,٥-٩% للصين و٧-٨% للهند خلال العقد أو العقدين التاليين). وهذه المعدلات الأكثر تفاؤلاً للنمو تقوم على أساس الأداء الحالي واستقراء الافتراضات الحكومية بخصوص الخطط الخمسية القادمة. ويفترض كلا النموذجين، سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد وسيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد بنمو مرتفع، استمرار التعويل القوي على الوقود الأحفوري خلال العقدين القادمين، مع ما يرافقه من نتائج معاكسة للانبعاثات المحلية (الهبائيات المعلقة، والكبريت، والأوزون، وما شابه) والانبعاثات العالمية (غازات الدفيئات، خصوصاً ثاني أكسيد الكربون).

ويتم تصميم السيناريوهات البديلة Altarnative scenarios (ALTs) التي تعتمد على السياسة لاستكشاف المدى الذي يمكن أن تؤدي فيه حزمة سياسات إلى عمليتي فك محتملتين للارتباط(١). الأولى، فك الارتباط بين زيادة الطاقة وبين نمو إجمالي النتاج الداخلي من طريق إنقاص كثافة الطاقة، إما نتيجة لزيادة فعالية الطاقة، أو تحول بنيوي عن التصنيع كثيف الطاقة في النشاط الاقتصادي، أو كليهما. والثانية، فك ارتباط زيادة الانبعاثات وبين زيادة الطاقة من طريق التحول من الفحم إلى الغاز كوقود (أو الفحم النظيف)، أو

(١) لمزيد من المعلومات حول الخيارات السياسية، انظر شاليزي (٢٠٠٥). و (فك الارتباط: ارتباط نقل البضائع المشحونة على الطرق البرية واتجاهات النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة: تحليل استكشافي). ما بين القوسين من عندي - المترجم.

من الوقود الأحفوري إلى الطاقة النووية أو الطاقة القابلة للتجديد (والمترافقة بتحسينات متزامنة في فعالية الطاقة). إن عمليتي فك الارتباط ليستا سياسة في حد ذاتهما، وليستا مستقلتين تماماً عن بعضهما بعضاً. وعلى الأصح، إنهما طريقتان ملائمتان تحليلياً لوصف إلى أي مدى كانت السياسة فعالة في زيادة فعالية طاقة الاقتصاد وخفض توليدها للانبعاثات المؤذية.

ولهذا الغرض، تُحاكى ثلاث مجموعات من السيناريوهات السياسية:

١. سيناريوهات جانب الطلب (المسماة D) التي تشمل إجراءات إضافية موجهة نحو تحسين فعالية الاستخدام النهائي/ توفير الطاقة، إضافة إلى تحسينات فعالية الطاقة المندمجة الآن في حالة سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد (كما سنصور في المخططات البيانية KAYA في الصورة ٥-٦)[(١)]. والتحسينات الإضافية هي (أ) تحسين ٢٥% في إجمالي فعالية الطاقة في القطاع "المركب" (الذي يتضمن كلا "الفعالية البحتة" والتغيير الهيكلي في الاقتصاد مع زيادة في حصة الخدمات في إجمالي النتاج الداخلي)، بحسب الحالة الأساس؛ و(ب) كسب فعالية ١,١% إضافية سنوياً في المعدات السكنية /العائلية التي تستخدم الطاقة، مما يؤدي إلى تحسين نهائي بنسبة ٦٠% خلال الحالة الأساس؛ و (ج) تحسين ٥٠% في فعالية وقود السيارات بحلول عام ٢٠٥٠، مقارنة بالحالة الأساس.

٢. سيناريوهات جانب العرض (المسماة S) التي تتضمن حصة من القدرة الكهرمائية والنووية في كلا الصين والهند أكبر منها في حالات سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد ، التي تشمل اليوم بعض التوسع في قطاعات الوقود

---

(١) رأت منظمة الطاقة الدولية أن تحسينات فعالية الاستخدام النهائي تمتلك إمكانية أكبر لإدارة طلب الطاقة وتخفيف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وخلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٣٠، يمكن أن تسهم هذه التحسينات بأكثر من ٥٠% في خفض الانبعاثات بالنسبة لمجموعة بلدان منظمة الطاقة الدولية الإحدى عشرة (استراليا، والدانيمارك، وفنلندة، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والنرويج، والسويد،، والمملكة المتحدة، والولايات لمتحدة) التي تمتلك منظمة الطاقة الدولية من أجلها معلوماتٍ متسلسلة زمنية كاملة (انظر برادلي ٢٠٠٦).

اللا أحفوري[1]. وتتضمن التحسينات الإضافية (أ) زيادة ٢٠% في الطاقة الكهرمائية، بحسب الحالة الأساس؛ و(ب) زيادة ٣٠% في حصة القدرة النووية في الاستثمارات الجديدة لتوليد الطاقة؛ و(ج) تزداد باطِّراد حصة الوقود الحيوي إلى ١٠% من إجمالي كميات الوقود التي ينتجها العملاقان. كما تزداد حصة القدرة الهوائية والشمسية بدرجة مهمة من قاعدة منخفضة جداً لكن لا تكفي لتعويض النقص في الكتلة الحيوية التقليدية؛ و(د) ازدادت فعالية الطاقة بنسبة ١٥% في استخدام الفحم للصناعة و٨% في استخدامه لتوليد الكهرباء في احتياطي رأس المال الذي أُقِر بعد عام ٢٠٠٥.

٣. سيناريوهات جانب العرض والطلب المسماة (S & D) التي تجمع تحسينات الفعالية وإجراءات تبديل الوقود وتتفق مع استراتيجيات الطاقة الصينية والهندية. (سارما، ومارغو، وسَتْشْديفا ١٩٩٨؛ وليو ٢٠٠٣).

في نسخة ورقة العمل لهذا الفصل، تمت محاكاة سيناريو شاليزي، وسيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد، والسيناريوهات البديلة في سياقين مختلفين: (١) الحالة الأساس التي استخدمناها هنا، تفترض أن ليس هناك قيود على التكييف إلى إشارات قصيرة الأجل على أسواق الطاقة؛ و(٢) سياق فيه قيود للتكييف في الوقت المناسب استجابة لاحتياجات الطاقة إما (أ) على تحسين استخدام إمداد الفحم المحلي في الصين والهند، أو (ب) على تطوير أسواق النفط والغاز المستقبلية، بسبب الصدمات الجيوسياسية غير المتوقعة أو صدمات الموارد في أسواق النفط العالمية أو بسبب صعوبات الصناعة العالمية للنفط والغاز (بما فيها معامل التكرير) في تطوير قدرات الإنتاج الضرورية في الوقت المناسب. وهذا يقدم عدداً من التحسينات إلى التحليل الذي بين أيدينا.

تولِّد هذه السيناريوهات المختلفة مجموعة من النتائج التي يمكن مقارنتها. والنتائج الخاصة ذات الأهمية في هذا الدراسة هي احتياجات الطاقة في الاقتصاد، والانبعاثات العالمية المرتبطة بهذه الاحتياجات (مع

---

(١) لاحظ أن تبديل الوقود كثيراً أيضاً ما يترافق بتحسينات متزامنة في فعالية الطاقة.

التركيز على ثاني أكسد الكربون)، والانبعاثات المحلية المرتبطة باحتياجات الطاقة هذه (مع التركيز على ثاني أكسيد الكبريت)، واحتياجات الاستثمار المرتبطة بمختلف مسارات الطاقة[1]. وتمكننا نماذج المحاكاة هذه أيضاً من مقارنة نتائج تسريع الاستثمارات أو تأخيرها في الانتقال من سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد إلى السيناريوهات البديلة، واستكشاف إمكانية التمويل الذاتي إزاء احتياجات التمويل الخارجي الإضافية التي قد تدعو الحاجة إليها.

السيناريوهات المرجعية:

سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد وسيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد بنمو مرتفع .

يعكس السيناريوهان الأساسيان الزيادةَ السريعة للطاقة والانبعاثات التي ترتبط بالنمو السريع والسريع جداً لإجمالي النتاج الداخلي في الصين والهند خلال العقود القليلة التالية. ويقدم هذان السيناريوهان علامة دليلية لمسارات الطاقة والانبعاثات يمكن بواسطتها أن ندرس في المقطع التالي تكاليف المداخلات السياسية الإضافية ومنافعها.

المضامين الإقليمية

تشكل الصناعة والخدمات في الصين، من حيث القطاعات الرئيسة التي تستخدم الطاقة، أكبر حصة من الاستخدام النهائي للطاقة في فترة الدراسة، وستزداد هذه الحصة في العقدين التاليين إلى أكثر من ٦٠% قبل انحدارها

---

(١) إن الإجمالي المتغير للهبائيات المعلقة، التي تستخدم غالباً في التحليل الصحي في وقت لاحق، يصعب توقعها مسبقاً ولهذا السبب لا نضمِّنها هنا. أما انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت فيمكن توقعها بنموذج المحاكاة ويتم تضمينها في الموجودات. ولكن لا يمكن تقييم مضامينها الصحية بسبب المشكلات التي درسناها آنفاً في المقطع حول المظاهر الخارجية المحلية. وتعريف المضامين يتطلب تخطيط التوزيع المكاني للانبعاثات وكثافة السكان المعرّضين في مختلف المواقع، وذلك غير ممكن في مستوى التجميع الذي يستخدم في نموذج بحث النمو التكراري الديناميكي متعدد القطاعات متعدد الأقاليم.

إلى ما دون الحصص الحالية بحلول عام ٢٠٥٠. تنخفض حصة الاستخدام السكني أيضاً من ٣١% إلى ٢٥%، وتتضاعف حصة النقل (الذي يعتمد بصورة حصرية تقريباً على المنتجات النفطية المكررة) إلى ٢١% (انظر الجدول ٥-٣). ومن حيث الوقود، تمثل الكهرباء حصة متزايدة من الاستخدام النهائي للطاقة، حيث تضاعفت ثلاث مرات تقريباً. وتزداد حصتا الغاز ومنتجات النفط المكررة بنقطتين مئويتين لكل منهما. وهبطت حصتا الفحم والكتلة الحيوية التقليدية بصورة جوهرية. وانحدر دور الفحم في الاستخدام النهائي للطاقة بسبب نمو الخدمات، بالنسبة للصناعة، كما تقلص دور الكتلة الحيوية التقليدية في الاستخدام النهائي للطاقة بسبب استبدالها بالكهرباء التجارية.

مع أن الكهرباء ستمثل فقط ثلث الاستخدام النهائي للطاقة عام ٢٠٥٠، فإن زيادة الاعتماد على الفحم (٨٠%) لتوليد القدرة الكهربائية عند منتصف القرن يفسر سبب احتفاظ الفحم بحصة بارزة في ميزان الطاقة في الصين. وفي عام ٢٠٥٠، يبقى اعتماد الصين على الفحم للاستخدام الأساسي للطاقة عالياً (٦٣% في سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد، و٦٥% في سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد بنمو مرتفع). ويحدد الاستخدام الأساسي للطاقة (لا الاستخدام النهائي لها) مدى الانبعاثات الملوِّثة. وفي سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد، سيتضاعف طلب الطاقة الأساسية في الصين خلال فترة السنوات العشرين من ٢٠٠١ إلى ٢٠٢٠ وسيتضاعف أربع مرات عام ٢٠٥٠[1]. وفي سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد بنمو مرتفع (سيناريو النمو الأعلى)، ستكون زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أكبر إلى حد ما - تتضاعف ٢,٥ عام ٢٠٢٠ و٥,٢ عام ٢٠٥٠.

وفي الهند، يزداد الطلب النهائي للطاقة في الصناعة والخدمات من ٣٣% إلى ٤٨%، ويرتفع طلب الطاقة من أجل النقل من ١٠% إلى ١٦%. ولكن الطلب النهائي للطاقة من القطاع السكني سينخفض من ٥٧% إلى ٣٦% (الجدول ٥-٣).

(١) تتَّبع نماذج المحاكاة هذه تقديرات الحكومة الصينية الرسمية للخطة الخمسية الحادية عشرة وما بعدها.

الجدول ٥ -٣: الحصص القطاعية والوقودية من استهلاك الطاقة في الصين والهند

	الصين			الهند		
	٢٠٠٥	٢٠٢٠	٢٠٥٠	٢٠٠٥	٢٠٢٠	٢٠٥٠
إجمالي الاستهلاك النهائي (Mtoe)	٩٢١,٧	١٦٨٣,٢	٢٦٨٥,١	٤٠٠,٣	٦٠٩,٤	١٢٦٨,١
القطاع (%)						
الصناعة والخدمات	٥٨,٥	٦٢,٢	٥٤,٦	٣٢,٧	٣٩,٣	٤٨,٣
النقل	١٠,٢	١٤,٤	٢٠,٨	١٠,٤	١٢,٣	١٦
الاستخدام السكني	٣١,٢	٢٣,٥	٢٤,٦	٥٦,٩	٤٨,٤	٣٥,٧
مزيج الوقود (%)						
الفحم	٣٨	٣٧,٤	٢٥,٥	١١,٥	١٣	١٢
المنتجات المكررة	٢٥	٢٧,٤	٢٧,٨	٢٧,٥	٢٧,٧	٢٥,٧
الغاز	٢,٦	٣,٤	٤,٤	٢,٧	٣	٣,٣
الكهرباء	١٣,٣	٢٠,٣	٣٥,٨	٩,٩	١٧,٣	٣٧,٥
الموارد القابلة للتجديد والكتلة الحيوية	٢١,١	١١,٥	٦,٦	٤٨,٣	٣٨,٩	٢١,٥
إجمالي الاستخدام الأساسي للطاقة (Mote)	١٢٢٣,١	٢٤٨٣,٥	٤٤٣٦,٥	٥١٥,٦	٨٤٥,٨	٢٠٦٨,٨
الفحم (%)	٥٤,٣	٥٨,٩	٦٢,٧	٢٩,٢	٣٧,٨	٥٧,٩
النفط	٢٣,١	٢٢,٦	٢٠,٥	٢٥	٢٢,٦	١٧,٧
الغاز الطبيعي (%)	٢,٥	٣,٥	٣,٤	٣,٨	٥,٣	٤,٥
الذرة (%)	٠,٥	٠,٥	٢,٤	٠,٨	٠,١	٢,١
الطاقة المائية (%)	٣,٧	٣	٣,١	٣,٧	٣,٩	١,٩
الموارد القبلة للتجديد (%)	١٥,٩	١١,٥	٧,٩	٣٧,٦	٣٠,٣	١٥,٩

المصدر: حسابات المؤلف اعتماداً على نموذج المحاكاة.

ملاحظة: Mtoe= مليون طن مكافئ نفطي.

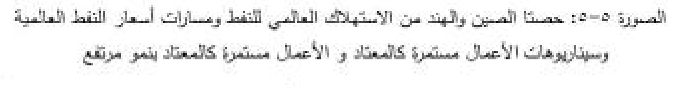
وفي الهند، كما في الصين، سيعمل التحول إلى الكهرباء على زيادة حصة الفحم في الطلب الأساسي للطاقة من الثلث عام ٢٠٠١ إلى ٥٨% تقريباً عام ٢٠٥٠. وتتوسع حصة الفحم بالنسبة للقدرة المائية والكتلة الحيوية التقليدية. ففي سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد، سيتضاعف الطلب الأساسي للطاقة بمقدار ١,٦ عام ٢٠٢٠ وبمقدار ٣,٨ عام ٢٠٥٠[١]. وفي سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد بنمو مرتفع، ستكون الزيادات أكبر بدرجة مهمة: ٢,٢ ضعفاً و٧,٩ ضعفاً عام ٢٠٢٠ و٢٠٥٠، على التوالي.

---

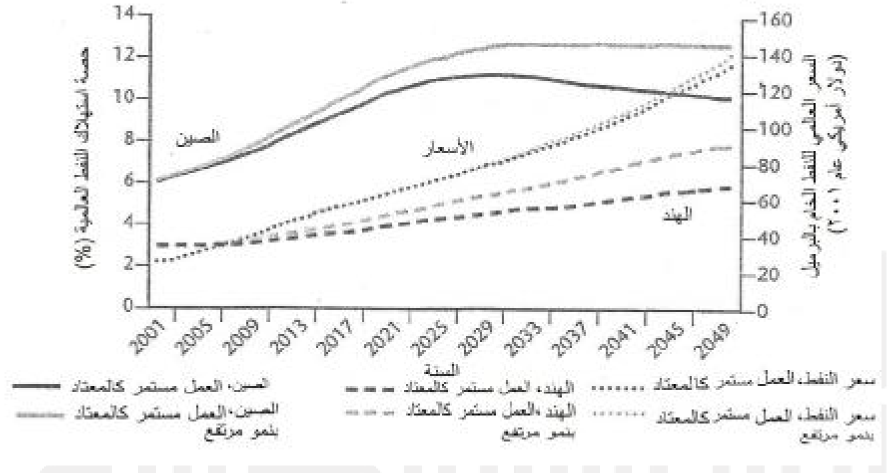
(١) تتَّبع هذه المحاكيات تقديرات الحكومة الهندية الرسمية للخطة الخمسية العاشرة وما بعد.

ننظر أولاً إلى أسعار النفط. في الوقت الحاضر، حيث تستخدم الصين اليوم ٦% من الاستخدام العالمي؛ وسترتفع هذه الحصة إلى ١٠% عام ٢٠٥٠ في حالة سيناؤيو الأعمال مستمرة كالمعتاد. فنلاحظ أن حصة الصين من الاستهلاك العالمي للنفط تستقر بعد عام ٢٠٣٠ لأن استخدام النفط في البلدان المتطورة الأخرى يزداد بسرعة أكبر. وفي الفترة نفسها، تزداد الحصة العالمية للهند باطِّراد من ٣% إلى ٥% في هذا السيناريو (انظر الصورة ٥-٣).

في الحالة الأساس، تولِّد نماذج المحاكاة عام ٢٠٢٠ سعراً للنفط (بدولارات عام ٢٠٠١) يبلغ ٦١,٩٠ دولار (أو ٦٣,٤٧ دولار في سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد بنمو مرتفع، وهو أقل من السعر الفعلي في عام ٢٠٠٦[1]. ولكن الارتفاع الحالي لأسعار النفط، كما لاحظنا آنفا، لا تعكس حالة استقرار الأسعار. وبالتالي، هناك اختلاف كبير بين القيمة العالية لأسعار النفط خلال فترة قصيرة والقيمة العالية الدائمة المستقرة. ولذلك، يجب مقارنة الـ ٦٢ دولار للبرميل عام ٢٠٢٠ (أو الـ ١٣٣ دولار للبرميل عام ٢٠٥٠،



الصورة ٥-٥: حصتا الصين والهند من الاستهلاك العالمي للنفط ومسارات أسعار النفط العالمية وسيناريوهات الأعمال مستمرة كالمعتاد و الأعمال مستمرة كالمعتاد بنمو مرتفع



المصدر:حسابات المؤلف اعتماداً على نموذج المحاكاة.

---

(١) إن نسبة التحويل من دولارات ٢٠٠١ إلى دولارات ٢٠٠٤ هو ١,٦٥، وإلى دولات ٢٠٠٥ هو ١,٠٩٢.

التي تظهر في الصورة ٥-٥) بسعر الحالة المستقرة المناقض للواقع المستقل عن التقلبات قصيرة الأجل التي لاحظناها مؤخراً. وهذا السعر العادي ربما يكون في مدى ٤٠-٥٠ دولار للبرميل عام ٢٠٠٦ (لا ٧٥ دولار في تموز ٢٠٠٦)[١].

خلال العقود الخمسة الممتدة بين ٢٠٠١ و٢٠٥٠، ستكون أسعار النفط الخام قد ازدادت خمسة أضعاف (من ٢٥ دولار إلى ١٣٣ دولار للبرميل بأسعار عام ٢٠٠١). وهذه الزيادة مهمة، لكنها ليست غريبة بالنسبة للتجربة التاريخية[٢]. فسعر برميل النفط عام ١٩٧٠ كان ٩ دولارات فقط بدولارات عام ٢٠٠٤ الثابتة (أو ١,٨٠ دولار بالأسعار الإسمية لعام ١٩٧٠ (برتش بتروليوم ٢٠٠٦). وفي عام ٢٠٠٤، قبل الارتفاع الحاد في أسعار النفط نتيجة للضغط في سوق النفط والشكوك الجيوسياسية، كان السعر ٣٦,٤٠ دولار -أي بزيادة أربعة أضعاف في أقل بقليل من ثلاثة عقود[٣].

هل يُعقَل أن لا تحل تقنيات وقود بديلة محل الطلب على النفط بهذه الأسعار المرتفعة؟ سؤال لا يمكن الإجابة عليه بصورة حاسمة. فزيادة أسعار النفط عام ٢٠٥٠ سيدفعها استمرار زيادة الطلب على سهولة النقل (بما في ذلك النقل براً أو جواً) إلى كل أنحاء العالم. وهذا الطلب يولِّد زيادة أساسية في استخدام النفط الذي ستكون بدائله قليلة (على عكس قطاع الطاقة، حيث

---

(١) إن تكوين أسعار النفط في نموذج بحث النمو التكراري الديناميكي متعدد القطاعات متعدد الأقاليم لا يشمل مكوناً خطراً (الذي ظهر مؤخراً أنه يلعب دوراً رئيساً)، وهكذا يمكن أن تكون أسعار النفط في الأجل القصير أدنى من الأسعار التي لاحظناها مؤخراً في سوق النفط.

(٢) وليست غريبة بالنسبة لبعض التوقعات الأخرى. فتوقعات وزارة الطاقة الأمريكية في استشرافها لمستقبل الطاقة العالمية عام ٢٠٠٦ تتضمن سيناريو مرتفعاً تصل أسعار النفط فيه عام ٢٠٣٠ إلى ٩٦ دولار للبرميل (بأسعار ٢٠٠٤).

(٣) كان سعر الخام العربي الخفيف أقل-١,٢٦ دولار بأسعار عام ١٩٧٠- مساوٍ لـــ ٧ دولارات بأسعار عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٣، كانت أسعاره ٤٠ دولار أو قريباً من ستة أضعاف (وكالة الطاقة الدولية ٢٠٠٦).

هناك الكثير من البدائل القابلة لتجديد للوقود الأحفوري). وفي نموذج المحاكاة، يُفترَض في تغلغل الوقود الحيوي أو الهيدروجين في السوق، بعدِّهما بديلين للنفط من أجل النقل، أن يكون محدوداً بالفترة الزمنية قيد المراجعة[١]. فكل أنواع الوقود الحيوي الأخرى، باستثناء الإيثانول من قصب السكر (وإلى مدى أقل من الذَّرَة)، ستكون في المراحل الأولى من الدراسة والتجربة. والهيدروجين وإسالة الفحم لم يصبحا بعدُ تقنيتين متاحتين تجارياً وقد لا تصبحان كذلك إلا بعد عقد أو عقدين؛ وسينقضي عقد أو عقدان قبل أن تحتل البنية التحتية مكانها لتمكين الجزء الأساسي من الأسطول من التحول إلى هذه الأنواع البديلة من الوقود الحيوي. وهكذا، إذا اعتمدنا على معرفة التقنيات العملية حاليا أو التي يحتمل أن تكون عملية خلال العقدين المقبلين، فإن المحاكاة تبين بوضوح أن الاتجاه التصاعدي في أسعار النفط سوف يستمر تبعاً لظروف العرض[٢].

وبسبب التكيف المُبيَّت في النموذج، فإن زيادة تدريجية في أسعار النفط لا تسبب خسارة مهمة في إجمالي النتاج الداخلي، بينما تسبب الزيادة الحادة في أسعاره خسائر مهمة في ذلك النتاج-على الأقل في المدى القصير، عندما لا يتمتع الاقتصاد بالقابلية الأساسية للتكيف (هملتون ٢٠٠٣). وبمرور الوقت، يعود الاقتصاد إلى مساره طويل المدى. وكما لاحظ مين (١٩٧٨)، إذا كان هناك توقع ممتاز، أو تكيف تدريجي على المدى الطويل في عالم دون صدمات شاذة، عندئذٍ لا يمكن أن يتوقع المرء اختلافات كبيرة في إجمالي النتاج الداخلي لأن الطاقة تشكل جزءاً بسيطاً من الاقتصاد. ولكن الحالة ليست

---

(١) كما لاحظنا في الدراسة حول إجراءات العرض المطبقة في النموذج، يُفترَض أن يبلغ تغلغل الوقود الحيوي ١٠% من الوقود في الصين والهند. وبالنسبة للعالم ككل، تكون نسبة التغلغل أقل (٣% من الوقود خلال السنوات الخمسين التالية، اعتماداً على استشراف الطاقة العالمية (وكالة الطاقة الدولية ٢٠٠٤).

(٢) نلاحظ أن هذه الواجهة لأسعار النفط تشمل حالياً زيادة دور الموارد النفطية غير التقليدية الأكثر كلفة.

كذلك دائما، عندما تحدث صدمات ومفاجآت[1]. ولتحليل سلوك نموذج بحث النمو التكراري الديناميكي متعدد القطاعات متعدد الأقاليم في الاستجابة إلى الارتفاع الحاد في أسعار النفط، انطلقت المحاكاة مفترضة زيادة في الأسعار العالمية للنفط تبلغ ٣٥ دولار للبرميل خلال سنتين، بحسب المسار طويل المدى للأسعار، وفي نقطة الذروة، تصل خسائر إجمالي النتاج الداخلي إلى -٣,٢ في الصين (-١,٦% في سنتين متعاقبتين) و -٧% في الهند (-٣,٥% في سنتين متعاقبتين).

نركز اهتمامنا الآن على الانبعاثات. ففي حالة سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد، تصل الانبعاثات من استخدام الطاقة إلى أكثر من الضعف عام ٢٠٢٠، بالنسبة لعام ٢٠٠٥، وتتضاعف أربع مرات عام ٢٠٥٠ لتصل إلى ٣,٦ جيغا طن كربون GtC في الصين. وتتضاعف مرتين تقريباً عام ٢٠٢٠ وخمس مرات عام ٢٠٥٠ لتصل إلى ١,٦ جيغا طن في الهند. وستصل انبعاثات العملاقين معاً إلى ٤٤% من الانبعاثات العالمية في ذلك العام، مقارنة بـــ ٢٠% تقريباً عام ٢٠٠٥. وتتبع انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت في كلا البلدين مسارات مماثلة جداً لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

والنتيجة الإجمالية هي أن الزيادة العالية في استخدام الطاقة في الصين والهند لا يُحتمَل أن تسبب وحدها اختلالات هيكلية في أسواق الطاقة الدولية. وتحدث النتائج السلبية الرئيسة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المحلية والعالمية (وبعد ٢٠٥٠، من النفاذ المتسارع لاحتياطيات النفط الإجمالية، التقليدية وغير التقليدية).

ما الذي يحدث لهذه المتغيرات عندما تكون معدلات نمو إجمالي النتاج الداخلي أعلى في الصين والهند؟ في حالة سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد بنمو مرتفع، تزداد حصة الصين في الاستخدام العالمي للنفط إلى ١٤%

---

(٢) كما لاحظنا سابقاً، إن افتراض "لا مفاجأة" و"لا احتكاك" في سيناريوهات الأعمال مستمرة كالمعتاد قد لا يكون واقعياً. ومع ذلك، تقدم هذه السيناريوهات علامة إسناد مفيدة تُقيَّم بواسطتها الأوضاع مع مشكلات التكيف (الجمود والاحتكاك) التي تمنع الأسعار والكميات من التكيف بسرعة وسلاسة.

وحصة الهند إلى ٨% عام ٢٠٥٠. ومع ذلك، يزداد سعر النفط بصورة هامشية فقط إلى ٦٢,٤٧ دولار (بالنسبة لـــ ٦١,٩٠ دولار في حالة سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد) في عام ٢٠٢٠ وإلى ١٣٩,٨٠ دولار (بالنسبة لـــ ١٣٣ دولار في حالة السيناريو إياه) عام ٢٠٥٠[١]. ومع زيادة معدلات نمو إجمالي النتاج الداخلي (في حالة سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد بنمو مرتفع)، يعرف باقي العالم نتاجاً داخلياً إجمالياً أعلى بـــ ٢% بالنسبة إلى سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد، يحثه نمو اقتصادي أسرع لدى العملاقين الآسيويين.

في سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد بنمو مرتفع، ستكون احتياجات الطاقة الأساسية العالمية أعلى بـــ ١٦% عام ٢٠٥٠. ولكن انبعاثات الكربون ستكون أعلى بـــ ١٩,٨%. وتعكس الزيادة الأسرع في انبعاثات الكربون بالنسبة للطاقة الأساسية زيادة ٥,٣% في محتوى الكربون لطلب الطاقة العالمي الكلي لأن معظم المناطق في العالم لا تستطيع تفادي استخدام أعلى للفحم والأنواع الأخرى للوقود الأحفوري لتلبية طلباتها الأعلى من الطاقة. وفي سيناريو النمو الأعلى، تتضاعف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الصين والهند عام ٢٠٢٠ أكثر من مرتين (إلى ٢,٢ جيغا طن كربون و٠,٧ جيغا طن كربون، على التوالي)، وفي عام ٢٠٥٠، تتضاعف تلك الانبعاثات ست مرات (إلى ٤,٩ جيغا طن كربون) وأحد عشر ضعفاً (إلى ٣,٢ جيغا طن كربون)، على التوالي. وستشكل الصين والهند معاً ٦٠% من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية عام ٢٠٥٠. وهكذا، تؤدي مقارنة سيناريوهي الأعمال مستمرة كالمعتاد والأعمال مستمرة كالمعتاد بنمو مرتفع إلى النتيجة التالية التي لا تثير الدهشة: في غياب سياسة بديلة لتسريع فعالية الطاقة وإزالة الكربون، سيكون استخدام الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون أكبر، وسيكون نمو إجمالي النتاج الداخلي أكبر.

---

(١) في سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد بنمو أعلى، تكون أسعار الزيت ٦,٨٠ دولار فقط للبرميل (+٥,١) أعلى منها في سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد عام ٢٠٥٠. والاختلاف الأقل يسببه افتراض السيناريو بأن سياسة الطاقة تُنظَّم بطريقة مناسبة وفعالة في قطاعات الفحم في الصين والهند لتلبية زيادة حاجاتهما من الطاقة. وارتفاع مهم في طلب النفط للنقل لا يكفي لتوليد اختلالات عنيفة في سوق النفط.

بما أن ثاني أكسيد الكربون يبقى في الجو لفترات طويلة جداً، فإن الانبعاثات التراكمية (أي، التراكيز)، لا الانبعاثات السنوية، هي المهمة[1]- على سبيل المثال، لأغراض تحليل ارتفاع درجات الحرارة وارتفاع حرارة الكون. وفي تحليل هذه المسائل تتضح فائدة استخدام أفق ٥٠ سنة. فإذا حصرنا التحاليل بالفترة حتى ٢٠٢٠ فقط، فإننا سنرى أن معدلات النمو الأعلى في إجمالي النتاج الداخلي في سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد بنمو مرتفع تولد انبعاثات ثاني أكسيد كربون تراكمية أعلى بـ ٩% في الصين وأعلى بـ ١٧% في الهند، بالنسبة إلى حالة الأعمال مستمرة كالمعتاد. ولكن الاختلافات ستكون مثيرة عام ٢٠٥٠: أعلى بـ ٢٢% في الصين وأعلى بـ ٧٩% في الهند (أو أعلى بـ ٣٤% مجتمعتين) - وهذا مع معدل نمو أعلى بـ ٠,٧٥%-١,٢٥% فقط في إجمالي النتاج الداخلي سنوياً خلال فترة السنوات الخمسين ٢٠٠١-٢٠٥٠[2].

تشير سيناريوهات التكييف المقيدة عند شاليزي إلى أن إجمالي النتاج الداخلي، إذا لم تتوسع طلبات الطاقة كما يُتوقَّع، سيكون أقل في الهند (بـ ٨% عام ٢٠٣٠) وفي الصين (بـ ٢%) وأن أسعار النفط العالمية يحتمل أن تكون أعلى بـ ١٥% مما توقعناه هنا. فنحن لا نستطيع التنبؤ ما إذا كانت ستحدث التدخلات الضرورية لتفادي القيود، لكن هذه النتائج تشير بالتأكيد إلى أنها عنصر مهم في نتائج النمو في الصين والهند.

سينارهوات التدخل السياسي: سيناريوهات جانب الطلب البديلة ALT-D وسيناريوهات جانب العرض البديلة ALT-S وسيناريوهات العرض والطلب البديلة ALT-S & D .

---

(١) وهذه هي الحال، لكن بدرجة أقل، بالنسبة لثاني أكسيد الكبريت، أو الانبعاثات الأخرى التي تتشتت بسرعة أكبر بمرور الوقت.

(٢) استشهدنا بمعدلات نمو أعلى بـ ١ إلى ١,٥% (بين السيناريوهين: الأعمال مستمرة كالمعتاد والأعمال مستمرة كالمعتاد بنمو أعلى) في المقطع حول محاكيات العمل مستمر كالمعتاد الذي يشير إلى فترات خطتي الخمس سنوات بعد ٢٠٠٥. يتم تركيز المحاكاة ويتناقص معدل النمو إلى ٣-٤% عام ٢٠٥٠. وبالتالي، يكون المتوسط المركب لمعدل النمو (بين السيناريوهين خلال فترة السنوات الخمسين فقط ٠,٧٥-١,٢٥%.

تُظهِر سيناريوهات التدخل السياسي البديلة أنها يمكن أن تزيد فعالية الطاقة وتخفض الانبعاثات بصورة لا تعرِّض نمو إجمالي النتاج الداخلي للخطر بدرجة مهمة.

المضامين الإقليمية

تؤدي السيناريوهات البديلة ALTs (التي تعتمد السياسة) إلى تخفيض أساسي في استخدام الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في كل من الصين والهند (الجدول ٥-٤)[١]. والتأثير المشترك للإجراءات التي تؤثر في الطلب والإجراءات التي تؤثر في العرض أقوى بكثير من تأثير أي مجموعة لوحدها. والأكثر أهمية، هو أن تأثيراتها الإيجابية في تخفيض الاستخدام السنوي للطاقة والانبعاثات الناتجة مهمة وتزداد بمرور الزمن مع تأثيرات هامشية في إجمالي النتاج الداخلي.

قياس مدى فك ارتباط الطاقة والانبعاثات عن نمو إجمالي النتاج الداخلي

تقدم مخططات كايا KAYA البيانية طريقة ملائمة لعرض الصفحة الزمنية لمدى إنجاز عمليتي فك الارتباط اللتين ذكرناهما سابقاً. فالمحور الأفقي في مخطط كايا البياني يُظهِر مدى التحسن في كثافة الطاقة في الاقتصاد (أي، الطاقة المستخدمة بوحدة الإنتاج) ويُقرَأ من اليمين إلى اليسار. ويُظهِر المحور العمودي مدى التحسن في كثافة الكربون (إزالة الكربنة) في الاقتصاد (أي الكربون المنبعث بوحدة الطاقة) ويُقرَأ من أعلى إلى أسفل. وفي مخطط كايا المعروض هنا (الصورة ٥-٦)، يشير الخط الأخف إلى سيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد؛ ويشير الخط المقطَّع إلى السيناريو المستحث بالإجراءات التي تؤثر في الطلب فقط (ALT-D)؛ ويشير الخط المنقط إلى السيناريو المستحث بالإجراءات التي تؤثر في العرض فقط (ALT-S)؛ ويشير الخط الأسود إلى السيناريو المستحث بتوحيد الإجراءات التي تؤثر في العرض والطلب (ALT – S & D).

---

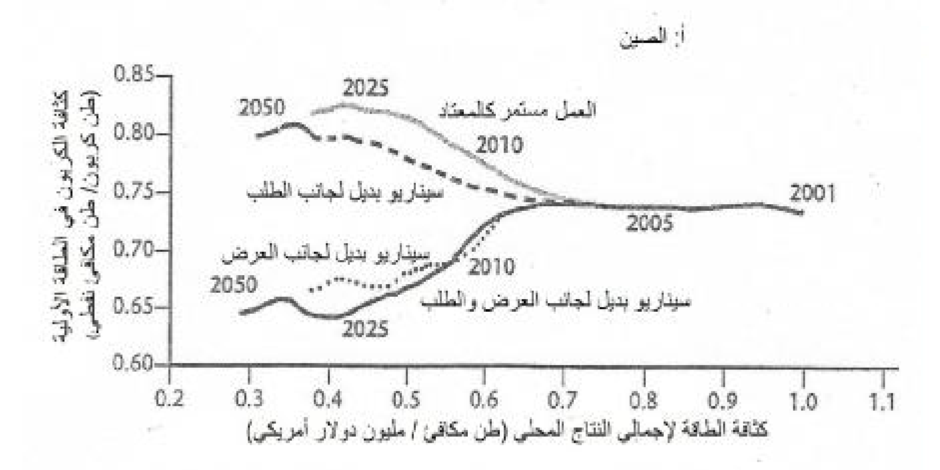
(١) التخفيضات أساسية أكثر بالنسبة لانبعاثات ثاني أكسيد الكبريت التي تولِّد نتائج محلية، لكن لم نوردها في الجدول ٥-٤.

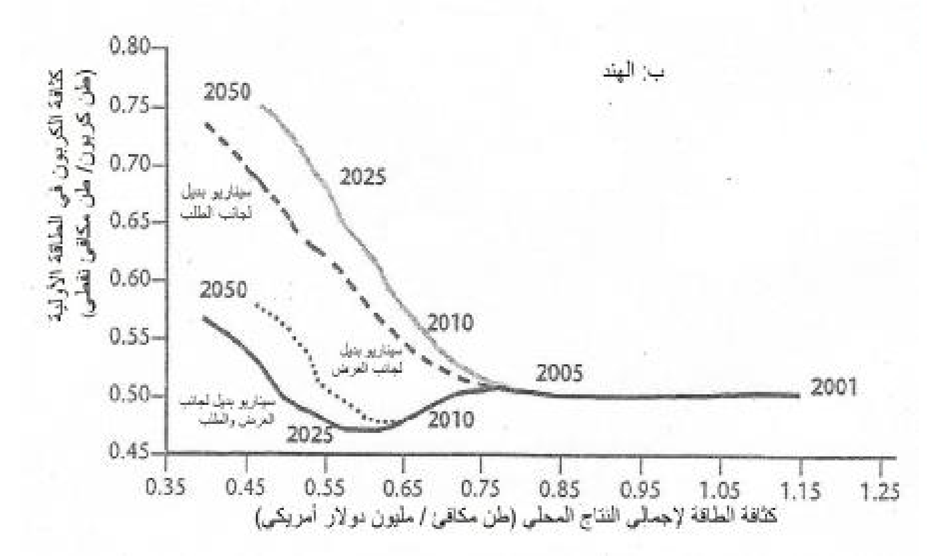
الجدول ٥-٤: مجمل السيناريوهات البديلة بالنسبة إلى سيناريو العمل مستمر كالمعتاد للصين والهند، ٢٠٠٥-٢٠٢٠-٢٠٥٠

	إجمالي الناتج الداخلي (ترليونات دولارات ٢٠٠١)			استخدام الكاقة الأساسية (مليون طن مكافئ نفطي)			انبعاثات CO_2 (جيغا طن كربون)			استثمار الط (ترليونات دولارا
	٢٠٠٥	٢٠٢٠	٢٠٥٠	٢٠٠٥	٢٠٢٠	٢٠٥٠	٢٠٠٥	٢٠٢٠	٢٠٥٠	٢٠٠٥	٢٠٢٠
في											
B	١,٦٢	٤,٤٦	١١,٧٥	١٢٢٣,١٢	٢٤٨٣,٥٢	٤٤٣٦,٥١	٠,٩٠	١,٩٦	٣,٦١	٧١,٥٣	١١٩,٦٨
AI (%)	٩٩,٨	٩٩,٤	١٠٠,٨	٩٩,١	٩٠,٣	٧٨,٨	٩٩	٨٨,٧	٧٦,٧	٩٩,٨	٩٦,٧
AI (%)	٩٩,٩	٩٩,٥	٩٩,٥	٩٨,٧	٩٥,٨	٩٨,٤	٩٨,٥	٨٣,١	٧٩,٨	١٠١,٢	١١٦,٣
ـ (%)	٩٩,٧	٩٨,٦	٩٩,٢	٩٧,٨	٨٦,٧	٧٥,٩	٩٧,٦	٧٢,٨	٥٩,٩	١٠١	١١٤,٣
ي											
B	٠,٦١	١,٣٥	٤,٥٩	٥١٥,٦١	٨٤٥,٨٤	٢٠٦٨,٧٩	٠,٢٦	٠,٤٩	١,٥٦	١٨,٤٤	٣٦,٦٤
AI (%)	٩٩,٨	٩٩,٤	١٠٠,٩	٩٩,١	٩٤,١	٨٤,٨	٩٩,١	٩٢,٨	٨٢,٩	٩٩,٩	٩٥,٢
A (%)	٩٩,٩	٩٩,٨	١٠١,٤	٩٨,٤	٩٣,٨	٩٩,٣	٩٨,١	٩٢,٨	٨٢,٩	٩٩,٩	٩٥,٢
ـ (%)	٩٩,٧	٩٩	١٠١,٢	٩٧,٥	٨٨,٧	٨٣,٧	٩٧,٢	٧١,٦	٦٣,٢	١٠٢,١	١١٠,٥

المصدر: حسابات المؤلف اعتماداً على نموذج المحاكاة.

الصورة ٥-٦: مدى فك اقتران الطاقة والانبعاثات في حالة الاستهلاك النهائي للطاقة





المصدر: حسابات المؤلف اعتماداً على نموذج المحاكاة.

في استراتيجية الأعمال مستمرة كالمعتاد للصين والهند، هناك تخفيض قوي في كثافة الطاقة المبيتة لعكس تحديث الصناعة وتبني تكنولوجيا حديثة. ومع ذلك، تزداد كثافة الكربون في كلا البلدين -لكن أكثر بدرجة مهمة في الهند. وتُظهِر الصين تحسناً طفيفاً في كثافة الكربون، لكن فقط حوالي الجزء الأخير من فترة الخمسين سنة قيد الدراسة.

بالنسبة إلى حالة الأعمال مستمرة كالمعتاد، إن إجراءات ALT-D لخفض الطلب وحده (عن طريق زيادة فعالية الطاقة)، تمد الدرجة التي تنخفض إليها كثافة طاقة إجمالي النتاج الداخلي (يمتد الخط أبعد إلى اليسار)، وتضمن أن كثافة الكربون لن تزداد بقدر ما تزداد في حالات الأعمال مستمرة كالمعتاد. ولكن الصفحة الزمنية لعمليتي فك الارتباط مشابهة جداً لحالات الأعمال مستمرة كالمعتاد في كل من الصين والهند. ففي الصين، تعمل سياسة جانب الطلب على خفض الانبعاثات بمقدار ٠,٨٤ جيغا طن كربون، بالنسبة إلى ٣,٦ جيغا طن كربون للانبعاثات عام ٢٠٥٠ (تخفيض ٢٣%). وفي الهند، تعمل سياسة جانب الطلب على خفض الانبعاثات بمقدار ٠,٢٧ جيغا طن كربون، قياساً بـــ ١,٦ جيغا طن كربون عام ٢٠٥٠ (أي، تخفيض ١٧%).

وبالنسبة إلى حالة الأعمال مستمرة كالمعتاد، فإن إجراءات سيناريو جانب العرض لتغيير العرض فقط (أي، تركيب الوقود المعروض للاقتصاد) لا يمد درجة انخفاض كثافة طاقة إجمالي النتاج الداخلي (على عكس إجراءات الطلب) في كل من الصين أو الهند. ومع ذلك، بدَّلوا في الصين بدرجة مهمة الصفحة الزمنية ومدى انخفاض كثافة الكربون. وفي الهند، وبعد التحول البدئي عن الكربون، بدأت كثافة الكربون تزداد من جديد (على عكس الصين) لأن حصة الكتلة الحيوية التقليدية للاستخدام العائلي المنزلي في الهند عند بداية العملية كانت أكبر بكثير منها في الصين (٤٨% إزاء ١٨%، على التوالي). وهكذا، يؤدي التحول الأكبر من الكتلة الحيوية التقليدية إلى الكهرباء التجارية للاستخدام العائلي المنزلي إلى استبدال الكتلة الحيوية الأقل إطلاقاً للكربون بكهرباء تعتمد على الوقود الأحفوري الأكثر إطلاقاً للكربون-على الرغم من زيادة تغلغل المواد النووية وغير التقليدية القابلة للتجديد، كطاقة الرياح والشمس، لإنتاج القدرة. ومع ذلك، تعمل سياسة جانب العرض على خفض نسبة الانبعاثات بنسبة ٣٠% في الهند (من ١,٥٦% جيغا طن كربون إلى ١,١٩% جيغا طن كربون)، وعلى خفض أكبر في الصين بنسبة تزيد على ٢٠% (من ٣,٦ جيغا طن كربون في حالة العمل مستمر كالمعتاد إلى ٢,٨٨ جيغا طن كربون).

إن جمع إجراءات إنقاص الطلب مع إجراءات تبديل الوقود (السيناريوهات البديلة لجانب العرض وجانب الطلب) يؤدي إلى خفض كثافة الطاقة وخفض كثافة الكربون، قياساً بكل مجموعة من الإجراءات لوحدها، وإلى حد وثيق الصلة جداً بسيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد. وفي عام ٢٠٥٠، ستعمل الإجراءات المشتركة على خفض كثافة طاقة إجمالي النتاج الداخلي بنسبة ٢٤% في الصين و١٧% في الهند، وخفض كثافة كربون الطاقة بنسبة ٢١% في الصين و٢٥% في الهند مقارنة بسيناريو الأعمال مستمرة كالمعتاد.

المضامين العالمية

تتفاوت انعكاسات السيناريوهات السياسية البديلة هذه على الأسعار العالمية للطاقة. فالتحسينات في فعالية وقود النقل في الصين والهند تخفض أسعار النفط العالمية نقطتين مئويتين. والفعالية المحسنة في استخدام الفحم واستبداله بالوقود النووي ووقود المواد القابلة للتجديد في توليد الكهرباء يمارسان تأثيراً أكثر أهمية في أسعار الفحم العالمية، التي ستهبط بنسبة ٥-١٠% عام ٢٠٥٠. وسيكون لهذا تأثير إيجابي في الهند، التي يمكن أن يترتب عليها استيراد المزيد من الفحم في المستقبل. وهذه التأثيرات أكثر وضوحاً في سيناريوهات الصلابة/الاحتكاك[١].

للسيناريوهات البديلة تأثير أكثر أهمية بكثير في الانبعاثات، ويزداد هذا التأثير بمرور الوقت ويمتد إلى ما بعد عام ٢٠٥٠. ولكن سياسات جانب الطلب تعمل في الصين على أساس تراكمي، حتى في عام ٢٠٥٠، على خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ١٥% تقريباً (١٨ جيغا طن كربون) وتسبب سياسات جانب العرض انخفاضات تقرب من ١٨% (٢١ جيغا طن كربون). والجمع بين سياسات العرض والطلب يخفض الانبعاثات بنسبة ٣٢% (٣٦ جيغا طن كربون) أو ما يقرب من الثلث، مقارنة بـــ ١١٦

---

(١) لاحظ أن تأثير السيناريوهات البديلة بالنسبة إلى الحالة المرجعية الأعمال مستمرة كالمعتاد أقل بكثير من تأثير سيناريوهات الجمود/الاحتكاك.

جيغا طن كربون من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التراكمية في سيناريو خط القاعدة. وفي الهند، إن التأثير الكلي للسياسة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مماثلة نسبياً من حيث المدى. فعلى أساس تراكمي، تعمل سياسات جانب الطلب في الهند على خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ١٢ % تقريباَ (٤,٥ جيغا طن كربون) وتخفضها سياسات جانب العرض بحدود ٢٢% (٨ جيغا طن كربون). واجتماع سياسات العرض والطلب يخفض الانبعاثات بنسبة ٣١% (١١ جيغا طن كربون) أو ما يقرب من الثلث، مقارنة بـــ ٣٧ جيغا طن كربون من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التراكمية في سيناريو خط القاعدة.

الاستثمار الإضافي وتمويل الاحتياجات

كما لاحظنا سابقاً في المقطع حول طاقة السيناريوهات البديلة ومسارات الانبعاثات، فإن تنفيذ إجراءات إما جانب الطلب أو إجراءات جانب العرض يخفض الطاقة والانبعاثات، مقارنة بحالة الأعمال مستمرة كالمعتاد. والإجراءات لا يوازن بعضها بعضاً، وهكذا فإن تنفيذ كلتا المجموعتين من الإجراءات يخفض الطاقة والانبعاثات بصورة جوهرية أكثر من تنفيذ أي من المجموعتين لوحدها. ويستمر هذا الانخفاض خلال كامل الفترة حتى عام ٢٠٥٠ وما بعده. ولكن هذا لا يصح على استثمارات الطاقة (انظر المجموعة الأخيرة في الجدول ٥-٤).

بحسب حالة الأعمال مستمرة كالمعتاد، إن تنفيذ الإجراءات لإنقاص طلب الطاقة فقط يخفض احتياجات الاستثمار في كل الفترات، وبحسب الحالة نفسها، تعمل الإجراءات لتغيير هيكل عرض الوقود فقط على زيادة تلك الاحتياجات بصورة أساسية. ولكن الجمع بين مجموعتي الإجراءات، يؤدي إلى واجهة زمنية وسيطة من احتياجات الاستثمار، التي تكون، في مجموعها، أعلى في الفترة الأولى وأقل في الفترة الأخيرة مما هو صحيح في حالة الأعمال مستمرة كالمعتاد[1]. هذا يعني أن

---

(١) إن احتياجات الاستثمار في الصين أعلى بـــ ١١٤% عام ٢٠٢٠ (مساوية لـــ ١٣ بليون دولار إضافي بأسعار ٢٠٠١) وهي أعلى بـــ ١١٠% في الهند عام ٢٠٢٠ (مساوية تقريباً لـــ ٤ بليون دولار إضافي بأسعار ٢٠٠١).

الحاجة إلى استثمارات إضافية في الطاقة تهبط عام ٢٠٥٠ (وفي الصين، تهبط إلى أدنى من مكافئ الأعمال مستمرة كالمعتاد). والسبب في هذا الهبوط هو أن مبلغاً مماثلاً من الاستثمار ضروري في تغيير الوقود عندما يكون الطلب أقل[١].

هناك نقطة أساسية في هذا التحليل هي أن صافي تدفقات رؤوس الأموال ثابتة خارجياً. وبالتالي، يتوجب تمويل الزيادات في الاستثمار في قطاع الطاقة إما عن طريق خفض صافي تدفقات رؤوس الأموال أو عن طريق تحويل استثمار آخر محلي. وتفترض محاكياتنا الطريق الأولى للهند، التي تتيح الفرصة لإجمالي نتاجها الداخلي بحسب الأعمال مستمرة كالمعتاد، لكن على حساب تدهور في الأصول الصافية -مضامين الإنعاش التي يتجاهلها النموذج. ولغرض التوضيح، نضع الافتراض المقابل للصين: يُحوَّل الاستثمار ويهبط إجمالي النتاج الداخلي هامشياً مقارنة بحالة الأعمال مستمرة كالمعتاد، لكن تراكم الأصول يتقدم دون عائق. والمغزى هو أنه مع أن الحاجة حقيقية إلى الاستثمار الإضافي في أشواط ALT، فإن النتائج المعطاة لإجمالي النتاج الداخلي هي مؤشرات سيئة جداً لنتائج الإنعاش المحتملة. وتعتمد الطريق الأخرى على هبوط في النتاج، وعلى هبوط في الأصول الصافية، وطبعاً على فوائد تخفيض الانبعاثات.

إن الكلفة الأولية الأعلى للاستثمار في بدائل أنواع الوقود الأحفوري، تشكل قلقاً من منظور إقليمي، وبالتالي تتمثل الاستجابة القياسية بالتأخر في تبني التقنيات الحديثة حتى تتمكن تجديدات تقنية إضافية من خفض تلك التكاليف[٢]. وتبعاً لذلك، تمت محاكاة سيناريو آخر لاستكشاف نتائج تأخير التدخلات

---

(١) عند إدخال الاحتكاك وحالات الجمود، يكون إجمالي الاستثمار المطلوب في الطاقة في حالة BAU-f أيضاً أقل منه في حالة BAU لأن إجمالي النتاج الداخلي يكون أقل.

(٢) "التعلم بالعمل" مبيت في نموذج IMACLIM-R الذي استخدم للمحاكيات في هذا الفصل؛ ولهذا، ستعمل الاستثمارات المبكرة في تقنيات جديدة على تسريح التحرك نزولاً على منحنى التكاليف وتنقص بالتالي العبء المالي الكلي.

(التي أوردناها في نسخة أوراق العمل الأطول لهذا الفصل). وهذا يُظهر أن تأخير التدخل السياسي سيوفر بعض المال في الوقت الحاضر، لكن سيولِّد حاجات أعلى للاستثمار في المستقبل بهدف الوصول إلى مستوى مخطط معلوم للانبعاثات خلال فترة محددة. ومع ذلك، سيكون تقديم حتى هذه الاحتياجات الاستثمارية الأعلى أسهل لأنها ستمثل حصة أقل من إجمالي النتاج الداخلي، على ضوء النمو الطارئ في الاقتصاد. وهذا يدعم الحدْس الأولي فيما يتعلق بالفوائد الاقتصادية لتأخير التدخلات. ولكن الجانب السلبي لتأخير التدخلات يتمثل في أن الفوائد البيئية لهذه السياسات ستتأخر أيضاً. وما تُظهِره السيناريوهات هو أن السيناريو الأخير لا يعوض تماماً الفوائد التي يولِّدها تنفيذ التدخلات السياسية في وقت مبكر. وعلى الرغم من ذلك، يتم ترحيل تكاليف الاستثمار وفوائد خفض الانبعاثات إلى المستقبل، والقيمة الصافية الحالية لكلتا السياستين ليست نفسها. فهناك سعر للكربون الذي يجب أن يتساوى من أجله تيارا التكاليف والفوائد. ومع عمل مبكر، سيكون السعر الضمني أدنى من السعر الذي لاحظناه عموماً (١٠-١٢ دولاراً لطن ثاني أكسيد الكربون) في الجزء القائم على التوقع من سوق الكربون (آلية تنمية نظيفة) -مما يعني أنه لا مبرر للتأخير. ومع ذلك، يتطلب تأخير العمل لمدة عقد ثمناً أعلى للكربون اليوم لتوليد العوائد نفسها. وسيكون هذا السعر للكربون أعلى من أسعار السوق الحالية، ولهذا السبب، لن يكون فعال التكلفة. ونتيجة لذلك، فإن فائدة تأخير الاستثمارات لــ "خفض التكلفة المالية" التراكمية لن تعوض تماماً زيادة تكلفة الانبعاثات التراكمية المرتبطة بالاعتماد طويل الأمد على أنواع الوقود الأحفوري [(١) (٢)].

استنتاجات

طرح هذا الفصل عدداً من النقاط المهمة حول تأثيرات النمو الصيني والهندي في أسواق الطاقة وانبعاثاتها. فطلب الكهرباء، حتى الآن، يزداد

---

(١) هذا الفصل لا يقيِّم مدى المتاجرة الدولية بالكربون التي يمكن أن تتطور بعد كيوتو.
(٢) تفاصيل أوفى لهذا المثال نجده عند شاليزي (٢٠٠٦).

بصورة سريعة جداً في كلا البلدين، وهناك موارد محلية للطاقة مقيدة بانخفاض الكلفة بدلاً من الفحم لإنتاج هذه الكهرباء.

وطلب النفط أيضاً يزداد بسرعة استجابة لزيادة طلب الحركة/النقل. وتولِّد هذه الزيادة في استخدام الوقود الأحفوري انبعاثات ضارة من غاز البيوت الزجاجية وتزيد تكاليف الصحة العامة من التلوث المحلي الشديد للهواء. ومع ذلك، لم يكن العملاقان الحافزين الرئيسين لارتفاع أسعار النفط عام ٢٠٠٦.

وفي النظر إلى المستقبل، يحتمل أن تتفاقم العوامل الخارجية للطاقة (المحلية، والإقليمية، والعالمية) بدرجة مهمة، خصوصاً إذا لم يحدث تغيير في استراتيجيات الطاقة في كل من الصين والهند.

يخشى الكثير من البلدان النامية من أن تسبب زيادة طلب الطاقة من قبل الصين والهند ضرراً للنمو فيها من طريق فرض أسعار أعلى على أسواق الطاقة الدولية. ويحتمل أن يكون هذا التأثير بسيطاً ويتم تعويضه جزئياً أو كلياً بالتأثيرات "المحاكية للنمو" للأسواق الأوسع في الصين والهند.

ويخشى العملاقان بالذات من أن يعمل تحويل استراتيجياتهما في الطاقة إلى أنواع الوقود ذات الانبعاثات الأقل على اختزال العوامل الخارجية والضغط على الأسعار العالمية للنفط في أسواق الطاقة العالمية-لكن على حساب نمو دخولهما. وفي الواقع، يشير الدليل إلى أن تحسين الفعالية يترك وفرة من الفرص لإنقاص زيادة الطاقة دون تأثير معاكس لزيادة إجمالي النتاج الداخلي. وبعض هذه الفرص يستتبع تكاليف إضافية، لكن حاجات التمويل تقع تماماً داخل نطاق أسواق رؤوس الأموال، المحلية والعالمية. والقيام بهذه الاستثمارات ستكون له فوائد عالمية ومحلية.

نحتاج إلى المزيد من البحث لربط نماذج الجيل الجديد العالمية متعددة المناطق بالنمو الداخلي (مثل IMACLIM-R) لمزيد من تفكيك النماذج التي يتم تطويرها حالياً أو لزيادتها في الصين والهند. وسيقدم هذا إطاراً أكثر غنى لاختبار السياسات المحددة التي تُكيَّف للفرص النادرة في كل بلد. وستساعد أيضاً على تحليل مسائل العدالة إضافة إلى النتائج المكانية لمختلف أساليب التدخل.

ملحق

الجدول أس إيه-١: ميزان الطاقة ١٩٨٠-٢٠٠٣

أ-الصين

السنة	الإنتاج وتغير المخزون (مليون طن من مكافئ نفطي)						
	فحم	نفط	غاز طبيعي	طاقة كهرمائية	كتلة حيوية ونفايات	ذرّة	الإجمالي
١٩٨٠	٣١٦	١٠٧	١٢	٥	١٨٠	٠	٦٢٠
١٩٨١	٣١٥	١٠٣	١١	٦	١٨٢	٠	٦١٦
١٩٨٢	٣٣٢	١٠٤	١٠	٦	١٨٤	٠	٦٣٦
١٩٨٣	٣٥٢	١٠٦	١٠	٧	١٨٦	٠	٦٦١
١٩٨٤	٣٨٧	١١٦	١١	٧	١٨٧	٠	٧٠٨
١٩٨٥	٤٠٥	١٣٠	١٣	٨	١٨٩	٠	٧٤٤
١٩٨٦	٤٢٣	١٣١	١٤	٨	١٩١	٠	٧٦٧
١٩٨٧	٤٥٤	١٣٥	١٤	٩	١٩٣	٠	٨٠٥
١٩٨٨	٤٨٨	١٤٠	١٥	٩	١٩٥	٠	٨٤٧
١٩٨٩	٤٩٥	١٣٩	١٦	١٠	١٩٨	٠	٨٥٧
١٩٩٠	٥٤٥	١٣٦	١٦	١١	٢٠٠	٠	٩٠٨
١٩٩١	٥٣٥	١٤٠	١٧	١١	٢٠٢	٠	٩٠٦
١٩٩٢	٥٥٥	١٤٣	١٦	١١	٢٠٣	٠	٩٢٩
١٩٩٣	٥٨٨	١٣٨	١٧	١٣	٢٠٥	٠	٩٦١
١٩٩٤	٦٣٠	١٤٤	١٨	١٤	٢٠٥	٤	١٠١٥
١٩٩٥	٦٩١	١٤٩	١٩	١٦	٢٠٦	٣	١٠٨٤
١٩٩٦	٧٢٢	١٥٨	٢١	١٦	٢٠٧	٤	١١٢٨
١٩٩٧	٧٠٧	١٥٦	٢١	١٧	٢٠٨	٤	١١١٣
١٩٩٨	٦٩٨	١٥٦	٢٤	١٨	٢٠٩	٤	١١٠٩
١٩٩٩	٦٨٥	١٦١	٢٦	١٨	٢١٣	٤	١١٠٦
٢٠٠٠	٦٩٨	١٥١	٢٨	١٩	٢١٤	٤	١١١٥
٢٠٠١	٧٠٥	١٦١	٣١	٢٤	٢١٦	٥	١١٤٢
٢٠٠٢	٧٦٥	١٦٨	٣٤	٢٥	٢١٧	٧	١٢١٦
٢٠٠٣	٩١٧	١٦٩	٣٦	٢٤	٢١٩	١١	١٣٧٧

السنة	الاستهلاك (مليون طن من مكافئ النفط)						
	فحم	نفط	غاز طبيعي	طاقة كهرمائية	كتلة حيوية ونفايات	ذرّة	الإجمالي
١٩٨٠	٣١٣	٨٩	١٢	٥	١٨٠	٠	٥٩٩
١٩٨١	٣١١	٨٤	١١	٦	١٨٢	٠	٥٩٤

١٩٨٢	٣٢٩	٨٣	١٠	٦	١٨٤	٠	٦١٣
١٩٨٣	٣٤٨	٨٥	١٠	٧	١٨٦	٠	٦٣٧
١٩٨٤	٣٨٤	٨٨	١١	٧	١٨٧	٠	٦٧٦
١٩٨٥	٤٠١	٩٣	١٣	٨	١٨٩	٠	٧٠٤
١٩٨٦	٤١٨	٩٨	١٤	٨	١٩١	٠	٧٢٩
١٩٨٧	٤٤٦	١٠٥	١٤	٩	١٩٣	٠	٧٦٧
١٩٨٨	٤٧٨	١١٢	١٥	٩	١٩٥	٠	٨٠٩
١٩٨٩	٤٨٦	١١٦	١٦	١٠	١٩٨	٠	٨٢٦
١٩٩٠	٥٣٥	١١٠	١٦	١١	٢٠٠	٠	٨٧٢
١٩٩١	٥٢٣	١٢١	١٧	١١	٢٠٢	٠	٨٧٤
١٩٩٢	٥٤١	١٣٢	١٦	١١	٢٠٣	٠	٩٠٤

تابع الجدول أس إيه-١

١٩٩٣	٥٧٦	١٤٦	١٧	١٣	٢٠٥	٠	٩٥٧
١٩٩٤	٦١٥	١٤٥	١٨	١٤	٢٠٥	٤	١٠٠٢
١٩٩٥	٦٧٣	١٥٨	١٩	١٦	٢٠٦	٣	١٠٧٥
١٩٩٦	٧٠٠	١٧٢	١٩	١٦	٢٠٧	٤	١١١٩
١٩٩٧	٦٨٥	١٩١	١٩	١٧	٢٠٨	٤	١١٢٤
١٩٩٨	٦٧٨	١٨٨	٢٢	١٨	٢٠٩	٤	١١١٩
١٩٩٩	٦٦١	٢٠٥	٢٤	١٨	٢١٣	٤	١١٢٤
٢٠٠٠	٦٦٤	٢٢٢	٢٦	١٩	٢١٤	٤	١١٤٩
٢٠٠١	٦٤٨	٢٢٧	٢٩	٢٤	٢١٦	٥	١١٤٩
٢٠٠٢	٧١٦	٢٤٤	٣٢	٢٥	٢١٧	٧	١٢٤١
٢٠٠٣	٨٦٢	٢٧٠	٣٥	٢٤	٢١٩	١١	١٤٢٢

الصادرات الصافية (مليون طن من مكافئ نفطي)

السنة	فحم	نفط	غاز طبيعي	طاقة كهرمائية	كتلة حيوية ونفايات	ذرّة	الإجمالي
١٩٨٠	٣	١٨	٠	٠	٠	٠	٢١
١٩٨١	٣	١٩	٠	٠	٠	٠	٢٢

١٩٨٢	٣	٢٠	٠	٠	٠	٠	٢٣
١٩٨٣	٣	٢١	٠	٠	٠	٠	٢٤
١٩٨٤	٣	٢٩	٠	٠	٠	٠	٣٢
١٩٨٥	٤	٣٧	٠	٠	٠	٠	٤١
١٩٨٦	٥	٣٣	٠	٠	٠	٠	٣٨
١٩٨٧	٨	٣١	٠	٠	٠	٠	٣٨
١٩٨٨	٩	٢٨	٠	٠	٠	٠	٣٧
١٩٨٩	٩	٢٢	٠	٠	٠	٠	٣١
١٩٩٠	١٠	٢٦	٠	٠	٠	٠	٣٦
١٩٩١	١٢	١٩	٠	٠	٠	٠	٣٢
١٩٩٢	١٤	١١	٠	٠	٠	٠	٢٥
١٩٩٣	١٢	-٨	٠	٠	٠	٠	٤
١٩٩٤	١٥	-٢	٠	٠	٠	٠	١٣
١٩٩٥	١٨	-٩	٠	٠	٠	٠	٩
١٩٩٦	٢٢	-١٤	١	٠	٠	٠	٩
١٩٩٧	٢٢	-٣٥	٢	٠	٠	٠	-١١
١٩٩٨	٢٠	-٣١	٢	٠	٠	٠	-٩
١٩٩٩	٢٣	-٤٣	٢	٠	٠	٠	-١٨
٢٠٠٠	٣٥	-٧١	٢	٠	٠	٠	-٣٤
٢٠٠١	٥٧	-٦٦	٢	٠	٠	٠	-٦
٢٠٠٢	٤٩	-٧٦	٢	٠	٠	٠	-٢٥
٢٠٠٣	٥٥	-١٠١	١	٠	٠	٠	-٤٥

ب -الهند

الإنتاج وتغير المخزون (مليون طن من مكافئ نفطي)							
السنة	فحم	نفط	غاز طبيعي	طاقة كهرمائية	كتلة حيوية ونفايات	ذرّة	الإجمالي
١٩٨٠	٥٠	١١	١	٤	١٤٨	١	٢١٥
١٩٨١	٥٦	١٧	٢	٤	١٥١	١	٢٣٠
١٩٨٢	٥٨	٢٢	٢	٤	١٥٤	١	٢٤١
١٩٨٣	٦٣	٢٧	٣	٤	١٥٦	١	٢٥٤
١٩٨٤	٦٨	٣٠	٣	٥	١٦٠	١	٢٦٦

١٩٨٥	٧١	٣١	٤	٤	١٦٢	١	٢٧٤
١٩٨٦	٧٧	٣٢	٥	٥	١٦٥	١	٢٨٥
١٩٨٧	٨٢	٣٢	٦	٤	١٦٩	١	٢٩٤
١٩٨٨	٨٩	٣٤	٧	٥	١٧١	٢	٣٠٧
١٩٨٩	٩٢	٣٦	٩	٥	١٧٣	١	٣١٦
١٩٩٠	٩٧	٣٥	١٠	٦	١٧٦	٢	٣٢٦
١٩٩١	١٠٦	٣٤	١١	٦	١٨٠	١	٣٣٨
١٩٩٢	١١١	٣٠	١٣	٦	١٨٢	٢	٣٤٤
١٩٩٣	١١٥	٣٠	١٣	٦	١٨٥	١	٣٥١
١٩٩٤	١١٨	٣٦	١٣	٧	١٨٧	١	٣٦٢
١٩٩٥	١٢٤	٣٩	١٧	٦	١٨٩	٢	٣٧٧
١٩٩٦	١٣١	٣٧	١٨	٦	١٩٠	٢	٣٨٤
١٩٩٧	١٣٤	٣٨	٢٠	٦	١٩٣	٣	٣٩٤
١٩٩٨	١٣١	٣٧	٢١	٧	١٩٥	٣	٣٩٥
١٩٩٩	١٣٨	٣٧	٢٠	٧	١٩٨	٣	٤٠٤
٢٠٠٠	١٤٣	٣٧	٢١	٦	٢٠٢	٤	٤١٤
٢٠٠١	١٤٨	٣٧	٢١	٦	٢٠٥	٥	٤٢٢
٢٠٠٢	١٥١	٣٨	٢٣	٦	٢٠٨	٥	٤٣١
٢٠٠٣	١٥٧	٣٩	٢٣	٦	٢١١	٥	٤٤١

الاستهلاك (مليون طن من مكافئ النفط)

السنة	فحم	نفط	غاز طبيعي	طاقة كهرمائية	كتلة حيوية ونفايات	ذرَّة	الإجمالي
١٩٨٠	٥٣	٣٤	١	٤	١٤٨	١	٢٤١
١٩٨١	٦٠	٣٦	٢	٤	١٥١	١	٢٥٣
١٩٨٢	٦٢	٣٩	٢	٤	١٥٤	١	٢٦١
١٩٨٣	٦٦	٤٠	٣	٤	١٥٦	١	٢٧١
١٩٨٤	٧١	٤٢	٣	٥	١٦٠	١	٢٨١
١٩٨٥	٧٦	٤٨	٤	٤	١٦٢	١	٢٩٦
١٩٨٦	٨٠	٤٨	٥	٥	١٦٥	١	٣٠٥
١٩٨٧	٨٦	٥٠	٦	٤	١٦٩	١	٣١٧
١٩٨٨	٩٤	٥٥	٧	٥	١٧١	٢	٣٣٤
١٩٨٩	٩٧	٦٠	٩	٥	١٧٣	١	٣٤٦
١٩٩٠	١٠٤	٦٣	١٠	٦	١٧٦	٢	٣٦٠
١٩٩١	١١٢	٦٥	١١	٦	١٨٠	١	٣٧٥
١٩٩٢	١١٨	٦٨	١٣	٦	١٨٢	٢	٣٨٨
١٩٩٣	١٢٣	٧٠	١٣	٦	١٨٥	١	٣٩٨
١٩٩٤	١٢٧	٧٤	١٣	٧	١٨٧	١	٤١٠
١٩٩٥	١٣٤	٨٤	١٧	٦	١٨٩	٢	٤٣٢
١٩٩٦	١٤٢	٨٩	١٨	٦	١٩٠	٢	٤٤٧
١٩٩٧	١٤٧	٩٤	٢٠	٦	١٩٣	٣	٤٦٣

١٩٩٨	١٤٤	١٠١	٢١	٧	١٩٥	٣	٤٧٢
١٩٩٩	١٥٢	١١٣	٢٠	٧	١٩٨	٣	٤٩٢
٢٠٠٠	١٥٩	١١٤	٢١	٦	٢٠٢	٤	٥٠٦
٢٠٠١	١٦٢	١١٥	٢١	٦	٢٠٥	٥	٥١٤
٢٠٠٢	١٦٨	١١٩	٢٣	٦	٢٠٨	٥	٥٢٧
٢٠٠٣	١٧٣	١٢٤	٢٣	٦	٢١١	٥	٥٤٢

الصادرات الصافية (مليون طن من مكافئ نفطي)

السنة	فحم	نفط	غاز طبيعي	طاقة كهرمائية	كتلة حيوية ونفايات	ذرّة	الإجمالي
١٩٨٠	٣-	٢٣-	٠	٠	٠	٠	٢٦-
١٩٨١	٣-	٢٠-	٠	٠	٠	٠	٢٣-
١٩٨٢	٤-	١٧-	٠	٠	٠	٠	٢٠-
١٩٨٣	٣-	١٣-	٠	٠	٠	٠	١٦-
١٩٨٤	٣-	١٢-	٠	٠	٠	٠	١٥-
١٩٨٥	٤-	١٧-	٠	٠	٠	٠	٢١-
١٩٨٦	٤-	١٦-	٠	٠	٠	٠	٢٠-
١٩٨٧	٥-	١٨-	٠	٠	٠	٠	٢٣-
١٩٨٨	٥-	٢٢-	٠	٠	٠	٠	٢٧-
١٩٨٩	٦-	٢٤-	٠	٠	٠	٠	٢٩-
١٩٩٠	٧-	٢٧-	٠	٠	٠	٠	٣٤-
١٩٩١	٦-	٣١-	٠	٠	٠	٠	٣٧-
١٩٩٢	٧-	٣٨-	٠	٠	٠	٠	٤٥-
١٩٩٣	٧-	٤٠-	٠	٠	٠	٠	٤٧-
١٩٩٤	٩-	٣٩-	٠	٠	٠	٠	٤٨-
١٩٩٥	١٠-	٤٥-	٠	٠	٠	٠	٥٥-
١٩٩٦	١١-	٥٢-	٠	٠	٠	٠	٦٣-
١٩٩٧	١٤-	٥٦-	٠	٠	٠	٠	٦٩-
١٩٩٨	١٣-	٦٤-	٠	٠	٠	٠	٧٧-
١٩٩٩	١٥-	٧٥-	٠	٠	٠	٠	٩٠-
٢٠٠٠	١٥-	٧٧-	٠	٠	٠	٠	٩٣-
٢٠٠١	١٤-	٧٨-	٠	٠	٠	٠	٩٢-
٢٠٠٢	١٦-	٨٠-	٠	٠	٠	٠	٩٧-
٢٠٠٣	١٥-	٨٥-	٠	٠	٠	٠	١٠٠-

المصدر: وكالة الطاقة الدولية

الفصل السادس

العملاقان ... استيقاظ جزئي

تفاوت النمو في الصين والهند

شبهام شودري ومارتن رافليون

شكل ظهور الصين والهند على المسرح الاقتصادي العالمي موضوعاً للكثير من الدراسة في وسائل الإعلام والأوساط التجارية والسياسية الدولية. فالمعدل السنوي لنمو إجمالي النتاج الداخلي الحقيقي لكل شخص (٩% تقريباً) الذي حققته الصين خلال الربع قرن الأخير لا سابقة له؛ وتبدو انطلاقة الهند، تبعاً لمتوسط معدل نمو إجمالي النتاج الداخلي لكل شخص (تقريباً ٤% سنوياً منذ عام ١٩٨١)، أقل من مثيرة فقط بالمقارنة مع انطلاقة الصين.

ترافق هذا النمو في كلا البلدين بانخفاضات، كانت مثيرة في حالة الصين، في إجمالي معدل وجود الفقر المطلق الذي قيس على أساس الدخل أو الاستهلاك. وتعرض الصورة هذين الاتجاهين للبلدين خلال الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ٢٠٠٣[١]. وتحسب المعدلات الإحصائية للفقر على أساس

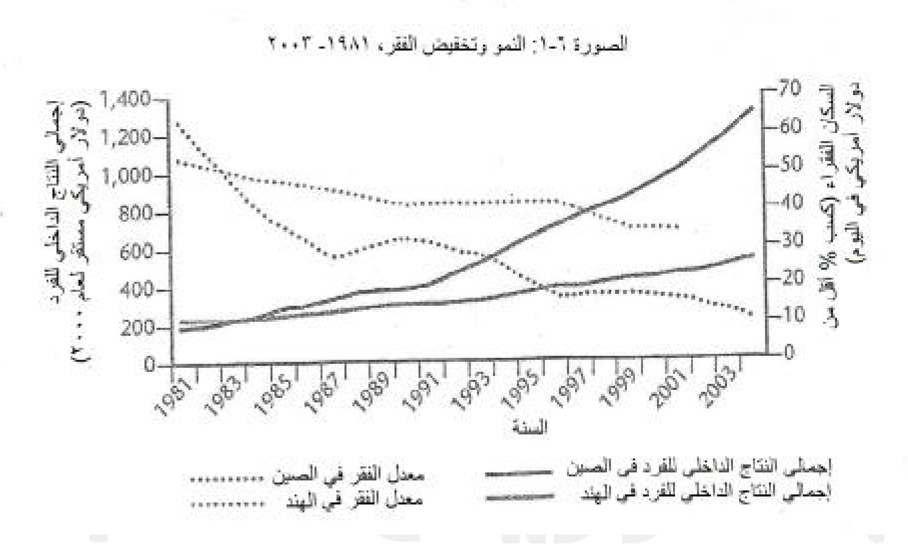
---

(١) أثناء الكتابة، أتيحت لنا بيانات تمهيدية فقط حول الهند للعامين الماليين ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ونقطة البيانات هذه لم ترسم في الصورة ٦-١. وتشير البيانات التمهيدية إلى أن اتجاه معدل الفقر الإجمالي في الهند الذي يظهر في الصورة ٦-١ احتُفِظ به، مع أنه لم يتسرع (في النقاط المئوية سنوياً) منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي.

يمكن مقارنته بما هو معقول في الوقت الراهن. ووفقاً لمعيار البنك الدولي، فإن خط الفقر هو دولار واحد يومياً، أي ٣٢,٧٤ دولاراً شهرياً بتعادل القوة الشرائية لعام ١٩٩٣. وقد بدأت الصين هذه الفترة بمعدل أعلى للفقر، ولكن سرعان ما لحقت بالهند.

وفي كلا البلدين، يعبرون عن مخاوف بخصوص الآثار التوزيعية لعمليات النمو. فالنقاش الداخلي الذي يدور حول إصلاحات تشجيع النمو يتحول باطِّراد إلى جدل مثير للنزاع. ويسود على نطاق واسع شعور بأن العملاقين شكلا نمواً انتشر على نحو متفاوت جداً، حيث تم التخلي عن قطاعات من السكان بالمعنى النسبي وحتى المطلق. صحيح أن العملاقين استيقظا من سباتهما الاقتصادي، لكنهما استيقظا جزئياً فقط، لأن قطاعات من مجتمعيهما بقيت هاجعة (نسبياً وبصورة مطلقة). وقد تبدى هذا التفاوت في شكل ازدياد تفاوت الدخول بالمقاييس التقليدية في كلا البلدين. وبدورها، قادت هذه التطورات بعض المراقبين إلى الشك في إمكانية إدامة النمو.

الصورة ٦-١: النمو وتخفيض الفقر، ١٩٨١- ٢٠٠٣



المصدر: مقاييس الفقر من شنّ ورافليون (٢٠٠٤)؛ إجمالي الناتج الداخلي من الحسابات القومية.

ما الذي يتوجب فعله في هذه الحال؟ وما الطرق التي يتفاوت فيها النمو؟ وهل يمكن تصديق البيانات التي تشير إلى ازدياد التفاوت؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل ينبغي أن نخشى مما يبدو أنه تخلٍّ عن قطاعات من السكان (على الأقل بالمعنى النسبي)؟ وهل يشكل هذا خطراً على إمكانية إدامة النمو وإنقاص الفقر؟

نحاول في هذا الفصل إلقاء بعض الضوء على هذه الأسئلة. وهي أسئلة تحظى، دون شك، بأهمية لا يمكن إنكارها في كلا البلدين، وتستحق أيضاً الاهتمام في أمكنة أخرى لأن التأثير الذي سيمارسه نهوض الصين والهند في باقي العالم يعتمد إلى حد بعيد جداً على ما إذا كان العملاقان قادرين على إدامة معدلات النمو التي حققاها خلال الربع قرن الأخير. وأن إمكانية الإدامة تعتمد على ما إذا كانت المخاوف حول تفاوت النمو إلى هذا الحد مشروعة وما إذا كان التفاوت يشكل خطراً على نمو إضافي.

بعد الإشارة إلى عدد من إصدارات البيانات، ندرس في هذا الفصل طرق تفاوت النمو في الصين والهند، وما يعنيه ذلك التباين بالنسبة إلى التفاوت والفقر. واعتماداً على التحليلات المبنية على أساس بيانات الدراسات العائلية الموجودة والبيانات الإجمالية من المصادر الرسمية، نبيِّن أن النمو كان متفاوتاً -جغرافياً، وقِطاعياً، وعلى مستوى العائلات- وأن هذا يعني تقدماً غير منتظم ضد الفقر، وتخفيضاً للفقر أقل مما كان يمكن تحقيقه لو كان النمو أكثر توازناً، وزيادة في تفاوت الدخول. وبعدئذٍ ننتقل إلى دراسة لماذا تفاوت النمو ولماذا يجب أن يكون هذا مصدر قلق. وبسبب تعقيد المسائل الأساسية وحسمها بطريقة تجريبية صارمة، كانت الدراسة بالضرورة نظرية أكثر إلى حد ما. فنحن ننظم الدراسة حول فكرة أن هناك تفاوت "جيد" وآخر "سيئ"- دوافع وأبعاد التباين والنمو المتفاوت تكون جيدة أو سيئة بحسب ما تتضمنه بالنسبة للعدالة وبالنسبة للنمو والتنمية طويلي الأمد.

ونحاول إثبات أن مسارات التنمية عند العملاقين تأثرت بكلا هذين النمطين من التفاوت، وفي الوقت نفسه، أنتجتهما. ومع أن أنواع التفاوت الجيد -لا سيما تلك التي تعكس دور الحوافز الاقتصادية-كانت حتى الآن حاسمة بالنسبة لتجربة النمو، لكن هناك خطر من إمكانية أن تؤدي أنواع التفاوت السيئ- تلك التي تمنع الأفراد من الاتصال بالأسواق وتقيد الاستثمار وتراكم رأس المال البشري والمادي-إلى تقويض القدرة على إدامة النمو في السنوات القادمة. ونبيِّن أن السياسات يجب أن تحافظ على أنواع التفاوت الجيد-حوافز مستمرة من أجل التجديد والاستثمار-لكن يجب أن تعمل على تضييق مجال أنواع التفاوت السيئ، خصوصاً من طريق الاستثمارات في رأس المال البشري والهيكل الأساسي الريفي التي تساعد الفقراء الريفيين على الاتصال بالأسواق.

توضيح مسائل البيانات

هناك دائماً مبررات للشك في الإحصائيات الاقتصادية، ولا تستثنى من ذلك مقاييس التفاوت والفقر. والمسائل مختلفة إلى حد ما بين هذين البلدين.

في الصين، غامت مشكلات البيانات بعد التقييمات لما كان يحدث للفقر والتفاوت. فبعض المشكلات شائع في بلدان أخرى؛ وبعضها الآخر تتفرد به الصين. وهناك ميزة غير عادية لبيانات الصين، هي أن المكتب القومي للإحصاء NBS يستخدم مختلف وسائل الدراسة السنوية للمناطق المدينية والريفية، أي دراسة العائلات الريفية والدراسة السنوية للعائلات المدينية؛ وتبقى بعض المشكلات، مع أن هذا المكتب يبذل بعض الجهود لكي يضمن إمكانية المقارنة. وفيما يتعلق بالدراسة الريفية، هناك أيضاً إمكانية لمقارنة المشكلات بمرور الزمن، كما ورد في دراسة رافليون وشنّ. وواحدة من المشكلات الأشد خطورة، هي أنه حدث في عام ١٩٩٠ تغيير في تقييم الطرق لاستهلاك إنتاج المزارع الخاصة في دراسة العائلات الريفية: استُبدلَت أسعار المشتريات العامة (التي حددت بأدنى من أسعار السوق) بأسعار البيع

المحلية[1]. وبخصوص عام ١٩٩٠ (السنة الوحيدة التي يمكن مقارنة الطريقتين بالنسبة لها)، بيَّن رافليون وشنّ أن طريقة التقييم الجديدة تنتج تفاوتاً أدنى قليلاً؛ ففي ذلك العام، هبط مؤشر جيني الكلي للصين الريفية من ٣١,٥% إلى ٢٩,٩%، وهبط مؤشر الإحصاء الريفي للفقر بصورة أساسية من ٣٧,٦% إلى ٢٩,٩%. وتعكس هذه النتائج الحصة الأعلى للاستهلاك من إنتاج المزارع الخاصة بين السكان الفقراء في الصين.

وهناك مشكلة أخرى في العمل الماضي، تمثلت بالفشل في تعديل الاختلافات في نفقات المعيشة حسب المكان. وهذا الفشل يمكن أن يؤثر على المقارنات التوزيعية خلال المكان والزمان. ويهبط مدى التفاوتات المدينية-الريفية بشكل يمكن تقديره عندما يعدِّل المرء وفقاً لكلفة معيشة مدينية أعلى (رافليون و شنّ، صدور وشيك). والاتجاه الإيجابي أيضاً في التفاوت المديني الريفي من حوالي عام ١٩٨٠ (لاحظه الكثير من المؤلفين في الأدب) يتلاشى عندما يسمح المرء لمعدلات تضخم في المناطق المدينية أعلى منها في المناطق الريفية، مع أن الاتجاه الإيجابي المميز في التفاوت المديني-الريفي منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي لا يزال واضحاً (رافليون وشنّ، وشيك الصدور).

إن فقدان المأتى العام إلى البيانات الدقيقة فيما يخص الصين ككل حدَّ من قدرة الباحثين على التوجه إلى مؤسسات البيانات. ومع ذلك، فإن البيانات الدقيقة بخصوص مقاطعات وفترات زمنية مختارة كانت متاحة. فقد استخدم رافليون وشنّ (١٩٩٩) البيانات الدقيقة للمقاطعات الأربع جنوب الصين لتصحيح مقاييس الفقر والتفاوت وفقاً للمشكلات في كل من تقييم طرق استهلاك الناتج الخاص ومعامِلات الانكماش deflators. وتميل تصحيحات بيانات الدراسة الأصلية إلى تقليل التفاوت المقيس وتخفيف سرعة تكاثره مع الزمن.

---

(١) حتى منتصف تسعينيات القرن الماضي، كانت أسعار المشتريات العامة للقمح محددة دون أسعار السوق. وإذا استخدمنا هذه الأسعار لتقييم الاستهلاك الخاص، فإننا نبالغ في تقييمات المدى الحقيقي للفقر والتفاوت. وقد تم إلى حد بعيد التخلي عن هذه الممارسة منذ تسعينيات القرن الماضي وما بعد لصالح استخدام أسعار البيع المحلية للتقييم.

ما كل المشكلات المحتملة للبيانات تعني انخفاض المستوى الحقيقي للتفاوت أو انخفاض سرعة تزايده مع الزمن. فعلى سبيل المثال، إذا استطعنا التصحيح وفقاً لامتثال انتقائي (يكون فيه الناس الميسورون نسبياً أقل تمثيلاً في الدراسات)، عندئذٍ يمكن أن نجد تفاوتاً أعلى[1]. ولكن ليس لدينا حالياً قاعدة للتصحيح وفقاً لهذه المشكلة المحتملة في الصين؛ ونظن بأن مشكلة الامتثال تحظى باهتمام في الصين المدينية أكبر منه في المناطق الريفية.

اعتمدت مراقبة الفقر في الهند منذ ستينيات القرن الماضي على دراسات الإنفاق العائلي التي كانت تُنجَز بعدِّها جزءاً من دراسات العينات القومية. والسمات البارزة هي أن الإنفاق الاستهلاكي العائلي لكل شخص يستخدم بوصفه مؤشر رفاهية فردية، وخط الفقر المُعدُّ بحيث تكون له قيمة حقيقية ثابتة عبر الزمان والمكان (المناطق المدينية والريفية في الولايات) تحدده معامِلات الانكماش الجغرافية والزمنية البينية. وقضية البيانات الرئيسة هي أن تقييم ما كان يحدث للفقر والتفاوت في الهند خلال تسعينيات القرن الماضي تشوش بمشكلة إمكانية المقارنة بين الدراستين الرئيستين المتاحتين في تسعينيات ذلك القرن (ديتون ٢٠٠١؛ وسِنّ وهايمنشو ٢٠٠٤-أ و ٢٠٠٤-ب)[2].

---

(١) هذا ليس صحيحاً بالضرورة، لكن هناك دليل مساند بالنسبة للولايات المتحدة (كورينيك، و مستاين، ورافليون ٢٠٠٦).

(٢) منذ بدأت دراسة العينات القومية في خمسينات القرن الماضي، استخدمت استرجاع ثلاثين يوماً فيما يخص الاستهلاك. وتبدل هذا عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ مع الجولة ٥٥ التي من أجلها تم الحصول على استهلاك المواد الغذائية (بمعدل ٦٠% تقريباً من إجمالي الاستهلاك) باسترجاع ٧ و٣٠ يوماً للمجموعة نفسها من العائلات مع السؤال حول استهلاك الـ ٧ أيام الأخيرة لكل سلعة قبل السؤال حول استهلاك الـ ٣٠ يوماً الأخيرة. (تظهر الأعمدة بخصوص استرجاع ٧ و٣٠ يوماً جنباً إلى جنب على الصفحة نفسها في الاستبيان.) وعلى العكس، تم الحصول على الإنفاق على المواد الاستهلاكية غير الغذائية منخفضة التكرار (حوالي ٢٠% من متوسط الاستهلاك الإجمالي) باستخدام فترة استرجاعٍ سنة واحدة، على خلاف الجولات الأقدم. وقد استخدمت فترة استرجاع الـ ٣٠ يوماً فقط للمواد غير الغذائية عالية التكرار.

هناك مخاوف بشأن مدى حسن قياس الدراسات حول الدخول أو عمليات الاستهلاك. فالدخل المبني على الدراسة وكميات الاستهلاك المجمعة للعينات لا تضاهي نموذجياً الكميات المجمعة التي يتم الحصول عليها من الحسابات القومية، ويجب أن نتوقع هذا لإجمالي النتاج القومي، الذي يتضمن مصادر الامتصاص الداخلي غير العائلية. والمدهش أكثر ربما هي الاختلافات التي نجدها في كل من مستويات الاستهلاك الخاص ومعدلات نموه في الكميات المجمعة للحسابات القومية؛ وقدم رافليون الدليل على ذلك (٢٠٠٣). فكانت الاختلافات بين مستويات الاستهلاك ومعدلات نموه، كما قاستها دراسة العينات القومية والحسابات القومية في الهند مهمة بوجه خاص، لكن هنا أيضاً يجب أن نلاحظ أن الاستهلاك الخاص في الحسابات القومية (كما قيس في الممارسة) يتضمن مكونات كبيرة ومتزايدة بسرعة تفوِّتها الدراسة (ديتون ٢٠٠٥)[1]. ولكن، علاوة على الاختلافات فيما يقاس، تواجه الدراسات مشكلات قلة نقل المعلومات (خصوصاً فيما يتعلق بالدخل؛ وتبدو المشكلة أقل خطورة فيما يتعلق بالاستهلاك)، وتواجه أيضاً عدم استجابة انتقائية[2].

وهناك أيضاً عدد من مشكلات البيانات في إجراء المقارنات بين الصين والهند. فالصين استخدمت تقليدياً الدخل العائلي (لكل شخص) بعدِّه متغير الترتيب في حين استخدمت الهند الإنفاق الاستهلاكي (لكل شخص). والبيانات

---

(١) قدَّم ديتون وكوزِل (٢٠٠٥) مجموعة أبحاث مفيدة حول هذا والمسائل المتصلة بقياس الفقر في الهند.

(٢) في قياس الفقر، استبدل بعض الباحثين وسيلة الدراسة بوسيلة من الحسابات القومية (إجمالي النتاج الداخلي أو الاستهلاك لكل شخص)؛ على سبيل المثال، انظر بهالا (٢٠٠٢) وسالا-آي-مارتن (٢٠٠٢). وهذا الاستبدال يفترض أن الاختلاف هو توزيع محايد، ويحتمل أن يكون هذا غير صحيح؛ فعلى سبيل المثال، إن عدم الاستجابة الانتقائية للدراسات يمكن أن تسبب أخطاء غير محايدة إلى حد بعيد (كورينيك، ومستاين، ورافليون ٢٠٠٦). ومن أجل دراسة إضافية في سياق قياس الفقر في الهند، انظر رافليون (٢٠٠٠).

المتاحة أيضاً حول الاختلافات المكانية في كلفة المعيشة ما تزال هزيلة تقريباً في كلا البلدين. علاوة على ذلك، إن مقارنات القوة الشرائية بين البلدين يربكها عدد المخاوف بشأن بيانات الأسعار الأساسية ومشكلات الأرقام الدليلية القياسية[١].

ولكن المسألة الوحيدة المرتبطة بالبيانات التي يجب أن نشير إليها، هي إلى أي مدى تحسن مقاييس التفاوت التقليدية الإحاطة بالأهمية التي ترتبط غالباً بضروب التفاوت بين الجماعات. ومن الطبيعي أن يرجِّح أي مقياس تقليدي للتفاوت هذه الاختلافات، لكن من غير الواضح أن تتفق هذه الترجيحات تماماً مع الأهمية المرتبطة بضروب التفاوت بين الجماعات، كما حاول أن يثبت كنبر (٢٠٠١). ومع أن هذه المسألة تطرح عدداً من الأسئلة الأكثر عمقاً حول الفردية ودور الهويات الجماعية التي تتجاوز مجالنا الحالي، سنشير إلى الأهمية الإضافية المرتبطة ببعض ضروب التفاوت بين الجماعات في الصين والهند.

طرق تفاوت النمو

كان النمو خلال الربع قرن الأخير متفاوتاً بالفعل في الصين والهند. وظهر هذا التفاوت في عدة أبعاد (ذات صلة) مع تضمينات لخفضه، وخفض الفقر، مع الاهتمام بالتنمية البشرية في كلا البلدين. وسنطرح في هذا الفصل أربعة ادعاءات:

١. إن تفاوت النمو عبر الولايات في الهند والمقاطعات في الصين معناه تفاوت التقدم ضد الفقر.

٢. كان النمو متفاوتاً قطاعياً، بمعدلات نمو في القطاعات الأولية تتلكأ خلف معدلات النمو في القطاعات الثانوية والثالثية عند كلا العملاقين، مع نمو الدخول الريفية بصورة أكثر بطءاً من نمو الدخول المدينية.

٣. كان النمو متفاوتاً في المستوى العائلي. فالدخول في أعلى التوزيع، بوجه خاص، ازدادت بسرعة أكبر من الدخول في أدناه في كلا البلدين. وكان معنى تلك الحقيقة زيادة التفاوت -على نحو مثير جداً في حالة الصين.

---

(١) سنتجاهل إلى حد بعيد مشكلات البيانات في هذا الفصل، لا لأننا نعدُّها غير مهمة، لكن لأن مكان الإسهاب في شرحها ليس هنا.

٤. وبما أن النمو الأكثر سرعة في كلا البلدين كان متفاوتاً جداً في هذه الأبعاد، فإنه سبب أحياناً نتائج مخيبة من حيث التقدم ضد الفقر وأبعاد الرفاهية الأخرى ("عديمة الدخل").

تفاوت النمو جغرافياً سبب تفاوتاً في التقدم ضد الفقر

إن أداء النمو الكلي في كل من الصين والهند يحجب تفاوتاً مهماً في النمو على المستوى دون القومي subnational level. فمعدلات إجمالي النتاج الداخلي المحلي الصيني (بين ١٩٧٨ و٢٠٠٤) تراوحت من نسبة أدنى مقدارها ٥,٩% في شنغهاي إلى نسبة أعلى مقدارها ١٣,٣% في زهيجيانغ. وفي الهند، تراوحت معدلات نمو الناتج المحلي في الولايات (بين ١٩٨٠ و٢٠٠٤) من نسبة أدنى مقدارها ١,٧% في جامو وكشمير إلى نسبة أعلى مقدارها ٨,٧% في غوا. ومن بين الولايات الهندية الرئيسة الست عشرة، كانت بيهار (بما فيها ولاية جهاركند التي أحدثت مؤخراً) هي صاحبة أدنى معدل نمو -٢,٢%، وكرناتاكا هي صاحبة معدل النمو الأعلى -٧,٢%.

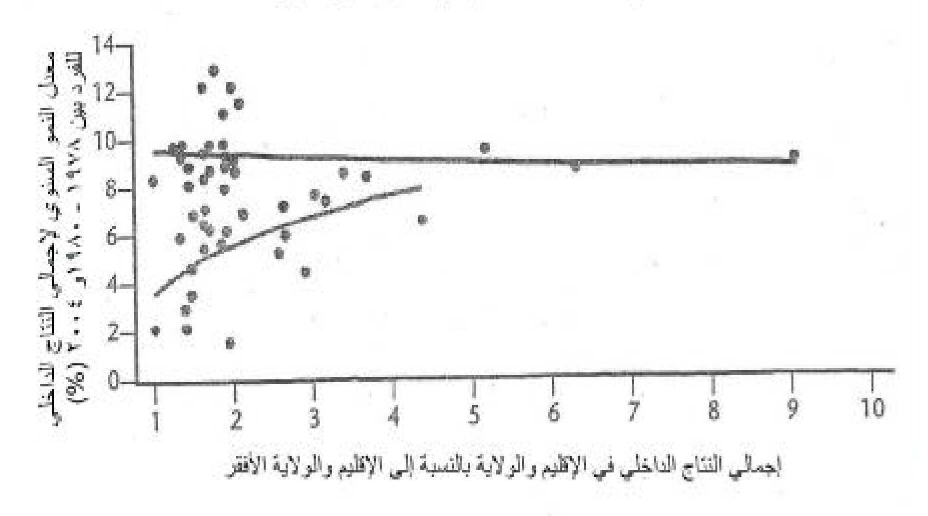
وكانت معدلات النمو في مستوى المقاطعة والولاية أعلى وأقل تقلباً منذ حوالي عام ١٩٨٠ في الصين وعام ١٩٩٠ في الهند[١]. ومع ذلك، سببت الاختلافات الجغرافية المستمرة في معدلات النمو بعض التباينات الإقليمية المميزة في كلا البلدين. ففي الهند، نمت الولايات التي كانت في البداية أكثر فقراً بصورة أكثر بطءاً، مما أدى إلى اختلاف غير مشروط بكلا المعنيين، المطلق والنسبي[٢]. ويبدو هذا في الصورة ٦-٢، التي تعرض متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي النتاج الداخلي الحقيقي للشخص الواحد مقابل إجمالي

(١) في الهند، على سبيل المثال، باستثناء ولايات الثورة الخضراء (البنجاب، وهريانا وولاية مهاراشترا، كانت معدلات النمو السنوي قبل ثمانينيات القرن الماضي ٢% على أبعد تقدير.

(٢) انظر غوش (٢٠٠٦) بشأن الاختبارات الاقتصادية التي تشير إلى اختلاف أكثر تميزاً في النمو بالنسبة للهند خلال فترة ما بعد الإصلاح.

الناتج الداخلي الأولي للشخص الواحد في الولاية بالنسبة للولاية الأكثر فقراً. والولايات الأكثر فقراً في الهند تخبُر نمواً إيجابياً، لكن معدلات النمو العليا، بعد الإصلاح، كانت في مكان آخر.


الصورة ٦-٢: معدلات النمو في المستوى دون القومي



المصدر: المكتب القومي للإحصاء في الصين، الكتاب السنوي للإحصاء في الصين، سنوات مختلفة؛ منظمة المسح المركزية لحكومة الهند.

ملاحظة: خطوط الملاءمة الأفضل هي خطوط انحدار جزئية محسوبة بطريقة المربعات الصغرى.

وفي الصين، نجحت المقاطعات التي كانت في البداية أكثر فقراً في مواكبة المقاطعات التي كانت في البداية أكثر ثراء من حيث إجمالي معدلات النمو (انظر الصورة ٦-٢). والمواكبة لا تعني الاختلاف بالمعنى النسبي، لكن الاختلافات المطلقة ازدادت عبر المقاطعات. وكانت هناك أيضاً علامات اختلاف على الصعيد الإقليمي بين المناطق الساحلية والداخلية في الصين (انظر شنّ وفلايشر ١٩٩٦؛ وجيان، وساش، وفارنر ١٩٩٦؛ وصَنّ ودوتا ١٩٩٧؛ و رايزر ١٩٩٨؛ ووكنبور وزهانغ ١٩٩٩).

أسهم تفاوت النمو المكاني إلى تفاوت التقدم ضد الفقر بطريقتين. الأولى، بما أن نمو الدخل العائلي ارتبط بقوة بخفض الفقر على المستوى دون القومي في كل من الصين والهند، فإن تفاوت النمو الجغرافي كان معناه أن التقدم ضد الفقر كان متفاوتاً أيضاً، حيث شهدت بعض المقاطعات والولايات خفضاً للفقر أكثر بكثير مما شهدته مقاطعات وولايات أخرى(١). ففي الصين، كانت المناطق الساحلية تأكل بشكل أفضل من المناطق الداخلية، حيث كان معدل اتجاه الانخفاض في معدل الفقر في المقاطعات الداخلية ٨% سنوياً بين ١٩٨١ و٢٠٠١، إزاء ١٧% في المقاطعات الساحلية. وفي الهند، نجحت نسبياً معظم الولايات الشرقية والجنوبية-أي الهند شبه الجزيرية (باستثناء أندرا براديش) -في حين حققت الولايات الأكثر تخلفاً- بيهار، وماديا براديش، وراجستان، وأُوتار براديش، إضافة إلى ولايات في المنطقة الشرقية- نقصاً نسبياً في الفقر بين ١٩٩٣/٩٤ و١٩٩٩/٢٠٠٠.

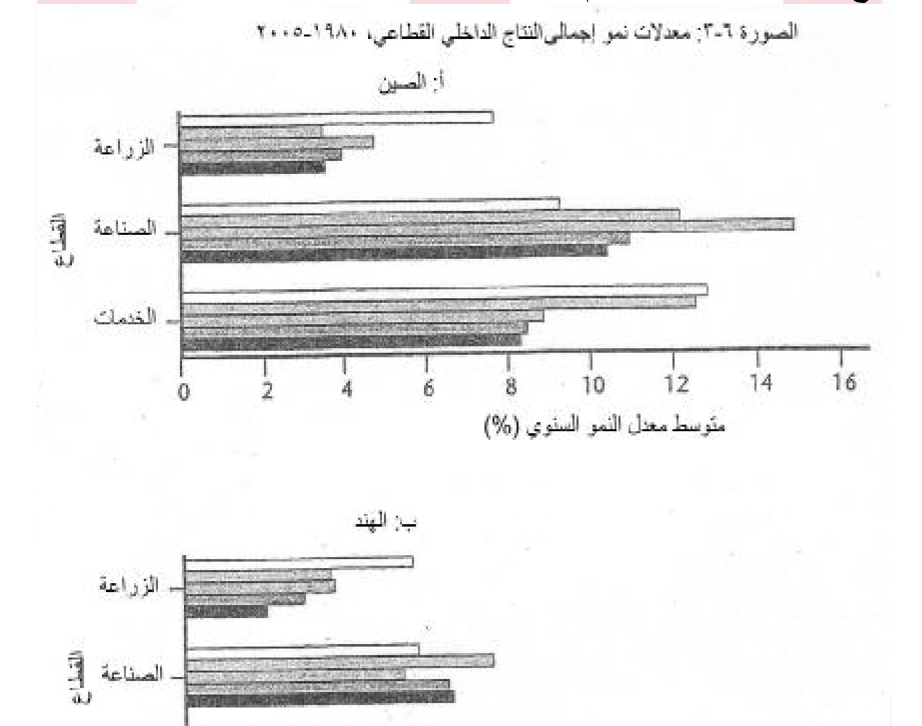
والثانية، إن النمو الأكثر سرعة لم يحدث حيث كان يمكن أن يمارس تأثيراً أكبر في الفقر. ويتضح هذا إذا قارنا معدلات النمو عبر المقاطعات بمرونات زيادة خفض الفقر المرجح بالحصص الأولية للفقر الإجمالي. (تضمن الترجيحات أن يسبب هذا تأثيراً في الفقر القومي للنمو في مقاطعة معلومة.) لو أن نموذج النمو ساند المقاطعات حيث كان يمكن أن يكون النمو أكثر تأثيراً في الفقر، لوجدنا علاقة سلبية بين معدل النمو والمرونة المرجحة بالحصة. ولكن المرء لا يجد، بهذه الطريقة أو تلك، مثل تلك العلاقة في أي من البلدين (انظر رافليون وشنّ بخصوص الصين و دات و رافليون [٢٠٠٢] بخصوص الهند).

---

(١) تم توثيق هذا بوضوح بالنسبة للهند من قبل دات ورافليون (٢٠٠٢) وديتون ودريز (٢٠٠٢)، وبالنسبة للصين، من قبل رافليون و شنّ (وشيك).

النمو المتفاوت قطاعيا وسَّع فجوة الدخل بين المدينة والريف وكبت تخفيض الفقر

نجد البعد الثاني لتفاوت النمو في البلدين عبر القِطاعات. فمعدلات النمو في القطاع الأولي (الزراعة) لم تتخلف فقط عن المعدلات في القطاعين الثانوي (الصناعة) والثالثي (الخدمات)، لكن هذه المعدلات، في الواقع، بدأت تتحدر منذ عام ١٩٨٠ (الصورة ٦-٣).



الصورة ٦-٣: معدلات نمو إجمالي الناتج الداخلي القطاعي، ١٩٨٠-٢٠٠٥

المصدر: المكتب القومي للإحصاء في الصين، الكتاب السنوي للإحصاء في الصين، سنوات متعددة؛ إدارة تنظيم الدراسة المركزية في الهند.

وفي المعدلات الاسمية، ازدادت الدخول والإنفاقات المدينية بوضوح على نحو أسرع من الدخول الريفية خلال الربع قرن الماضي في كلا البلدين. وانعكس هذا في الهند في زيادة مطَّردة لنسبة متوسط مستويات الاستهلاك الحقيقي المديني إلى الريفي، من أقل من ١,٤ مباشرة عام ١٩٨٣ إلى ١,٧ تقريباً عام ٢٠٠٠. وحتى عام ١٩٨١، كانت الدخول المتوسطة الاسمية المدينية إلى الريفية في الصين ٢,٥ - أعلى بكثير منها في أي وقت في الهند. ومنذئذٍ، كانت الاتجاهات الإجمالية تمضي صعوداً، على الرغم من المرور بفترات كانت تهبط فيها نسبة الدخول المتوسطة المدينية إلى الريفية.

عمل التعديل لاختلافات تكاليف المعيشة على حجب هذه الاتجاهات إلى حد ما. ففي الصين، كان المعدل المديني للتضخم أعلى من المعدل الريفي؛ وعندما نأخذ في حسابنا هذه الحقيقة، فلا اتجاه يعمل مع الوقت على زيادة نسبة المتوسط المديني إلى المتوسط الريفي (رافليون و شنّ قريباً)[1]. ومع ذلك، كانت هناك فترات قصيرة، بما فيها الفترة من عام ١٩٩٧ إلى الوقت الحاضر، ارتفع أثناءها التفاوت النسبي المديني الريفي. علاوة على ذلك، تتسع الفجوة المطلقة بين الدخول الريفية والمدينية بشكل محسوس حتى إذا أخذنا بعين الاعتبار اختلاف تكاليف المعيشة. وينسحب هذا أيضاً على الهند.

كان التركيب القطاعي للنمو مهماً لتخفيض الفقر في كلا البلدين خلال العقود الأخيرة. ويمكن رؤية هذا في الجدول ٦-١، الذي يعرض تراجعات معدل التغيير في الفقر بمرور الوقت (أي، الاختلاف في سجل معدل إحصاء الفقر) في كل من المعدل الإجمالي لنمو إجمالي النتاج الداخلي للشخص

---

(١) هناك مشكلات أخرى للبيانات ذات مضامين غامضة بالنسبة للتباينات المدينية- الريفية. ويحتمل أن يؤدي الإحصاء المنقوص للمهاجرين الريفيين في المناطق المدينية في الصين إلى المغالاة في تقدير المستوى ومعدل النمو في نسبة المتوسط المديني إلى المتوسط الريفي. ومقابل هذه النتيجة، تميل معدلات استجابة الدراسة المدينية إلى أن تكون أدنى في المناطق الريفية، ويمكن الافتراض بأمان أن الثراء يميل إلى معدلات استجابة أدنى. وتشير دراساتنا مع هيئة المكتب القومي للإحصاء في الصين إلى أن هذه المشكلة تزداد بمرور الزمن في الصين.

الواحد (أي، التغيير في مقياس إجمالي النتاج الداخلي للشخص الواحد) ومعدلات إجمالي نمو النتاج الداخلي المرجحة بالحصص في كل من القطاعات الثلاثة. ومعدلات النمو المحدودة بالقطاع هي حصة مرجحة للأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن القطاعات التي تنمو بالمعدل نفسه لا يحتمل أن تمارس التأثيرات الإجمالية نفسها إذا شكل أحدها حصة دخل إجمالي أصغر بكثير من أحدها الآخر. وعندما تكون المعدلات حصة مرجحة، نحصل على فرضية مباشرة يمكن اختبارها بخصوص ما إذا كان تركيب النمو مهماً -أي، أن معامِلات التراجع عبر مكونات النمو ستكون متساوية تقريباً (رافليون و دات ١٩٩٦). ونلاحظ أنه يمكن إدراك هذه التراجعات على نحو أفضل بعدِّها أدوات انحلال أكثر منها نماذج سببية لتخفيض الفقر. والتفسيرات الأعمق يجب أن تطور داخلياً معدلات النمو وتركيبها؛ وقد قدَّم رافليون و شنّ نماذج لتخفيض الفقر في الصين إلى حد أنه حاول تحقيق بعض التقدم في ذلك الاتجاه.

الجدول ٦-١: تخفيض الفقر والتركيب القِطاعي للنمو

معدل أو مكونات النمو	الصين			الهند	
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
معدل نمو إجمالي النتاج الداخلي للشخص الواحد	٢,٦٠- ٢,١٦-			٠,٩٩- (٣,٣٨-)	
القِطاع الأولي (حصة مرجحة)		٨,٠٧- (٣,٩٧-)	٧,٨٥- (٤,٠٩-)		١,١٦- (٢,٩٦-)
القِطاع الثانوي (حصة مرجحة)		١,٧٥- (١,٢١-)			٣,٤١ (١,٨٤)
القطاع الثالثي (حصة مرجحة)		٣,٠٨- (١,٢٤-)			٣,٤٢- (٢,٧٤-)
القطاعات الثانوية + الثالثية			٢,٢٥- (٢,٢٠-)		
R^2	٠,٢١	٠,٤٣	٠,٤٢		٠,٧٥

المصدر: رافليون وشنّ (الصين ١٩٨١-٢٠٠١)؛ رافليون ودات ١٩٩٦ (الهند ١٩٥١-١٩٩١).

ملاحظة: تظهر النسب التائية t-ratios بين الأقواس.

R^2: لعله يقصد النسبة Ratio مرفوعة إلى القوة ٢.

إن -٢,٦، وهي المرونة الإجمالية لمؤشر الإحصاء لنمو إجمالي النتاج القومي في الصين، كانت مؤثرة، مما يعني أن معدل نمو مقداره ١٠% سبب (في المعدل) انخفاضاً مقداره ٢٦% في نسبة الناس الذين يعيشون في الفقر. وعندما يتفكك النمو بحسب القطاع، يبدو واضحاً أن تركيبه مهم جداً لمعدل تخفيض الفقر. فتأثير النمو في القطاع الأولي كان أعلى بكثير من تأثير النمو في أي من القطاعين الثانوي أو الثالثي. ونتائج القطاعين الأخيرين متماثلة.

يمكن تقييم مرونة إجمالي النمو لتخفيض الفقر بأنها في الهند أدنى منها في الصين (العمود ٤). وفي الهند أيضاً، كان تركيب النمو القِطاعي مهماً، مع أن النمو في القطاع الثالثي كان نسبياً أكثر أهمية منه في الصين.[١] وهذا ربما يعكس الاختلاف بين البلدين في توزيع الأرض الزراعية. ففي الصين الريفية، استتبعت شروط الانطلاق عند بدء عملية الإصلاح مستويات منخفضة نسبياً للتفاوت في الوصول إلى الأرض. وحققت عملية إلغاء الجماعية التي بدأت في أواخر سبعينيات القرن الماضي توزيعاً متعادلاً نسبياً للوصول إلى الأرض الزراعية، على الأقل ضمن نطاق الكوميونات. (الطريقة الوحيدة لتوزيع الأرض بالتساوي بين الكوميونات كانت تطلب السماح بتحرك الناس، الذي لم يُعتبَر خياراً مرغوباً). هذا يعني أن النمو الزراعي كان وسيلة قوية ضد الفقر والتفاوت في الصين (رافليون و شنّ). وفي الهند، من الواضح أن توزيع الأرض الزراعية كان أكثر تفاوتاً، وأنه يخفف بصورة طبيعية تأثير النمو الزراعي في الفقر بالنسبة إلى ما نجده في الصين.

وتبيَّن أيضاً أن الزيادات في الدخول الريفية، سواء من النمو الزراعي أو (خصوصاً في حالة الصين) من زيادة العمالة الريفية غير الزراعية، كانت

---

(١) نلاحظ أن المعاملات حول النمو في القطاعين الثانوي والثالثي في الهند متساوية تقريباً لكن العلامَة معاكسة (الجدول ٦-١). يشير هذا إلى أن الاختلاف (المرجح بالحصة) في معدلات النمو يحمل تأثيراً توزيعياً في تخفيض الفقر.

حاسمة بالنسبة لتخفيض الفقر الإجمالي. ويعطي الجدول ٦-٢ تراجعات معدل التغيير في الفقر مع الزمن (اختلاف في مؤشر حجم السجل) على معدلات النمو المرجحة بالحصة لمتوسط الدخول الريفية والمدينية والشرط الذي يحصر تأثير أي انتقال للسكان من المناطق الريفية إلى المناطق المدينية. وفي كلا البلدين، يمكن إدراك أن النمو في الدخول الريفية هو المرتبط الوحيد إحصائياً لتخفيض الفقر. وقد نشر رافليون و شنّ أيضاً تفككاً بديلاً للصين، يؤكد الأهمية الكمية للنمو الاقتصادي الريفي. فيعزى ٧٢% تقريباً من الانخفاض في مؤشر الإحصاء الذي حدث في الصين بين ١٩٨١ و٢٠٠١ إلى انخفاض الفقر الريفي، إزاء ٥% يمكن عزوها إلى انخفاض الفقر المديني و٢٣% نجمت عن انتقال السكان من المناطق الريفية إلى المناطق المدينية.

الجدول ٦-٢: تخفيض الفقر والتركيب المديني الريفي للنمو

معدل النمو أو تأثير انتقال السكان	الصين	الهند
معدل نموالدخل الريفي المتوسط (مرجح بالحصة)	-٢,٥٦ (-٨,٤٣)	-١,٤٦ (١٢,٦٤)
معدل نمو الدخل المديني المتوسط (مرجح بالحصة)	٠,٠٩ (٠,٢٠)	-٠,٥٥ (-١,٣٧)
تأثير انتقال السكان	٠,٧٤ (٠,١٦)	-٤,٤٦ (-١,٣١)
R^2	٠,٨٢	٠,٩٠

المصدر: رافليون و دات ١٩٩٦ (الهند)؛ رافليون و شنّ (الصين).

ملاحظة: النسب التائية داخل الأقواس.

تشير النتائج التي تظهر في الجدولين ٦-١ و٦-٢ ضمناً إلى أن شكلاً خاصاً للنمو المتفاوت قِطاعياً الذي عرفته الصين والهند-معدلات النمو في القطاع الأولي تتخلف عن معدلات النمو في القطاعين الثانوي والثالثي، ودخول ريفية تنمو ببطء أكبر منه في الدخول المدينية-كان يعني تخفيضاً للفقر أقل مما كان يمكن أن تكون عليه الحال بطريقة أخرى. ويمكن أن ندرك ما كان يمكن تحقيقه من تخفيض إضافي للفقر من مسار أكثر توازناً للنمو من

طريق محاكيات مضادة للواقع يُفترَض فيها أن القطاعات الثلاثة تنمو بالتساوي -يعني أن الحصص القطاعية لإجمالي الناتج الداخلي عام ١٩٨١ كانت ستبقى ثابتة بمرور الوقت. تستخدم التقديرات من الجدول ٦-١ لحساب المعدل المُتضَمَّن لتخفيض الفقر بمقتضى افتراضات مختلفة حول المعدل الإجمالي (الشائع) لنمو إجمالي النتاج الداخلي. فعلى سبيل المثال، لو كان بالإمكان تحقيق مسار نمو متوازن مع المحافظة على معدلات نمو إجمالي النتاج الداخلي الذي حققته الصين فعلاً بين ١٩٨١ و٢٠٠١، لكان المعدل المتوسط لتخفيض الفقر بلغ ١٦,٣% سنوياً، بدلاً من ٩,٥%. ولكان استغرق تخفيض مؤشر الحجم من ٥٣% إلى ٨% عشر سنوات بدلاً من عشرين سنة.

من البديهي أن يسأل المرء ما إذا كان يمكن تحقيق مسار للنمو أكثر توازناً من الناحية القطاعية دون تخفيض معدل النمو الإجمالي، وبالتالي يجب اعتبار هذه الممارسة قفزة أعلى من الممكن. ويبدو أن هناك إشارات لتوازن قطاعي في كون العلاقة بين معدلات نمو القطاع الأولي في الصين ومعدل النمو المشترك للقطاعين الثانوي والثالثي كان -٠,٤١٤ خلال هذه الفترة، مما يشير ضمناً إلى أن مساراً أكثر توازناً للنمو يكون فيه معدل نمو القطاع الأولي أعلى ربما يعني إجمالي نمو أقل. ولكن من الجدير ذكره هو أن العلاقة السلبية ضعيفة جداً من الناحية الإحصائية -٦% مستوى مهم-وأن هناك فترات قصيرة (١٩٨٣-١٩٨٤، و١٩٨٧-١٩٨٨، و١٩٩٤-١٩٩٦) كان فيها نمو القطاع الأولي والنمو المشترك في القطاعين الثانوي والثالثي فوق المتوسط.

وتشير ممارسة مماثلة بالنسبة للهند، إن لم يكن إلى عدم توازن النمو القطاعي والجغرافي، إلى أن المعدل القومي للنمو منذ بدأت الإصلاحات بقوة كاملة في مطلع تسعينيات القرن الماضي أحدث معدلاً لتخفيض الفقر هو ضعف معدل الاتجاه التاريخي في الهند (دات ورافليون ٢٠٠٢). ويشير الدليل أيضاً إلى أن الولايات الأضعف نسبياً من حيث مستويات التنمية الريفية

الأولية وتنمية رأس المال البشري عرفت مرونات أقل لتخفيض الفقر بالقياس إلى النمو الاقتصادي (رافليون و دات ٢٠٠٢).

تباين النمو بين العائلات أدى إلى زيادة التفاوت

إن تباين النمو الاقتصادي بين العائلات في مستويات مختلفة للمعيشة يمكن رؤيته بوضوح في منحنى وقوع النمو GIC، الذي يعطي المعدل السنوي للنمو خلال الفترة الزمنية ذات الصلة في كل مئوية توزيع (مرتبة وفقاً لدخل أو استهلاك الشخص الواحد)[١]. وتعرض الصورة ٦-٤ معدلات وقوع النمو الصينية والهندية للفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ و١٩٩٣-١٩٩٩، على التوالي. وفي كلتا الحالتين، كانت معدلات النمو في قاعدة التوزيع أقل منها في قمته. والميل أقل انحداراً بالنسبة للهند[٢]. في تسعينيات القرن الماضي، ارتفعت معدلات النمو بحدة في الصين، كما نشاهد على سلم الدخل، بمعدل سنوي للنمو ارتفع من ٣% تقريباً للمئوية الأفقر إلى أكثر من ١٠% للمئوية

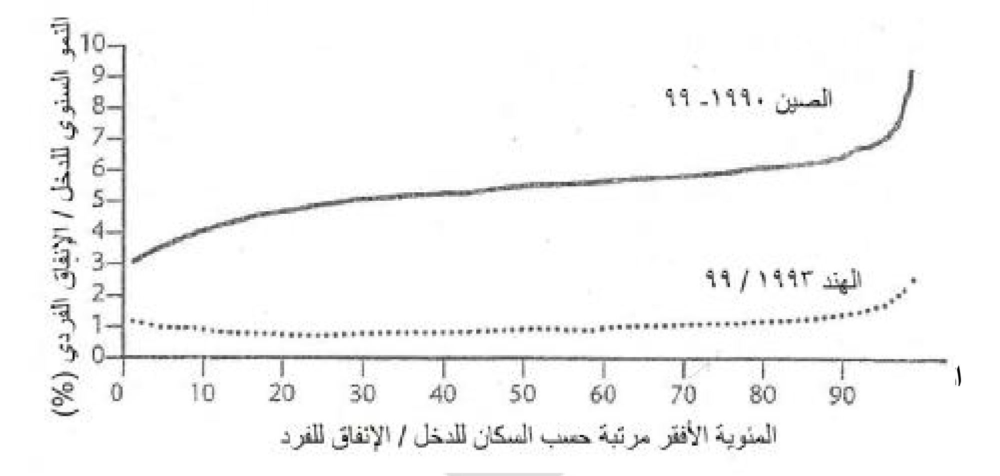
---

(١) انظر رافليون و شنّ (٢٠٠٣) حول تعريف الأسعار وميزات معدل وقوع النمو.

(٢) يعتمد شكل منحنى وقوع نمو الإنفاق في الهند لتسعينيات القرن الماضي بصورة حاسمة على ما فعله التعديل للمشكلات القابلة للمقارنة بين دراسة ١٩٩٩/٢٠٠٠ والدراسات الأقدم. ويعتمد منحنى وقوع النمو الذي يظهر في الصورة ٦-٤ على التقديرات التي وضعها سندرمان و تندلكار (٢٠٠٣)، اللذان حلا المشكلة القابلة للمقارنة عن طريق تقدير الإنفاقات الاستهلاكية على أساس "فترة مرجعية مختلطة" شائعة لفئات الاستهلاك. تم آنئذٍ تجميع التوزيعات الريفية والمدينية، التي تفترض فروق تكاليف المعيشة المدينية-الريفية ٣٣% و٣٨% للفترة ١٩٩٣/١٩٩٤ والفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠، على أساس خطوط الفقر المُحدَّثة كما استعملها رافليون و دات (٢٠٠٢). وهذا ينسجم تقريباً مع منحنى وقوع النمو الذي تتضمنه تقديرات ديتون (٢٠٠١) التي حصل عليها بطريقة بديلة، اعتماداً على "فترة مرجعية شائعة،" لجعل الدراسة قابلة للمقارنة. ولكن إذا لم تُبذَل محاولة للتصحيح إلى مشكلة قابلة للمقارنة، واستخدم المرء ببساطة تقديرات أولية "غير معدلة" من كل من الدراسات، فإن منحنى وقوع النمو يشير إلى نموذج نمو مناصر للفقراء أكثر بكثير، مع انحدار معدلات النمو من أكثر من ٢% للمئوية الأفقر إلى ١% تقريباً في قمة التوزيع (رافليون ٢٠٠٤-ب).

الأغنى. ومع أن معدل النمو في المعدل الكلي كان ٦,٢%، فإن المعدل المتوسط لنمو الـــ ٢٠% الأفقر (تقريباً وفقاً لمعدل الفقر في الصين "دولار واحد يومياً" عام ١٩٩٥) كان٤%. ويظهر منحنى وقوع النمو للهند في تسعينيات القرن الماضي شكل حرف U خفيف، مع معدلات نمو أقل -١% تقريباً- للناس حوالي المئوية العاشرة، واختلافاً أقل بين معدلات النمو في القمة (قريباً من ٢%) والمعدلات في القاعدة أكثر من ١% فقط) مما كانت عليه الحالة في الصين.

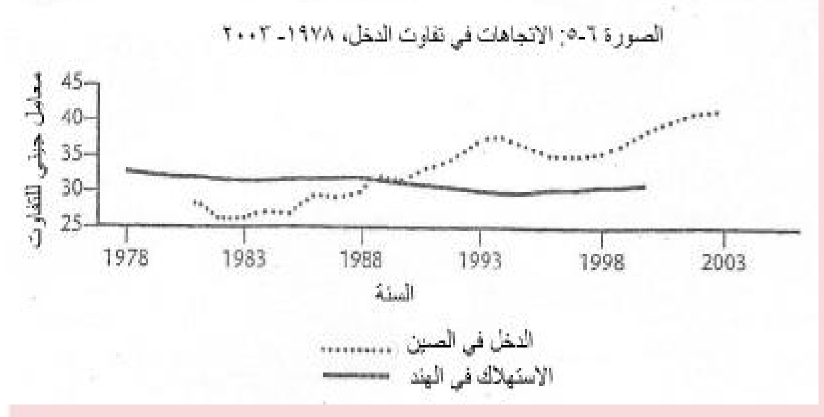

الصورة ٦-٤: معدلات وقوع النمو للصين (١٩٩٠- ١٩٩٩) والهند (١٩٩٣- ١٩٩٩)



وكما لاحظنا، فإن دراسة عينة كبيرة أيضاً، ممَثِّلة قومياً (كتلك المستخدمة في الصورة ٦-٤) لا تحيط نموذجياً بما يحدث عند النهايات العليا القاصية للتوزيع. ففي حالة الهند، يشير الدليل من مصادر أخرى إلى أن الدخول عند النهاية العليا ارتفعت بصورة مثيرة. فعلى سبيل المثال، أعلن بانرجي وبيكتي (٢٠٠٣)، اعتماداً على دراسة إيرادات الضرائب، أن كبار الأغنياء من السكان في الهند- أي، أولئك الذين هم عند المئوية ٩٩,٩٩- عرفوا نمواً للدخل أعلى من ٢٨٥% في الفترة ١٩٨٧/٢٠٠٠.

وتعرض الصورة ٦-٥ الاتجاهات في تباين الدخول في البلدين. فمن منظور عبر البلاد، تبقى الهند بلد التفاوت في الدخول المنخفضة نسبياً (البنك

الدولي ٢٠٠٥-ج، ٢٠٠٦)، لكن هذا لم يعد صحيحاً بالنسبة للصين. فقد ارتفع مؤشر جيني لتباين الدخل في الصين من ٢٨% عام ١٩٨١ إلى ٤١% عام ٢٠٠٣ (مع أن الارتفاع لم يكن متواصلاً) وإلى أكثر من ذلك في بعض الفترات والمقاطعات[1].



الصورة ٦-٥: الاتجاهات في تفاوت الدخل، ١٩٧٨- ٢٠٠٣

المصدر: حسابات المؤلفين (الهند)؛ رافليون و شنّ (الصين).

وحقيقة أن الصين تستخدم الدخل معياراً للتفاوت، في حين تستخدم الهند الاستهلاك (للشخص الواحد) لهذا الغرض، ليست مسؤولة عن الاختلاف في التفاوت المقيس، كما في الصورة ٦-٥. ويمكن، على مدى بضع سنوات، قياس التفاوت في الصين باستخدام الدخل. وعندما نفعل هذا، فإن الاستهلاك على أساس معيار التفاوت القائم على الاستهلاك يكون أدنى قليلاً فقط منه على أساس الدخول، ومع ذلك، يمكن تقديره بأنه أعلى منه في الهند. (شنّ ورافليون ٢٠٠٦).

---

(١) نلاحظ أن الرقم الأخير أدنى إلى حد ما من التقديرات الماضية للصين لأنه تم إجراء تصحيحات لإدخال تغييرات في مناهج الدراسة والتقييم (كما درسنا أعلاه) والاختلافات في تكاليف المعيشة المدينية-الريفية، التي مالت إلى الارتفاع مع الزمن بسبب زيادة التضخم في المناطق المدينية (لأنه جرى تدريجياً إلغاء مراقبة الأسعار والإعانات الحكومية عن بعض السلع، بما فيها الإسكان). ودون هذه التصحيحات، يرتفع تقدير مؤشر جيني لعام ٢٠٠٣ إلى أكثر من ٤٥%، بدلاً من ٤١%.

في حالة الهند، نجد أن مؤشر جيني يرتفع في تسعينيات القرن الماضي، مع أن الزيادة كانت أقل وضوحاً منها في الصين (الصورة ٦-٥)[١]. ولكن، من المبكر جداً القول ما إذا كانت الهند تعاني من زيادة الاتجاه نحو التفاوت كما حدث في الصين. وإذا نظرنا إلى الوراء زمنياً، كما نرى في الصورة ٦-٥، سنجد أن زيادة التفاوت في الهند ظاهرة حديثة[٢]. وفي الواقع، ليس هناك زيادة مهمة إحصائياً للاتجاه في الهند قبل تسعينيات القرن الماضي (برونو، ورافليون، وسكواير ١٩٩٨)[٣].

إن الإدراك "على خلفية" أن التفاوت يزداد في الهند بصورة ملحوظة لا يستقيم بسهولة، كما يبدو، مع الانطباع الذي تولِّده الصورة ٦-٥. والرأي الشائع يمكن أن يكون غير صحيح، لكن البيانات أيضاً ليست مثالية. فكما رأينا، يمكن أن تعمل الأرقام المبنية على الدراسة على التقليل كثيراً من أرباح الأغنياء النسبية، وهذا ينسجم مع الدليل من العوائد الضريبية. والتغييرات المحسوسة في نماذج الاستهلاك وأساليب المعيشة التي حققها الأغنياء قد لا تنعكس بشكل مناسب في معايير التفاوت القائم على الدراسة. والأكثر أهمية ربما هو الإدراك بأن الارتفاع الحاد للتفاوت في الهند أيضاً يمكن أن يعكس التفاوت المطلق، عندما انعكست في الفجوات المطلقة بين الأغنياء والفقراء، كما برزت من الفجوات المتناسبة (رافليون ٢٠٠٤-أ). وهناك دليل على أن

---

(١) تستخدم الصورة ٦-٥ دراسة العينات القومية "عينات كثيفة" فقط. والعينات الخفيفة من تسعينيات القرن الماضي أيضاً تؤكد الزيادة في التفاوت (رافليون ٢٠٠٠).

(٢) نلاحظ أن المقارنات خلال فترة أطول ربما تستخدم فقط الاسترجاع المنتظم لمعلومات الفترة، باستخدام طريقة ديتون لتصحيح المشكلة القابلة للمقارنة في بيانات ١٩٩٩/٢٠٠٠.

(٣) عندما كتبنا هذا، لم تكن قد أُطلقَت بعد الجولة الحادية والستين لدراسات العينات القومية لعام ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وكانت النتائج المجدولة بصورة أولية فقط هي المتاحة للاستخدام، لكنها تشير إلى أن زيادة التفاوت في الهند منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي التي تعرضها الصورة ٦-٥ تواصلت إلى عام ٢٠٠٥، وربما تسارعت جداً، مع أنه يجب دراسة هذا بصورة أفضل عندما تتاح بيانات دقيقة.

الناس ينظرون إلى التفاوت بمعنى مطلق أكثر منه معنى نسبي (أميل و كووِلّ ١٩٩٩).

تباين النمو، القطاعي والجغرافي، أسهم في زيادة التفاوت

بما أن كلا العملاقين بدآ فترات الإصلاح بفجوات مدينية-ريفية واسعة في متوسط معايير المعيشة، فإن تفاوت عملية النمو التالية التي ازدادت فيها الدخول المدينية بسرعة أكبر منها في الدخول الريفية، يحتمل أن تشكل ضغطاً صعودياً على إجمالي التفاوت. وبيانات سلسلة الزمن والتراجعات التي يعرضها رافليون و شنّ تقدم دليلاً مباشراً على هذا في الصين. فإذا راقبنا النمو في الدخول المدينية والريفية، وجدنا أن زيادة حصة السكان المدينيين لم يكن لها تأثير مهم في إجمالي التفاوت، والفترات التي ارتفع (هبط) فيها التباين المديني الريفي في متوسط الدخل هي الفترات التي ارتفع (هبط) فيها إجمالي التفاوت. ولكن يبدو أيضاً أن اتساع الفجوة المدينية -الريفية يحتل الآن مكانة بارزة في الأوساط الشعبية والحكومية يتجاوز بكثير إسهامه في التفاوت التقليدي أو قياسية الفقر. ويبدو أن هذه المكانة تنشأ جزئياً من الاعتقاد (المعقول) بأن الاختلاف المديني- الريفي يعكس (جزئياً على الأقل) تحيزات مدينية في عمليات الإصلاح وخيارات الإنفاق العام المتممة. ويتعزز هذا بإساءة الاستعمال الفعلية أو المَدركَة للسلطات السياسية المحلية على حساب المزارعين الفقراء أو الفقراء الريفيين الذين لا يملكون أرضاً (النزاع المتكرر حول عقود الأراضي وتغييرات استعمالها في الريف الصيني مثالان لذلك).

وبالمثل، تبدو هموم التفاوت الإقليمي كبيرة في كلا البلدين، على الرغم من أن الأهمية الكمية لزيادة التباين عبر المناطق (الأقاليم والولايات) تبدو أكبر في الهند. فمع أنه كان لهذا التفاوت بين الجماعات تأثير في قوة الإقناع في المناقشات السياسية، فإنه من المهم ملاحظة أن زيادة التفاوت داخل المناطق المدينية والريفية كانت مكوناً رئيساً للزيادة في إجمالي التفاوت؛ وفي الصين،

كانت زيادة التفاوت داخل المناطق الريفية دينامية مهمة في إجمالي التفاوت، في حين ازداد التفاوت في الهند في المناطق المدينية أكثر منه في المناطق الريفية.

إن التركيب القطاعي لنمو إجمالي النتاج الداخلي -مختصراً الحد الفاصل المديني والريفي- متنبئ مهم أيضاً بالتغييرات في التفاوت. فعلى سبيل المثال، إن التراجعات الواردة في الجدول ٦-١، مع معدلات نمو قطاعية مرجحة بالحصة لإجمالي النتاج الداخلي بعدِّها مقادير تغيير، لكن مع تغيير في التفاوت (تغيير في مقياس مؤشر جيني) بوصفه متغيراً تابعاً، تشير إلى أن نمو القطاع الأولي في الصين ترافق بانخفاض إجمالي التفاوت، في حين لم تكن هناك علاقة بالنمو في أي من القطاعين الثانوي أو الثالثي (رافليون وشنّ). إن مُعامِل تراجع التغيير في مقياس مؤشر جيني على معدل النمو في إجمالي النتاج الداخلي للقطاع الأولي (دون ترجيح الحصة) هو -٤٧,٨، مع نسبة تائية t-ratio مقدارها -٢,٧٦. وهناك أيضاً اتجاه إيجابي قوي في التفاوت (تقريباً ٥% سنوياً)، مستقل عن معدل نمو القطاع الخاص.

إلى أي مدى يجب أن يكون معدلُ نموِّ القطاع الأولي المطلوب أعلى لكبح الزيادة في إجمالي التفاوت؟ إن معدل نمو سنوي متوسط متحرك مقداره ٧% ضروري لتفادي زيادة التفاوت، في حين كان متوسط معدل النمو السنوي للقطاع الأولي دون ٥% بين ١٩٨١ و٢٠٠١. وفي فترتين فقط (مطلع ثمانينيات القرن الماضي ومنتصف تسعينياته) كانت معدلات النمو الزراعي عالية بما يكفي لمنع زيادة التفاوت. فالاختلاف بين معدلات النمو الحقيقية في إجمالي النتاج الداخلي للقطاع الأولي والحد الأدنى المطلوب لمنع زيادة التفاوت مثير، بوجه خاص، في الفترة الأقرب. ومن الواضح أن التركيب الحديث للنمو الاقتصادي في الصين عمل على زيادة التفاوت.

ومن المبكر جداً القول بثقة إن الزيادة (الأقرب) في التفاوت في الهند تنشأ من عوامل مماثلة. ومع ذلك، يمكن أن نتأكد إلى حد معقول من أن "الانحياز المديني" في عملية النمو في الهند منذ بدأت الإصلاحات شكلت ضغطاً صعودياً على إجمالي التفاوت.

لماذا تفاوت النمو وما أهمية ذلك التفاوت

لماذا كان النمو متفاوتاً -إجمالاً وأيضاً قطاعياً وجغرافياً -خلال العقود الأخيرة وما الذي يجب فعله لهذا التفاوت؟ هل ينبغي أن نهتم لأنه يبدو أن قطاعات من السكان في كل من الصين والهند قد أُهملَت (على الأقل حتى الآن)؟ وهل يجب أن نقلق بسبب تزايد التفاوت؟

إن طرح هذه الأسئلة أسهل من الإجابة عليها بسبب تعدد العمليات المعقدة التي يولد ويتوالد منها تباين النمو والتفاوت. وتلعب السياسة دوراً، وكذلك تفعل الشروط الأولية في شكل تاريخ (مثلاً، مؤسسات موروثة) وجغرافيا (بعدِّها محدِّداً لسهولة الوصول إلى الأسواق والخدمات العامة). لا شك في أن العوامل الاقتصادية مهمة، لكن العوامل السياسية والاجتماعية أيضاً مهمة. إن الإجابة على هذه الأسئلة بدقة يقع خارج نطاق هذا الفصل. ولكن ما يمكن أن نفعله هو أن نقدم تقييماً يعتمد على تفسيرنا للدليل من مصادر مختلفة.

سوف ننظم دراسة حول التمييز بين تفاوت جيد وتفاوت سيئ -دوافع وأبعاد تباين النمو التي تكون جيدة أو سيئة من حيث ما تتضمنه بخصوص كيف تتطور معايير معيشة الناس الفقراء مع الزمن. وسنحاول إثبات أن مسارات نمو العملاقين بعد الإصلاح تأثرت بكلا نمطي التفاوت وولَّدتهما.

التفاوت الجيد

يعكس التفاوت الجيد الدوافع المعتمدة على السوق المطلوبة لرعاية التجديد، وتنظيم العمل، والنمو، ويشجعها. ويشير دليل شائع إلى أن زيادة التفاوت في إدخال إصلاحات السوق في الصين والهند، جزئياً على الأقل، تعكس الدوافع الجامحة التي اعتمدت مؤخراً على السوق في العمل، على عكس الفترة السابقة لخفض مستويات التفاوت الاصطناعي الذي سببته التشويهات والتدخلات التنظيمية التي كبتت دوافع الجهد والتجديد لدى الأفراد.

والمثال البارز للدور الذي لعبه التفاوت الجيد (والدوافع الاقتصادية التي تشكل أساسه) في الصين والهند، ربما هو الحافز للإنتاج الزراعي في مطلع ثمانينيات القرن الماضي مزوداً بنظام المسؤولية العائلية Household Responsibility System. فبموجب هذا النظام، خُصَّت العائلات الريفية بقطع من الأرض وأصبحت هي المستحقة المتبقية للإنتاج من تلك الأرض، الأمر الذي عزز دوافع الإنتاج بدرجة مهمة. وقبل هذا النظام، كانت الأرض تُزرَع بطريقة جماعية، ويتقاسم جميع الأفراد الإنتاج بصورة متساوية تقريباً. ومن الطبيعي أن يكون الجهد الفردي في هذا الإطار ضعيفاً جداً، وكانت الإصلاحات لهذا النظام حاسمة في تحفيز النمو الاقتصادي الريفي في المراحل الأولى من تحول الصين (فان ١٩٩١؛ ولين ١٩٩٢). في البداية، كان يحتمل أن تعمل هذه الإصلاحات على تخفيض التفاوت لأنها رفعت الدخول الريفية بالنسبة للدخول في المناطق المدينية. ولكن سرعان ما حققت بعض العائلات الزراعية نجاحاً أكثر من غيرها، اعتماداً على فطنتها الزراعية، والظروف المناخية الزراعية، وسهولة الوصول إلى الأسواق- وذلك شكل ضغطاً صعودياً على التفاوت في المناطق الريفية.

ويزودنا بارك وآخرون (٢٠٠٤) بجزء آخر من الدليل في تحليلهم للزيادة الأساسية في تشتت الأجور المدينية في الصين منذ فترة الإصلاحات التي بدأت حوالي عام ١٩٨٠. في بداية تلك الفترة، كان لدى الصين المدينية سلالم ثابتة للأجور، وتوزيع لليد العاملة من قبل الحكومة، وعائدات ناتجة منخفضة للتعليم المدرسي (فليشر وانغ ٢٠٠٤). وكانت هناك بعض الدوافع لإنجاز العمل واكتساب المهارات. ومن هذا الميراث لضغط الأجور وانخفاض تحرك اليد العاملة، انتقلت الصين تدريجياً في تسعينيات القرن الماضي إلى نظام يستند إلى السوق يميز قطاعاً دينامياً غير حكومي وسوقاً مفتوحة للعمل بشكل متزايد. ومع الإصلاحات التي وسَّعت المجال للعمالة في قطاع خاصٍ نامٍ وظهور سوق عمالة تنافسية، ازداد بشكل ملحوظ تشتت

الأجور ضمن نطاق الفئات الماهرة وجماعات الخبرة، وارتفعت عائدات التعليم المدرسي (هيكمان ولي ٢٠٠٤؛ وبارك وآخرون ٢٠٠٤). وفي التطلع إلى المستقبل، هناك تضمين إضافي لنشوء هيكل عائدات أكثر تحدباً للتربية في الصين ما بعد الإصلاح (الذي مالت وفقاً له الزيادة في عائدات التربية إلى أن تكون في مستويات أعلى للتعليم المدرسي) هو أن الزيادات المعممة في مستوى التعليم المدرسي ستشكل ضغطاً صعودياً على إجمالي التفاوت، مع أنها ربما ستعمل على تخفيض الفقر.

وفي الهند أيضاً، كانت هناك زيادة في تفاوت الأجور في تسعينيات القرن الماضي عُزِيَت جزئياً إلى الزيادة في تباينات الأجور ضمن نطاق فئات المعارف التربوية المكتسبة، وهذه التباينات بدورها، عكست إنتاجاً وأسواق عمالة تنافسية (دوتا ٢٠٠٥). وهناك مثال آخر لزيادة التباينات التي تعكس دور الدوافع المعززة للنمو يأتي من دراسة تزايد التباينات في أداء النمو عبر الولايات الهندية خلال تسعينيات القرن الماضي، عندما قامت بعض الولايات بتسريع نموها بدرجة مهمة مخلفة الولايات الأخرى وراءها. ورأى كل من ألووااليا (٢٠٠٠) وكولي (٢٠٠٦) أن جزءاً على الأقل من الزيادة يمكن عزوُه إلى أن تدفقات الاستثمار الخاصة استجابت بسرعة أكبر للاختلاقات في مناخ الاستثمار في الولايات المختلفة. وكما أشار كولي (٢٠٠٦)، يبدو أن سرعة الاستجابة عملت على تشجيع قادة الولايات على تبني معايير تحسِّن بيئة العمل وتخطب ود الاستثمار الخاص -الذي يخضع طبعاً لقيود تفرضها الدراسات والكفاءة السياسية عل مستوى الولاية. وهذا يعاكس الفترات السابقة، عندما كانت حصة الاستثمار العام أكبر بكثير.

وفي الهند دليل على أن تأثير الدوافع تعاظم بوجود اقتصادات متجمعة في النشاط الصناعي. فقد أظهر لال وشاكرافورتي (٢٠٠٥) أن التنوع الصناعي (الذي هو أكبر في المناطق العاصمية والصناعية المختلطة) يسبب تأثيرات مخفضة للكلفة من طريق الاقتصادات التكتلية. ولهذا السبب، فضلت

الوحدات الصناعية الخاصة التموضع في المناطق الصناعية ذات الكثافة العالية، وهكذا زادت درجة التجمع الصناعي. وعلى العكس، يبدو أن قرارات تموضع الصناعة التي تملكها الدولة كانت مدفوعة بدرجة أقل باعتبارات الكلفة وقد تكون مدفوعة بالرغبة في توازن إقليمي أكبر. واستنتج لال وشاكرافورتي أن الإصلاحات وتخفيض الاستثمارات العامة، ونشوء قطاع خاص بعدِّه مصدراً أولياً للاستثمارات الصناعية الجديدة، ساهمت كلها في ارتفاع مستويات التفاوت المكاني في النشاط الصناعي.

التفاوت السيئ

من المؤكد تقريباً أن العمليات الجارية في الصين والهند أقل سلامة وأقل أوتوماتية مما يراه الوصف أعلاه. فأشراك الفقر الجغرافي، وأنماط الإقصاء الاجتماعي، وعدم كفاية رأس المال البشري، وحاجة الوصول إلى التسليف والتأمين، والفساد، وتأثير عدم التكافؤ، كل هذا يمكن أن يعمل في وقت واحد على صعود التفاوت ومنع بعض قطاعات السكان من التخلي عن النشاطات التقليدية منخفضة الإنتاجية. وكثيراً ما تفشل سوق التسليف في التوجه إلى جذر المشكلة؛ فالناس الفقراء هم الذين يميلون إلى أن يكونوا أكثر تقييداً في تمويل الاستثمارات المكتلة في رأس المال البشري والمادي. وهذه التفاوتات السيئة - المتجذرة في إخفاقات السوق، وإخفاقات التنسيق، وإخفاقات الإدارة- تمنع الأفراد من الارتباط بالأسواق وتحصر الاستثمار برأس المال البشري والمادي(١).

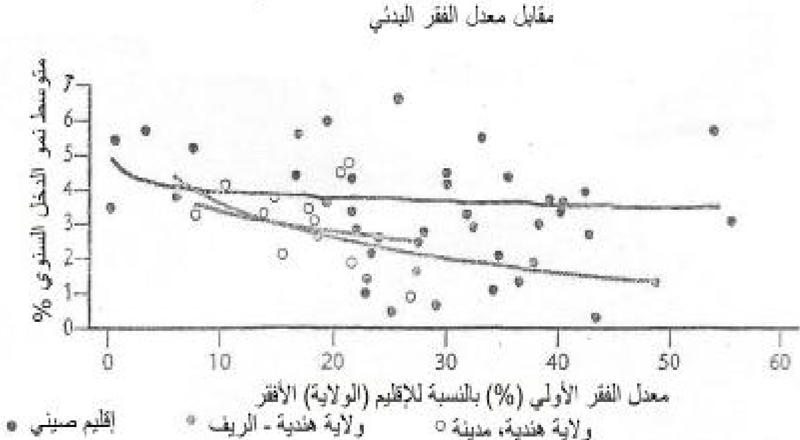
هنا نركز على بعدين للتفاوتات السيئة. الأول، يرتبط بالموقع في وجود عوامل خارجية، وعوائق في سبيل التحرك، واعتماداً قوياً للحكومات المحلية على

---

(١) يقدم البنك الدولي (٢٠٠٥-ج، الفصل الخامس) خلاصة مفيدة للحجج والدليل حول كيف يمكن أن تكون بعض أنواع التفاوت غير فعالة، خصوصاً عندما تستلزم فرصاً غير متكافئة للتقدم. وانظر أيضاً الخلاصة الرائعة للحجج النظرية عند أغيون، وكارولي، وغراسيا-بنيالوزا (١٩٩٩).

الموارد المحلية. ويمكن لهذه السمات أن تولِّد أشراك فقر جغرافي -أي أن عائلة فقيرة موجودة في منطقة محظوظة يمكن أن تنجو أخيراً من الفقر، في حين تواجه عائلة مماثلة تعيش في منطقة فقيرة ركوداً أو تدهوراً. وهذا هو السبب الوحيد المحتمل لوجود نمو تابع أدنى في المقاطعات الأفقر في البداية (الصورة ٦-٦).

مع أن هذه الملاحظات من البيانات الإجمالية تشير إلى وجود هذه الأشراك، فإنها بالكاد تكون مقنعة. ويمكن أن نجد دليلاً أكثر دقة للعوامل الخارجية الجغرافية التي تشكل أساس هذه الأشراك عند جالان ورافليون (٢٠٠٢) ورافليون (٢٠٠٥)، وهو دليل يستخدم البيانات من ندوات مناقشات العائلات الزراعية في الصين الريفية. وتتضمن الميزات الجغرافية الموصلة إلى تطلعات الأفراد للخلاص من الفقر كلا التبرعات الموجهة حكومياً (ككثافة الطرق الريفية) والتبرعات الشخصية إلى حد بعيد (كمدى التنمية الزراعية المحلية).



الصورة ٦-٦: معدلات النمو في المستوى دون القومي مرسومة بيانياً مقابل معدل الفقر البدئي

المصادر: المكتب القومي للإحصاء في الصين، الكتاب السنوي الإحصائي الصيني، سنوات متعددة، إدارة تنظيم الدراسة المركزية الهندية.

ملاحظة: خطوط الملاءمة الأفضل هي خطوط انحدار جزئية محسوبة بطريقة المربعات الصغرى.

والبعد الثاني للأهمية غير المشكوك فيه يرتبط بالتفاوتات في تنمية الموارد البشرية-المرتبطة غالباً بإخفاقات سوق التسليف على جانب الطلب

لكن أيضاً يعكس الإخفاقات الحكومية في توصيل الخدمات. وقد حاولنا أعلاه إثبات أن ارتفاع عائدات التعليم المدرسي وازدياد تشتت الأجور يمثلان تفاوتات "جيدة" لأنهما يعكسان سوقاً أكثر حرية للعمل مع زيادة الدوافع للعمل واكتساب المهارات. ولكن أولئك الذين يكون التعليم المدرسي لديهم قليلاً وأصولهم قليلة أو وصولهم إلى التسليف محدوداً، فإنهم يكونون، بصورة طبيعية، أقل قدرة للاستجابة لهذه الدوافع وفي وضع أدنى أيضاً للاستفادة من الفرص الجديدة التي تطلقها الإصلاحات الموجَّهة للسوق. وهكذا تكون التفاوتات في الفرص لمراكمة رأس المال البشري تفاوتات "سيئة" لكونها تعوق تخفيض الفقر من خلال النمو في كلا البلدين[١].

كان التعليم المدرسي الأساسي في الصين عند بداية فترة الإصلاح أوسع انتشاراً بكثير منه في الهند، وحققت الصين قرباً من التعليم الابتدائي العام. ولكن التفاوتات في التحصيل التربوي بعد المدرسة الابتدائية باقية، وأصبحت هذه التفاوتات أكثر فأكثر مصدراً مهماً للخسارة لأن التعليم الثانوي الأدنى (وفي بعض الحالات، التعليم الثانوي الأعلى) أصبح شرطاً أساسياً واقعياً للوصول إلى عمل غير زراعي، خصوصاً في المناطق المدينية حيث الأجور تتجاوز بكثير أجور الظل[٢] shadow wages في الزراعة. وهكذا يشكل نقص التعليم المدرسي اليوم قيداً مهماً جداً على آمال الخلاص من الفقر في الصين، كما في أمكنة أخرى.

من الواضح أن التفاوتات في التعليم في الهند كانت عند بداية فترة الإصلاح، وبقيت منذ ذلك الحين أكبر منها في الصين (البنك الدولي ٢٠٠٥-

---

(١) لاحظ أن الادعاء بأن التفاوتات في رأس المال البشري هي تفاوتات "سيئة" ينسجم مع إشارتنا السابقة إلى أن بعض التفاوتات في الدخول (التي تنعكس، على سبيل المثال، في زيادة تشتت الأجور) هي تفاوتات "جيدة". وتنشأ الأخيرة من الاختلاف في العائدات التي تعكس اختلافات في الجهد. وتنشأ الأولى من الاختلافات في الهبات التي هي نتائج لكلا الإخفاقات الحكومية لجانب العرض وإخفاقات السوق لجانب الطلب (خصوصاً إخفاقات سوق التسليف).

(٢) أو كلفة الفرصة البديلة للوقت-المترجم.

ج). وقد عمل عدم التساوي في التحصيل التربوي على تثبيط النمو نصير الفقراء. فالاختلافات التي رأيناها في تأثيرات النمو الاقتصادي غير الزراعي في الفقر تعكس تفاوتات في عدد الأبعاد؛ فانخفاض الإنتاجية الزراعية، وانخفاض معايير المعيشة الريفية بالنسبة إلى المناطق المدينية، وضعف التعليم الأساسي كلها تحول دون مشاركة الفقراء في نمو القطاع غير الزراعي (رافليون ودات ٢٠٠٢). ويبدو أن الاختلافات بين الولايات في المستويات الأولية للتعليم المدرسي هي التعليل السائد للتأثيرات اللاحقة للنمو الاقتصادي غير الزراعي في الفقر. وكما كان صحيحاً في الصين، فإن قلة التعليم المدرسي، أو شُحَّ الأصول، أو صعوبة الوصول إلى التسليف أحبطت تطلعات الناس إلى الاستفادة من الإصلاحات القائمة على السوق.

العوائق السياسية، والتحيزات، والإهمال

أسهمت الأخطاء السياسية في الإغفال والعمولة في تفاوت النمو عند العملاقين وفي الفشل في ترجمة النمو إلى تأثيرات إيجابية أكبر في الفقر والتنمية البشرية. وكانت هذه الأخطاء واحداً من ثلاثة أشكال: الأول، سياسات عرقلت وظيفة السوق؛ والثاني، سياسات منحازة لمصلحة مناطق أو صناعات خاصة؛ والثالث، سياسات أهملت بعض مجالات النشاط حيث يكون التدخل الحكومي ضرورياً.

احتُجَّ بأن تنظيمات العمل المقيِّدة والأفضليات الواسعة الانتشار لصناعات ضيقة النطاق في الهند هي العوائق في سبيل نمو أوسع قاعدة. ومع أن هذه السياسات مدفوعة ظاهرياً باعتبارات التوزيع، فإنها، بدلاً من أن تقيد نمو الشركات، عملت على تثبيط خلق فرص العمل، وعرقلة حركة خروج اليد العاملة من الزراعة (البنك الدولي ٢٠٠٦). وهذه القوانين، في بلد يبلغ عدد سكانه بليون نسمة، تحمي ٨ ملايين عامل هندي فقط، ووفقاً للبنك الدولي (٢٠٠٦)، "يبدو أن تنظيمات العمل الحالية تحمي العمال في الوظائف

عن طريق "وقاية" العمال الآخرين من الحصول على وظائف" (ص ١٧). وربما لم تعمل هذه التنظيمات على امتصاص اليد العاملة، وقد تكون ساعدت على إبقاء شطر من القوى العاملة الهندية في الزراعة أكبر بكثير منه في حالة بلدان أخرى مماثلة من حيث القيمة الزراعية المضافة (فرماني ٢٠٠٥). وعلى الرغم من الزيادة في نمو إجمالي النتاج الداخلي، فإن معدل خلق فرص العمل في الهند فشل في السنوات الأخيرة في مجاراة الزيادة في حجم القوة العاملة، مما قاد بعض المؤلفين إلى تصنيف تجربة النمو في الهند بعدِّها نمواً دون عمل (ميتا ٢٠٠٣). ومع أن هذه الملاحظات مثيرة للتفكير، فإنه يجب العمل بصرامة على تحديد كمية تكاليف هذه السياسات بالنسبة للفقراء.

وفي الصين، جاء جزء من العوائق في سبيل حركة خروج اليد العاملة من الزراعة بطريق الهجرة الداخلية من القيود الحكومية بموجب نظام هوكو، الذي يقضي بأن يكون للعامل تسجيل رسمي للإقامة في منطقة مدينية واستخدام مرافقها. وهؤلاء الناس وُلِدوا بتسجيل زراعي في وقت كان من الصعب تاريخياً الحصول على تسجيل مديني[١]. وتتضمن التكاليف الأخرى للهجرة التي تواجهها العائلات الريفية خطر فقدان الشخص للأرض الموزعة إدارياً ومختلف أشكال التمييز التي يواجهها المهاجرون الريفيون في المناطق المدينية. وهناك تقدير تقريبي لمدى هذه التكاليف المُحدَثة بالسياسة للهجرة يقدمه شي، وسكيولار، وزهاو (٢٠٠٤) الذين ذكروا أنه حتى بعد مراقبة خصائص العمال واختلافات تكاليف المعيشة، تكون الأجور المدينية أعلى من الأجور الريفية بحدود ٥٠%. وربما يعمل ارتفاع تكاليف الهجرة التي تشكل أساس هذه الفجوات على زيادة الفقر والتفاوت. وهناك أيضاً قيود على الهجرة ضمن الريف وضمن المدن.

---

(١) على الرغم من هذه العوائق للهجرة، كان معدل التمدين في الصين أسرع منه في الهند. فحصة السكان المدينيين ارتفعت من ١٩% إلى ٣٩% عام ٢٠٠٢. وفي الهند، ودون قيود كهذه، ارتفعت حصة السكان المدينيين من ٢٣% إلى ٢٨% خلال الفترة نفسها.

يحتمل حدوث خسارات إنتاجية كلية كبيرة بسبب هذه القيود التي تزيد التفاوت. وما يجعل تحقيق اقتصادات متكتلة أكثر صعوبة بالنسبة للصين، لبس فقط سوء توزيع اليد العاملة على القطاعات، بل القيود أيضاً (أُو وهندرسون ٢٠٠٦). وبموجب الافتراض (المعقول) بأن هذه التكاليف للهجرة تعمل على خفض الأرباح في قطاع (العمل الإضافي) الأفقر، فإنها ستزيد الفقر والتفاوت. وتضمنت التحيزات السياسية الأخرى ضد الفقراء الإنفاق العام والسياسات الصناعية التي فضلت المناطق الساحلية في الصين على المناطق الداخلية (الأكثر فقراً).

وكان تقديم الخدمات ساحة مهمة للإهمال السياسي في كلا البلدين. وقصور نظام التعليم في الهند معروف بصورة جيدة، وليس فقط من وجهة نظر الناس الفقراء (دريز وسنّ ١٩٥٥؛ و PROBE ١٩٩٩). وفي حين انطلقت الصين من موقع عدالة أكبر في تقديم الخدمات (على الرغم من الفجوات الكبيرة بين المناطق المدينية والريفية)، فإنها عرفت أيضاً زيادة التفاوتات في الوصول إلى الصحة والتعليم (زهانغ و كمبور ٢٠٠٥). ويمكن، على الأقل جزئياً، اقتفاء أثر نقاط الضعف والتباينات بين المناطق في تقديم الخدمات في كلا البلدين إلى ضخامة التباينات وارتفاعها في الإنفاق العام بين المناطق الغنية والفقيرة، مع ضعف إلى حد ما في إعادة التوزيع المالي و(من ثم) اعتماد الحكومات المحلية الجسيم على الموارد المحلية. وسنعود إلى هذه النقطة عند دراسة السياسات.

الديناميات: كيف يمكن أن تتحول التفاوتات الجيدة إلى تفاوتات سيئة

إن زيادة التفاوتات، حتى إذا كانت مبدئياً من النوع "الجيد"، دون ضوابط وموازين مؤسسية، يمكن أن تولِّد ظواهر كالفساد، أو الرأسمالية الخدينة، أو طلب الريع، أو جهود يبذلها أولئك الذين يستفيدون مبدئياً من الفرص لتقييد حرية وصول الآخرين إلى تلك الفرص أو لتغيير قواعد اللعبة في سبيل الاحتفاظ بمزاياهم الأولية[١]. وهكذا، تظهر التفاوتات السيئة بمرور الزمن.

---

(١) يمكن أن نجد سوابق لهذه الحجة في كتابات نورث (١٩٩٠) وهلمان (١٩٩٨).

يمثل النمو والأداء اللاحق لمشاريع البلدات والقرى TVEs في الصين هذه الدينامية في العمل. وكثيراً ما يُستشهَد بظهور مشاريع البلدات والقرى ونموها في مختلف أجزاء الصين، الذي بدأ في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، بعدِّه مثالاً ناجحاً لاستراتيجية التجديد المؤسسي التزايدي للبلد-في هذه الحالة، لا مركزية اقتصادية أُعطيَت الحكومات بموجبها حق تأسيس مشاريع البلدات والقرى والاحتفاظ بالفوائد التي تنتجها (أُويْ ١٩٩٩). في البداية، هيأ الاستقلال الداخلي الضمني والرقابة، بالاقتران مع تقييد قاسٍ للميزانية مفروض من أعلى، الدوافع الصحيحة للاستثمار والتشغيل بفعالية. فكانت الزيادة الناتجة في الإنتاج الريفي غير الزراعي والعمالة متفاوتة مكانياً، لكن ربما كان تفاوتاً يخفض إجمالي النمو في الصين (بناء على القاعدة الريفية لهذا التجديد) واحتمال أن يكون ساهم فيه حتى منتصف تسعينيات القرن الماضي.

ولكن، مع تكاثر مشاريع البلدات والقرى وزيادة المنافسة في مختلف أصناف الإنتاج، نشأ ضغط على الحكومات المحلية والإقليمية لزيادة الحماية التي توفرها هذه الحكومات تحت رقابتها لأسواق مشاريع البلدات والقرى. فأدت هذه الضغوط إلى زيادة العوائق في سبيل التجارة الاختصاصية البينية وإلى الدخول من طريق الشركات الأجنبية. الأمر الذي قاد إلى تجزئة الإنتاج المحلي وأسواق عناصر الإنتاج وتدهور في مناخ الاستثمار في الكثير من المواقع في الصين (البنك الدولي ٢٠٠٥-ج).

تصورات التفاوت وحدود السماح به:

"السيء" يمكن أن يطرد "الجيد"

إن التفاوتات السيئة ضارة على نحو مضاعف. أولاً، تعمل بشكل مباشر على خفض النمو لأنها تهمل قطاعات السكان، الذين يفتقرون إلى

الفرصة للارتباط بعملية النمو والمساهمة فيها. وثانياً، يمكن أن يولِّد استمرار التفاوتات السيئة، في إطار طموحات عالية، تصورات سلبية لفوائد الإصلاح. وبما أنه يصعب على المواطنين تحرير مصادر التفاوت الإجمالي في الدخول الملحوظة -لتحديد ما إذا كانت الدوافع الأساسية جيدة أو سيئة- يظهر السماح المجتمعي للتفاوت من أي نوع. وهذا السماح يمكن أن يثير قلقاً اجتماعياً أو يشدد المقاومة لإصلاحات إضافية ضرورية، وفي ذلك تهديد غير مباشر لتعزيز النمو. وفي الواقع، يعمل استمرار التفاوتات السيئة على طرد الأخرى الجيدة.

نشر هان و وايْت (٢٠٠٦) نتائج دراسة كانا قد أجرياها عام ٢٠٠٤ لأكثر من ثلاثة آلاف راشد صيني. اكتشفت الدراسة أن ٤٠% من المستجيبين (اتفقوا بقوة) على أن التفاوت في البلد ككل "كبير جداً،" و(اتفقت معهم تقريباً) في هذا الرأي نسبة الـــ ٣٢% الأخرى. وأيدت نسبة مدهشة بلغت ٨٠% "تسوية حكومية" لضمان "مستوى أدنى للمعيشة" (انقسمت بالتساوي تقريباً بين "موافقين بقوة" و"موافقين إلى حد ما"). والمثير للاهتمام هو أن قرائن تصورات التفاوتات غير العادلة لم توحِ بأن الخوف كان أكبر بين الناس الذين هم أكثر حرماناً، كالمزارعين أو المهاجرين من المناطق الريفية. والجدير بالذكر أيضاً هو أن معظم المستجيبين كانوا يعتقدون بأن الصين تكافئ التعليم، والمهارة، والجهد.

إن هذه المستويات العالية للقلق بخصوص التفاوت لا تتضمن استياء من الدخول التوزيعية للإصلاحات الاقتصادية. ولكن هناك دلالات على أن التصورات (أو الخبرة المباشرة لـــ) التفاوتات السيئة تُترجَم إلى تنامي الاستياء من الإصلاحات في كلا الصين والهند. وتشيع في الصين الاحتجاجات الاجتماعية ضد مختلف المظالم الملموسة. ففي استطلاع أدارته الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية عام ٢٠٠٢، كان ٦٠% من المستجيبين الخمسة عشر ألفاً يعتقدون أن الرسميين من الحزب والحكومة هم الأكثر استفادة من الإصلاحات، واتفقت معها استطلاعات أخرى (استشهد بها بي عام ٢٠٠٦)

حيث صنفت الفساد بعدِّه واحدة من المشكلات الأكثر خطراً التي تواجه الصين. وفي دراسة الأسس الاقتصادية للقلق الاجتماعي في الصين، أشار كيدِل (٢٠٠٦) إلى أن الاستياء من الاختلالات الاقتصادية التي تسببها الإصلاحات، التي هي جزء ضروري لإحداث التفاوتات الجيدة، وسَّعه الفساد وممارسات الموظفين الضارة ضمن المشاريع التي تملكها الدولة والحكومات المحلية. وتشير محاضر البوليس في النشرات الرسمية التي استشهد بها جلِّ (٢٠٠٦) إلى أن عدد المحتجين الجماعيين، والمواجهات العنيفة، والمظاهرات التي عُدَّت حوادث قلق اجتماعي ازدادت تقريباً عشرة أضعاف، من ٨٣٠٠ عام ١٩٩٣ إلى ٨٠٠٠٠ عام ٢٠٠٥. وزعم بي (٢٠٠٦) أن هذه الدلالات على السخط الاجتماعي جعلت من الصعب جداً بالنسبة للصين مباشرة الإصلاحات الضرورية للتوجه إلى باقي نقاط الضعف البنيوية، خصوصاً في النظام المالي، وهي اصلاحات اقترحتها دراسة لصندوق النقد الدولي (تسنغ و رودلووَر ٢٠٠٣)، يمكن أن تكون حاسمة لتعزيز النمو. وهكذا، كتب بي (٢٠٠٦) عن "تحول مفخخ" (ص ٢) في الصين.

وفي الهند، عُزِي الفشل السياسي لحملة حزب بهاراتيا جاناتا الانتخابية "الهند المضيئة" عام ٢٠٠٤، على نطاق واسع، إلى إهمال الحزب لظهور التفاوتات في الإصلاحات نصيرة النمو. وكثيراً ما تكون هذه الصفات المعزوة موضع شك، لكن هناك دليل من دراسات اتجاهية يشير إلى أن بروز التفاوت هو قلق شائع في الهند. ففي دراسة للانتخابات القومية عام ٢٠٠٤، أشار ثلاثة أرباع المستجيبين إلى أن الأغنياء فقط هم الذين استفادوا من إصلاحات الخمس عشرة سنة الماضية (سوري ٢٠٠٤). وأدت هذه العواطف، في ظل النظام الديموقراطي الهندي، إلى ضغوط سياسية أجبرت الحكومة على تأجيل الإصلاحات الضرورية (بارْدْهان ٢٠٠٥). فعلى سبيل المثال، سحبت الحكومة عام ٢٠٠٥ خططها لخصخصة المشاريع الثلاثة عشر الرئيسة في القطاع العام الصناعي. وأدت المخاوف من زيادة التفاوت وبطء التقدم ضد الفقر أيضاً إلى عدد من البرامج الجديدة المضادة للفقر.

الاحتفاظ بالتفاوتات الجيدة وتخفيض التفاوتات السيئة

إن وضع المزج الصحيح للسياسات والمؤسسات في الموضع المناسب لضمان تعزيز النمو واتساع قاعدته يحتل مكاناً متقدماً في البرامج السياسية لدى كلا العملاقين. ومع أن اللغة المنمقة حول التفاوت كانت جلية في السياسة الهندية على مدى عقود، فإن التفاوت كان هماً جديداً نسبياً في الصين، ولم يبرز كهم رئيس إلا في السنوات الأخيرة[(١)].

هل ينبغي لصانعي السياسة أن يساورهم القلق إلى هذا الحد من زيادة التفاوت؟ ربما كان ذلك حتمياً إلى درجة ما. فمنذ أكثر من خمسة عقود، لاحظ دبليو آرثر لُويس (١٩٥٤) أن تعريف سمة التحويل الهيكلي في الاقتصادات ذات التجمعات الكبيرة من العمالة الفائضة هو تحويل تدريجي للعمالة الفائضة من نشاطات "تقليدية" منخفضة الإنتاجية إلى نشاطات "حديثة" عالية الإنتاجية. وأكد بأن هذه العملية في البداية تترافق حتماً بارتفاع مستويات التفاوت حيث يصنع بعض الناس التحويل ويتخلف آخرون، على الأقل مؤقتاً[(٢)]. وكما عبَّر لُويس: "يجب أن تكون التنمية لا مساواتية لأنها لا تبدأ في كل قسم من الاقتصاد في وقت واحد".

إذا كان ما نشهده في الصين والهند فعلاً عملية تحويل هيكلي، فإن لحاق من تخلفوا به ستكون مسألة وقت فقط. وعندئذٍ ستكون زيادة التفاوت ظاهرة عابرة -مع أن التفاوت يمكن أن يستمر في التزايد لعدة سنوات إضافية لأن التحويل يحدث في مدى عقدي (حتى بالنسبة لمجتمع واقتصاد يتغيران

---

(١) هان ووايت (٢٠٠٦)استشهدا بدراسة الموظفين الرسميين الكبار ٢٠٠٤، التي أشرفت عليها المدرسة المركزية للحزب الشيوعي، حيث وجدت أن تفاوت الدخول هو القلق الأكبر الذي يهيمن على كل القضايا الأخرى.

(٢) إن الأبعاد التي تنقسم معها هذه الإنتاجية واضحة -زراعة ريفية إزاء مدينية، وتقليدية إزاء حديثة، وزراعة إزاء صناعة، وهكذا- وستتغير بصورة طبيعية من محيط إلى محيط، حتى داخل البلد الواحد. ومن الواضح أن أية أبعاد تكون أكثر صلة بالموضوع ستكون مهمة للتفكير بالسياسة. ولكن النقطة الأهم هي أن هناك محوراً ما تكون معه الثنائية جلية..

بسرعة كمجتمع واقتصاد الصين). وحتى عندما يكون التحويل كاملاً، ستكون هناك بالتأكيد زيادة في تفاوت الولايات المستقرة بالنسبة للزيادة في فترة ما قبل الإصلاح لأن دوافع التفاوت الجيد بدأت بالإصلاحات.

ولكن، كما أكدنا هنا، هناك أيضاً عدد من الأسباب للاعتقاد بأن صانعي السياسة الذين يهتمون بضمان ارتفاع المستويات المطلقة للمعيشة، خصوصاً بالنسبة للفقراء، يجب أن تقلقهم التفاوتات السيئة. ونحاول، في هذا الفصل، تقديم إطار مفاهيمي بسيط للتفكير بما ينبغي أن يفعله صانعو السياسة الصينيون والهنود بشأن زيادة التفاوت، ومراجعة بعض الخيارات السياسية، بما فيها الخيارات التي تم تنفيذها مؤخراً في كلا البلدين.

تعريف التحدي وتفادي سوء التشخيص

من البديهي أن يكون الهدف هو النمو المستدام الذي يقدم فوائد للناس الفقراء لتحقيق تخفيض كبير ودائم في مدى الفقر المطلق.[١] والجهود لتخفيف التفاوتات السيئة يجب أن لا تقوِّض دوافع التفاوت الجيد إلى الحد الذي تهدد فيه مستويات المعيشة الأطول أمداً للفقراء. وسيتمثل التحدي بتعيين مزيج السياسات التي تستهدف مباشرة التفاوتات السيئة دون تقويض التفاوتات الجيدة.

من نقطة الانطلاق تلك، يتضح أنه يجب أن لا نقبل سياسات إعادة التوزيع التي تأتي على حساب مستويات المعيشة الأدنى الأطول أمداً للفقراء. وقبول أنه لا يوجد توازن كلي بين متوسط الدخل والتفاوت لا يوحي بأنه ليس هناك توازنات على مستوى سياسات محددة. فتخفيض التفاوت عن طريق إضافة تشوهات أخرى إلى الاقتصاد يمكن أن تكون له تأثيرات غامضة على النمو وتخفيض الفقر. ولكن ينبغي أن لا نفترض بأنه سيكون هناك توازن

---

(١) حول هذا التعريف للـــ "نمو نصير الفقراء" والبدائل في الأدب، انظر رافليون (٢٠٠٤-ب).

كهذا مع سياسات إعادة التوزيع كلها. وتنشأ إمكانية ممارسة سياسات في صالح الطرفين win-win policies - التي تشجع النمو بالعدالة-من حقيقة أن بعض العوامل التي تعوق النمو تستتبع أيضاً أن تكون حصة الفقراء أقل مما هو ممكن في الفرص التي أطلقها النمو. ويتطلب تخفيض الفقر بسرعة أكبر مزيجاً من مزيد من النمو، نموذجاً للنمو أكثر مناصرة للفقراء، ونجاحاً في خفض التفاوتات السابقة التي تحد من تطلعات الفقراء إلى حصة في الفرص التي يطلقها اقتصاد النمو.

التعلم من الماضي: تفادي الموازنات الكاذبة

تقدم التجربة الصينية والهندية خلال الربع قرن الماضي دروساً مهمة فيما يتعلق بالاتجاهات السياسية الواسعة الضرورية والممكنة. وأحد هذه الدروس هو أن الموازنة الكلية بين النمو والعدالة كثيراً ما تكون موازنة كاذبة، لكن ليس دائماً. وكما أكدنا أعلاه، فإن الموازنة توجد من أجل تفاوتات بعينها لا من أجل تفاوتات أخرى. والمزيج الصحيح للسياسات يمكن أن يعود بمزيج للنمو في صالح الطرفين، وتخفيض الفقر، وهبوط التفاوت (أو، على الأقل، عدم زيادته).

يطرح الاختبار من أجل وجود موازنة كلية بين النمو والعدالة عدداً من المشكلات التحليلية. ففي حالة الصين، على الأقل، هناك ما يوحي بأنه عند مقارنة معدلات النمو بالتغيرات في التفاوت بمرور الزمن، فإننا لا نجد علامة على أن تفاوتاً أعلى كان ثمناً لنمو أعلى. فالعلاقة بين معدل نمو إجمالي النتاج الداخلي واختلاف المقياس في مؤشر جيني هو فقط -٠,٠٥؛ والنسبة التائية لمعامل التراجع تبلغ ٠,٢٢ فقط. هذا الاختبار لا يوحي بأن نمواً أعلى في حد ذاته يعني ارتفاعاً شاهقاً في التفاوت. وعلى الرغم من أن مستوى التفاوت ارتفع في الوقت نفسه الذي ارتفع فيه متوسط الدخل، فإن هذا يعكس اتجاههما الزمني المشترك أكثر مما يعكس حركة حقيقية مساوية. ففترات

النمو الأكثر سرعة لم تأت بزيادات أكثر سرعة في التفاوت؛ وفي الواقع، عرفت فترات هبوط التفاوت (١٩٨١-١٩٨٥) و(١٩٩٥-١٩٩٨) نمواً أعلى في متوسط دخل العائلات. والفترات الثانوية أيضاً للنمو الأعلى في القطاع الأولي (١٩٨٣-١٩٨٤، و١٩٨٧-١٩٨٨، و١٩٩٤-١٩٩٦) لم تأت بنمو أعلى في القطاعات الأخرى (رافليون وشنّ). ولا نجد أن المقاطعات التي شهدت نمواً أكثر سرعة للدخول الريفية قد عرفت زيادة حادة في التفاوت؛ وإذا كان هناك ما يقال، فإن العكس صحيح.

إن مصادر معدلات النمو الأعلى للقطاع الأولي في الصين ربما كانت مختلفة جداً بين مطلع ثمانينيات القرن الماضي ومنتصف تسعينياته. في الفترة الأولى، تم تحفيز النمو الزراعي (نتوقع، في جزئه الأكبر) بالحوافز المحسنة كثيراً للإنتاج الذي تحقق بإدخال نظام المسؤولية العائلية، الذي أصبح المزارعون وفقاً له المطالبين المتبقين بنتاج المزارع(١). وفي الفترة الثانية (منتصف تسعينيات القرن الماضي)، يبدو أن الدخول الزراعية الأعلى جاءت من تخفيض أساسي في فرض الضرائب الضمني للقطاع. ومنذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي إلى منتصف تسعينياته، أدارت الحكومة سياسة توريد الحبوب الغذائية المحلية التي أُجبِر المزارعون بموجبها ببيع حصص ثابتة إلى الحكومة بأسعار أقل نموذجياً من سعر السوق المحلية (لكن كانت تترك لهم حرية بيع باقي المحصول بأسعار السوق). كان هذا، بالنسبة لبعض المزارعين، ضريبة دون حدِّيَّة، نظراً لأنهم كانوا ينتجون حبوباً غذائية أكثر من حصصهم المحددة، لكن، بالنسبة لآخرين، أثرت في قرارات الإنتاج عند الحد. وقد قدَّم رافليون وشنّ دليلاً على أن التخفيض في هذه الضريبة الضمنية عاد على الاقتصاد الريفي بمكاسب دخل كبيرة، خصوصاً للفقراء.

---

(١) أشار الأدب إلى أهمية الإصلاح لهذا النظام في تحفيز النمو الاقتصادي الريفي في مراحل مبكرة من تحول الصين (فان ١٩٩١؛ ولِنّ ١٩٩٢).

مساعدة الفقراء الريفيين على الاتصال بالأسواق

إن تخفيف الزيادة في التفاوت وضمان تخفيض الفقر بسرعة أكبر يتطلب زيادة الدخول في المناطق الريفية المتأخرة في كلا البلدين، ويتطلب هذا تحسين الوصول إلى الأسواق. والسؤال كيف يجب إنجاز هذا كثيراً ما يُصاغ بعدِّه خياراً بين الاستثمار في تنمية المناطق الفقيرة (توفير العمل للناس) أو تسهيل الهجرة الخارجية (هجرة الناس بقصد العمل). ومن المؤكد تقريباً أن طرح الخيار بهذه الطريقة هو مغالاة في تبسيط المشكلة. فالهجرة إلى المناطق المدينية يمكن أن تكون لصالح الفقراء في كلا البلدين، لكن الهجرة الخارجية غالباً لن تكون مناسبة للعائلات الريفية الفقيرة دون النوع الصحيح من الاستثمارات في المناطق الفقيرة، خصوصاً في تنمية الموارد البشرية. وعلى العكس، مع أنه يمكن أن يكون هناك مجال لزيادات إضافية في الدخول الزراعية (على سبيل المثال، من طريق التنويع إلى محاصيل عالية القيمة) أو لتشجيع العمالة الريفية غير الزراعية، فإن حصة الزراعة في إجمالي النتاج الداخلي آخذة في التدهور في كلا البلدين، كما أن الجغرافيا والبعد يحدَّان من إمكانيات النشاط الاقتصادي غير الزراعي في المناطق الفقيرة.

وبدلاً من ذلك، يُصاغ السؤال بعبارات تعريف الإخفاقات السوقية والحكومية الأساسية وتصحيحها وتقويم تفاوتات الأصول التي تقصي الفقراء عن الفرص المفيدة للتقدم الذاتي. ومن هذا المنظور، هناك، في كلا البلدين، أولويات ثلاث.

الأولى، يجب أن يحظى الهيكل الأساسي الريفي بأولوية عالية. فقد بدأت الصين فترة الإصلاح بهيكل أساسي ريفي هزيل جداً. وكانت القيود المالية والاقتراضية تعني أنه، قبل عشر سنوات، كان من الملائم المباشرة بتوسع ضخم للهيكل الأساسي، كبرنامج الطرق الذي بدأ حوالي تسعينيات القرن الماضي. وكان للاختلافات في الهيكل الأساسي الريفي عبر الأرياف

قدرة تفسيرية قوية لنمو الاستهلاك اللاحق في مستوى العائلات الزراعية في الصين الريفية (جالِن ورافليون ٢٠٠٢). ويمكن تحقيق معدلات معقولة جداً للمردود من البرامج الحسنة التصميم لتطوير الهيكل الأساسي في المناطق الريفية الفقيرة. (رافليون و شنّ ٢٠٠٥).

وفي الهند، هناك اعتراف واسع بسوء نوعية الهيكل الأساسي الريفي بوصفه عائقاً في سبيل النمو وتخفيض الفقر. ويسود الظن بأن هناك مردودات عالية من حيث إنجاز نمو أكثر عدالة من تمويل وهيكل أساسي ريفي أفضل، مع أن هذا ببساطة ليس مسألة بناء مرافق؛ وبدلاً من ذلك، يثير مسائل أعمق بخصوص الحاجة إلى إصلاح الترتيبات المؤسسية القائمة ودوافع المورِّدين (البنك الدولي ٢٠٠٦).

والثانية، هناك ضرورة لسياسات أفضل من أجل تقديم خدمات صحية وتعليمية نوعية للفقراء. والثالثة، هناك حاجة لسياسات تسمح لأسواق المنتجات والعناصر الرئيسة (للأرض، واليد العاملة، والتسليف) بالعمل على نحو أفضل من وجهة نظر الفقراء. وفي الهند، يتضمن هذا زيادة تحرير أسواق العمالة في القطاع الرسمي. وفي حالة الصين، تتمثل الأولويات في تخفيف العوائق السياسية للهجرة والبدء بإصلاحات قانونية تأخذ في اعتبارها حقوق السوق في استخدام الأرض في الريف (إعطاء المزارعين سند حيازة حقوق استخدام الأرض التي يمكنهم بيعها، أو رهنها، أو توريثها لأطفالهم). فالصين قاومت المباشرة بإصلاح سوق الأرض الزراعية. وكانت جارتها فييتنام قد اتخذت هذه الخطوة في تسعينيات القرن الماضي، ويشير الدليل المتاح، إذا أخذنا كل شيء بعين الاعتبار، إلى أن هذا الإصلاح ساعد علي خفض الفقر (رافليون و فان دو ويل ٢٠٠٦).

وسيلعب الإنفاق العام والسياسة المالية دوراً مهماً في تحقيق هذه الأولويات. ولكن الكثير يعتمد على تعبئة الموارد المالية وكيف يجري بالضبط ذلك الإنفاق. ومن المهم التخلص من التحيزات ضد الفقراء في

فرض الضرائب وسياسات الإنفاق. وكما لاحظنا، كان التخفيف من فرض الحكومة للضرائب الضمنية على المزارعين من طريق حصص توريد الحبوب الغذائية وسيلة فعالة ضد الفقر في الصين. ومن المؤكد أن السياسة الراهنة للصين التي تمنح المزارعين في المناطق الفقيرة إعفاءات ضريبية تحظى بالترحيب، مع أنه، دون موارد بديلة للعائدات في المناطق الفقيرة، يمكن أن يتوقع المرء إما تدهوراً في الاستثمارات والخدمات العامة المحلية الضرورية لتخفيض الفقر أو التعويض بشكل سيء بزيادة نزع ملكية الأراضي الزراعية من قبل السلطات المحلية بهدف الاستفادة عن طريق بيعها لنشاطات غير زراعية.

وهناك مسألة أخرى باقية في كلا البلدين هي كيف يمكن تحسين الموارد المالية على المستوى المحلي في المناطق الفقيرة. والأولوية التي يعطيها البلدان اليوم للامركزية الإنفاق الاجتماعي ستحد من التأثير في الفقر ونتائج التنمية البشرية ما لم تترافق بجهود مركزية لضمان إعادة توزيع أوسع على المناطق الفقيرة من المناطق الغنية- والتي تزداد غنىً.

المبادرات الجديدة

من الواضح أن صانعي السياسة والقادة السياسيين في كلا البلدين يحاولون إيجاد سبل لمساعدة فقراء الريف على الارتباط بعملية النمو. ففي الصين، كان تخفيض الضرائب والرسوم الزراعية والتخلص التدريجي منها وتقديم الإعانات المحدود للتعليم الابتدائي في المقاطعات الفقيرة خلال النصف الثاني من الخطة الخمسية العاشرة إشارات مبكرة إلى تحول مهم في أولويات الحكومة نحو تشديد أكبر على تحسين الرفاهية في الريف[1]. وكان المكون الرئيس للخطة مجموعة إجراءات هدفت إلى ما سمته القيادة "بناء ريف

---

(١) أُعلِن التحول لأول مرة في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في تشرين الأول عام ٢٠٠٥، وكانت إعادة التوجه في السياسة قد أضيفت إلى الخطة الخمسية الحادية عشرة التي تبناها مؤتمر الشعب القومي في جلسته السنوية عام ٢٠٠٦.

اشتراكي جديد"[1]. وطالبت مجموعة الإجراءات بالتخلص المنهجي من كل الضرائب الزراعية، لكن إلغاء هذه الضرائب والرسوم يطرح مخاوف جديدة. فكما لاحظنا، كانت هذه الضرائب والرسوم، بالنسبة للكثير من الحكومات المحلية الريفية، خصوصاً في المقاطعات الداخلية والمناطق الأكثر فقراً، تشكل المصدر الرئيس للعائدات التي يتم منها تمويل الخدمات العامة المحلية، خصوصاً الصحة والتعليم. انطوت هذه السياسة على إمكانية أن تعرض للخطر ليس فقط حرية الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم ونوعيتها، نظراً للتباينات الضخمة في أسس عائدات الحكومات المحلية، بل كان لها مضامين بالنسبة للفقر الاستهلاكي. كانت الصين فريدة نسبياً في معدلات الادخار العالية التي نجدها بين الفقراء. ومع أنه لم يوضع حتى الآن تحليل كامل ومفصل لهذه المسألة، فإن الفطرة السليمة والحكمة التقليدية (بصرف النظر عن أية ميول ثقافية جوهرية إلى نمو قوي) توحيان بأن ادخار الحيطة للصدمات الصحية (والصدمات الأخرى) غير المُؤَمَّن عليها، والادخار لتمويل التكاليف التعليمية، وادخار دورة الحياة لتمويل نفقات المعيشة في العمر المتقدم، كلها تلعب دوراً مهماً في تعليل لماذا يدخر فقراء الصين كثيراً جداً.

يبدو أن الحكومة تدرك تماماً المخاوف بخصوص سوء الخدمات في المناطق الريفية، وأنه يجب توجيه جزء كبير من الإنفاق المتزايد بموجب استراتيجية "بناء ريف اشتراكي جديد" إلى خدمات التعليم والصحة في الريف. ومن بين المبادرات المشار إليها خطط لتقديم عدة بلايين يُوان من تحويلات الحكومة المركزية لعشرات الملايين من المدارس الابتدائية ومدارس الأحداث المتوسطة وتقديم تعليم إلزامي مجاني لتسع سنوات للطلاب الريفيين. وتخطط الحكومة المركزية أيضاً لمضاعفة إعاناتها للمزارعين إذا اشتركوا في

---

(٢) وفقاً للميزانية التي وضعت على جدول الأعمال في مؤتمر الشعب القومي، خططت الحكومة الصينية لإنفاق ٣٤٠ بليون يُوان (٤٢ بليون دولار) على الزراعة، والمناطق الريفية، والمزارعين عام ٢٠٠٦. وكان هذه المبلغ أكبر بـــ ١٤% من السنة التي سبقتها، ويمثل ١٢% من الزيادة في الإنفاق الحكومي من مستويات عام ٢٠٠٥.

الصندوق التعاوني الطبي المدعوم حكومياً المخصص لتخفيف أعبائهم المالية. وتتضمن العناصر الأخرى للخطة زيادة دفعات الإعانات للمزارعين وزيادة الاستثمار الحكومي في الأشغال العامة الريفية.

كانت خطة ضمان الحد الأدنى للمعيشة، المعروفة شعبياً باسم ديبيو dibao، الاستجابة الرئيسة للحكومة للتحديات الجديدة للحماية الاجتماعية في الاقتصاد القائم أكثر على السوق. وقد تم إعداد هذه الخطة لضمان دخل أدنى في المناطق المدينية عن طريق ملء الفجوة بين الدخل الحقيقي و"خط ديبيو" الثابت محلياً. نظرياً سيعمل هذا على التخلص من فقر ديبيو، لكن يبدو أن الممارسة قاصرة عن ذلك الهدف، إلى حد بعيد بسبب التغطية الناقصة للجماعة الهدف (شنّ، ورافليون، ووانغ ٢٠٠٦). إن إصلاح البرنامج وتوسيع التغطية - لتشمل المناطق الريفية (الميالة للخطر) - يطرحان عدداً من التحديات. ولكن، إذا تم تنفيذ هذه الخطط بفعالية وتوجيهها إلى المناطق والعائلات الأكثر فقراً في الصين الريفية، فإن الآمال بتخفيض الفقر ستكون واعدة، خصوصاً عند عدد من الناس فقراء الاستهلاك، خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة.

وفي الهند أيضاً، كان هناك عدد من المبادرات الجديدة. فقانون ضمان العمالة الريفية لعام ٢٠٠٥ يضمن مئة يوم عمل سنوياً بمعدل الأجر الزراعي الأدنى بما لا يقل عن عضو واحد لكل عائلة. ومن المتوقع أن يكون لهذا تأثير كبير في الفقر الريفي. ولكن، بعيداً عن الوضوح أن الخطة هي الخيار الأكثر فعالية من حيث الكلفة لهذا الغرض، إذا وضعنا في اعتبارنا كل التكاليف المستخدمة، بما فيها الدخول السابقة لشركاء البرنامج (مورغي ورافليون ٢٠٠٥). لقد طلبت ميزانية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ الحكومية زيادة أساسية في الإنفاق على الهيكل الأساسي الريفي، وخلق الأعمال، والخدمات الصحية، والتعليم. وتضمنت البرامج الجديدة مشروع بهارات نيرمن (بناء الهند) للتزويد بالكهرباء، وإمكانية ربط الطرق في كل الظروف الجوية، والمياه

الآمنة للشرب لكل قرى الهند؛ ومشروع سارفا سيكشا أبهييان، الذي يهدف إلى ضمان المستوى الأدنى للتعليم الابتدائي. إن هذه البرامج لم تستهدف بوضوح المناطق الفقيرة، لكن يحتمل أن تكون تلك هي النتيجة لأن القرى التي تفتقر إلى هذه الخدمات تميل إلى أن تكون فقيرة.

استنتاجات

قلما توازن النمو الاقتصادي الشامل عبر المناطق أو قطاعات اقتصاد نامٍ، والصين والهند ليستا استثناء. وقد رأينا أن نموذج النمو لما بعد الإصلاح لم يكن بوجه خاص لصالح الفقراء في كلا البلدين. في الصين، عمل النمو في القطاع الأولي (الزراعة في المقام الأول) على تخفيض الفقر والتفاوت أكثر من النمو في كلا القطاعين، الثانوي والثالثي. وفي الهند، مع تفاوت بدئي في الوصول إلى الأرض أعلى منه في الصين، كان النمو الزراعي أقل أهمية في تخفيض الفقر من نمو القطاع الثالثي. وفي كلا البلدين، كان هناك تباين جغرافي واضح في عملية النمو، مع العديد من المناطق المتأخرة، بما فيها تلك المناطق التي خرجت من بين أكثرها فقراً. وفي الأوقات القريبة، يزداد إجمالي التفاوت في كلا البلدين.

إن فقراء الهند لم يبدؤوا فترة الإصلاح الحالية بالمزايا نفسها كنظرائهم فقراء الصين، من حيث سهولة الوصول إلى الأرض والتعليم. فالتفاوتات المثابرة في تنمية الموارد البشرية وسهولة الوصول إلى الهيكل الأساسي الضروري، ربما أكثر في الهند، تعترض سبيل تطلعات الفقراء إلى حصة في المكاسب الاقتصادية الإجمالية التي تحثها الإصلاحات. والأبعاد الجغرافية للتفاوتات وما يرافقها من تباينات في الموارد المالية والقدرات الحكومية تبدو كبيرة في كلا البلدين كحجم الهموم السياسية بشأن المستقبل.

إن ارتفاع المساواة وزيادتها في المستقبل، سيجعلان المحافظة على السرعة السابقة في التقدم ضد الفقر صعبة في كلا البلدين. ومع ذلك، ليس مفيداً، بوجه خاص، التحدث عن "التفاوت" بوصفه كينونة متجانسة عندما

نناقش استجابات السياسة المناسبة. فالسياسة تحتاج إلى التركيز على الأبعاد النوعية للتفاوت الذي يخلق فرصاً، أو يحافظ على فرص، غير متكافئة للمشاركة في مكاسب النمو الاقتصادي. والمسألة القابلة للأخذ والرد هي أن كلا البلدين يشهدان، بمرور الوقت، زيادة في هذه التفاوتات السيئة عندما تتحول التفاوتات الجيدة (الموصلة إلى نمو فعال) إلى أخرى سيئة، وهذه تطرد الأخرى الجيدة.

مع أن القلق يجب أن يساور كلا البلدين بشأن التفاوتات السيئة التي أشرنا إليها، إلا أننا نشك في أن الصين تتحمل على المدى القريب خطراً أكبر من أن يعمل تزايد التفاوتات على تعريض النمو للخطر. وكانت السلطات الصينية قادرة على تعويض تزايد التفاوت من طريق تحقيق معدلات نمو عالية؛ ومسألة أن تزايد التفاوت يدعم النمو في الصين من طريق الاقتصاد السياسي الذي يحافظ على "الاستقرار الاجتماعي، مسألة قابلة للأخذ والرد. والخدعة هي أن ظهور التفاوتات السيئة في الصين سيجعل تشجيع النمو الضروري لتعويض تلك التفاوتات أكثر صعوبة. فالمحافظة على نمو كافٍ سيتطلب أيضاً فعالية أكبر للرافعات السياسية المستخدمة لتشجيع النمو.

إن مسألة ما إذا كانت مواجهة مشكلة تزايد التفاوت ناجحة أو فاشلة، يحتمل أن تنطوي على مضامين بالنسبة لباقي العالم. ففي حال عدم مواجهة المشكلة، فإنه سيكون هناك خطر من أن المحافظة على ارتفاع معدلات النمو ستصبح أكثر صعوبة، مع ما يرافق ذلك من آثار جانبية بالنسبة للتجارة والنمو في أماكن أخرى. وفي حال مواجهتها، واعتماداً على كيف تجري المواجهة بالضبط، فإنه يمكن أن تكون للنمو بعض التكاليف القصيرة الأجل، مع أن إصلاح التفاوتات السيئة سيكون جيداً بالنسبة للنمو. ويمكن أيضاً أن تكون هناك نتائج لنموذج التجارة، كأن تكون من طريق تغيير في التركيب القطاعي للنمو؛ على سبيل المثال، يبدو أن هناك في كلا البلدين إمكانية لتوسيع المحاصيل النقدية، ستضعف المصدر الوحيد المهم للقلق بشأن تزايد

التفاوت، ويمكن توقع أنه سيتم تصدير حصة ليست بسيطة من هذا التوسع في إنتاج المحاصيل النقدية المحلية.

إن المبادرات الجديدة التي تأخذ مجراها في كلا البلدين ربما تكون خطوات في الاتجاه الصحيح، مع أن استمرار البحث التقييمي سيكون ضرورياً حول فعالية هذه المقاربات، على أساس استراتيجيات بديلة. وهناك مسائل مهمة لكنها سيئة الحلول تتعلق بالتوازن المناسب بين مختلف أساليب التدخلات. ولكن يبقى هناك أيضاً تحدٍّ أكثر صعوبة: تحسين الإدارة -القدرة، وتحمل المسؤولية، وسرعة الاستجابة-خصوصاً (لكن ليس فقط) على المستوى المحلي. وفي حال عدم مواجهة هذا التحدي، فإن الفعالية النهائية لأي من المبادرات الموصوفة ستكون موضع شك.




الهيئة العامة
السورية للكتاب

الفصل السابع

الإدارة والنمو الاقتصادي

فيليب كيفر

تسلط الصين والهند الضوء على الأهمية العميقة للنمو الاقتصادي وتخفيض فقر الشركات الخاصة المجازة لكي تنافس في الأسواق التي كانت تُمنَع عنها سابقاً، وتقديم خدمات حكومية تكميلية، كالهيكل الأساسي، الذي يشجع الإنتاجية الاقتصادية. وقد أوضحنا هذا في فصول الكتاب السابقة. وفي هذا الفصل، نعرِّف درساً ثانياً لم يحظ باهتمام كافٍ: تجربة هذين البلدين الكبيرين، إنما المختلفين إلى حد مثير، التي تُبرِز أهمية بيئة الإدارة للنمو والتنمية. إضافة إلى ذلك، يشترك البلدان بميزة مهمة هي الضوابط والتوازنات في المستويات العليا، مع أن الدعائم السياسية الأساسية لإدارة محكمة ظاهرياً مختلفة جداً فيهما.

يركز التعريف الوحيد الشائع للإدارة على النتاجات-مدى ما ترسمه وتنفذه الحكومات من سياسات لصالح كل المواطنين. ويركز تعريف آخر على مدى ما تمتلكه الحكومات من دوافع لتبني وفرض سياسات في صالح كل المواطنين، بالاعتماد على المؤسسات والديناميات السياسية التي تحدد نتاجات الإدارة. وقد تبنت كلا التعريفين واحدةٌ من مجموعات مؤشرات الإدارة التي تغطي الفترة من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٤ -مجموعة البنك الدولي

(كوفمان، وكراي، ومستروزي ٢٠٠٥). فمؤشرات التعبير والمسؤولية والاستقرار والعنف السياسيين ترتبط بقوة أكبر بالأوضاع السياسية التي تحدد نتاجات الإدارة. إن مجموع نقاط الهند أعلى بدرجة مهمة من مجموع نقاط الصين على مقياس التعبير وأقل بدرجة مهمة على مقياس الاستقرار السياسي، وتعكس كلا مجموعتي النقاط وجود انتخابات تنافسية في الهند[١].

تتضمن مؤشرات الإدارة أيضاً أربعة مقاييس للنتاجات: (١) فعالية الحكومة، و(٢) النوعية التنظيمية، و(٣) حكم القانون، و(٤) كبح الفساد. وتؤثر هذه النتاجات على التنمية بعدة طرق. ويتوجه هذا الفصل إلى تأثيراتها على سلامة حقوق الملكية، التي هي الدافع الرئيس للنمو الاقتصادي وتتمثل غالباً بمتغيرات كفعالية الحكومة، وحكم القانون، وكبح الفساد. وقد صُنِّفَت الصين بانتظام في مرتبة أعلى من مرتبة الهند فيما يتعلق بفعالية الحكومة، وفي عام ٢٠٠٤، فيما يتعلق بكبح الفساد، لكن دائماً أدنى من الهند فيما يتعلق بحكم القانون. وعلى الرغم من الاختلافات المهمة بين الصين والهند فيما يتعلق بالتعبير، فإن أياً من اختلافات هذه النتاجات غير مهم من الناحية الإحصائية.

تشغل التحليل هنا مسألتان محيرتان. الأولى، ما الذي مكَّن العملاقين من النمو بسرعة على الرغم من كون النتاجات فيهما هي نتاجات إدارة عادية تماماً؟ لقد ترافق النمو السريع، والنمو الاستثنائي في الصين بمؤشرات إدارة عادية (حوالي النقطة المئوية الخمسين، وفقاً لمؤشرات البنك الدولي للإدارة). ويمكن للبلدان الفقيرة أن تستخلص من هذه التجارب أن بلداناً يمكن أن تقصِّر إلى حد مهم في إحراز إدارة جيدة ومع ذلك تنمو بسرعة. ويشير التحليل أدناه إلى أن هذا الاستنتاج غير صحيح. فنتاجات الإدارة في الصين والهند، مع أنها إجمالي عادي، كانت أفضل من المتوسط عند مقارنتها بمردودات دول

(١) على سبيل المثال، تتجاوز الهند النقطة المئوية الخمسين وتهبط الصين إلى ما دون النقطة المئوية الخامسة والعشرين لكل البلدان على مقياس التعبير.

أخرى فقيرة. ويمارس الاختلاف تأثيراً مادياً في نمو العملاقين، بالنسبة إلى اقتصادات أخرى كهذه. علاوة على ذلك، استفادت الصين والهند من الأسواق الكبيرة ووفرة العمالة منخفضة الكلفة التي جذبت الاستثمار على الرغم من نتاجات إدارة عادية. أما البلدان ذات الأسواق الأصغر، فيحتمل أن تتطلب مقاييس أكثر تحدياً بكثير لتحسين بيئة سياستها وإدارتها لتحقيق نمو مماثل. وأخيراً، لم يحدث النمو في كلا البلدين قبل أن تحدث تحسينات مهمة في الإدارة في أواخر سبعينيات القرن الماضي ومطلع ثمانينياته.

والمسألة الثانية المحيرة التي نعالجها هنا هي لماذا تبدي الصين والهند نتاجات إدارة متشابهة غير أنها مؤسسات سياسية وأشكال تنافس متميزة كلياً؟ يمكن للبلدان الفقيرة أن تستخلص من هذا أن المؤسسات السياسية لا صلة لها بالإدارة الجيدة. والدليل الذي نقدمه أدناه يوحي بأن هذا الاستنتاج أيضاً غير صحيح. وفي الوقت نفسه، عندما تابع البلدان التغييرات السياسية التي صُدِّقَت على نطاق واسع ومناسب بإطلاق النمو، عرفا تغييرات سياسية متشابهة إلى حد بعيد، خصوصاً إدخال ضوابط وتوازنات سياسية أكبر في القيادة العليا. ومع أن هذه الضوابط السياسية تشمل مؤسسات رسمية مختلفة جداً، فإنها قيدت حرية تصرف القادة ووضعت قاعدة لإدارة محسنة.

النمو السريع والإدارة العادية: الإدارة لا تزال مهمة

انطلق النمو في كلا الصين والهند في مطلع ثمانينات القرن الماضي. في الصين، كان النمو لكل شخص ٨% تقريباً في ثمانينيات القرن الماضي، أي ضعف النمو في سبعينياته. وفي الهند، تسارع النمو بهامش مشابه، حيث ارتفع من الصفر تقريباً في سبعينيات القرن الماضي إلى ٣,٥% في ثمانينياته. فالهند نمت بسرعة تقارب ضعف سرعة النمو في بلد متوسط، والصين نمت بسرعة أكبر تقارب خمسة أضعاف سرعة النمو في بلد متوسط. على السطح، يصعب تمييز دور الإدارة في طفرات النمو هذه. ولا

يمكن استخدام مؤشرات البنك الدولي للإدارة لدراسة الإدارة والنمو على مستوى البلد لأنها تعود فقط إلى ١٩٩٦. وبدلاً من ذلك، نستطيع أن نستعمل مؤشر نتاجات الإدارة المستخدم على نطاق واسع والمرتبط بقوة من الدليل العالمي للخطر الإقليمي لخدمات الخطر السياسية ICRG لمقارنة الصين والهند مع بلدان أخرى (كناك و كيفر ١٩٩٥).

ذلك الدليل هو مجموع النوعية البيروقراطية، و حكم القانون، و الفساد، الذي يتوافق مع مؤشرات الإدارة لدى البنك الدولي إلى فعالية الحكومة، وحكم القانون، وكبح الفساد. إن أقصى نقطة على الدليل هي ١٨. في بداية ثمانينيات القرن الماضي، كان مؤشر الإدارة الذي حُسِب من الدليل الدولي للخطر الإقليمي ICRG ٩ للهند و٩,٣ للعالم ككل. وفي بداية تسعينيات القرن إياه، توقف الدليل عند ٩,٦ للعالم، و١٠ للصين، و٧,١ للهند.

يعزز دليل الاقتصاد الوحدي من الصين الاستنتاج بأن النمو تقدم على الرغم من بيئة الإدارة العادية لا غير. فقد اكتشف كاي، و فانغ، و سو (٢٠٠٥) أن الشركات قدمت دفعات لموظفي الحكومة (خُصصَت لمفردة الميزانية "تكاليف ضيافة وسفر" في حسابات الشركات) للتعويض عن الأعباء البيروقراطية وتهديد السلوك الانتهازي من قبل الحكومات. فالتدخل السياسي يشكل هماً لدى مديري الشركات ويؤثر على قرارات العمل. وحلل ني و أوبر (٢٠٠٦) دراسة ٧٢ شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، مستخبريْن عن تورط كل من الوكالات أو الموظفين الحكوميين من الحزب الشيوعي الصيني في ٦٣ قرار لشركات مختلفة، تتراوح من تمويل ملاك الموظفين والعلاقات الخارجية واستثمارهما. وفي المعدل، أبلغت بعض الشركات عن بعض التورط في كل هذه القرارات. وقدما أيضاً دليلاً على أن سلطة بيروقراطيي الحكومة والسلطات الحزبية على قرارات الشركات يرتبط سلبياً بعائد أصول الشركة وحقوق المساهم.

وفي الوقت نفسه، لا بد من علاقات جيدة مع الحكومة لتسهيل الوصول. واكتشف ني و أوبر (٢٠٠٦)، عن طريق استخدام البيانات من دراسة البنك الدولي لمناخ الاستثمار عام ٢٠٠٣، تعويلاً مثيراً على المساعدة الإدارية الحكومية في عملية القروض. فقد حصل على قرض مصرفي أكثر من ٤٠% من المشاريع التي تملكها الدولة، والشركات المملوكة جماعياً، والشركات الخاصة، والشركات التي يملكها أفراد التي كانت تلقت مساعدة حكومية، وحصل على قرض أيضاً ١٥% من أولئك الذين لم يذكروا تلقيهم مساعدة. وبالمثل، تلقى اعتماداً ٣٢% من الشركات الخاصة التي يديرها موظفون تنفيذيون كبار من الذين يشغلون مناصب رسمية في الحزب الشيوعي الصيني، مقارنة بـــ ١٧% من الشركات التي تفتقر إلى مثل هذا الوضع.

لا يتوفر دليل مماثل لتوثيق تأثيرات زلَّات إدارة معينة على سلوك الشركات في الهند، مع أنه من الواضح أن الوصول إلى مُدخلات اقتصادية أساسية غالباً لا علاقة له بقوى السوق. فعلى سبيل المثال، يبدو غالباً أن وصول الشركات إلى اعتماد من المصارف المملوكة للدولة، التي تسيطر على حصة الأسد من الاعتماد في الهند، لا يرتبط بمربحية الشركات أو بالتغيرات في هذه المربحية (بانرجي، و كول، و دَفْلو ٢٠٠٣)[1] .

مع أن نتاجات الإدارة الصينية والهندية كانت متوسطة فقط، فإن تجربتهما تعطي الدول الأخرى الفقيرة ثلاثة أسباب لمضاعفة جهودها من جديد لتحسين نتاجات إدارتها. السبب الأول، حققت الصين والهند نتاجات إدارية أفضل مما فعلت معظم البلدان الأخرى الفقيرة. فعلى المقياس الذي

---

(١) مع أن تقنين الاعتمادات مهم في الهند، اكتشف مينغستي، وسو، ويونغ (٢٠٠٦) أن الشركات الصينية أكثر استجابة لتداول الاعتماد من الشركات الهندية. وعن طريق استخدام بيانات البنك الدولي حول الاستثمار، اكتشفوا في كلا البلدين أن الشركات في المدن التي تعرض وصولاً أفضل للشركات المتوسطة إلى خط الاعتماد المصرفي، تكون أكثر إنتاجية وتُظهِر نمواً أسرع في العمالة وقيمة التصنيع المضافة. ولكن التأثير أقوى بالنسبة للشركات الصينية.

يصعد من صفر إلى ١٨، تجاوزت مستويات الإدارة الفعلية في الصين والهند مستويات البلدان ذات الدخول المماثلة لكل شخص بما يقارب ٣ و٢ نقطة عام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٠، على التوالي[١].

والسبب الثاني، كما هو معروف تماماً، هو أهمية نتاجات الإدارة بالنسبة للنمو. وإذ يكرر الجدول ٧-١ هذا الاستنتاج الموثق جيداً، فإنه يعرض نتائج التراجعات التي تدرس علاقات النمو الاقتصادي للشخص الواحد خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤ في عينة إحصائية للبلدان[٢]. وفي العمودين ١ و٤ للجدول ٧-١، بداية دخل الفترة لكل شخص، تبدي الإدارة والسكان في الرابعة عشر من العمر ودونها ارتباطاً كبيراً ومهماً بالنمو.

تفسر هذه التراجعات نصف النمو تقريباً في الهند -يشير مُعامِل "الهند" إلى أن ١,٨% من النمو السنوي لكل شخص لا تفسير له، وتفسر أقل من نصف النمو السنوي الفعلي في الصين (٨,٧%)- يشير مُعامِل الصين إلى أن النمو الفعلي السنوي للدخل لكل شخص كان أسرع بـــ ٥% مما يمكن تفسيره بدخلها لكل شخص، ومميزاتها الديموغرافية، والإدارية وغيرها. ولا نتوقع تفسيراً لنمو العملاقين الاستثنائي بواسطة مميزات البلدين، كالإدارة، التي يحتلان فيها مكانة متوسطة لا غير. وانسجاماً مع هذا، سواء وضعنا الإدارة في اعتبارنا (في التراجعات ١ و٣) أم لا (في التراجعات ٢ و٥)، فإن جزءاً من النمو الصيني والهندي الذي لم يجد تفسيراً له يبقى دون تفسير[٣]. ولكن، بإجراء مقارنات مع بلدان أخرى فقيرة بدلاً من إجرائها مع كل البلدان، يمكن أن نستنتج من الجدول ٧-١ أن نتاجات الإدراة الصينية بالنسبة لنتاجات

---

(١) اعتماداً على التراجعات البسيطة لمؤشرات الإدارة حول الدخل لكل شخص والمديرين الصوريين.

(٢) يعطي سجلِ الدخل الأولي نتائج متماثلة، كما يفعل استخدام سعر الصرف -دخل أولي مرجح بدلاً من تعادل القدرة الشرائية- الذي عدّل الدخل الأولي. هذه الاختلافات هي انحرافات ١,٥ عيارية في فائض بلد عادي منخفض الدخل.

(٣) متغير الإدارة في الصين لفترة ثمانينيات القرن الماضي مفقود.

الإدارة في البلدان الأخرى الخطيرة مكَّنتها من النمو بسرعة أكبر بـــ ٠,٧٥% سنوياً من البلدان الأخرى خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤.

والسبب الثالث، هو أن الصين والهند تتمتعان بحجم سوق استثنائي محتمل لا تستطيع معه البلدان الأخرى الفقيرة أن تكرره والذي يعوض الأخطار التنظيمية في البيئات الإدارية الضعيفة. وبالتمسك بثابت البيئة السياسية، يمكن أن نتوقع انجذاب الاستثمارات الخارجية إلى البلدان التي تكون فيها آمال النمو المستقبلي أعلى. وقد قارن فان وآخرون (٢٠٠٦) الاستثمار الخارجي المباشر الذي تلقته الصين بالاستثمار الخارجي المباشر الذي تلقاه باقي العالم. فاستنتجوا أن إقبال الاستثمار الأجنبي المباشر على الصين في تسعينيات القرن الماضي كان مدفوعاً بصورة أساسية بارتفاع النمو المتوقع (كما تمثل بارتفاع النمو الماضي) -أي، بفرص ضخمة في السوق الصينية التي فتحت إلى حد بعيد في وجه المستثمرين الأجانب من طريق إجراءات سياسية بوشر بها في أواخر ثمانينات القرن الماضي وأوائل تسعينياته. وربما كان الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين أكبر بـــ ٨٠% منه إلى بلدان المقارنة بسبب المعدلات المتوقعة للعائد. هيمنت هذه النتيجة على التأثير (الكبير أيضاً) للبيئة المؤسسية، التي كبتت الاستثمار الخارجي المباشر في الصين بنسبة ٣٠% تقريباً[(١)].

ويلقي الضوء أيضاً على هذه المسألة العمودان ٣ و٦ في الجدول ٧-١. لقد عملت هذه التراجعات على تفكيك قياسين لحجم السوق، وإجمالي الدخل، وإجمالي عدد السكان. إن دخل البلد يحصر نتيجتين تعويضيتين: السوق أصغر في البلدان ذات الدخول الإجمالية المنخفضة، وبذلك تعوِّق الاستثمار، لكن الأجور أدنى في البلدان الأكثر فقراً وإمكانية التعويض كبيرة، وبذلك ترتفع

---

(١) سيثبت هانغ أن السياسة الصينية كانت ودودة للاستثمار الخارجي المباشر أكثر منها للاستثمار المحلي. وهذه الموجودة تعزز النقطة الأساسية: اندفع المستثمرون الأجانب أفواجاً إلى الصين بسبب ارتفاع المعدلات المتوقعة للعائد الذي يوازن النظام الحكومي الذي كانت فيه حقوق الملكية والتعاقد غير آمنة إلى حد ما.

معدلات النمو. إن إجمالي عدد السكان مؤشر لكلا حجم السوق من أجل مُدخَل رئيس -عمالة- والحجم المحتمل للسوق في حال نمت الدخول لكل شخص-أي، حجم قيمة الخيار لاستثمار جارٍ في البلد. ومن العمودين ٣ و٦ في الجدول ٧-١ نرى أن كل زيادة ١٠٠ مليون من البشر في إجمالي عدد السكان يترافق بزيادة ٠,٤-٠,٨% في نمو الدخل السنوي لكل شخص، انسجاماً مع مزايا الأسواق الأكبر المحتملة للمنتجات وأسواق العمالة الأكبر. ويترافق هبوط كل ترليون دولار في إجمالي الدخل بـــزيادة ٠,٤-٠,٥% في النمو السنوي.

تقدم هذه التراجعات دليلاً غير مباشر على أن حجم السوق يعوض ضعف الإدارة. أولاً، يهبط مُعامِل الإدارة بمقدار الثلث بعد ضبط حجم السوق. وثانياً، نجد تفسيراً كلياً تَقريباً للنمو الصيني في العمود ٦: عندما سمحت الإصلاحات السياسية باستثمار السوق، عملت معدلات العائد المحتملة على تقزيم أخطار الإدارة. وعلى العكس في الهند، حيث كان الإصلاحات السياسية أقل إثارة، تعكس محاسبية حجم السوق الأكثر مباشرة علامة مُعامِل الهند. وبدلاً من نمو أسرع بـــ ١,٨% من المتوقع في العمودين ١ و٢، كان النمو الهندي أبطأ بـــ ٢,٩% مما تنبأ به حجم سوقها[1].

يمكن أن يحتج المرء بأن مزايا السوق في الصين والهند مبالغ فيها. فالأسواق في كلا البلدين تمزقها شبكة نقل متفاوتة الجودة وحواجز تجارية حامية أقيمت وفقاً للمناطق. ولكن هذه الحواجز موجودة أيضاً في البلدان الصغيرة وهي غالباً أسوأ[2].

---

(١) البلدان "المعجزة" الأقدم ببيئاتها الإدارية الضعيفة، كجمهورية كوريا في ستينيات القرن الماضي أو اندونسيا، التي عولت بدرجة أقل بكثير على الأسواق الكبيرة لموازنة مساوئ الإدارة، وعلى عكس التجربة العامة التي يلخصها الجدول ٧-١، كانت هذه البلدان أكثر ميلاً لحل مشكلة الإدارة والاستثمار بالتعويل، من أجل الاستثمار، على عدد قليل من العائلات المرتبطة بقوة بالنظام و/أو الجيش. وأخيراً، كانت هذه الترتيبات المؤسسية غالباً غير مستقرة، وفي النهاية، عملت هذه التغييرات المؤسسية، في بعض الحالات، على توسيع بيئة الإدارة الأمنية إلى جزء أكبر من المواطنين.

(٢) مع أن نيبال أصغر بكثير من جاريها العملاقين، فإنها تواجه قيوداً أسوأ للنقل بسبب جغرافيتها، والمدن النيبالية، كالأمكنة الصينية والهندية، عُرفَت بنشر هذه الحواجز التجارية الداخلية بعدِّها رسوم دخول على السلع التي تمر بها.

علاوة على ذلك، يمكن أن يكون المستثمرون في الصين والهند قصدوا هذين البلدين، في المقام الأول، بسبب تسهيلات الإنتاج القائم على السوق فيهما. فالصادرات، بعدِّها حصة من إجمالي النتاج الداخلي، ارتفعت في الصين من ١٠% تقريباً في ثمانينيات القرن الماضي إلى ما يقرب من ٢٠% من إجمالي النتاج الداخلي عام ٢٠٠٠، وفي الهند، من ٦% إلى ١٢%. ولكن الدخول لكل شخص، خلال تلك الفترة، تضاعفت خمس مرات في الصين وارتفعت إلى أكثر من الضعف في الهند. وبالتالي، مع أن الاستهلاك العائلي بقي قريباً من ٥٠% من إجمالي النتاج الداخلي في الصين وهبط من ٧٤% إلى ٦٥% في الهند، فإن أكثر النمو الاقتصادي يذهب لإشباع النمو في الاستهلاك الداخلي. وفي الوقت نفسه، كان لدى الموردين أيضاً عدة أسباب للاهتمام بحجم السوق الداخلية. وتتراوح هذه الأسباب من كل اقتصادات التكتل التي يحتمل وجودها أكثر في الأسواق الأكبر إلى أسواق العمالة الأكثر سيولة (أي أن داخلاً جديداً منفرداً لا يحتمل أن يزيد الأجور). وقد عزا كاتشر وآخرون (٢٠٠٦) النجاح الهندي إلى حسنات التجربة والتعلم من طريق العمل؛ ومع حجم الاقتصاد، يرتفع أيضاً عدد التجارب التي يقودها اقتصاد ما.

والدليل هنا يدعم بقوة الاستنتاج بأن البلدان الفقيرة لا يسعها تحمُّل استخدام تجارب النمو الصينية والهندية بعدِّها أسباباً للنيل من الإدارة: في المتوسط، نتاجات الإدارة مهم للنمو؛ وكانت نتاجات الإدارة الصينية والهندية، في أية حال، أفضل منها في البلدان الأخرى الفقيرة؛ ومجرد مجاراة نتاجات الإدارة المتوسطة في الصين والهند يحتمل أن لا تكون كافية لأن معظم البلدان الفقيرة لا تستطيع تقديم عائدات محتملة لأسواق كبيرة.

نستخدم في المقطع التالي دليلاً تاريخياً من الصين والهند للوصول إلى الاستنتاج نفسه بطريقة أخرى: بدأت الصين والهند تنموان بسرعة بعد أن حسَّنتا بيئة الإدارة كثيراً ، حتى وإن كان إلى مستويات عادية. ويستخدم أيضاً العملاقان للمساعدة على تحديد الشروط التي يجب أن يلبيها البلدان بانتخابات تنافسية أو دونها لتحقيق نتاجات إدارية جيدة.

تحت بيانات عبر البلاد:

الاقتصاد السياسي ونتاجات الإدارة

بما أن النمو طفر في الصين والهند في ثمانينيات القرن الماضي، فإننا نريد معرفة ما حدث للإدارة خلال سبعينيات ذلك القرن. وهناك، لسوء الحظ، بيانات قليلة لاقتفاء أثر نتاجات الإدارة من السبعينيات إياها وما بعد، لكن يمكن أن نستقصي أثر تطور مميزات العملاقين السياسية، كالتعبير والمسؤولية في مؤشرات البنك الدولي للإدارة، التي تشكل دوافع الحكومات لتعقب نتاجات الإدارة الجيدة.

ونقطة الانطلاق هي أحجية أن مؤشرات التعبير والمسؤولية في الصين والهند مختلفة إلى حد مثير، لكن نتاجات الإدارة فيهما ليست كذلك. هذه الموجودة تدعو إلى الدهشة. فالمرء يمكن أن يتوقع منافسة من أجل دعم انتخابي من قبل جماعة المواطنين التي تتمتع تماماً بحق الانتخاب لخلق اهتمام أكبر بين القادة السياسيين بالرفاهية الاجتماعية، بما فيها تعقب نتاجات الإدارة الجيدة. ويجادل أدب مؤثر بدقة بأن هذه الانتخابات تمنع النُّخَب من نزع ملكيات غير النُّخَب، وبذلك تشجع استثمار ونمو غير النخب (وفقاً لــ أسيموغلو وروبنسون ٢٠٠٦). والواقع هو أن نقاط الإدارة في البلدان التي تجري فيها انتخابات تنافسية تختلف قليلاً، في المعدل، عن تلك التي لا تجري فيها مثل تلك الانتخابات.

فعلى سبيل المثال، إن مجموع نقاط الإدارة للبلدان في مئوية الإدارة الخمسين لكل البلدان التي تعتمد الانتخابات التنافسية كان تقريباً نفسه كمجموع النقاط في المئوية الخمسين للبلدان التي لا تعتمد مثل تلك الانتخابات (١١ إزاء ١٠,٧ من ١٨)[1]. فمن ناحية، إن وجود انتخابات تنافسية لا يكفي

---

(١) تُصنَّف البلدان يعدّها تمتلك انتخابات تنافسية عندما تسجل ٧ نقاط كحد أعلى على كلا الدليلين التنفيذي والتشريعي للانتخابت التنافسية من قاعدة بيانات المؤسسات السياسية (بيك وآخرون ٢٠٠١).

لضمان تحسين نتاجات الإدارة، ومن ناحية أخرى، يمكن أن تكون لدى القادة، في البلدان التي تفتقر إلى انتخابات تنافسية، دوافع لإنشاء مؤسسات تقوي بيئة الإدارة. إن معظم معايير التعبير والديموقراطية لا تضع في حسابها هذه الفروق الدقيقة. وحالتا الهند والصين تسلطان الضوء على العقبات والفرص في كلا أسلوبي البلدين لتحسين نتاجات الإدارة.

يمكن صياغة التحدي المتمثل في إنتاج نتاجات إدارة جيدة على شكل سؤال: ما الجزء من السكان الذي يشعر بأنه آمن من تهديد السلوك الانتهازي من قبل الحكومة؟ تشير الدراسة في هذا الفصل إلى عدد المميزات السياسية للبلدان التي تؤثر في الجواب على هذا السؤال. فالضوابط والتوازنات السياسية هما ميزة واحدة رئيسة. ويمكن للقادة المنتخبين أن يوسعوا هذا الجزء إلى المدى الذي يستطيعون معه تأسيس أحزاب كبيرة ذات مؤسسات داخلية، بما في ذلك ضوابط وتوازنات سياسية داخلية لقرار القائد، مما يجعل أعضاء الحزب أكثر اطمئناناً من تهديدات المعاملة الاستبدادية من قبل ذلك القائد. كان هذا حلاً صينياً لمشكلات الإدارة هناك. وفي الديموقراطيات أيضاً، يمكن للضوابط والتوازنات السياسية أن توسع تغطية مظلة الإدارة الجيدة عن طريق توسيع المصالح الاجتماعية مع السلطة إلى الاعتراض على المبادرات الحكومية التعسفية. ومع أن الهند راحت تستفيد باطِّراد من الضوابط والتوازنات السياسية منذ عام ١٩٧٧، وخصوصاً منذ عام ١٩٨٩، فإن الأحداث في مطلع سبعينيات القرن الماضي فككت كلا الضوابط والتوازنات الداخلية عن حكم قيادة حزب المؤتمر. كانت الضوابط والتوازنات السياسية في كلا البلدين ضعيفة في سبعينيات القرن الماضي، فكان العقد عقد نمو بطيء، لكنها تشددت خلال ثمانينيات وتسعينيات ذلك القرن، فكانت هاتان الفترتان فترتي نمو أسرع.

إن عيوب السوق السياسية، حتى في بلدان الانتخابات التنافسية والضوابط والتوازنات، يمكن أن تُضعِف الدوافع السياسية لتعقب نتاجات الإدارة الجيدة (انظر كيفر وخيمني ٢٠٠٥). فعلى سبيل المثال، عندما لا يكون المواطنون على اطلاع جيد فيما يخص الترابط بين القرارات السياسية

حول مسائل هامة ورفاهيتهم الخاصة، كما هي الحال غالباً مع إصلاحات الإدارة، فإن السياسيين لا يميلون إلى التنافس على تلك الأبعاد السياسية. والافتقار إلى التعليم والوصول إلى المعلومات، والفواصل الزمنية، والبيئة الاقتصادية الصخابة المليئة بالصدمات، كل ذلك يمكن أن يسهم في مشكلات المعلومات. وهناك عيب آخر في السوق السياسية يظهر عندما لا تستطيع الأحزاب إطلاق وعود سياسية يمكن أن يصدقها على وجه العموم كل المواطنين. فتلجأ الأحزاب إلى اجتذاب تلك الجماعات من المواطنين الذين يمكن أن تقطع لهم وعوداً معقولة -لكن عندما تكون تلك الجماعات محدودة، فإن الدوافع لتحسين الإدارة لكل المواطنين تتضاءل (كيفر و فليكو ٢٠٠٥). ونكرر القول إن السكان المعزولين والفقراء هم أقل ميلاً إلى معرفة العلاقة بين النشاطات السياسية والبيئة الإدارية، أو لتقييم أهمية البيئة الإدارية في البلد من أجل سعادتهم الشخصية الخاصة. وبالمثل، إن تكاليف إطلاق وعود سياسية معقولة لكل المواطنين، في البلدان التي يمزقها التوتر، تقزِّم أولئك الذين يطلقون وعوداً موجهة إلى جماعات خاصة. فكل منافس سياسي ينتمي إلى إحدى الجماعات، ولهذا يخسر ثقة الآخرين جميعاً.

إن عيوب السوق السياسية تفسر لماذا يميل صنع القرارات السياسية في الهند إلى التركيز على الإعانات وسياسة الاقتصاد الكبير أكثر من تركيزه على الخدمات الاجتماعية الأفضل نوعية، والنتاجات الإدارية الأفضل، والبيئة التنظيمية للعمل: تمييز المساهمة السياسية إلى رفاهية المواطنين أكثر صعوبة في هذه الحالات الأخيرة، التي تسمح للموظفين المنتخبين بأن يكونوا أكثر حساسية لالتماسات المصالح الخاصة التي تعارض الإصلاح.

التغيير السياسي والإدارة في الهند

يركز أكثر التفسيرات لنمو الهند على الإصلاحات السياسية الرئيسة لعام ١٩٩١. ولكن معدل النمو لكل شخص في الهند، كان تقريباً في ثمانينيات القرن الماضي مثله في تسعينياته (قريباً من ٣,٥%)، مقارنة بأقل من ١%

في سبعينياته[1]. ولم يجد رودريك وسبرمينيان (٢٠٠٥) دليلاً بشأن التغييرات السياسية المهمة في مطلع الثمانينيات لتفسير النمو في ذلك العقد. واحتج كولي (٢٠٠٦) بأن هناك إصلاحات سياسية متواضعة، لكن أهميتها كانت للإشارة إلى التحول من أسلوب التنمية بإعادة التوزيع إلى أسلوب ودي أكثر لمصالح المؤسسات الخاصة الإلزامية. ويشير هذا المقطع إلى تفسير متمم لسرعة النمو في ثمانينيات القرن الماضي. ففي سبعينيات ذلك القرن، كانت البيئتان السياسية والإدارية تزدادان تدهوراً. وقد بدأ هذا التدهور بالانعكاس مباشرة قبل انطلاق النمو في ثمانينياته.

والتدهور السياسي في سبعينيات القرن الماضي معروف تماماً. وكانت قد أطلقته انتخابات ١٩٦٧، التي تراجعت فيها حصة حزب المؤتمر بنسبة ١٩%، إلى أكثرية ٥٤ %. وعندما خفض الضعف الانتخابي تكاليف الخلل، بدأ الحزب يتفكك. فاختارت أنديرا غاندي تعزيز الدعم داخل الجناح التدخلي للحزب عن طريق تنمية دور الدولة إلى حد مثير في النشاط الاقتصادي. فأممت الحكومة المصارف الرئيسة وزادت باطراد واجهة المشاريع التي تملكها الدولة. وقدر شنكر ونِيك (١٩٨٣) أن القيمة الإجمالية المضافة للمشاريع المملوكة للدولة في الفترة ١٩٦٨ ١٩٦٩ ارتفعت من ١٥% من القيمة الموحدة المضافة للشركات الحكومية والشركات العامة والخاصة متوسطة وكبيرة الحجم غير الحكومية، غير المالية إلى ٢٦% في ١٩٧٧-١٩٧٨. و"ترخيص راج"[2] أيضاً توسع إلى حد مثير. وفي سبعينيات القرن

---

(١) يقاس الدخل بالنقد المحلي الثابت. والتقلبات أيضاً هبطت بدرجة مهمة؛ وكان الانحراف المعياري للنمو السنوي في سبعينيات القرن الماضي أكبر من ضعفه في ثمانينياته وتسعينياته.. والتقلب في سبعينيات القرن إياه علامة أخرى لضعف المؤسسات الديموقراطية، كما بيَّن كوْنِ ووولي (٢٠٠١) أن الديموقراطيات تبدي على العموم نمواً أقل تقلباً.

(٢) جاء "ترخيص راج Licence Raj" نتيجة لقرار الهند في أن يكون لديها اقتصاد مخطط، حيث تكون كل جوانب الاقتصاد موجهة من قبل الدولة وتُعطى التراخيص إلى قلة مختارة. وكان يجب إشباع ٨٠ وكالة حكومية قبل أن تستطيع الشركات الخاصة الحصول على شيء ما، وإذا منحت هذه الشركات شيئاً، فإن الحكومة ستنظم الإنتاج -المترجم.

الماضي، طُلِب من كل المشاريع الكبيرة أن تسجل عند الوزارة الجديدة لشؤون الشركات ولا يمكن أن تتوسع دون موافقات من عدد من الوزراء، وفي الحالات الإشكالية، من رئيسة الوزراء نفسها. وفي عام ١٩٧٦ -الذي يميز لا أقل من ثمان سنوات متعاقبة من قيود النمو على نشاط المنظمين-ألزمت تعديلات على قانون المنازعات الصناعية Industrial Dispute Act الشركات بـــ ٣٠٠ عامل أو أكثر لطلب موافقة الحكومة قبل فصل العمال (فرانكل ٢٠٠٥).

قلما تمت دراسة ضعف الإدارة في سبعينيات القرن الماضي، مع أن بعض التغييرات السياسية بالذات كانت دليلاً واضحاً على وجوده. فـــ ترخيص راج لم يُطبَّق بشفافية وأصحاب المصارف لم يُعوَّضوا تماماً عن خسائرهم التي عانوا منها نتيجة التأميم. علاوة على ذلك، ضعفت الدوافع السياسية لنتاجات الإدارة الجيدة في الهند في سبعينيات ذلك القرن. وعملت أحداث ذلك العقد على إضعاف كلا الضوابط والتوازنات السياسية، الخارجية والداخلية، وكذلك ضوابط وتوازنات الحزب الداخلية على قادة حزب المؤتمر.

قبل عام ١٩٦٧، مارست المصالح المتنافسة تأثيراً مهماً على اتخاذ قرارات حزب المؤتمر الداخلية؛ وقيدت هذه المصالح حرية تصرف كل من يستطيع الممارسة. وتراوح قادة حزب المؤتمر من جناح مهاتما غاندي المناهض للتصنيع، إلى الجناح المناصر للصناعة إنما الاشتراكي الذي تمثل بجواهر لال نهرو، إلى مناضلين مستعدين لحمل السلاح في سبيل متابعة أهداف مؤيدي إقامة دولة الرفاهية. وبرز أيضاً قادة أقل آيديولوجية، أداروا شبكة أتباع المؤتمر المتطورة جيداً، وكانت مفتاح تعبئة الناخبين. وقد وصف فرانكل (٢٠٠٥) هذه الشبكة بالعبارات التالية:

إن الأحزاب السياسية القومية، بوجه عام، لا يتم تجنيدها من بين الفلاحين الفقراء. وبدلاً من ذلك، تكيف نفسها مع هياكل السلطة القائمة بعدِّها أسهل طريقة لكسب الأصوات. وكانت القطاعات الأكثر ثراء من طبقات مالكي الأرض المهيمنة هي المستفيدة الرئيسة من [تصويت البالغين]، وكذلك

الأفراد الذين يستطيعون استثمار شبكة واسعة من الطبقة التقليدية، والأقارب، والروابط الاقتصادية (للمحاصصين والعمال التابعين) لتنظيم مجموعة أتباع شخصية (ص ٢٠).

ولذلك كانت مصالح هذه الطبقات مالكة الأرض تتمثل بكثرة في المؤتمر وتستطيع الاعتراض على التغيير السياسي. ففي عام ١٩٤٦، كان الرجل الأكثر نفوذاً في حزب المؤتمر سردار فالبهي باتِل، مساعد مهاتما غاندي، الذي كان مسؤولاً عن تأسيس حزب محلي. وقد فاز مراراً في الخلافات مع نهرو (على سبيل المثال، عن طريق المرشحين الاشتراكيين من الوصول إلى قيادة حزب المؤتمر [فرانكل ٢٠٠٥]، وعندما مات باتل فقط، استطاع نهرو أن يواصل تعزيز التصنيع بقيادة الدولة (نِيار ١٩٩٠).

في تشرين الثاني عام ١٩٦٩، اجتذب حزب المؤتمر أقل من نصف هيئة المقترعين (٤٣,٧%)، منحدراً إلى ما دون ٥٠% لأول مرة. فترك خصوم غاندي الحزب، مما أضعف ضوابط وتوازنات الحزب الداخلية[(١)]. وبعد ذلك بفترة وجيزة، أخذت غاندي الوظائف الرئيسة للحكومة للتخلص من سيطرة وزراء الحكومة ووضعتها تحت إشرافها المباشر. وفي عام ١٩٧٠، نقلت ٦٠ قسماً من أقسام وزارة الداخلية المئة (وسبع سكرتيرين عامين من أصل ١٤) إلى سكرتيرية مجلس الوزراء، وبذلك وضعت تحت إشرافها الشخصي خدمات الحكومة القومية الرئيسة، الإدارية، والسياسية، والاستخبارية (فرانكل ٢٠٠٥).

ما كان الانشقاق في الحزب ليؤدي بالضرورة إلى تخفيف الضوابط السياسية على ممارسة حرية تصرف السلطة التنفيذية لو أنه أجبر حزب المؤتمر (I) على الحكم في ائتلاف، مستبدلاً الضوابط داخل الحزب بضوابط خارجية؛ أو لو أنه شدد التحدي الانتخابي لحزب غاندي؛ أو لو أن غاندي أتاحت للضوابط

---

(١) شكلت غاندي حزب المؤتمر (R) (فيما بعد I، بدلاً من Indira)؛ وشكل موظفو المؤتمر الكبار حزب الؤتمر (O) (Organization).

داخل الحزب في المؤتمر (I) اكتساب القوة. ولكن لم يحدث أي من هذه الاحتمالات. وتبددت القيود الخارجية في انتخابات عام ١٩٧١، عندما تسببت إعادة تشكيل حزب المؤتمر (I) بزيادة أكثريته البرلمانية إلى ٦٨%.

إن الأزمة الداخلية جعلت من الصعب عقد اتفاقات داخل الحزب كانت أساسية لتطوير الضوابط والتوازنات السياسية الداخلية. وإضافة إلى أزمات السياسة الخارجية في سبعينيات القرن الماضي، ابتليت الهند بضعف الريح الموسمية ونقص المواد الغذائية، وأزمة اقتصادية بدأت عام ١٩٧٣ بسبب تضاعف أسعار النفط أربع مرات، وتضخم تجاوز ٢٣% خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤ (فرانكل ٢٠٠٥ ص ٦٤٧؛ براس ١٩٩٠ ص ٤٠). ترافقت هذه الصدمات بمظاهرات كبيرة وأحياناً عنيفة. وأدت مظاهرات ضخمة قادها الطلاب في غوجرات وبيهار إلى إرسال الحكومة لـــ ٤٠٠٠٠ جندي إلى بيهار. وأخيراً، حظي النشطاء والمتظاهرون بدعم جيابراكاش ناريان، الذي كان يحظى باحترام واسع بسبب قربه إلى مهاتما غاندي ودفاعه عن الفقراء؛ وبعد تطوير مذهب الفعالية إلى "حركة دجي بي J.P. Movement،" أصبح حركة هندية واسعة تتحدى حكومة أنديرا غاندي داخل البرلمان وخارجه (فرانكل ٢٠٠٥). في عام ١٩٧٤، أضرب ٧٠٠٠٠٠ عامل من عمال السكك الحديدية -نصف القوة العاملة في ذلك القطاع؛ وانتهى الإضراب بعد عشرين يوماً، بعد أن اعتقلت الحكومة معظم قادة اتحاد العمال و٢٠٠٠٠ عامل (فرانكل ٢٠٠٥، ص ٥٣٠). وفي عام ١٩٧٥، حدث أول اغتيال بعد الاستقلال لوزير دولة بانفجار قنبلة قتلت وزير السكك الحديدية أل أن ميشرا (فرانكل ٢٠٠٥).

وعندما جوبهت أنديرا غاندي بضيق الأفق السياسي وارتفاع تكاليف الاحتفاظ بالدعم حتى داخل حزب المؤتمر، أعلنت حالة الطوارئ عام ١٩٧٥، متحررة بشكل حاسم من قيود الحزب، الخارجية والداخلية، على سلطتها. وتم اعتقال آلاف العمال الحزبيين على المستوى المحلي، كما اعتُقِل

معارضوها الرئيسون (براس ١٩٩٠). وأرجأت الانتخابات البرلمانية التي كانت مقررة لعام ١٩٧٦، فأضعفت بذلك الضوابط التشريعية على السلطة التنفيذية (براس ١٩٩٠، ص ٤٢). ورتبت في أواخر عام ١٩٧٦ لإقرار قانون التعديل الثاني والأربعين للدستور، الذي جعل مشورة مجلس الوزراء ملزمة للرئيس وأبعدته بعدِّه قيداً على القرار الوزاري التنفيذي.

عمل التعديل الثاني والأربعون أيضاً على تخفيف الإشراف القضائي للسلطة التنفيذية. وكان هذا الإشراف قوياً. فعلى سبيل المثال، رفضت المحكمة العليا مباشرة تقريباً تأميم المصارف عام ١٩٦٩ ومحاولات الحكومة لإلغاء الموارد والامتيازات الشخصية للحكام من الأمراء السابقين. وفي حزيران عام ١٩٧٥، أطاحت المحكمة العليا في الله آباد بإعلان حالة الطوارئ إذ أدانت رئيسة الوزراء أنديرا غاندي بالتلاعب غير القانوني بالانتخابات وأمرتها بالتخلي عن مقعدها. وكان التعديل الثاني والأربعون قد أعطى الأولوية للمبادئ التوجيهية على الحقوق الأساسية. وكانت المبادئ التوجيهية أهدافاً دستورية ترتبط بالجد في طلب العدالة الاجتماعية، والتي كان طلبها موضوعاً لحرية تصرف تنفيذية حقيقية. وهذا جعل القاعدة الدستورية للمراجعة القضائية ضيقة جداً. فعلى سبيل المثال، كانت المحكمة قد استخدمت الحقوق الأساسية لتبرير دفاعها عن حقوق الملكية في حالة تأميم المصارف وامتيازات الأمراء (فرانكل ٢٠٠٥).

وباختصار، شهدت سبعينيات القرن الماضي ليس فقط تدهوراً سياسياً مهماً فيما يتعلق بنشاط القطاع الخاص، لكن أيضاً تدهوراً في بيئة الإدارة- تأميم المصارف ونقص في الضوابط والتوازنات التي تؤثر في السلطة التنفيذية. فليس ثمة ما يدعو إلى الدهشة في أن النمو كان بطيئاً في سبعينيات ذلك القرن، ولا في أن الإطراء التدريجي وعكس الاتجاه المعادي للاستثمار في السياسة والحكم أيضاً ترافق بعودة النمو في ثمانينيات القرن إياه.

الإدارة والإصلاحات السياسية في نهاية سبعينيات القرن الماضي

توقفت هذه الاتجاهات السلبية وبدأ الاتجاه ينعكس عام ١٩٧٧، عندما دعت رئيسة الوزراء أنديرا غاندي إلى انتخابات جديدة. فحملت هذه الانتخابات ائتلاف جاناتا إلى الحكومة بهزيمة كبيرة لحزب المؤتمر. ونفذت هذه الحكومة إصلاحات سياسية متواضعة أشارت إلى نهاية التدهور السياسي: توسعت التغطية بموجب قائمة الترخيص العام المفتوح؛ وتحررت حرية الوصول إلى الاعتماد والنقد الأجنبي؛ وبوشر بسحب الترخيص، والإجراءات التي وسعت نطاق المنتجات التي يمكن إنتاجها بموجب أي ترخيص معطى؛ وخُفِّفَت إلى حد ما مراقبة الأسعار (انظر كولي ٢٠٠٦؛ كوشار ٢٠٠٦). وانسحب الحزب الشيوعي أيضاً من الائتلاف مع المؤتمر الذي كان قد حافظ عليه منذ عام ١٩٦٩، وهو دليل إضافي لمنظمي التحول من التدخل الحكومي الأعمق أبداً في الاقتصاد (فرانكل ٢٠٠٥).

وتحسنت أيضاً بيئة الإدارة. وأُعيدت الضوابط والتوازنات المؤسسية الرسمية. وألغت حكومة جاناتا التعديل الثاني والأربعين وأقرت التعديل الرابع والأربعين، مستعيدة إلى حد بعيد دستور ما قبل حالة الطوارئ وسيادة الحقوق الأساسية. وأعادت المحكمة العليا توطيد حقها في مراجعة انسجام القوانين مع الحقوق الأساسية للدستور في قضية مينيرفا ميلس في شهر مايس عام ١٩٨٠ (فرانكل ٢٠٠٥).

هذا لا يعني القول إن الهند كانت في ثمانينيات القرن الماضي نموذجاً لحكومة ائتلافية واتخاذ قرارات مؤسسية. فقد استخدمت حكومة جاناتا، التي استمرت فقط حتى عام ١٩٨١، كل الوسائل الرسمية وغير الرسمية في ترتيبها لمحاولة عزل حكام الولايات الذين وصلوا إلى مناصبهم في عهد المؤتمر. وفي انتخابات عام ١٩٨٤، بعد الشغب الديني واغتيال أنديرا غاندي، فاز حزب المؤتمر بأكثر من ٧٠% من المقاعد في الهيئة التشريعية. وفي دوره بوصفه رئيساً جديداً للوزراء، كان راجيف غاندي قادراً على أن يحكم دون أن يقيده شركاء مؤتلفون.

ومع ذلك، كانت الثمانينيات مختلفة عن الفترة التي تلت انتخابات ١٩٧١ لسبب واحد مهم: برهنت انتخابات ١٩٧٧ على أنه يمكن إزاحة حزب المؤتمر من الحكم، مثبتة، لأول مرة، أن المسؤولية الانتخابية متجذرة بقوة في الهند. كانت هذه الانتخابات هي أول انتخابات تُظهِر أنه ما من حكومة في الهند معصومة من سوء الأداء وأن المنافسة المتعددة الأحزاب كانت مرنة في مواجهة هذه التعديات المؤسسية الإضافية كالمظاهرات الجماهيرية وإعلانات حالة الطوارئ[(١)]. ولذلك واجهت الحكومات في ثمانينيات القرن الماضي كابحاً انتخابياً لنشاطاتها لم يكن موجوداً من قبل، على الرغم من تمتعها بأكثريات برلمانية.

بعزز الجزء النهائي من الدليل هذا الاستنتاج. فاستخبارات مخاطر بيئة العمل Business Environmwnt Risk Intelligence (BERI) هي خدمة تحليل وتنبؤ نشرت المعلومات حول ٤٥ بلداً في أواخر سبعينيات القرن الماضي من بينها الهند لكن ليس بينها الصين. وتعقبت BERI واحداً من أبعاد الإدارة هو نوعية تنفيذ العقود. صعد هذا المتغير (أي، تحسَّن) من ١,١٥ إلى ١,٩٣ (على مقياس أربع نقاط) من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٠. ولم يكن هذا الصعود ناتج تغيير في منهجية أو تحسين جيلي، لأن مجموع متوسط عينة البلدان (٤٥) هبطت قليلاً (٢,٤٣ إلى ٢,٣٠).

إصلاحات الإدارة والسياسة في تسعينيات القرن الماضي

في عام ١٩٩١، تحركت حكومة الأقلية من حزب المؤتمر، برئاسة ناراشيما راو، بقوة لتحرير النشاط الاقتصادي من القيود التي توطدت في سبعينيات القرن الماضي. وكانت أزمة هي الدافع الأول للإصلاحات: في

---

(١) يُعَدُّ انتخاب ١٩٦٧ أحياناً حداً فاصلاً أنهى هيمنة المؤتمر. ولكن، مع أن حزب المؤتمر حصل على ٤١% فقط في التصويت الشعبي، فإن متحديه الأقرب، بهاراتيا جانا سانغ، حصل عل ٩% فقط.

ثمانينات القرن إياه جف الإقراض الخارجي الذي كانت الهند تعوِّل عليه، وارتفعت خدمة الدين إلى ٢١% من مقبوضات الحسابات الجارية وازادت دفعات الفوائد إلى ٢٠% من الإنفاقات الحكومية. ولكن حكومة راو أصدرت تنظيمات تنفيذية تجاوزت مصادر الأزمة المالية المحدودة، تلك التنظيمات التي اختزلت عدد الصناعات المحتجزة للقطاع العام؛ وألغت الترخيص الإلزامي للقطاع الخاص للبدء بالمشاريع أو توسيعها؛ وخفضت قيمة الروبية؛ وسمحت بإمكانية تحويل الحسابات الجارية؛ وألغت حصص الاستيراد الكمية وخفضت الرسوم؛ ورفعت القيود عن الاستثمار الخارجي؛ وسمحت للمؤسسات المالية الخارجية بتكوين استثمارات في حافظة الأوراق المالية في سوقي الأسهم المالية في الهند.

كانت هذه الإصلاحات كافية لتعزيز معدلات النمو في ثمانينيات القرن الماضي دون التسبب في اختلال الموازين المالية والتجارية للسياسات في تلك الفترة، لكن ليس أكثر من ذلك. والسبب الوحيد هو بقاء الانحرافات السياسية الحقيقية. فالمساعدات بقيت كبيرة؛ والمشاريع المملوكة للدولة كانت مرهقة؛ والقروض السيئة في القطاع المصرفي كانت مهمة؛ والصرامة التنظيمية في سوق العمل كانت مفرطة. والإصلاحات في هذه المجالات تتطلب موافقة مجلس العموم Lok Sabha في البرلمان الهندي، وهي لم تكن قد بوشر بها (كولي ٢٠٠٦). إن مؤشرات البنك الدولي لممارسة العمل Doing Business تراقب مظاهر البيئات القانونية والتنظيمية للبلدان، تلك البيئات التي تؤثر مباشرة في تكاليف النشاط التنظيمي. ففي عام ٢٠٠٤، كان جمود العمالة وكلفة العقود الإلزامية في الهند لا يزالان أسوأ بكثير منهما في البلدان الأخرى، حتى بالنسبة لمراقبة الدخل لكل شخص. وقد هبطت مرتبة الهند المئوية بين كل البلدان وفقاً للنوعية التنظيمية، كما تقيِّمها مؤشرات البنك الدولي للإدارة، من الرابعة والأربعين إلى السابعة والعشرين من عام ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٤.

يبدو أن نتاجات الإدارة تحسنت خلال تسعينيات القرن الماضي، مع أن البيانات ملتبسة. ويقول الدليل الدولي للمخاطر الإقليمية إن زيادة الهند في حكم القانون، وهو واحد من ثلاثة معايير استخدمت سابقاً لتصنيف الإدارة على مؤشر ١٨ نفطة، كانت ٣ أو أقل قبل عام ١٩٩٣ و٤ (من ٦) من عام ١٩٩٤ وما بعد. ومن ثم ازدادت النوعية البيروقراطية من ٤ عام ١٩٩٦ إلى ٥ (من ٦). ولكن الفساد تغير قليلاً في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وتفاقم عام ٢٠٠١ وما بعد. إضافة إلى ذلك، ووفقاً لمؤشرات البنك الدولي للإدارة، فإن التصنيف المئوي للهند فيما يتعلق بعدم فعالية الإدارة، أو حكم القانون، أو مكافحة الفساد تغير قليلاً من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٤.

ولكن الضوابط والتوازنات السياسية أصبحت أكثر رسوخاً في الحياة السياسية الهندية. فالانقسام السياسي، الذي زاد أرجحية الحكومات الائتلافية، ازداد إلى درجة مهمة من ثمانينيات القرن الماضي إلى تسعينياته. وازدادت أرجحية أن يكون عضوان في الهيئة التشريعية يتم اختيارهما بصورة عشوائية من حزبين مختلفين من ٥٠% تقريباً في ثمانينيات القرن الماضي إلى ٧٠% في تسعينياته: كانت أرجحية أن يكون عضوان تشريعيان في حكومة ائتلافية من حزبين مختلفين أقل من ٢% في ثمانينات ذلك القرن وأكثر من ٣٠% في تسعينياته. ولذلك انخفض خطر التصرف الحكومي بخصوص نزع الملكية في تسعينيات القرن إياه، متساوقاً مع تقارير الدليل الدولي للخطر الإقليمي حول تحسين حكم القانون.

وبسرعة أقل، تغيرت الأسس السياسية الأخرى لنتاجات الإدارة الجيدة، خصوصاً نقائص السوق السياسية. واستمرت الأحزاب تواجه صعوبة في تكوين جاذبيتها الانتخابية على أساس سياسات مرتبطة بالنمو، بما فيها إصلاحات الإدارة. وهذه السياسات صعبة بالنسبة للفقراء، أو التعليم السيء، أو المقترعين الذين لا يمكن رؤيتهم بسبب عزلتهم. إضافة إلى ذلك، إن إصلاحات النمو تختصر الخطوط الاجتماعية. فأولويات السياسة التي تنبثق من هذه البيئة هي وعود نفعية أو سياسات حكومية مستهدفة بسهولة،

كالإعانات (انظر ولكنسون ٢٠٠٦-أ). فعلى سبيل المثال، إن إصلاحات انفتاح السوق ليست وحدها الصعبة، لكن أيضا المساعي لتحسين نوعية البيروقراطية، أو تقليص الفساد، أو التخلص من استمرار العوائق التنظيمية المهمة في سبيل النمو. وهذه المساعي أكثر صعوبة لأنها تتعارض مع الأساس الانتخابي للنجاح السياسي أو لا علاقة لها به.

ونقائص السوق السياسية هي المدخل لفهم بطء الإصلاح بوجه عام. ويعزو معظم المراقبين بطء الإصلاح إلى الانقسام السياسي، لكن الانقسام ضئيل بالمعايير العالمية، وعلاوة على ذلك، إن هذا التفسير لا يأخذ في الحسبان دوافع العاملين المستقلين في الحقل السياسي[١]. وبوجه عام، إن الإصلاحات الاقتصادية المفيدة ليست بارزة سياسياً. وليس هناك ما يدعو إلى الدهشة في أن كولي (٢٠٠٦) عزا النفور من فتح الأسواق إلى تحالف سياسي بين السياسيين والمصالح الخاصة (شركات مدعومة incumbent firms)، مما أدى إلى إصلاحات سياسية شجعت الشركات المدعومة على الاستثمار، لكن ذلك لم يسمح بدخول واسع.

تقدم سياسة الهياكل الأساسية لمحة أخرى إلى تأثير نقائص السوق السياسية. فمن المتفق عليه على نطاق واسع أن تكون متاحية الهياكل الأساسية هي المأزق الخانق إلى حد بعيد للسياسة الهندية. ومع ذلك، تدهور الإنفاق على هذه الهياكل في تسعينيات القرن الماضي، حيث تراجع إلى مستوياته في سبعينيات ذلك القرن (١,٥% تقريباً من إجمالي النتاج الداخلي) من مبالغ تتجاوز ٢% من إجمالي النتاج الداحلي لثمانينيات القرن إياه. ولا شك في أن هذا التدهور يرتبط بالمشكلات الاقتصادية الكلية والمالية[٢]. ولكن المشكلات الاقتصادية الكلية لا تفسر الانحرافات التخصيصية في الهيكل الأساسي

---

(١) كان الانقسام السياسي في الهند في تسعينيات القرن الماضي في الواقع ضئيلاً مقارنة بالديموقراطيات البرلمانية كافة. وفي الحالة الأخيرة، كان احتمال أن يكون عضوان في البرلمان من حزبين مختلفين ٦٧% تقريباً.

(٢) ولكن المبالغة سهلة في هذا التفسير. فإعادة تخصيص الإنفاق بعيداً عن الإعانات الجذابة سياسياً إنما غير المنتجة والعادلة نادراً وتحسين إدارة الضرائب يحتمل أن يكونا كافيين لتمويل هيكل أساسي منتج.

نحو مشاريع ذات مردود سياسي أكبر، ولا تفسر الصعوبات المثابرة في هجوم الاختناقات التي تفرض العقبات الأكبر على النمو الاقتصادي. هنا، يقدم الوجود الانحرافي لنقائص السوق السياسية أفضل تفسير (ولكنسون ٢٠٠٦-ب).

تسرَّع النمو السنوي منذ ٢٠٠٤ إلى ٦% تقريباً. ومن المبكر جداً تحليل جذور هذه الزيادة المثيرة، لكن ما يجدر ملاحظته هو أن حزب المؤتمر عاد إلى السلطة عام ٢٠٠٤، وكما جرى في سبعينيات القرن الماضي، عاد إلى التحالف مع الحزب الشيوعي لتشكيل أكثرية. وكانت النتائج مختلفة جداً. ففي سبعينيات القرن الماضي، عمل التحالف على تسريع سياسات إعادة التوزيع المتجذرة في نزع الملكية والإدارة الحكومية المباشرة للاقتصاد. فتدهور النمو إلى الصفر تقريباً. وبدلاً من ذلك، وبعيداً عن إبطال إصلاحات عام ١٩٩١، ركز التحالف الجديد على السعي وراء العدالة وإعادة التوزيع بواسطة برامج أعمال أكثر فعالية. يعكس هذا التغيير ليس التعليم فقط، لكن أيضاً دراية أكبر بالأهمية الانتخابية لتقديم تحسينات ملموسة للرفاهية إلى قطاعات واسعة من السكان. ولكن حقيقة أن تركيز السياسة يكون دائماً على إعادة التوزيع بدلاً من الإصلاحات التي تعزز النمو، توحي بأن المعلومات والنقائص الأخرى للسوق السياسية تجعل الاستفادة انتخابياً من هذه السياسات صعبة بالنسبة للأحزاب.

الإدارة الصينية بعد عهد ماو

من المعروف جيداً أن البيئة السياسية في الصين كانت، قبل ١٩٨٠، معادية بوضوح للمشروع الخاص وحوافز السوق، وربما من أكثر البيئات عدائية في العالم في ذلك الوقت. وبقدر ما كانت البيئة السياسية معادية، كانت بيئة الإدارة ضعيفة. فالحكم الفردي واتخاذ القرارات التعسفية إلى حد بعيد سببا إحساساً قوياً بعدم الأمان عند الأعضاء الحزبيين وغير الحزبيين. وقد أشار شِرْك (١٩٩٣) إلى أنه قبل ١٩٧٨ "حاول ماو زيدونغ تعزيز جاذبيته الثورية وكبح اتجاه التنظيم المؤسسي ... بإطلاق حملات جماهيرية مثل

القفزة الكبيرة إلى الأمام و الثورة الثقافية" (ص ٨). ومثلت الثورة الثقافية بالذات محاولة قام بها ماو لتجاهل الحزب الشيوعي وخصومه في داخله، وبدلاً من ذلك، تم تنفيذها بواسطة الحرس الأحمر الذي كان يشرف عليه مباشرة. وأثناء هذه الثورة، نُقِل آلاف الموظفين الحزبيين إلى أعمال أدنى مستوى، أو أُرسلوا إلى الريف لإعادة التأهيل، أو سُجنوا (شِرْك ١٩٩٣). في ظل ماو، كان لا يمكن التنبؤ، بوجه خاص، بالنخبة السياسية، مما يدل على عدم وجود قيود على السلوك الانتهازي. وقد مات اثنان من "الخلفاء المختارين" لماو في ظروف لها علاقة بالسياسة (وايتنغ ٢٠٠١، ص ١١).

انفجر النمو الاقتصادي ليس فقط بعد الإصلاحات التي خففت الحظر على نشاط القطاع الخاص، لكن أيضاً بعد إصلاحات الإدارة التي فرَّجت الإحساس بعدم الأمان. فمنذ ١٩٥٢ إلى ١٩٨٠، ازداد معدل الدخول الفردية السنوية بأقل من ٢,٥% (شِرْك ١٩٩٣). وبعد ١٩٨٠، تضاعف النمو ثلاث مرات. وازداد الإنتاج الزراعي بمعدل سنوي بلغ ٧% من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٨، أي أسرع بثلاث مرات منه في السنوات الست والعشرين السابقة (شِرْك ١٩٩٣). وانتعش التصنيع. وفي الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٧، ازدادت المشاريع الريفية غير الحكومية من ٨,٧% من كل النتاج الصناعي إلى ٢١,١% (بيرد وجِلْب ١٩٩٠)[1]. وتضاعفت تقريباً حصة إجمالي الإنتاج الصناعي الذي تنتجه شركات غير حكومية -مشاريع لا تخضع لإشراف الحكومة المركزية-من عام ١٩٧٨ إلى ١٩٨٨، مرتفعة من ٢٢% إلى ٤٣% (شِرْك ١٩٩٣).

كانت الإصلاحات السياسية التي تشكل أساس هذه التغييرات مثيرة. ففي عام ١٩٨٣، انتشر نظام المسؤولية العائلية، الذي عدَّ العائلات مطالبين متبقين بالإنتاج على أراضيهم المملوكة بصورة جماعية، في كل أنحاء الصين. وعملت التغييرات السياسية الرئيسة أيضاً عل تحفيز التنمية الصناعية

---

(١) كان ثلثا هذه المشاريع تقريباً، عام ١٩٨٧، ملكا رسمياً لبلدات وقرى، وكان الثلث تقريباً ملكاً خاصاً لأفراد أو جماعات..

في القطاع الخاص. وأُتيح للعائلات الزراعية استثمار الأرباح في الآلات الزراعية، والشاحنات، والمعدات الصناعية والمشاركة في التسويق والتصنيع في القطاع الخاص. وكان يمكن تأجير مشاريع البلدات والقرى TVEs المملوكة بصورة جماعية إلى أفراد وجماعات (شِرك ١٩٩٣). وبدت الاستثمارات الريفية كبيرة: شكلت الشركات الخاصة في القطاع الريفي ١٩% من إجمالي استثمار الأصول الثابتة في ثمانينيات القرن الماضي ومشاريع البلدات والقرى الـــ ١٣% الأخرى (هوانغ). وعملت القرارات في عام ١٩٧٩ على توسيع التجارة الخارجية وسمحت للشركات الأجنبية بالاستثمار في المشاريع الصينية. وألغت الحكومة المركزية أيضاً مركزية إدارة التجارة والاستثمار الخارجيين، تاركة للسلطات المحلية التعامل مباشرة مع المصالح الأجنبية.

كان موظفو الحكومات المحلية في مركز هذه الإصلاحات. وفي الواقع، كان هناك تعليل منطقي واحد للتركيز على مشاريع البلدات والقرى هو توجيه الإيجارات إلى الكوادر المحلية لتعويض خسائرها من إلغاء الجماعية (أويْ ١٩٩٩)[1]. فسمح مقر هذه المشاريع للكوادر الذين يشرفون على تشكيلة أقدم من مشاريع البلدات والقرى -تأسست إحداها بموجب بداية ماو في ١٩٧٠ (بيرد وجيلب ١٩٩٠)- بمواصلة استخدام تلك التشكيلة لتوزيع الأعمال والموارد الأخرى (أويْ ١٩٨٩). فحققت هذه الكوادر إلغاء الجماعية لأن الأرض كانت بعَد مملوكة بصورة جماعية على المستوى المحلي. واستخدموا مديري مشاريع البلدات والقرى. وكما لاحظ أويْ (١٩٩٩)، مع أن مشاريع البلدات والقرى كانت عادة تخرج من الاتفاق بواسطة حكومات البلدات والقرى إلى مديرين في القطاع الخاص، فإن الحكومات المحلية -وموظفي الحزب الذين يديرونها -كانت تحتفظ بالإشراف على المِلاك، والمستثمرين،

---

(١) تركز مشاريع البلدان والمدن على تلطيف المعارضة للقطاع الخاص. (أويْ ١٩٩٩، ص ٧٤)، فعلى سبيل المثال، أورد موظفون ريفيون في أحد الأقاليم الذين أشاروا في ثمانينيات القرن الماضي إلى منظمي الأعمال في القطاع الخاص بوصفهم "أفاعي تحت الأرض" (ديتو شي).

وخطوط الإنتاج، وأخيراً كانوا مطالبين متبقين بالأرباح. وقد كتب وايت (٢٠٠١)، "كان موظفو البلدات بالذات يصدقون على عدد المستخدمين وفاتورة الأجور الإجمالية لكل مشروع" (ص ٢٠٤).

يحتمل أن كان الموظفون المحليون أيضاً مشاركين بقوة في مشاريع خاصة غير مشاريع البلدات والقرى. فمن ناحية، كان الكثير من الاستثمارات الخاصة الريفية مدفوعاً بالتحرير الزراعي، حيث كان الأصل الرئيس -الأرض- يخضع لسيطرة الموظفين المحليين. ومن ناحية أخرى، يشير دليل مهم إلى أن مستثمرين أغنياء في القطاع الخاص كانوا يشعرون بعدم الأمان خلال ثمانينيات القرن الماضي، وقد تم حل المشكلة باتخاذ الموظفين المحليين كشركاء. وفي مدينة ونزهو الفقيرة بالموارد، مع أن الموظفين المحليين كانوا ودودين بوجه خاص للاستثمار الخاص بسبب الافتقار إلى رأس المال لتمويل مشاريع البلدات والقرى، فإن المخاوف بشأن سلوك نزع الملكية قاد منظمي الأعمال في القطاع الخاص إلى توظيف استثمارات بسيطة؛ أو إغلاق مشاريعهم واستئناف العمل فيها في وقت لاحق؛ أو، لكونهم بلغوا مكانة معينة، تحويل أرباحهم من الاستثمار إلى شراء "بيوت مترفة أو حتى قبور الأجداد" (وايت ٢٠٠١، ص ١٤٨).

لغز المصداقية في النمو الصيني

ما كان الموظفون المحليون ليستجيبوا للإصلاح باستثمارات على نطاق واسع دون ضمانات تكفل مكافأتهم. وفي الواقع، ذكر أويْ (١٩٩٩) أن حكومات البلدات والقرى طالبت بالاحتفاظ بـــ ٥٠% في المتوسط من الأرباح لقاء العودة إلى استثمار المشاريع الجماعية[1]. فلماذا صدَّق موظفو البلدات، سواء في كفاءتهم بعدِّهم مراقبين لمشاريع البلدات والقرى أو بعدِّهم أفراداً في

---

(١) إن جزءاً من هذه الاستثمارات لم يكن منتجاً. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن يكون بعضها مضى إلى بناء مساكن جديدة للعمال (ني ١٩٩٢). إضافة إلى ذلك، هناك شك حول ما إذا كان قد أعيد استثمار مشاريع البلدات والقرى أو ببساطة وصلت بسهولة إلى قروض مصارف الولايات. وفي كلتا الحالتين، تشكل سرعة نمو الإنتاج دليلاً لاستثمار إنتاجي مهم بدلاً من التحول إلى استهلاك فوري.

القطاع الخاص تشدهم روابط شخصية قوية إلى المستثمرين في القطاع الخاص، أن القيادة المركزية لن تصادر الأرباح من الاستثمارات التي يشرفون عليها؟ كانت قيادة الحزب الشيوعي بحاجة إلى إثبات مصداقية وعودها للكوادر (لكن نجاحها في هذا لم يكن محصوراً في قرارات معيارية لحرية التعبير والمسؤولية لأن الإصلاحات ستتسع فقط للكوادر لا إلى المواطنين بوجه عام).

أثبت شي وقايِن (١٩٩٨-أ، ١٩٩٨-ب) أن الحكومة المركزية، لكي تجتذب الاستثمار، سمحت للحكومات المحلية بتشغيل مشاريع البلدات والقرى ونفذت الإصلاحات المالية عام ١٩٨٠ لكي تتيح للحكومات المحلية الاحتفاظ بكل العائدات التي تتجاوز مبلغاً متفقاً عليه سلفاً. وهذا أعطى للموظفين المحليين كامل الحق في المطالبة بكل أرباح مشاريع البلدات والقرى التي تزيد عن ذلك المبلغ، لكن أيضاً فرض عليهم الإمداد بالسلع العمومية المحلية، وهو إصلاح وُصِف بأنه "تناول الطعام في مطابخ منفصلة" (فنزاو شيفان) (وايتنغ ٢٠٠٢، ص ٧٦). ووفقاً لــ شي وقايِن (١٩٩٨-ب)، نجحت اللامركزية لأن دوافع الحكومات المحلية والمركزية كانت متماثلة: الإمداد بالسلع العمومية المحلية، كالطرق المحلية، لكن بوجه خاص للمحافظة على النظام. وهذه الاستراتيجية نفسها لا يمكن أن تكررها المشاريع الخاصة، التي كانت عاجزة عن حل مشكلات النشاط الجماعي المطلوب للإمداد بتلك السلع العمومية المحلية نفسها.

هناك سببان لدراسة تفسيرات إضافية. فقد تم إبطال الإصلاحات المالية بعد أن رأت الحكومة المركزية جفاف عائداتها (انظر وونغ ١٩٩٢). ولكن الاستثمارات استمرت. يضاف إلى ذلك أنه أصبح لدى الحكومات المحلية أولويات متعارضة فيما يتعلق بتوفير السلع العمومية المحلية، وبذلت الحكومة المركزية جهداً كبيراً لضمان توفير هذه السلع التي تقيِّمها هي بالذات. حتى في مطلع ثمانينات القرن الماضي، كان على القادة في المركز أن يراقبوا عن كثب

توفير التعليم والمحافظة على النظام العام، مع التركيز على هذه السلع العمومية في اتفاقيات التنفيذ مع الموظفين المحليين[1]. وفي تسعينيات القرن الماضي، أصبح تضارب مصالح الحكومات المحلية والمركزية أكثر وضوحاً. فعلى سبيل المثال، عمل الموظفون المركزيون على زيادة الاضطراب الاجتماعي بتصفيتهم للأرض المملوكة بصورة جماعية دون تعويض كامل للمزارعين لقاء حقوق الانتفاع أو السماح للشركات المحلية بتجاهل القيود البيئية.

المؤسسات الحزبية الداخلية ومصداقية الالتزامات للمستثمرين في ثمانينيات القرن الماضي

أولاً، هناك تفسير إضافي لاستعداد الكوادر للاستثمار هو التنظيم المؤسسي للحزب الشيوعي الصيني-الضوابط والتوازنات في القمة وإدخال أنظمة ترقية وتقييم أكثر كلفة وأكثر شفافية. بدأ التنظيم المؤسسي عندما تولى السلطة دِنغ زِياوْبنغ عام ١٩٧٧. وتمثل التحدي الذي واجهه بزيادة شعبية للحزب الشيوعي الصيني الواسعة، من طريق تنمية اقتصادية عريضة القاعدة يستفيد منها كل الشعب الصيني، مع ضمان وصول مميز لكوادر الحزب إلى هذه الفوائد للمحافظة على ولائهم للحزب والتزامهم به. وكان المدخل إلى كل من هذه الأهداف يتمثل بزيادة ثقة الكوادر بأنهم سيُكافَؤون من قبل الحزب إذا أدت قراراتهم الحالية إلى نمو اقتصادي مستقبلي.

أعطت إصلاحات عام ١٩٨٠ للموظفين المحليين الكثير من ريوع الإصلاح. لكن لضمان فعالية الإصلاحات -أي أن تُظهِر أن الاستثمارات مفيدة لكل المواطنين- كان يجب أن تكون المكافآت الموعودة للكوادر موثوقة. وبما أن مشاريع البلدات، كما ذكر هوانغ (٢٠٠٣)، كانت تُدار من

---

(١) نشأت قضايا مماثلة في السياسة الاقتصادية الكلية، حيث كان التعارض واضحاً بين الموظفين الحكوميين، المحليين والمركزيين. واحتج هوانغ (١٩٩٦) بأن الحكومة المركزية استخدمت مخاوف المهنة لدى الموظفين المحليين لمنعهم من تبني استراتيجيات توسعية (أي، فيما يتعلق بالاعتمادات المصرفية)، تفرض على باقي البلد عوامل خارجية تضخمية.

قبل موظفين حكوميين يحتلون مكانة رسمية في الخدمة المدنية، ركز دِنغ على جعل قواعد الترقية وتقييم الكوادر أكثر مصداقية. و "حكم بموجب قوانين وحدود واضحة للسلطة، ومؤسسات لصنع القرار الجماعي بغية استبدال التركيز المفرط للسلطة والحكم البطريركي الذي ميز الصين في عهد ماو (شْرِكْ ١٩٩٣، ص ٩؛ وانظر أيضاً وايتنغ ٢٠٠٦). وفي عام ١٩٨٣، وضعت شعبة التنظيم في الحزب الشيوعي الصيني معايير مادية وملموسة لتقييم الكوادر، تتراوح من إجمالي النتاج والاستثمارات في السنوات الأولى إلى معايير أكثر دقة للنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في تسعينيات القرن الماضي. وأوجد الحزب أيضاً مجالاً أوسع في القمة لمكافأة الكوادر عن طريق تأسيس تقاعد إلزامي لكوادر الحزب (مانيون ١٩٩٢).

وثانياً، كان دِنغ زْياوبنغ موثوقاً بصورة شخصية. فقد كان تسبب لنفسه بخسائر شخصية مهمة في تأييد نظام إدارة الكوادر نفسه في عهد ماو؛ واستخدم ماو الثورة الثقافية ليس فقط لإنهاء النظام، لكن أيضاً لتطهير دِنغ بالذات (مانيون ١٩٨٥). ولكونه دفع ثمناً عالياً لتأييده لإدارة منهجية للكوادر في عهد ماو، فإنه كان يمكن تصديقه في دعم النظام عندما جاء إلى السلطة عام ١٩٧٨.

وثالثاً، تم إقرار الخطة من خلال سلسلة من الضوابط والتوازنات داخل الحزب، وكانت المجموعة الأساسية من كبار القادة هي الأكثر أهمية. وبموت ماو، توزعت السلطة على مدى أوسع بين أعضاء قيادة الحزب العليا. فعلى سبيل المثال، أذعن دِنغ للأعضاء الأكبر سناً في الحزب. كان التعاقب على القيادة، على الأقل، يتبع، بصورة فضفاضة، قواعد رسمية، لكن كان واضحاً أيضاً أنه كان قراراً مشتركاً لثلاثين قائداً أو أكثر (شرِك ١٩٩٣)[1]. وأشار شْرِك أيضاً إلى أن حركة السياسة تباطأت بسبب عدم وجود إجماع بين القادة في

---

(١) ها هو مثال بارز لهذا اللين: مع أن الموافقة الجماعية لقادة القمة المتعددين كانت أساسية لطرد هُو ياوبنغ بوصفه أميناً عاماً للحزب الشيوعي الصيني عام ١٩٨٧، فإن القيادة اختارت تجاهل الإجراء المطلوب رسمياً للحصول على موافقة اللجنة المركزية (شْرِك ١٩٩٣).

القمة. ومع أن هذا جعل الإصلاح أكثر صعوبة، فإنه أيضاً جعل التراجع عنه أكثر صعوبة. وفي سياق إصلاح المِلاك، اتفقت القيادة العليا على القرار الصعب للتخلص من تولي المنصب مدى الحياة نيابة عن ٢٠ مليون كادر، لكن فقط بعد تسوية ذات مغزى لتلبية مصالح القادة المتعددين (مانسون ١٩٩٢). وعملت هذه الضوابط والتوازنات نفسها على تعويق التغييرات أحادية الجانب لقواعد ترقية الكوادر أو الاستخفاف بمعايير الترقية. وفي الممارسة أيضاً، تم الوفاء بالوعود. فبين ١٩٧٨ و١٩٩٥، وجد لي وزهاو (٢٠٠٥) أن احتمال ترقية القادة الإقليميين ازداد مع الإنجاز الاقتصادي في الأقاليم، وانخفض احتمال الإنهاء.

مصادر الاستثمار والإدارة الجيدة بعد عام ١٩٩٠

في تسعينيات القرن الماضي، تبدل نموذج التنمية، فازدادت، بصورة جوهرية، الاستثمارات من غير الكوادر، خصوصاً من المستثمرين الأجانب. وهبطت باطِّراد الاستثمارات المختلطة في مشاريع البلدات والقرى والأصول الثابتة في القطاع الخاص الريفي بعدِّها جزءاً من إجمالي استثمارات الأصول الثابتة، في حين ارتفعت حصة الشركات المدينية والمستثمرة من قبل أجانب إلى ما يقرب من ١٤% من إجمالي الاستثمارات للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، مقارنة بأقل من ٣% في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ (هوانغ). طرح هذا التبدل في الاستراتيجية سؤالين: كيف تغيرت ترتيبات الإدارة للثمانينيات إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية غير الكادرية؟ وكيف مكَّن هذا التغيير القيادة من الاستمرار في تحقيق التوازن بين مصالح الكوادر ومصالح المواطنين على نطاق أوسع؟

إن نموذج النمو في الثمانينيات الذي عوَّل بقوة على الكوادر المحلية واجه صعوبات ثلاث. الأولى، كان لدى الكوادر المحلية دوافع قوية، سياسية وشخصية، لزيادة العائدات والعمالة إلى أقصى مدى، لكن الدوافع لزيادة الأرباح إلى أقصى مدى كانت أضعف، ومن هنا كان تشجيعها للاضطلاع بالدين وزيادة

الالتزامات الضريبية التي كان يمكن تحملها فقط طالما تواصل النمو. وفي عام ١٩٨٩، واجهت ١٨% تقريباً من مشاريع البلدات والقرى صعوبات قاسية: سمحت الحكومة بإغلاق ٨٠٠٠٠٠ من هذه المشاريع ودمج الـــ ٢,٢ مليون الأخرى مع مشاريع أخرى أو إعادة بنائها (ني ١٩٩٢). وبلغت العملية ذروتها عام ١٩٩٧، عندما حولت الحكومة المركزية التأثير على قرارات الإقراض بعيداً عن الحكومات المحلية، بإغلاق مئات المصارف المحلية والمؤسسات المالية ونقل سلطة الإقراض داخل مصارف الولايات الأربعة الرئيسة إلى بكين بعيداً عن الموظفين المحليين والإقليميين (انظر شي ٢٠٠٤).

والثانية، إن نموذج الثمانينيات أدى إلى حرمان الحكومة المركزية من العائدات، التي هبطت، بعدِّها جزءاً من إجمالي النتاج الداخلي، من ٣٠% عام ١٩٧٠، إلى ٢٣% عام ١٩٨٥، وإلى ١٢,٦% عام ١٩٩٣، وإلى ١٠% عام ١٩٩٥. فتركت هذه الخسارة للقادة المركزيين خياراً ضيقاً ما عدا تعديل الترتيبات المالية التي كان قد تم تطويرها في ثمانينيات القرن الماضي، والتي تركت للحكومات المحلية حصة الأسد من العائدات (يانغ ٢٠٠٤).

والثالثة، أثبت الموظفون المحليون أنهم وكلاء الحزب الأقل موثوقية مما كان يأمل القادة. ففي أواخر ثمانينيات القرن الماضي ومطلع تسعينياته، انتشرت على نطاق واسع المخاوف من تأكُّل سلطة الحكومة المركزية (انظر ني ١٩٩٢). وعلى الجبهة الاقتصادية، كان المظهر الأكثر وضوحاً لهذا التأكل إقامة حواجز تجارية بين المناطق لحماية الشركات المحلية من منافسة الشركات الخارجية.

وفي الوقت نفسه، كانت حاجة الحزب الكبيرة دائماً إلى كوادر ملتزمة في تسعينيات القرن الماضي أقل مما كانت علية في ثمانينياته. وفي وقت مبكر من عملية الإصلاح، لم يكن قادة الحزب واثقين بأن إصلاحات السوق ستعود بمكافآت كبيرة على المواطنين العاديين وذلك ما فعلته في نهاية

المطاف. ونظراً لأخطار الفشل، كان من المهم، بوجه خاص، تعزيز ولاء الكوادر. ولكن هذه الأهمية تضاءلت في تسعينيات القرن الماضي، عندما أثبتت الإصلاحات الموجهة بالسوق نجاحها. وارتفعت أيضاً كلفة المحافظة على ولاء الكوادر لأن الفرص الخارجية التي أتيحت لأعضاء الحزب في تسعينيات القرن إياه كانت أكثر منها في ثمانينياته. وقد لاحظ ني و أوبَر (٢٠٠٦) أن "جاذبية فرص المهنة المربحة في اقتصاد السوق المزدهر قادت الكثير من البيروقراطيين الحكوميين إلى البحث عن أعمال في المؤسسات المحلية بعد ترك للحكومة"، ص ١١.

ولهذا السبب، تحول المركز أيضاً إلى الاستثمار الخارجي المباشر، وفيما بعد، إلى الاستثمار المحلي الخاص، بدلاً من مشاريع البلدات والقرى والاستثمار المدفوع بالكوادر. وفي عام ١٩٩١، كانت الشركات الخاصة من كل الأنواع تشكل ٥,٧% فقط من قيمة النتاج الصناعي، مقارنة بـــ ٥٢,٧% تقريباً للشركات غير التابعة للدولة، غالباً مشاريع البلدات والقرى (هوانغ ٢٠٠٣). فازداد الاستثمار الخارجي المباشر من ٠,٩% من استثمار الأصول الثابتة في كل الشركات عام ١٩٨٣ إلى ١٥% عام ١٩٩٧. وبالنسبة لكل الشركات غير التابعة للدولة (مشاريع البلدات والقرى، بصورة أساسية)، كان الاستثمار الخارجي المباشر ٢,٦% من الاستثمار الثابت عام ١٩٨٣ و٣١,٧% عام ١٩٩٧. وفي منتصف ٢٠٠٣، شكلت مشاريع البلدات والقرى (الجماعيات) جزءاً بسيطاً من المبيعات والأرباح-حصة واصلت انحدارها بسرعة، لتهبط إلى النصف تقريباً في منتصف ٢٠٠٥. وأنتجت الشركات الخاصة التي يمولها استثمار أجنبي أو محلي حصة الأسد من مبيعات التصنيع، حائزة على ٦٠% في منتصف ٢٠٠٥ (مكتب البنك الدولي ٢٠٠٥).

عزا هوانغ (٢٠٠٣) الصعود في الاستثمار الخارجي المباشر إلى سياسات الحكومة، القانونية والمالية، التي فضلت المستثمرين الأجانب على

المستثمرين المحليين. ولكن هذه السياسات أيضاً يمكن النظر إليها بعدِّها جهوداً للمحافظة على مكافآت الكوادر. فعلى سبيل المثال، كانت الشركات الخاصة المحلية قبل منتصف ثمانينيات القرن الماضي ملزمة بتسجيل الشركات بوصفها شركات جماعية، وضعتها الحكومة رسمياً تحت إشراف الحكومات المحلية (هوانغ ٢٠٠٣).

وعلى أية حال، بدأت البيئة بالنسبة للمشاريع الخاصة المحلية أيضاً تتغير في عام ١٩٩٢، عندما طلب دِنغ المزيد من الشركات الخاصة. وفي عام ١٩٩٨، أرخى المصرف المركزي حصص الإقراض التي لم يكن للشركات الخاصة حظوة لديها، وسمحت الحكومة أخيراً لهذه الشركات بالتصدير. وفي عام ١٩٩٩، حظي القطاع الخاص باعتراف الدستور الصيني بعدِّه جزءاً متمماً للاقتصاد الصيني ووضع على قدم المساواة مع الشركات الأخرى[1]. وفي تموز ٢٠٠١، أعلن جيانغ زِمِن أنه ينبغي السماح لمنظمي العمل في القطاع الخاص بالانتساب إلى الحزب الشيوعي (هوانغ ٢٠٠٣). فهبطت نسبة الاستثمارات الممولة من الخارج إلى الاستثمارات الثابتة في القطاع الخاص من ٤٨% عام ١٩٩٦ إلى ٢٩% عام ٢٠٠٠ (هوانغ ٢٠٠٣). وهناك دلالة واحدة على العدائية السياسية للاستثمار الخاص هي أن الصين سبقت، كما يبدو، البلدان الفقيرة الأخرى في خفض التكاليف للمستثمرين. ووفقاً لمؤشرات القيام بالعمل المعتمدة لدى البنك الدولي، كانت قسوة الاستخدام وتكاليف تنفيذ العقود في الصين تقريباً انحرافاً معيارياً واحداً عن تلك في البلدان الأخرى، التي تتابع الدخل لكل شخص.

وكما في السابق، كان السؤال الرئيس هو: لماذا يستجيب المستثمرون، خصوصاً الأجانب، لهذه التغييرات السياسية؟ إن مصداقية نظام تقييم الكوادر الذي كان يحمي الموظفين المحليين من المعاملة الاستبدادية من قبل الحزب

---

(١) تمتعت المشاريع المستثمرة من الخارج باعتراف دستوري منذ دستور عام ١٩٨٢.

في ثمانينيات القرن الماضي يبدو أنه لم يقدم حماية مماثلة للمستثمرين الأجانب في تسعينياته. وباسترجاع الدليل عند فان وآخرين (٢٠٠٦)، فإن حجم السوق الصينية وحده استطاع أن يجذب مبالغ ضخمة من رأس المال الخاص، عندما تم تخفيف موانع الاستثمار. وعلى مستوى الحكومة المركزية، تواصلت المنافسة داخل النخبة لتُظهِر تزايد الانتظام خلال ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته. في عهد ماو، كان الصراع داخل النخبة ينتهي أحياناً بشكل عنيف. وكان حدوث هذا أقل في عهد دِنغ وأقل منه أيضاً بعده، عندما انخفضت العقوبات التي تترافق بخلاف القيادة إلى حد أبعد ولم تعد مثيرة كالاعتقال أو ما هو أسوأ. وعمل نمو التنظيم المؤسسي للضوابط والتوازنات السياسية داخل الحزب الشيوعي الصيني على زيادة الصعوبات التي تواجه أي عضو حزبي منفرد يسعى إلى التصرف بصورة انتهازية.

وفر تزايد الضوابط والتوازنات السياسية أساساً موثوقاً لمواصلة الإصلاحات الإدارية والقضائية على مدى تسعينيات القرن الماضي. وتحت رعاية قانون القضاء الإداري لعام ١٩٨٩، تم حفظ ما يقرب من ١٠٠٠٠ قضية ضد وكالات حكومية عام ١٩٨٩؛ وارتفعت هذه القضايا إلى ٩٨٠٠٠ عام ١٩٩٨. ومن إجمالي القضايا الـــ ٤٦٠٠٠٠ التي تم حفظها خلال الفترة، كسب المدَّعون ٣٥% من المرات. (يانغ ٢٠٠٤). وقد أشار كلارك، و موريل، و وايتنغ (٢٠٠٦) إلى نمو التنظيم المؤسسي لحل النزاع القانوني، مستبدلاً الحل الإداري المركز على الكوادر للمنازعات التي تؤيد مشاريع البلدات والقرى. وبلغت الإصلاحات الإدارية ذروتها عام ٢٠٠٥ بإقرار مجموعة قانونية شاملة تحكم الخدمة المدنية، التي تعزز الجهود التنظيمية لتحديث بيروقراطية الولايات في الصين (ني و أوبر ٢٠٠٦).

كانت هذه الجهود كلها، جزئياً على الأقل، تهدف إلى خلق مناخ آمن للاستثمار. وكما كتب يانغ (٢٠٠٤)، "بالنسبة لـــ دِنغ، كان الاستقرار السياسي، خصوصاً استمرارية قيادة الحزب الشيوعي، شرطاً ضرورياً

لإصلاحات اقتصادية إضافية. وكان يدرك بوضوح أن تشجيع التنمية الاقتصادية بواسطة إصلاحات اقتصادية إضافية أساسي إذا كانت النخبة الحاكمة تريد استرداد شرعية الأداء التي اكتسبتها في ثمانينيات القرن الماضي" (ص ٦).

وأخيراً، استخدمت الحكومة الصينية مركزها المالي المعزز لزيادة معدلات استثمار العائد مباشرة، باستعمال استثمارات هيكلية أساسية ضخمة- استثمارات عملت بدقة على توسيع حجم الأسواق، أي تضخيم واحدة من المزايا الرئيسة الصينية. فمنذ عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٥، على سبيل المثال، زادت الصين إجمالي شبكة طرقها بنسبة ٢٣%، وبنسبة ٥٠% عام ٢٠٠٢ (البنك الدولي ٢٠٠٥-ب، دلالات التنمية العالمية). وهذا جذب الاستثمار لسببين. الأول، مع أن معظم المراقبين متفقون على أن مردودات الكثير من الاستثمار العام في الصين منخفضة، جزئياً لأنه يُوجَّه متقدماً على الطلب إلى المناطق الفقيرة في البلد، فإن الهيكل الأساسي الإنتاجي عالي العائد ازداد إلى حد مثير. فالموانئ الصينية، على سبيل المثال، من طراز عالمي، مما يؤدي إلى رفع العائد إلى الاستثمار الخاص في إنتاج السلع التجارية. والثاني، تشكل الاستثمارت العامة الإنتاجية كفالة وضعتها الحكومة: يمكن أن يكون لها كسب سياسي عالٍ فقط إذا استفاد المستثمرون في القطاع الخاص من الهيكل الأساسي الحديث. وإذا تصرفت الحكومة بصورة انتهازية، فإن المستثمرين يغادرون ويضيع الاستثمار في الهيكل الأساسي، بالضبط كما ضاعت الاستثمارات السابقة في أنظمة تقييم الكوادر، في حال عادت الحكومة إلى المعايير غير الشفافة لترقية الكوادر.

إجهاد الإدارة في تسعينيات القرن الماضي

لماذا لا تتبنى الدول الأخرى ذات الحزب الواحد استراتيجيات الحزب الشيوعي الصيني وتتمتع بنجاح اقتصادي مماثل؟ في الواقع، كما يتضح لنا من مثال الصين، إن تأسيس أحزاب كبيرة يتم تنظيمها لحماية الأعضاء من

القرارات التعسفية لقيادة الحزب مكلف للقادة؛ ومن هنا تأتي ندرة أحزاب كهذه. (جلباش وكيفر ٢٠٠٦). فعلى سبيل المثال، لخلق ولاء حزبي عند الأعضاء، يجب أن يتلقى هؤلاء الأعضاء ريوعاً أكبر مما يمكن أن يتلقوه خارج الحزب. وعندما يزداد عدد الأعضاء، تزداد أيضاً حصة الريع المستحقة لأعضاء الحزب ككل[١]. والاستثمارات في عمليات التقييم والترقية المعقدة داخل الحزب، كتلك التي أدخلتها الصين في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، مكلفة أيضاً، كما تقيد مسؤولية التصرف التنفيذية.

والمشاركة في السلطة أيضاً تكون أقل احتمالاً عندما يمارس قائد منفرد بصورة غير متناسبة في حكومة غير منتخبة تأثيراً أكبر (عسكرياً، أو شعبياً، أو خلاف ذلك) من تأثير الآخرين. وعندما لا يكون الأمر كذلك، فإن الضوابط والتوازنات السياسية تبرز بصورة طبيعية بعدِّها نتيجة لتوازن القوة بين القادة. وعندما يكون توزيع القوة داخل مجموعة القيادة غير متوازن، كما في الصين في عهد ماو، فإنه من الصعب تأسيس ضوابط وتوازنات سياسية.

ولذلك، يجب أن لا يدهشنا أن تعزيز الصفقة الجديدة بين قيادة الحزب وكوادره لم يكن سهلاً، مع أن تعديلات تسعينيات القرن الماضي المهمة تُظهِر قدرة القيادة الصينية على التكيف لتغيير التحديات السياسية والاقتصادية. وعملت تلك التعديلات -تدهور مشاريع القرى والبلدات، وتدني الوصول إلى رأس المال، وانخفاض حصص الضرائب- على نقل الريوع الأساسية والسلطة من الموظفين المحليين. ولتخفيف خسارة الريوع بالنسبة للكوادر، عملت الحكومة المركزية على خصخصة ٢٥٠٠٠٠ مشروعاً صغيراً ومتوسطاً عام ١٩٩٧، حيث باعت الكثير منها إلى أعضاء الحزب بأسعار منخفضة. ومع ذلك، يبدو أن التأثير الصافي لهذه الإصلاحات زاد الأرباح النسبية لكوادر تعقب النشاطات المربحة سراً، الأمر الذي رتب تكاليف على

(١) الاستثناء هنا دافع آيديولوجي. وإلى المدى الذي يستطيع قادة الحزب معه استخدام الآيديولوجية لحشد المؤيدين، فإنهم يمكن أن يقدموا ريعاً مالياً أقل للمؤيدين.

المجتمع، وخصوصاً على الحزب. إن الفساد، واغتصاب الأرض، والافتقار إلى اليقظة فيما يتعلق بالتزويد بالسلع العمومية المحلية (التعليم، وسلامة البيئة وهكذا) هي النشاطات التي يمكن أن تتعقبها الكوادر المستاءة. والضوابط والتوازنات المؤسسية المعززة في القمة قد لا توازن الدوافع الضعيفة للسعي وراء الإدارة الجيدة على المستوى المحلي.

وبقدر ما عمل تغيير صفقة الكوادر والقيادة على إضعاف انضباط الكوادر والإدارة على المستوى المحلي، فإننا نتوقع رؤية بعض المواطنين يتفاعلون. ووفقاً لـــ هوانغ، فإن العدد الإجمالي للمظاهرات التي حدثت بين ١٩٩٣ و١٩٩٧ ارتفع من ٨٧٠٠ إلى ٣٢٠٠٠. وارتفعت حوادث الاضطراب الاجتماعي المعلنة رسمياً من ٥٨٠٠٠ عام ٢٠٠٣ إلى ٧٤٠٠٠ عام ٢٠٠٤. ويبدو أن هذه الزيادات ترتبط مباشرة بجهود الموظفين المحليين لزيادة ريوعهم، بما فيها تحويل الأرض بعيداً عن المزارعين إلى استعمالات صناعية وغيرها، وبالرقابة الضعيفة للانحطاط البيئي الذي تسببه المشاريع المحلية. فعلى سبيل المثال، أظهرت نتائج الدراسة التي قادها أنتوني هارفارد أن دعم الحكومة المركزية بقي "عالياً جداً" خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥؛ ولا يصح هذا بالنسبة للحكومات المحلية ("أشياء جيدة" ٢٠٠٦، ص ١٥). وفي تقريره إلى المؤتمر القومي السادس عشر في تشرين الثاني عام ٢٠٠٢، ألح جيانغ زِمِن "إذا لم نتخذ إجراءات صارمة ضد الفساد، فإن روابط اللحم والدم بين الحزب والشعب ستعاني كثيراً وسيكون الحزب في خطر فقدان مركز حكمه، أو ربما متجهاً إلى الانتحار" (يانغ ٢٠٠٤، ص ٢٥٧).

مبدئياً، يجب أن تكون القيادة قادرة على السيطرة على الفساد وعدم الأداء من قبل الكوادر المحلية. وفي الواقع، قامت الحكومة بزيادة مقاضاتها للفساد المحلي، مستهدفة، بصورة خاصة، الكوادر الكبيرة في حكومات الأقاليم، والولايات، ومظهرة نيتها لكبت الموظفين المحليين الذين يهملون واجباتهم أو يجمعون الريوع غير المشروعة على حساب قدرة الحزب لإنقاذ

النمو. كانت حصة أعضاء الحزب المنضبطين من الكوادر المتقدمة عام ٢٠٠٠ أعلى منها بثلاثة أضعاف عام ١٩٩٣. وفي كل سنة، منذ ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٠، كان حوالي ٤٠٠٠-٦٠٠٠ من الكوادر المتقدمة في مستويات الإقليم، أو الولاية، أو الريف يُعاقبون بموجب نظام لجنة التفتيش التأديبية DIC. وكانت الجرائم الاقتصادية، بما فيها الفساد، تشكل ٢٢% من القضايا التي سجلتها لجان التفتيش التأديبية على مستوى الأقاليم عام ١٩٨٧، لكن ٤٨% من القضايا سجلت عام ١٩٩٧؛ وتزايدت القضايا الكبيرة-تلك التي تتضمن أكثر من ١٠٠٠٠ يُوان- من ٦% إلى أكثر من ٢٠% عام ٢٠٠٠. ومن أولئك المذنبين الذين خضعوا لإجراء تأديبي، طُرِد ٢٥% من الحزب، وخضع ٦٩% لعقوبات حزبية أخف، وأحيل ٦% إلى القضاء (وِنْمان ٢٠٠٤).

لم تكن الحكومة مطلقة اليد هنا، فولاء الكوادر يستند إلى الشفافية التي يتم تقييمهم بها. ومن السهل تعزيز الشفافية عندما تكون الأهداف قليلة وسهلة التوثيق. ولكن عندما تكون الأهداف كثيرة وصعبة التنظيم، كما في حالة محاربة الفساد، فإن المقاضاة الهجومية للفساد تشكل خطراً يتمثل في وصم الكوادر للقيادة بالتعسف. فعلى سبيل المثال، لا تزال القيادة تحمِّل النمو الاقتصادي وخلق العمل عبئاً ثقيلاً. وفي حين يدخل السلام الاجتماعي وتحسين البيئة في برامج تقييم الكوادر، فإن النمو الاقتصادي هو العامل الأكثر أهمية. ودون تقويض الحكومة لوضوح العمليات المعيارية لترقية كل الكوادر، فإنها لا تستطيع بسهولة أن تعاقب تلك الكوادر التي نجحت فيما يخص النمو لكن كانت أقل نجاحاً في جوانب أخرى. وفي النتيجة، كانت المحاربة الصارمة للفساد متقطعة، وناقصة، وأحياناً مدفوعة سياسياً (يانغ ٢٠٠٤).

مهمة هي تكاليف الحملة الحربية السيئة ضد الفساد-أي، تكاليف إبعاد الكوادر. فالعلاقات مع الكوادر المحلية لا تزال توفر الأمن للمستثمرين من القطاع الخاص، وستضيع تلك العلاقات إذا تدنت مصداقية وعود القيادة للكوادر. فالكوادر المحلية التي تجمع الضرائب، مسؤولة عن القانون والنظام،

وتدير المهمات الأخرى الأساسية التي تصعب مراقبتها نيابة عن المركز. إضافة إلى ذلك، تعمل بعض الريوع المرهقة التي تكسبها الكوادر على ربطها بقوة أكبر بالحزب؛ ويمكن للكوادر كسب هذه الريوع فقط إذا بقي الحزب في السلطة وإذا بقيت الكوادر نفسها في الحزب.

ولكي يعوض الحزب عن زيادة مشكلات الإدارة على المستوى المحلي، عمل على تقوية المؤسسات للإشراف على الموظفين المحليين وقدم سبلاً موسعة للتعويض. وتعمل هذه المؤسسات كلها من أعلى إلى أسفل وتُبقي الإشراف على مهن الكوادر في أيدي القيادة. وهي أيضاً أسهل منالاً بالنسبة للأفراد من ذوي الموارد العالية والحصة الأكبر في النتاج: مكلفة هي متابعة الدعاوى القانونية، والسفر إلى بكين، وحظوة الوصول إلى الموظفين الملائمين. ولكن مؤسسات أسفل إلى أعلى لتقييم الكوادر المحلية، خصوصاً الانتخابات المحلية، فيتم اختيارها بطريقة تجريبية أكثر. وتتمتع هذه المؤسسات بمزية وضع مسؤولية معاقبة الكوادر بين أيدي المواطنين الأفضل اطلاعاً. ولكن هذه المؤسسات منيت بخسارة قاسية تمثلت بتحرير ترقية مهن الكوادر من قرارات قيادة الحزب العليا.

بصرف النظر عن التقييم الدقيق للإدارة الذي تمارسه الصين، فإنها جديرة بالملاحظة من أجل تعزيزها لمؤسسات تحسين الإدارة ودعم نمو عريض القاعدة. وهذا يميز الصين عن البلدان الأخرى التي تجري فيها انتخابات تنافسية، حيث يكون التعويل على تفضيل الأصدقاء أكثر تميزاً. فعلى سبيل المثال، نجحت المكسيك في عهد بروفيريو دياز في استخدام علاقات الصداقة (علاقات شخصية بين منظمي الأعمال والقادة السياسيين) لإيجاد استثمار ونمو. ولكن تركيز النمو الاقتصادي وتركيز المكافآت بين أصدقاء دياز أصبحت هدفاً للاشمئزاز، الذي بلغ أوجه أخيراً بالثورة المكسيكية في مطلع القرن العشرين[١] (هيبر، و رائو، و مورر ٢٠٠٣).

---

(١) انطلقت هذه الثورة عام ١٩١٠-المترجم.

ما الذي يحمله المستقبل

إن تجربتي الصين والهند تبرزان، أولاً، أهمية الإدارة للنمو، وثانياً، أهمية نتاجات ترتيبات الإدارة الجيدة، المؤسسية والسياسية، التي تمكِّن قادة الحكومة من قطع وعود موثوقة لجزء كبير من جماعة المواطنين. وقد بدأ كلا البلدين النمو فقط بعد تحسين بيئتيهما الإداريتين من المستويات الدنيا. ومع أن نتاجات الإدارة في كلا البلدين كانت عادية، فإنهما بيَّنا التحديات المتمثلة في تحقيق حتى النتاجات العادية، سواء في البلدان التي تجري فيها انتخابات تنافسية أو تلك التي لا تجري فيها مثل تلك الانتخابات. وقد حققت الصين توازناً دقيقاً بين إرضاء أعضاء الحزب والسكان ككل، على الرغم من تنافس التنظيم المؤسسي بين القادة في قمة الحزب، ذلك التنافس الذي كان بعيداً عن القادة في البلدان الأخرى. وفي الهند، تقدمت الإدارة على الرغم من شبح السياسات النفعية التي كانت تضعف الدوافع السياسية للمحافظة عليها. وقد ركز كلا البلدين على دور الضوابط والتوازنات السياسية، سواء بين الأحزاب أو فروع الحكومة، كما في الهند، أو بين الكتل الحزبية، كما في الصين.

كان تواصل نجاح الإدارة الصينية في موازنة الطلبات الشعبية والكادرِية مدخلاً رئيساً لتحقيق نتاجات إدارة متوسطة. فعندما ترتفع الأجور والفوائد الاستثنائية من هبوط الأسواق الكبير، فإن الإدارة الأفضل تبقى المدخل الرئيس لمواصلة سرعة النمو. وهذا يتطلب أن تنجح القيادة إلى حد أبعد في تحسين برنامجها بخصوص التنظيم المؤسسي للقيود داخل الحزب على انتهازية موظفي الحكومة. فعلى سبيل المثال، مارست مؤتمرات الشعب المحلية والقومية تأثيراً متزايداً في وضع القوانين، وتصديق التعيينات، ومراجعات الميزانية والسياسة، ومراقبة سلوك الوكالات والموظفين والإشراف عليه (واينغ ٢٠٠٦). ودليل زيادة أهمية تلك المؤتمرات هو عدد سكرتيري الحزب الإقليميين الذين يرئسون مؤتمرات الشعب الإقليمية-عدد

ارتفع من ١٣ من أصل ٣١ عام ١٩٩٨ إلى ٢٣ من أصل ٣١ عام ٢٠٠٣ (يانغ ٢٠٠٤). وستعتمد نتاجات الإدارة المستقبلية على مقدار ما تستطيع هذا المؤسسات توفيره من زيادة الأمن للمستثمرين والمواطنين دون تعريض مكافآت كوادر الحزب الشيوعي الصيني للخطر.

عندما يحول الحزب الشيوعي الصيني الريوع والإشراف بعيداً عن الكوادر المحلية، فإنه يترتب عليه تزويدهم بمكافآت استثنائية، تتجاوز ما يستطيعون تحقيقه خارج الحزب. فعلى سبيل المثال، بقدر ما يتطلبه تنظيم مؤسسي أكبر من زيادة الإجراءات الهجومية الصارمة على الفساد أو إخضاع الكوادر المحلية لمحاكم مؤتمرات الشعب المحلية، يمكن أن تكون زيادة التعويض مطلوبة للمحافظة على ولاء الكوادر. فقد حققت سنغافورة نجاحاً كبيراً باستخدام هذا النموذج.

إن استقرار الكوادر والقيادة ترتكز أيضاً على رسوخ الحزب. فإذا واجهت الحكومة صدمات شعبية قاسية، أو تزايد الاضطراب الاجتماعي بسرعة أكبر مما يمكن للحكومة أن تتحرك لإعادة التفاوض على عقد الكوادر والقيادة لتحسين الإدارة المحلية، فإن ثمن ولاء الكوادر سيرتفع، مما يجعل تحسين الإدارة أكثر صعوبة. إن مقاربة الصين الحذرة للتغيير الكبير في السياسة الاقتصادية الكلية، كإصلاح قطاع التمويل أو تقلب أسعار الصرف، تبرز حساسيتها للصدمات الشعبية، كتلك التي تسرِّعها الأحداث الاقتصادية المعاكسة أو فزع المواطنين غير المتوقع من جوانب خاصة لسياسة الحكومة. وتُظهِر تجربة عام ١٩٨٩ أيضاً أن ردود الفعل على الصدمات الشعبية كانت موجهة إلى القطاع الخاص المحلي: بعد أحداث ميدان تايْنِنْمِن في ذلك العام، انحرف، إلى حد مثير، الموقف الرسمي نحو منظمي العمل في القطاع الخاص (هوانغ ٢٠٠٣). وبقدر ما يعتمد النمو على الاستثمار الخاص، كما يجري إلى مدى أبعد بكثير في الصين اليوم، أكثر مما فعله عام ١٩٨٩، فإن تحولاً استراتيجياً كهذا سيمارس تأثيراً محسوساً أكثر في النمو والاستثمار.

والهند أيضاً تمتعت بموهبة مؤسسات خارجية ذات مصداقية-ضوابط وتوازنات سياسية، على سبيل المثال، لا تعتمد على أي حزب بالذات. وكانت هذه المؤسسات كافية لإنتاج إدارة متوسطة حتى في مواجهة الصدمات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي. ولا يُحتمَل أن تطرح الصدمات الاقتصادية والسياسية تهديداً خاصاً للحكومة والنمو في الهند. ولكن في مواجهة عدم كمال السوق السياسية، فإن الضوابط والتوازنات السياسية التي تشكل المدخل إلى حقوق الملكية الآمنة في الهند تشكل أيضاً عائقاً في سبيل الإصلاح. والمسألة الرئيسة بالنسبة للمستقبل هي تحسين الإدارة والسياسة بوجه عام: انفتاح أكبر للاقتصاد يسمح بإدخال أكثر، ومزيد من التجديد، ومشاركة أوسع عبر كل الأسواق. وقد عمل عدم كمال السوق السياسية على تخفيض الدفعات الانتخابية لمتابعة هذا البرنامج. وتتآمر التركيبات الاجتماعية التي يمزقها الانقسام، ونقص التعليم، والعزل، والفقر بالذات على حمل المقترعين على الاستجابة بالدرجة الأولى للوعود النفعية والإعانات التي تسهل مراقبتها.

ولكن الهند أيضاً باشرت برنامجاً واسعاً للاّمركزية، يؤسس لانتخابات محلية ويضع إيرادات أكبر ومسؤوليات الخدمات العامة في أيدي الحكومات المحلية. وجربت، بشكل هجومي، مع المؤسسات لحمل المحرومين إلى السياسة، بما في ذلك المقاعد المقصورة على مجالس الحكومات المحلية للنساء والطبقات الدنيا. وحافظت الحكومات المحلية الجديدة على وعودها بالتغلب على بعض العقبات لتحسين الإدارة -على سبيل المثال، بإزالة بعض حواجز المعلومات التي تجعل تكوين المسؤولية الانتخابية صعباً على المستويات العليا للحكومة.

وأخيراً، قدمت الهند والصين إشارات مشجعة لحلقة جديدة، إشارات إلى أن النمو يمكن أن يحث إصلاحات الإدارة في بلدان قادرة أيضاً على تحقيق مستوى معتدل للإدارة تبدأ به. واحتج ولكنسون (٢٠٠٦-ب) بأن النمو في الهند يخلق، كما يبدو، أنصاراً أقل تحملاً للإغراءات السياسية . وفي الصين، أعطى النمو في تسعينيات القرن الماضي قيادة الحزب الشيوعي ثقة كافية

بالاستحسان العام الذي يحظى به الحزب إلى حد أنه غامر بفتح الاقتصاد على الاستثمار الخاص وصرامة الإجراءات بالنسبة لفرط السعي وراء الريوع من قبل أعضاء الحزب في تسعينيات القرن الماضي. وخول القيادة بمطالبة الكوادر بما هو أكثر من النمو، حيث كان تقسيم الأرباح سهلاً بين أعضاء الحزب والمواطنين على نطاق أوسع؛ وتبني خدمات عامة من نوعية أعلى، وتخفيف التلوث، وإدارة محلية للأراضي أكثر شفافية، حيث يكون التقاسم أكثر صعوبة.



مراجع

- دارون أسيموغلو، وجيمس إيه روبنسون ٢٠٠٦، الأصول الاقتصادية للدكتاتورية والديموقراطية. نيويورك: مطبعة جامعة كمبردج.
- فيليب أغيون، وإيفا كارولي، ووسيسيليا غراسيا-بنيالوزا ١٩٩٩، "التفاوت والنمو الاقتصادي: توقعات نظريات النمو الحديث" مجلة الأدب الاقتصادي ٣٧ (٤): ١٦١٥-١٦٦٠.
- أم أس ألووااليا. ٢٠٠٠. "الأداء الاقتصادي للولايات في فترة ما بعد الإصلاحات". الأسبوعية الاقتصادية والسياسية، ٦ مايس، ١٦٣٧-١٦٤٨.
- "مكيفات الهواء "ويلت" تحت الانفجار البارد للتنافس في الصين". ٢٠٠٥. فايننشال تايمز، ٢٤ أيلول.
- جوشوا إيزنمان، و جيِوُو لي ٢٠٠٥. "احتياطيات عالمية: الحيطة إزاء الآراء المركنتيلية، نظرية ودليل". ورقة عمل ١١٣٦٦، المكتب القومي للبحث الاقتصادي، كمبريدج، ماساشوستس.
- آلِن فرانكلين، وجون قاين، وميجن قاين ٢٠٠٥. "النظام المالي في الصين: الماضي، والحاضر، والمستقبل". نسخة فوتوغرافية. مدرسة وورتن، فيلادلفيا.
- أميل يورام، وفرانك كوول ١٩٩٩. التفكير بشأن التفاوت: القرار الشخصي وتوزيعات الدخل. كمبردج، المملكة المتحدة، مطبعة جامعة كمبردج.
- "ألفا ديلتا". ٢٠٠٦. فايننشال تايمز، ٨ مايس.
- "أمر سياسي وأخلاقي ملح". ٢٠٠٦. فايننشال تايمز، ٢٤ نيسان.

- براساد أنانتاكريشنن، وسونالي جين -شندرا. ٢٠٠٥. "التأثير على الهند لتحرير التجارة في قطاع النسيج واللباس". ورقة عمل ٢١٤/٠٥، صندوق النقد الدولي، واشنطن دي سي.
- أم أندو، وأف كيمورا. ٢٠٠٣. "تكوين الإنتاج العالمي وشبكات التوزيع في شرق آسيا". ورقة عمل ١٠١٦٧، المكتب القومي للبحث الاقتصادي، كمبريدج، ماساشوستس.
- أرورا أشيش، وسوما آثري. ٢٠٠١. "صناعة البرمجيات والنمو الاقتصادي في الهند". ورقة مناقشة ٢٠/٢٠٠١، جامعة الأمم المتحدة/ المعهد العالمي لبحث اقتصادات التنمية، هلسنكي.
- أرورا أشيش، وألفونسو غامبرديلا. ٢٠٠٤. "عولمة صناعة البرمجيات: توقعات وفرص البلدان المتقدمة والنامية". ورقة عمل ١٠٥٣٨، المكتب القومي للبحث الاقتصادي، كمبردج، ماساشوستس.
- "محاولة ثورة الصلب" ٢٠٠٥. الصين التجارية، ٢٣ نيسان.
- أُو شَنّ شونغ، ودجي فيرنون هندرسون. ٢٠٠٦. "كيف تحد قيود الهجرة من التكتل والإنتاجية في الصين". مجلة اقتصادات التنمية ٨٠: ٣٥٠-٣٨٨.
- "Automotive" ٢٠٠٦. الصين التجارية، ٥ حزيران.
- بي شونغ -إن ٢٠٠٦. "النظام المالي المحلي وتدفقات رأس المال: الصين". ورقة عمل أساسية بخصوص الرقص مع العمالقة: الصين، والهند، والاقتصاد العالمي. معهد الدراسات السياسية والبنك الدولي، واشنطن دي سي.
- كارثِك بالاكريشنان، وأنانث آير، وسردار سيشادري، وأنشول سيهوبوري. ٢٠٠٦. "الهند تزود الصين بالسيارات عند تقاطع الطرق". نسخة مصورة. جامعة بيردو، لافاييت الغربية، أنديانا.
- أبيجِت بانرجي، وشوان كول، وإستر دَفلو. ٢٠٠٣. "تمويل المصارف في الهند". نسخة مصورة. دائرة الاقتصاديات، معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، كمبريدج.

- أبيجِت بانرجي، وتوما بكتي. ٢٠٠٣. "الدخل الهندي الأعلى: ١٩٥٦-٢٠٠٠". نسخة مصورة. دائرة الاقتصاديات، معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، كمبردج.
- بي باردِن. ٢٠٠٥. "طبيعة المعارضة للإصلاحات الاقتصادية في الهند". الأسبوعية الاقتصادية والسياسية، ٢٦ تشرين الثاني.
Htpp://www.epw.org.in/showarticles.php?root=2005&leaf=11&filename=9388&filetap=html
- بِك ثورستِن، وجورج آر كلارك، وألبيرتو غروف، وفيليب إي كيفر، وباترِك بي وولش. ٢٠٠١. "وسائل جديدة في الاقتصاد السياسي المقارن: قاعدة بيانات المؤسسات السياسية". مجلة البنك الدولي الاقتصادية ١٥ (١): ١٦٥-١٧٦.
- بِك ثورستِن، وآسلي ديمرجوك-كَنْت، وروس لِفِن. ٢٠٠٦. "قاعدة بيانات حديثة حول التنمية والهيكل المالي (١٩٦٠-٢٠٠٤) ". ورقة عمل بحث سياسي ٢١٤٦، البنك الدولي، واشنطن دي سي.
- سي فْرِدّ برغستِن، وبيتس جِلّ، ونيكولاس لاردي، ودرِك دجي متشل. ٢٠٠٦. الصين: الميزانية العامة: ما الذي يحتاجه العالم ليعرف اليوم عن ظهور قوة عظمى. نيويورك: معهد الشؤون العامة لمركز الاقتصادات الدولية للدراسات الاستراتيجية والدولية.
- سورجِت بالا. ٢٠٠٢. لنتصور أنه ليس هناك ريف: فقر، وتفاوت ونمو في عصر العولمة. واشنطن دي سي: معهد الاقتصاديات الدولي.
- "لاعبون كبار في شراء تصميم الشرائح في الهند". ٢٠٠٦. مسيرة طيف معهد مهندسي الكهرباء والالكترونيات.
- أوليفر بلانشرد، و فرنسيسكو غايْفازي. ٢٠٠٥. "إعادة توازن النمو في الصين: مقاربة ثلاثية". ورقة عمل ٠٥-٣٢، معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، كمبريدج.

- برتش بتروليوم. ٢٠٠٦. تكميم الطاقة: المجلة الإحصائية للطاقة العالمية ٢٠٠٦".

http://www.bp.com/statisticalrevie

- آر برادلي. ٢٠٠٢. "تحويل طريقة استخدامنا للطاقة". قُدِّم في أسبوع الطاقة البنك الدولي، واشنطن دي سي، ٦-٨ آذار.
- كيتَر دجي براندون، وكيرستِن هومان. ١٩٩٥. "كلفة الكسل". وثيقة داخلية، وحدة بيئة جنوب آسيا، البنك الدولي، واشنطن دي سي.
- لي برانستيتر، ونيكولاس لاردي. ٢٠٠٦. "الصين تعتنق العولمة". ورقة عمل ١٢٣٧٣، المكتب القومي للبحث الاقتصادي، كمبردج، ماساشوستس.
- بول براس أر. ١٩٩٠. سياسات الهند منذ الاستقلال. تاريخ كمبردج الجديد حول الهند، المجلد ١٤ .١. كمبريدج، المملكة المتحدة؛ مطبعة جامعة كمبريدج.
- جون بريسكو. ٢٠٠٥. منشط لمستقبل المياه الهائجة. واشنطن دي سي: البنك الدولي.
- هاري برودمان. ٢٠٠٧. طريق الحرير في أفريقيا: الحدود الاقتصادية للصين والهند. واشنطن دي سي، البنك الدولي.
- مايكل برونو، ومارتن رافليون، ولين سكوايْر. ١٩٩٨. "العدالة والنمو في البلدان النامية: وجهات نظر قديمة وحديثة حول قضايا السياسة". في توزيع الدخل والنمو عالي النوعية، تحرير فيتو تانزي، و كي-يونغ شو. كمبريدج، ماساشوستس: معهد تكنولوجيا ماساشوستس.
- وليم بيرد، وألِن جِلْب. ١٩٩٠. "صناعة البلدات والقرى والصناعة الخاصة في الإصلاح الاقتصادي في الصين". أوراق عمل البحث السياسي والشؤون الخارجية ٤٠٦ (نيسان)، البنك الدولي، واشنطن دي سي.
- ريكارد كابِليرو، وإيمانوويل فاري، وبيير-أوليفرغورنشاز. ٢٠٠٠. "نموذج توازن اختلالات التوازن العالمية وأسعار الفائدة المنخفضة".

ورقة عمل ١١٩٩٦، المكتب القومي للبحث الاقتصادي، كمبريدج، ماساشوستس.

- هونغن كاي، و هانمنغ فانغ، و لِكْسِن كولِن سو. ٢٠٠٥. "حكومة أكل، وشراب، وشركات: تحقيق حول الفساد من تكاليف الضيافة والسفر للشركات الصينية". ورقة عمل ١١٥٩٢، المكتب القومي للبحث الاقتصادي، كمبريدج، ماساشوستس.
- وليم أل شامايدس، وأتش يو، وأس سي ليو، وأم بيرغِن، وإكس زهاو، وأل ميرنس، وجي وانغ، وسي أس كيانغ، وآر دي سيلور، وسي ليو، وواي هوانغ، وإيه شتاينر، وأف جيورجي. ١٩٩٩. "دراسة حالة تأثيرات الهباء الجوي والضباب الإقليمي على الزراعة: فرصة لتحسين مردودات المحاصيل في الصين من طريق كوابح الانبعاثات؟" إجراءات الأكاديمية القومية للعلوم ٩٦ (٢): ١٣٦٢٦-١٣٦٣٣.
- ماركوس شمعون، وإسوار براساد. ٢٠٠٥. "محدِّدات الادخار العائلي في الصين". نسخة مصورة. صندوق النقد الدولي، واشنطن دي سي.
- سارة شان، وكوينغيانغ غو. ٢٠٠٦. "الاستثمار في داخلية بلاد المهاجرين في الصين". مجلة الشرق الأقصى الاقتصادية، مايس.
- سودِب شادوري. ٢٠٠٤. "الصناعة الصيدلانية". في هيكل الصناعة الهندية، تحرير، سَبِير غوكان، وأنينديا سنّ، وراجندرا آر فيديا. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.
- جياهو شي، وينغي قاين. ١٩٩٨-أ. "حقوق الملكية غير الآمنة وملكية الحكومة للشركات". مجلة الاقتصاديات الفصلية ١١٣ (٢): ٤٦٧-٤٩٦.
- ١٩٩٨-ب. "البيئة المؤسسية، والحكومة الجماعية، وحكم الشركات: فهم مشاريع البلدات والقرى في الصين". مجلة القانون، والاقتصاديات والتنظيم ١٤ (١): ١-٢٣.
- جاين شنّ، وبيلتون أم فلايشر. ١٩٩٦. "تفاوت الدخول الإقليمية والنمو الاقتصادي في الصين". مجلة الاقتصاديات المقارنة ٢٢: ١٤١-١٦٤.

- كّنّ شنّ، ومارتن كيني. "معاهد بحث الجامعات وأنظمة التجديد الإقليمية: حالتا بكين وشنزن". التنمية العالمية.
- شاوْهوا شنّ، ومارتن رافليون. ٢٠٠٤. "كيف أكل معدمو العالم منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي؟" مراقب البحث في البنك الدولي ١٩ (٢): ١٤١-١٧٠.
- ٢٠٠٦. "مقارنات التفاوت والفقر بين الاستهلاك والدخل". نسخة مصورة. جماعة بحث التنمية، البنك الدولي، واشنطن دي سي.
- شاوْهوا شنّ، ومارتن رافليون، ويوجوان يانغ. ٢٠٠٦. "ديبيو: الدخل الأدنى المضمون في مدن الصين؟" ورقة عمل بحث سياسي ٣٨٠٥، البنك الدولي، واشنطن دي سي.
- "تبدو الصين كبيرة على الحد الصيدلاني في الهند". ٢٠٠٦. http://www.bain.com/bainweb/publivations/in-the-detail-asp?id=24912&menu-url=for-the-media-asp.
- "يمتلك قطاع الأدوية الصيدلانية في الصين إمكانية غير محققة". ٢٠٠٥. أناليتيكا أكسفورد، ٨ أيلول.
- "نجاح التكنولوجيا العالية في الصين غير واضح لجهة امتياز الاختراع". ٢٠٠٥. فايننشال تايمز، ٢٥ تشرين الأول.
- "الصين: نقص المياه يطرح أخطاراً مهمة". ٢٠٠٦. أناليتيكا أكسفورد، ١٣ شباط.
- "قطب الثلاجات الصينية يصبح ملكية حارة". ٢٠٠٥. فايننشال تايمز، ١٨ تشرين الثاني.
- الملخص الإحصائي الصيني. ٢٠٠٥. بكين: مطبعة الإحصاء في الصين.
- دونالد كلارك، وبيتر موريل، وسوزان وايتنغ. ٢٠٠٦. " دور القانون في التنمية الاقتصادية في الصين". بحث عمل في القانون العام والنظرية القانونية ١٨٧، جامعة جورج واشنطن، واشنطن دي سي.

- جورج آر كلارك، وسْكوت دجي وولستِن. ٢٠٠٦. "هل تزيد الانترنيت التجارة؟ دليل البلدان المتقدمة والنامية". "التحقيق الاقتصادي ٤٤ (٣): ٤٦٥ -٤٨٤.
- آرِن دجي كوهين، وأنْش روزا أندرسون، وبارت أوسترو، وكيران ديفباندي، وميتشل كرزيزانوفسكي، ونينو كنزلي، وكريستين غتشميدت، وأردِن بوب، وإيزابيل روميو، وجوناثان أم سامِت، وكيرك سمِثّ. ٢٠٠٤. "تأثيرات نسبة وفيات تلوث الهواء المديني". في قياس مقارن للأخطار الصحية: العبء العالمي والإقليمي للمرض الذي يمكن عزوه إلى عوامل خطر رئيسة، المجلد ٢، تحرير ماجد أم إزاتي، وإيه دي لوبيز، وإيه رودجرز، وسي دجي أل موراي، ١٣٥٣-١٤٣٣.. جنيف: منظمة الصحة العالمية.
- سيمون كومندر، وروبا شاندا، وماري كنغسنيمي، وأل ألِن ونترز. ٢٠٠٤. "هل يجب أن تكون الهجرة الماهرة هجرة أدمغة؟ دليل من صناعة البرمجيات الهندية". ورقة مناقشة ١٤٢٢، معهد دراسة العمل، بون، ألمانيا.
- رتشارد أن كوبر. ٢٠٠٦. "ما مدى اندماج العمالة الصينية والهندية في الاقتصاد العالمي؟" بحث أساسي للـــ رقص مع العمالقة: الصين، والهند، والاقتصاد العالمي. معهد الدراسات السياسية والبنك الدولي، واشنطن دي سي.
- جيني كوربِت، وتِمّْ جنكنسون. ١٩٩٦. "تمويل الصناعة ١٩٧٠-١٩٨٩: مقارنة عالمية". مجلة الاقتصادات اليابانية والعالمية ١٠: ٧١-٩٦.
- رينو كريسيوس، وجان-تشارلز هوركيد، و أوليفر ساسي، وسندرين ماثي، ومريم حمدي شريف. ٢٠٠٦. "IMACLIM-R[1]: إطار نمذجة

---

(١) IMACLIM-R: نموذج بحث النمو التكراري الديناميكي متعدد القطاعات متعدد المناطق (١٢ قطاعاً و١٢ منطقة). يقدم مشورة وإطاراً اقتصادياً كلياً لتحليل العلاقات بين الاقتصاد وقطاعات الطاقة ، إلخ....-المترجم.

لقضايا التنمية القابلة للاستمرارية". بحث أساسي لـــ الرقص مع العمالقة: الصين، والهند، والاقتصاد العالمي. معهد الدراسات السياسية والبنك الدولي، واشنطن دي سي.

- سسميتا داسغوبتا، وهوْا وانغ، و ديفيد ويلر. ١٩٩٧. "بقاء النجاح: الإصلاح السياسي ومستقبل التلوث الصناعي في الهند". ورقة عمل بحث سياسي ١٨٥٦، البنك الدولي، واشنطن دي سي.
- غوراف دات، و مارتن رافليون. ٢٠٠٢. "هل تخلى النمو الاقتصادي ما بعد الإصلاح في الهند عن الفقراء؟" مجلة التوقعات الاقتصادية ١٦ (٣): ٨٩-١٠٨.
- أنتوني دِكوستا. ٢٠٠٦. "الصادرات، وترابطات الجامعات والصناعة، وتحديات التجديد في بنغالور، الهند". ورقة عمل بحث سياسي ٣٨٨٧، البنك الدولي، واشنطن دي سي.
- آنغوس ديتون. ٢٠٠١. "تقديرات الفقر الهندية المعدلة ١٩٩٩-٠٠". نسخة مصورة. برنامج بحث في دراسات التنمية، جامعة برنستون، برنستون نيوجرسي.
- ٢٠٠٥. "قياس الفقر في عالم نامٍ (أو قياس النمو في عالم فقير) ". مجلة اقتصاديات وإحصائيات ٨٧ (١): ١-١٩.
- آنغوس ديتون، وجين دريز. ٢٠٠٢. "الفقر والتفاوت في الهند: إعادة تحقيق". الأسبوعية الاقتصادية والسياسية، ٧ أيلول ٣٧٢٩-٣٧٤٨.
- آنغوس ديتون، وفاليري كوزيل. ٢٠٠٥. مناقشة الفقر الهندي الكبير. دلهي، الهند: مكميلان.
- روبرت ديفلِن، وأنتوني إستفاديوردال، وآندرس رودريغوز-كلير. ٢٠٠٦. بروز الصين: الفرص والتحديات لأمريكا اللاتينية والكاريبي. كمبريدج، ماساشوستس: مركز ديفيد روكفلر، جامعة هارفارد.

- دائرة التنمية الدولية DfID. ٢٠٠٥. "تأثير النمو الصيني والهندي وتحرير التجارة في الفقر في أفريقيا". DCP 70 [(١)]، التقرير الأخير، لندن.
- باتينا ف ديمرنن، تحرير. التجارة العالمية، والمساعدة، والإنتاج: قاعدة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية. لافاييت الغربية، انديانا: مركز تحليل التجارة العالمية، جامعة بيردو.
- ديفيد دولَر، وآرت كراي. ٢٠٠٦. "لا المقترض ولا المُقرِض: هل كون وضع الأصول الأجنبية الصافية صفراً يخلق وعياً اقتصادياً؟" مجلة الاقتصادات النقدية ٥٣ (٥): ٩٤٣-٩٧١.
- مايكل دُولي، وديفيد فولكرتس لانداو، وبيتر غيربر. ٢٠٠٣. "مقالة حول نظام بريتون وودز المنتعش". ورقة عمل ٩٩٧١، المكتب القومي للبحث الاقتصادي، كمبريدج، ماساشوستس.
- جين دريز، وأمارتيا. ١٩٩٥. الهند: التنمية الاقتصادية والفرصة الاجتماعية. دلهي، الهند: مطبعة جامعة أكسفورد.
- بي دوتا. ٢٠٠٥. "أخذ تفاوت الأجور في الهند في الحساب". ورقة عمل وحدة بحث الفقر ٢٩، دائرة الاقتصاديات، جامعة سَسِكْس، المملكة المتحدة.
- جيمس إيه إدموندز، وأم وايز، ودي بارنز. ١٩٩٥. "اندماجات الكربون: كلفة اتفاقيات الطاقة وفعاليتها بالنسبة لتغيير مسارات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الجوي". سياسة الطاقة ٢٣: ٣٠٩-٣٣٦.
- جيمس إيه إدموندز، وأم إيه وايز، وسي مكْراكِن. ١٩٩٤. "تقنيات الطاقة المحسنة وتغير المناخ: تحليل يستخدم نموذج تقييم التغير العالمي GCAM". مختبر شمال شرق المحيط الهادي، رِتشلاند، واشنطن.

(١) قد تكون هذه الأحرف اختصاراً لعبارة "دائرة حماية المستهلك deparement consumer protection - المترجم.

- باري إتشنغرين. ٢٠٠٤. لختلالات التوازن العالمية ودروس بريتون وود." ورقة عمل١٠٤٩٧، المكتب القومي للبحث الاقتصادي، كمبردج، ملساشوستس.
- باري إتشنغرين، وببيِت لُونْغنْارومنتشي. ٢٠٠٤. "لماذا لا تمتلك آسيا أسواقاً أكبر للسندات"؟ قُدِّم في مؤتمر جامعة كوريا/بنك تسوية الخلافات الدولية، "بحث أسواق السندات الآسيويوية"، سيئول، آذار.
- باري إتشنغرين، ويونغ شول بارك. ٢٠٠٣. "لماذا يكون التكامل المالي في آسيا أقل منه في أوروبا"؟ ورقة عمل PEIF-40، معهد الدراسات الأوروبية، جامعة كاليفورنيا، بيركلي.
- البنك المركزي الأوروبي. ٢٠٠٦. "تراكم الاحتياطيات الأجنبية". بحث عرضي ٤٣، لجنة العلاقات الدولية، فرانكفورت، ألمانيا.
- سيمون دجي إيفنِت، وأنتوني دجي فِينَبْلْز. ٢٠٠٢. "زيادة الصادرات في البلدان النامية: دخول الأسواق والتدفقات التجارية ثنائية الجانب". http://www.alexandria.unisg.ch/publikationen/22177
- جوزيف بي أتش فان، وراندِل مورك، و لِكْسِن كولِن سو، وبرنارد يونغ. ٢٠٠٦. "هل تجتذب ’الحكومة الجيدة‘ رأس مال أجنبياً؟ تفسير تدفق الاستثمار الخارجي المباشر الاستثنائي". بحث أساسي للـــ رقص مع العمالقة: الصين، والهند، والاقتصاد العالمي. معهد الدراسات السياسية والبنك الدولي، واشنطن، دي سي.
- شنغن فان. ١٩٩١. "تأثير التغيير التكنولوجي والإصلاح المؤسسي في النمو في الزراعة الصينية". المجلة الأمريكية للاقتصادات الزراعية ٧٣: ٢٦٦-٢٧٥.
- منظمة الزراعة والغذاء FAO. ٢٠٠٦. "النمو السريع لدروس الاقتصادات الآسيوية المختارة ومضامينه بالنسبة للأمن الزراعي والغذائي: الصين والهند". المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي. بانكوك: FAO.

- ديانا فاريل، وأنيتا مرشيفا كي. ٢٠٠٥. "تخلف النظام المالي في الهند." أسبوعية مَكنسي ٢.
- هانس فير، و سابين جوكِش، و لورانس كوتليكوف، "هل تأكل الصين وجبة غذائنا أم تصطحبنا لتناول هذه الوجبة في الخارج؟ محاكاة تحول المسارت الديموغرافية، والمالية، والاقتصادية للولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان، والصين". في السياسة المالية والإدارة في شرق آسيا، تحرير، تاكاتوشي إيتو وأندريو روز. شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو.
- خوان أنتونيو فرنانديز، ولوري أندروود. ٢٠٠٦. كبير الإداريين[1] CEO في الصين. سنغافورة: جون وايْلي وأولاده.
- "تظهر الأرقام الصين بعدِّها مصدِّراً صافياً للسيارات." ٢٠٠٦. فايننشال تايمز ١١ شباط.
- بِلتون فلايشر، زياوجن وانغ. "فوارق المهارة، تعود إلى التعليم المدرسي وتجزئة السوق في اقتصاد التحول: حالة البر الرئيس في الصين". مجلة اقتصادات التنمية ٧٣: ٣١٥-٣٢٨.
- فرانسين أر فرانكل. ٢٠٠٥. الاقتصاد السياسي في الهند ١٤٧-٢٠٠٤: الثورة التدريجية. نيو دلهي: مطبعة جامعة أكسفورد.
- كارولين فروند، وكاغلر أوزدن. ٢٠٠٦. " تأثير الصادرات الصينية على تجارة أمريكا اللاتينية مع العالم". نسخة مصورة. البنك الدولي، واشنطن دي سي.
- إدوارد فردّمان، وبروس جيلي، تحرير. ٢٠٠٥. عمالقة آسيا: مقارنة الصين والهند. نيويورك، بالغريف مكميلان.
- مساهيسا فوجيتا، ونبواكي هماغوشي. ٢٠٠٦. "العصر القادم للصين زائد واحد: التقدير المحتمل الياباني حول شبكات الإنتاج الآسيوية".

(١) أو اتحاد منظمات المستخدمين Confederation of employee organizations -المترجم.

بحث أساسي للـــ رقص مع العمالقة: الصين، والهند، والاقتصاد العالمي. معهد الدراسات السياسية والبنك الدولي، واشنطن دي سي.

- كيلي سِمْس غالغر. ٢٠٠٦. "حدود قفزة الضفدع في تقنيات الطاقة؟ دليل من صناعة السيارات الصينية". سياسة الطاقة ٣٤ (٤): ٣٨٣-٣٩٤.
- سكوت جيلباتش، وفيليب كيفر. ٢٠٠٦. "التزامات معقولة في الأنظمة الأوتوقراطية". نسخة مصورة. جامعة وِسْكِنْسِن-مادِسِن.
- هانس جنبرغ، وروبرت ماكْكولي، ويانغ شول بارك، وأفيناش برسود. ٢٠٠٥. الاحتياطيات الرسمية وإدارة العملة في آسيا: الأسطورة، والواقع، والمستقبل: لندن: مركز بحث السياسة الاقتصادية.
- غوش مادوسدِن. ٢٠٠٦. "الإصلاح الاقتصادي، والنمو والاختلاف الإقليمي في الهند". نسخة مصورة. جامعة فيسفا-بارتي، البنغال الغربي، الهند.
- بي جلّ. ٢٠٠٦. "التحول الداخلي في الصين: دمقرطة أم فوضى؟" في الصين: الميزانية العامة: ما الذي يريد أن يعرفه العالم الآن عن بروز قوة عظمى، تحرير، سي فردّ برغستِن، وبيتس جلّ، ونيكولاس لاردي، ودِرِك دجي متشل، الفصل الثالث. نيويورك: معهد الشؤون العامة لمركز الاقتصادات الدولية للدراسات الاستراتيجية والدولية.
- "التحول العالمي". ٢٠٠٦. الصين التجارية، ١٩ حزيران.
- سَبير غوكرن، واننْديا سِنّ، وراجندرا آر فيديا. ٢٠٠٤. هيكل الصناعة الهندية. نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد.
- سَبير غوكرن، وراجندرا آر فيديا. ٢٠٠٤. "صناعة مكونات السيارات". في هيكل الصناعة الهندية، تحرير، سَبيرغوكرن، وأَنِنْديا سنّ، وراجندرا آر فيديا. نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد.
- أندريا غولدشتاين، ونيكولاس بينود، وهلموت رايزن، وسياوباو شنّ. ٢٠٠٦. "نهوض الصين والهند: ماذا يحمل لأفريقيا؟" مركز التنمية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، باريس.

- موريس غولدشتاين، ونيكولاس لاردي. ٢٠٠٥. "دور الصين في نظام برتن وود المنتعش: حالة الهوية الخطأ". ورقة عمل ٠٥-٢، معهد الاقتصاديات الدولية، واشنطن دي سي.
- مارفن غودفرِند، وإسوار براساد. ٢٠٠٦. "إطار لاستقلال للسياسة النقدية في الصين". ورقة عمل ٠٦/١١، صندوق النقد الدولي، واشنطن دي سي.
- "اشياء جيدة في الرزم بالغة الصغر". ٢٠٠٦. الإكونومست، ٢٥ آذار، ١٤-١٦.
- جيمس غوردِن، و بونام غوبا. ٢٠٠٥. "فهم ثورة الخدمات في الهند". في التجربة الحالية للصين والهند مع الإصلاح والنمو، تحرير، واندا تسنغ، وديفيد كووِن. نيويورك، بلغريف مكميلان.
- حكومة الهند، وزارة الطاقة. ٢٠٠٣. "إحصائيات ٢٠٠٣."

Htpp://powermin.nic.in/jsp-servlets/internal.jsp

- حكومة الهند، لجنة التخطيط. ٢٠٠٢. رؤية الهند ٢٠٢٠. نيودلهي.
- شيري غريس. ٢٠٠٥. "إيجاز بحث لدائرة التنمية العالمية: يجدد المعلومات حول الصين والهند والوصول إلى الأدوية". لندن، دائرة التنمية الدولية.
- ستيفن هيبر، وأرماندو رازو، ونويل مورر. ٢٠٠٣. سياسات حقوق الملكية: استقرار سياسي، والتزامات معقولة، ونمو اقتصادي في المكسيك، ١٨٧٦-١٩٢٩. كمبردج، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كمبردج.
- هاير لخلق ١٠٠٠ فرصة عمل في مقاطعة كِرشو. ٢٠٠٦. الولاية ١١ نيسان.

http://www.thestate.com/mld/thestata

- جيمس دي هملتون. ٢٠٠٣. "ما صدمة النفط؟" مجلة اقتصاديات ١١٣ : ٣٦٣- ٣٩٨ .

- شنبنغ هان، ومارتن كنغ وايت. ٢٠٠٦. "الحياطات الاجتماعية لمشاعر توزيع الظلم في الصين المعاصرة". نسخة مصورة. كمبردج، ماساشوستس.
- غوندون هانسون، وريموند روبرستون. ٢٠٠٦. "الصين والثورة الجديدة لصادرات التصنيع في أمريكا اللاتينية". نسخة مصورة. البنك الدولي، واشنطن دي سي.
- جيمنغ هاو، وليتاو وانغ. ٢٠٠٥. "تحسين نوعية الهواء في الصين: دراسة حالة بكين. مجلة جمعية إدارة الهواء والنفايات ٥٥: ١٢٩٨-١٣٠٥.
- ريكاردو هوسمان، وداني رودريك. ٢٠٠٣. التنمية الاقتصادية بعدِّها اكتشافاً للذات. مجلة اقتصادات التنمية ٧٢: ٦٠٣-٦٣٣.
- جيمس هكمان، وزيوسونغ لي. ٢٠٠٤. "اختيار الانحياز، مزية مقارنة وعائدات متغايرة للتعليم: دليل من الصين عام ٢٠٠٠". مجلة المحيط الهادي الاقتصادية ٩ (٣): ١٥٥-١٧١.
- جويْل هلمان. ١٩٩٨. "الرابحون يأخذون كل شيء: سياسات الإصلاح المتحيز في تحولات ما بعد الشيوعية". سياسات عالمية ٥٠ (٢): ٢٠٣-٢٣٤.
- "هنا يأتي وول-مارت وونبس". ٢٠٠٥. بزنس ويك، ٤ نيسان.
- ثوماس دبليو هرتل، تحرير، تحليل ونمذجة وتطبيقات التجارة العالمية. كمبردج، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كمبردج.
- هولتس إيه كارستِن. ٢٠٠٦. "النمو الاقتصادي في فترة الإصلاح الصيني: ما مدى معقولية تقييمات آنغوس ماديسون؟" مجلة الدخل والثروة ٥٢ (١) ٨٥-١١٩.
- هوندا تستثمر ٦٥٢ مليون دولار في حملة على السوق الهندية. ٢٠٠٦. فايننشال تايمز، ٥ تموز.

- ياشنغ هوانغ. ١٩٩٦. ضوابط التضخم والاستثمار في الصين. كمبردج، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كمبريدج.
- ٢٠٠٣، بيع الصين: الاستثمار الخارجي المباشر خلال عهد الإصلاح. نيويورك: مطبعة جامعة كمبريدج.
- "ما مدى كون الصين رأسمالية تماماً؟" في الكتيِّب العالمي لاقتصادات التمية، تحرير، أميتفا كريشنا دوت، وجيمي روس، أولدرشوت، المملكة المتحدة: إدوارد إلغار.
- ياشنغ هوانغ، وتارِن خانا. ٢٠٠٥. "المحلي إزاء الخارجي، نماذج الأعمال". في عمالقة آسيا: مقارنة الصين والهند، تحرير، إدوارد فريدمان و بروس جيلي، نيويورك: بلغريف مكميلان.
- ديفيد هَمِلْز، وبيتر كلينو. ٢٠٠٥. "تعدد صادرات الدولة ونوعيتها". المجلة الاقتصادية الأمريكية ٩٥ (٣): ٧٠٤-٧٢٣.
- إلِينا أيانشوفتشينا. ٢٠٠٤. "تحليل السياسة التجارية بوجود حواجز الرسوم." مجلة نمذجة السياسة٢٦: ٣٥٣-٣٧١.
- إلِينا أيانشوفتشينا، وبوجا كاتشر. ٢٠٠٥. "اتجاهات النمو في العالم النامي: نبوءات ومحددات إقليمية". ورقة عمل بحث سياسي ٣٧٧٥، البنك الدولي، واشنطن دي سي.
- إلِينا أيانشوفتشينا، ووِلّ مارتن.٢٠٠٤. "التأثيرات الاقتصادية لانضمام الصين إلى المنظمات التجارية". مجلة البنك الدولي الاقتصادية ١٨ (١): ٣-٢٨.
- تبني شركة IBM[١] وجودها في الهند باستثمار ٦ بليون دولار. ٢٠٠٦. فايننشال تايمز، ٧ حزيران.

---

[١] شركة الحواسيب الدولية international Business Machines، أكبر شركة حواسيب في العالم، تأسست عام ١٩١١ -المترجم.

- وكالة الطاقة الدولية IEF. ٢٠٠٢. ارتقاب الطاقة العالمية ٢٠٠٢. باريس، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- ٢٠٠٤. ارتقاب الطاقة العالمية. ٢٠٠٤. باريس، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .
- ٢٠٠٥-أ. "توازنات الطاقة للبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- توازنات موسعة". مجلد ٢٠٠٥، رقم الإصدار ٠١. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس.
- ٢٠٠٥-ب. "انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من احتراق الوقود"، مجلد ٢٠٠٥، رقم الإصدار ٠١. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس.
- ٢٠٠٦. "أسعار الطاقة والضرائب- سعر التسليم الفوري للنفط الخام (دولار أمريكي/ برميل)،" مجلد ٢٠٠٦، رقم الإصدار ٠١، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس.
- سنوات شتى. "تقرير سوق النفط". http://www.oilmarketreport.org
- صندوق النقد الدولي IMF.٢٠٠٥-أ. "هل تبقى سوق النفط مقيدة؟" الارتقاب الاقتصادي العالمي، الفصل الرابع واشنطن دي سي.
- ٢٠٠٥-ب. الارتقاب الاقتصادي العالمي: بناء المؤسسات. واشنطن دي سي.
- ٢٠٠٦-أ. تقرير الاستقرار المالي العالمي. نيسان. واشنطن دي سي.
- ٢٠٠٦-ب. قاعدة بيانات الارتقاب الاقتصادي العالمي. تم تداولها في أيلول ٢٠٠٦.

  http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2006/02/data/index.htm
- الهند: الصين تأكل في صادرات النسيج". ٢٠٠٥. أناليتيكا أكسفورد. ٢٠ مايس.

- "الهند: رداءة الهيكل الأساسي تعوق النمو المديني". ٢٠٠٦. أناليتيكا أكسفورد، ١١ تموز.
- جَيوسنا جالان، ومارتن رافليون. ٢٠٠٢. "أشراك الفقر الجغرافية؟ نموذج مصغر لزيادة الاستهلاك في الريف الصيني؟". مجلة الاقتصاد الإحصائي التطبيقي ١٧: ٣٢٩-٣٤٦.
- "السلع البيضاء اليابانية تحظى بتقدير عالٍ في الهند". ٢٠٠٦. مطبعة جيجي. ١٧ نيسان.
- جين سيبستيان، وديفيد ليبورد، ووِلّ مارتن. ٢٠٠٥. "نتائج الصيغ البديلة لتخفيض التعرفات الزراعية". في إصلاح التجارة الزراعية وبرنامج تنمية دوها، تحرير، كيم أندرسون، ووِلّ مارتن، الفصل الرابع. واشنطن دي سي: البنك الدولي.
- رايس جنكنس، وكْرِسّ إدوارد. ٢٠٠٦. "السائقون الآسيويون وأفريقيا شبه الصحراوية". نشرة معهد دراسات التنمية IDS ٣٧ (١): ٢٣-٣٢.
- جَين شيَلِن، و جيفري ساش، وأندريو وورنر. ١٩٩٦. "الاتجاهات في التفاوت الإقليمي في الصين". مجلة الصين الاقتصادية ٧ (١): ١-٢١.
- جوزيف كي دجي. ٢٠٠٤. "صناعة الالكترونيات". في هيكل الصناعة الهندية، تحرير، سَبير غوكام، وأننديا سنّ، وراجندرا آر ريديا. مطبعة جامعة أكسفورد.
- جو جياندونغ، وشانغ- جِمّ وي. ٢٠٠٦. "حل لتناقضيْ تدفقات رؤوس الأموال الدولية". نسخة مصورة. صندوق النقد الدولي، واشنطن دي سي.
- غريشيلا كامنسكي، وسرجيو شمكلر. ٢٠٠٣. "ألم قصير المدى، ربح طويل المدى: تأثيرات التحرير المالي". ورقة عمل ٩٧٨٧، المكتب القومي للبحث الاقتصادي، كمبريدج، ماساشوستس.

- رافي كندور. ٢٠٠١. "السياسة الاقتصادية، والتوزيع والفقر: طبيعة الاختلافات". التنمية الدولية ٢٩ (٦): ١٠٨٣-١٠٩٤.
- رافي كندور، وزياوْبو زهانغ. ١٩٩٩. ذلك التفاوت الإقليمي: تطور التفاوت بين الريف والمدينة والساحل والداخل في الصين. مجلة الاقتصاديات المقارنة ٢٧ : ٦٨٦-٧٠١.
- رافاييل كبلينسكي، ودوروثي مِكورمِك، ومايك موريس. ٢٠٠٦. "تأثير الصين في أفريقيا شبه الصحراوية". مكتب الصين، إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة المملكة المتحدة، بكين.
- دانييل كوفمان، وآرت كراي، وماسيمو مستروزي. ٢٠٠٥. "أربع مسائل إدارية: مؤشرات الإدارة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٤". ورقة عمل لبحث السياسة ٣٦٣٠ (حزيران)، البنك الدولي، واشنطن دي سي.
- فيليب كيفر، وستوتي خيماني. ٢٠٠٥. "الديموقراطية، والإنفاقات العامة، والفقر. فهم الدوافع السياسية لتقديم الخدمات العامة". مراقب بحث البنك الدولي ٢٠ (١): ١-٢٨.
- فيليب كيفر، ورازفِن فليكو. ٢٠٠٥. "الديموقراطية، والمصداقية والنفعية". ورقة عمل لبحث السياسة ٣٤٧٢، البنك الدولي، واشنطن دي سي.
- ألبرت كيدِل. ٢٠٠٥. "الأساس الاقتصادي للاضطراب الاجتماعي في الصين". بحث قُدِّم في الحوار الأوروبي الأمريكي الثالث حول الصين، واشنطن دي سي، ٢٦-٢٧ مايس.
- تِرِن خانا، و كريشنا بِليبو. ٢٠٠٤. "تطور الملكية المركزة في الهند: نماذج عريضة وتاريخ صناعة البرمجيات الهندية". ورقة عمل ١٠٦١٣، المكتب القومي للبحث الاقتصادي، كمبردج، ماساشوستس.
- كنِث أم كليتزر. ٢٠٠٥. "تحرير تدفقات رأس المال في الهند: قمع مالي، وسياسة اقتصادية كلية، وإصلاحات تدريجية". في منتدى

السياسة الهندية ٢٠٠٤، تحرير، سومِن بيري، وباتري بوسوورث، وأرفِند بَنغيريا، ١-٤٠. واشنطن دي سي: مطبعة مؤسسة بروكنس.

- ستيفن كناك، وفيليب كيفر. ١٩٩٥. "المؤسسات والأداء الاقتصادي: اختبارات عبر البلاد تستخدم معايير مؤسسية بديلة". اقتصادات وسياسات ٧ (٣): ٢٠٧-٢٢٧.
- كالبَنا كانشر، ويو كومَر، وآر راجان، وإيه سَبْرمينيان، وآي تِكيتليدِس. ٢٠٠٥. "نموذج الهند للتنمية: ما التالي؟" بحث قُدِّم في سلسلة مؤتمرات كرنيجي-روشستر حول السياسة العامة، ومدرسة تيبر للأعمال، جامعة كرنيجي-ميلون، بتسبورغ، بنسلفانيا، تشرين الثاني ١٨-١٩.
- ٢٠٠٦. "نموذج الهند للتنمية: ما الذي حدث؟ ما التالي". ورقة عمل ٢٢/٠٦، صندوق النقد الدولي، واشنطن دي سي.
- آتشل كولي. ٢٠٠٦. "سياسات النمو الاقتصادي في الهند، ١٩٨٠-٢٠٠٥، الجزءان ١ و٢". الأسبوعية الاقتصادية والسياسية، ١ نيسان، ١٢٥١- ١٢٦٠، و٨ نيسان، ١٣٦١-١٣٧٠.
- أنتون كورنِك، وجوهان مشتيان، ومارتن رافليون. ٢٠٠٦. "عدم الاستجابة للدراسة وتوزيع الدخل". مجلة التفاوت الاقتصادي ٤ (٢): ٣٣-٣٥.
- KPMG الدولية[1]. ٢٠٠٦. التصنيع في الهند: الفرص، والتحديات، والأساطير، تقرير رقم ٢١١-٧٨٦.
- لويس كجِس. ٢٠٠٥. "الاستثمار والمدخرات في الصين". ورقة عمل لبحث السياسة ٣٦٣٣، البنك الدولي، واشنطن دي سي.
- ٢٠٠٦. "الصين في المستقبل: مدَّخِر كبير أو مقترض صافٍ؟" بحث أساسي للـ رقص مع العمالقة: الصين والهند والاقتصاد العالمي. معهد الدراسات السياسية والبنك الدولي، واشنطن دي سي.

(١) شركة خدمات لمراجعة الحسابات، والضرائب وإسداء المشورة، تعمل من ٨٧ مكتباً بأكثر من ٢٣٠٠٠ موظفاً وشريكاً في أنحاء الولايات المتحدة -المترجم.

- كي كايبريوس. ٢٠٠٠. "نموذج MERGE مع تغيير تكنولوجي داخلي المنشأ". قُدِّم في ورشة العمل حول النمذجة الاقتصادية للسياسة البيئية والتغيير التكنولوجي داخلي المنشأ، أمستردام، ١٦-١٧ تشرين الثاني.
- سنجايا لال، ومانويل ألبالاديجو. ٢٠٠٤. "الأداء التنافسي للصين: تهديد لصناعات شرق آسيا المصنعة؟" التنمية العالمية ٣٢ (٩): ١٤٤١-١٤٦٦.
- سنجايا لال، وجون وايس. ٢٠٠٤. "التهديد التنافسي الصيني لأمريكا اللاتينية: تحليل للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢". ورقة عمل لشركة كوين أليزابيت ١٢٠، جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة.
- سومِك لال، وسَنْجويْ شكرافورتي. ٢٠٠٥. "الموقع الصناعي والتفاوت المكاني: النظرية والدليل من الهند". مجلة اقتصاديات التنمية ٩ (١): ٤٧-٦٨.
- فيليب لين. ٢٠٠٦. "الميزانيات العامة الدولية للصين والهند". بحث أساسي للـــ رقص مع العمالقة: الصين، والهند، والاقتصاد العالمي. معهد دراسة السياسة والبنك الدولي، واشنطن دي سي.
- فيليب لين، وجايِن ماريا ميليسي- فيريتي. ٢٠٠٢. "حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل". في الاقتصاد الكلي السنوي لعام ٢٠٠١ لدى المكتب القومي للبحث الاقتصادي NBER، تحرير، بنّ أس برنانك وكنِث أس رودغوف، ٧٣-١١٦. كمبريدج، ماساشوستس: مطبعة معهد تكنولوجيا ماساشوستس MIT.
- ٢٠٠٦. "الثروة الخارجية للدول: تقديرات منقحة وموسعة للأصول والديون الأجنبية، ١٩٧٠-٢٠٠٤". ورقة عمل ٠٦/٦٩، صندوق النقد الدولي، واشنطن دي سي.

- فيليب لين، وسيرجيو شْمَكْلَر. ٢٠٠٦. "الاندماج المالي الدولي للصين والهند". ورقة مناقشة ٥٨٥٢، مركز بحث السياسة الاقتصادية، لندن.
- نيكولاس آر لاردي. ٢٠٠٤. "التحدي الاقتصادي الحديث الكبير؟" في الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي: سياسة اقتصادية خارجية للعقد الجديد، تحرير، سي فْرِدّ برغستِن. واشنطن دي سي: معهد الاقتصادات الدولية.
- دبليو آرثر لُووِس، ١٩٥٤. "التنمية الاقتصادية مع عروض غير محدودة لليد العاملة". مدرسة مانشتر للدراسات الاقتصادية والاجتماعية ٢٢: ١٣٩-١٩١.
- ديفيد دي لي. ٢٠٠٦. "الاستثمارات المحلية الكبيرة غير الوسيطة والديون الحكومية: التحديات التي تواجه إصلاح القطاع المالي في الصين." بحث أساسي للـــ رقص مع العمالقة: الصين، والهند، والاقتصاد العالمي. معهد الدراسات السياسية والبنك الدولي، واشنطن دي سي.
- هَنْغْبِن لي، ولي-آن زهاو. ٢٠٠٥. "التحول السياسي والأداء الاقتصادي: دور دافع ضبط المِلاك في الصين". مجلة الاقتصاديات العامة ٨٩ (٩/١٠): ١٧٤٣-١٧٦٢.
- إدْوِن ليم، و مايكل سبنس، وريكاردو هوسمان. ٢٠٠٦. "الصين والاقتصاد العالمي: مسائل وآراء متوسطة الأمد."ورقة عمل ١٢٦٥، مركز التنمية الدولي. جامعة هارفارد، كمبريدج، ماساشوستس.
- جوستين لين. ١٩٩٢. "الإصلاحات الريفية والنمو الزراعي في الصين". المجلة الاقتصادية الأمريكية ٨٢: ٣٤-٥١.
- زيانوان لين. ١٩٩٦. استراتيجية الطاقة في الصين: الهيكل الاقتصادي، والخيارات التكنولوجية، واستهلاك الطاقة. وستبورت، كونكتكوت: بريجر.

- بي أتش لندرت. ٢٠٠٠. "ثلاثة قرون من التفاوت في بريطانيا وأمريكا." في كتيِّب توزيع الدخل، المجلد ١، تحرير، إيه بس أركنسون وإي بورغينيون، ١٦٧-٢١٦. أمستردام، هولندا.
- غانغ ليو. ٢٠٠٤. "تقدير مرونات طلب الطاقة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: مقاربة ديناميكية لبيانات الهيئة". ورقة نقاش ٣٧٣، قسم البحوث، والإحصاءات، أوسلو، النرويج.
- شيجِن ليو. ٢٠٠٣. "التحديات وأهداف تنمية صناعة الطاقة في الصين عام ٢٠٢٠". قُدِّم في منتدى التنمية الصينية ٢٠٠٣، استراتيجية الطاقة القومية والإصلاحات في الصين، تشرين الثاني ١٥-١٧.
- لويزا نورمان، وبي فازنجيلبر، وسي كلدِرون. ٢٠٠٥. النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية والكاريبي: حقائق منسقة، وتفسيرات، ونبوءات. واشنطن، دي سي: البنك الدولي.
- جون ما، ونام نْغاين، وجِنّ سو. ٢٠٠٦. دافع التجديد في الصين. هونغ كونغ (الصين): دوتش بنك، ١٨ مايس.
- أنغوس ماديسون. ٢٠٠٣. الاقتصاد العالمي: إحصاءات تاريخية. باريس، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- ميلاني مينيون. ١٩٨٥. "نظام إدارة الكوادر، بعد ماو: تعيين قادة الحزب والدولة، وترقيتهم، ونقلهم، وعزلهم". أسبوعية الصين ١٠٢ (حزيران): ٢٠٣-٢٣٣.
- ١٩٩٢. "السياسات والسياسة في تقاعد الكوادر بعد ماو". أسبوعية الصين ١٢٩ (آذار): ١-٢٥.
- ألِن مان. ١٩٧٨. "تفاعلات الاقتصاد والطاقة: خرافة الفيل والأرنب؟" في تحسينات اقتصادات الطاقة والموارد، المجلد ١، تحرير آر بنديك. غرينتش، كنكتكوت: مطبعة JAI.

- دجي ماركِسِن، وتي رذرفورد، ودي تار. ٢٠٠٥. "التجارة والاستثمار المباشر في خدمات المنتجين والسوق المحلية للخبرة". المجلة الكندية للاقتصادات ٣٨ (٣): ٧٥٨-٧٧٧.
- وِلّ مارتن. ١٩٩٣. "خطأ الاستهلاك وصادرات البلدان النامية للصناعات". الاقتصاد العالمي ١٦ (٢): ١٥٩-١٧٢.
- أديتيا ماتو، وديباك مشرا، وأنيرود شنغال. ٢٠٠٤. تعزيز ثورة الخدمات في الهند: الوصول إلى الأسواق الخارجية، والإصلاح الداخلي والمفاوضات الدولية. واشنطن دي سي، البنك الدولي.
- معهد ماكنسي العالمي. ٢٠٠٥. ظهور سوق العمالة العالمية. نيويورك: ماكنسي وشركاه.
- براتاب بانو ميتا. ٢٠٠٣. "مشكلة مجهولة- الاقتصاد الهندي غير متوازن جيداً بحيث يوجِد عمالة". التلغراف ١٧ كانون الأول.
- تاي منغستي، ولِكْسِن كولِن سو، وبرنارد يونغ. ٢٠٠٦. "الصين إزاء الهند: نظرة اقتصادية صغرى إلى أداء الاقتصاد الكلي المقارن". بحث أساسي للـــ رقص مع العمالقة: الصين، والهند، والاقتصاد العالمي. معهد الدراسات السياسية والبنك الدولي، واشنطن دي سي.
- وايفانغ مين. ٢٠٠٦. "الاتجاهات الحالية لتنمية التعليم العالي في الصين". ٨ مايس.
- ديبارك مشرا. ٢٠٠٦. "تمويل النمو السريع في الهند ومضامينه بالنسبة للاقتصاد العالمي". معهد الدراسات السياسية والبنك الدولي، واشنطن دي سي.
- إيه بي مترا، وسي شرما. ٢٠٠٢. "الهباء الجوي في الهند: حالة موجودة". كيموسفير ٤٩: ١١٧٥-١١٩٠.
- ديفاشيش مترا، وبيزا بي يورل. ٢٠٠٦. "التصنيع الهندي. قطاع بطئ في اقتصاد ينمو بسرعة". بحث أساسي للـــ رقص مع

العمالقة: الصين والهند، والاقتصاد العالمي. معهد الدراسات السياسية والبنك الدولي، واشنطن دي سي.

- فرانكو موديلياني، وشي لاري كاو. ٢٠٠٤. "أحجية الادخار الصيني وفرضيات دورة الحياة". مجلة الأدب الاقتصادي ٤٢ (١): ١٤٥-١٧٠.
- تسونيوكي موريتا، وميكيكو كينوما، وهيديو هراساوا، وكيكو كاي. ١٩٩٤. "نموذج التكامل الآسيوي الباسيفيكي لتقييم الخيارات السياسية لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئات وتأثيرات ارتفاع حرارة الكون". المعهد القومي للدراسات البيئية، أبراكي، اليابان.
- جويْديب مَوخرجي. ٢٠٠٥. "أسباب التنمية التفاضلية: وراء نطاق الانقسامات الثنائي للأنظمة". في عمالقة آسيويون: مقارنة الصين والهند، تحرير، إدوارد فريدمان وبروس جيلي. نيويورك بلغريف مكميلان.
- رِنكو مورغي، ومارتن رافليون. ٢٠٠٥. "ضمانة العمالة في الريف الهندي: ما كلفتها، وما مدى تخفيضها للفقر؟" الأسبوعية الاقتصادية والسياسية، ٣٠ تموز، ٣٤٥٠-٣٤٥٥.
- المكتب القومي للإحصاءات في الصين. ٢٠٠٥. الكتيِّب الإحصائي في الصين ٢٠٠٥. بكين.
- باري نوتِن. ١٩٩٥. أكبر من الخطة: الإصلاح الاقتصادي الصيني، ١٩٧٨-١٩٩٣. نيويورك: مطبعة جامعة كمبريدج.
- ٢٠٠٦. "السيطرة من أعلى إلى أسفل: إدارة ومراقبة الأصول المملوكة للدولة SASAC واستمرار ملكية الدولة في الصين". نسخة مصورة. جامعة كاليفورنيا، سان دييغو.
- نييَر بلديف راج. ١٩٩٠. الاقتصاد السياسي للقطاع العام الهندي. لندن، سانغم بوكس.

- فِكتور ني. ١٩٩٢. "الديناميات التنظيمية لتحول السوق: أشكال هجينة، وحقوق ملكية، واقتصاد مختلط في الصين". أسبوعية العلوم الإدارية ٣٧ (١): ١-٢٧.
- فِكتور ني، وسونجا أوبر. ٢٠٠٦. "الرأسمالية المسيَّسة في الصين". بحث أساسي للــ رقص مع العمالقة: الصين، والهند، والاقتصاد العالمي. معهد الدراسات السياسية والبنك الدولي، واشنطن دي سي.
- ثيو نيكولس، وسرحان كام. ٢٠٠٥. "عالم السلع البيضاء: الأسواق، وهيكل الصناعة والديناميات". في العمالة في عالم شامل: دراسات حالات من صناعة السلع البيضاء في أفريقيا، وأمريكا الجنوبية، وشرق آسيا وأوروبا، تحرير، ثيو نيكولس وسرحان كام، ١-١٢، نيويورك: بلغريف مكميلان.
- دُندِن نيكومبوريراك. ٢٠٠٦. "دراسة مقارنة لدور قطاع الخدمات في التنمية الاقتصادية في الصين والهند". بحث أساسي للــ رقص مع العمالقة: الصين، والهند، والاقتصاد العالمي. معهد الدراسات السياسية والبنك الدولي، واشنطن دي سي.
- غريغوري دبليو نوبل. ٢٠٠٦. "ظهور صناعات السيارات الصينية والهندية ومضامينها بالنسبة للبلدان الأخرى النامية". بحث أساسي للــ رقص مع العمالقة: الصين، والهند، والاقتصاد العالمي. معهد الدراسات السياسية والبنك الدولي، واشنطن دي سي.
- دوغلاس سي نورث. ١٩٩٠. المؤسسات والتغيير المؤسسي والإصلاح الاقتصادي. كمبريدج، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كمبردج.
- "الآن جاء دور الجزء الصعب". ٢٠٠٦. الإيكونومست، ٣ حزيران.
- موريس أوبستفيلد. ٢٠٠٥. "تثبيت سعر الريمنبي بالدولار على مفترق طرق". نسخة مصورة. جامعة كاليفورنيا، بيركلي.

- موريس أوبستفيلد، وكِنث روغوف. ٢٠٠٥. "الاختلالات العالمية للحسابات الجارية وتعديلات أسعار الفائدة". أوراق بروكنغس حول النشاط الاقتصادي١: ٦٧-١٤٦.
- مكتب أمين المسجل العام، الهند. ٢٠٠٣. "الأصول العائلية في الهند من إحصاء السكان عام ٢٠٠١."

http://www.censusindia.net/2001housing500-020.html

- جين شَن أوي. ١٩٨٩. الدولة والفلاح في الصين المعاصرة: الاقتصاد السياسي لحكومة القرى. بيركلي: جامعة مطبعة كاليفورنيا.
- ١٩٩٩. الصين الريفية تقلع: الأسس المؤسسية للإصلاح الاقتصادي. بيركلي، جامعة مطبعة كاليفورنيا.
- بادي أسوتوش، وغريت بوولِز، و شارلي تيلَر. ٢٠٠٤. "تحرير صناعة النسيج الهندي." أسبوعية ماكنسي تشرين الأول.
- أرفِنْد بانيغريا. ٢٠٠٤. "الهند في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي: انتصار الإصلاحات". ورقة عمل ٠٤/٤٣، صندوق النقد الدولي، واشنطن دي سي.
- ٢٠٠٦. "الهند والصين: تجارة واستثمار خارجي". نسخة مصورة. جامعة كولومبيا، نيويورك.
- ألبرت بارك، وزياوكنغ سونغ، وجِنسِن زانغ، وياوهوي زهاو. ٢٠٠٤. "زيادة تفاوت الأجور في الصين المدينية، ١٩٨٨-١٩٩٩". نسخة مصورة. دائرة الاقتصاديات، جامعة متشغن، آن أربر.
- إيلا باتنك، وآجي شاه. ٢٠٠٦. "التفاعل بين تدفقات رؤوس الأموال ونظام التمويل المحلي في الهند." بحث أساسي لـــ الرقص مع العمالقة: الصين، والهند، والاقتصاد العالمي. معهد الدراسات السياسية والبنك الدولي، واشنطن دي سي.

- "تجربة الهند مع تدفقات رؤوس الأموال: البحث المراوغ للعجز المداوم للحسابات االجارية. في ضوابط رؤوس الأموال وتدفقات رؤوس الأموال في ظهور الاقتصادات: السياسات، والممارسات، والنتائج، تحرير، سيباستيان إدواردز. شيكاغو: جامعة مطبعة شيكاغو.
- بول شَمِيل ورابندرا أن باتاشيريا. ٢٠٠٤. "انبعاث ثاني أكسيد الكربون من استخدام الطاقة في الهند: تحليل التحلل". سياسة الطاقة ٣٢: ٥٨٥-٥٩٣.
- مايكل بِتْش، و واي سي شان. ٢٠٠٤. صناعة الالكترونيات في الصين. جامعة بارك، ميريلاند: مطبعة CALCE EPSC.
- بي منكسن. ٢٠٠٦. التحول المحتبل في الصين: قيود أوتوقراطية التنمية. كمبريدج، ماساشوستس: مطبعة جامعة هارفارد.
- بيتر إيه بتري. ٢٠٠٦. "هل يصبح شرق آسيا أكثر استقلالاً؟" مجلة اقتصاديات آسيوية ١٧ (٣): ٣٨١-٣٩٤.
- إسوار براساد، وراغورام راجان. ٢٠٠٥. "تحرير حسابات رؤوس الأموال الموجهة: اقتراح". ورقة مناقشة السياسة ٠٥/٧، صندوق النقد الدولي، واشنطن دي سي.
- ٢٠٠٦. "إطار لسياسة نقدية مستقلة في الصين". ورقة عمل ٠٦/١١١، صندوق النقد الدولي دي سي.
- إسوار براساد، وكِنِث روغوف، وشانغ- جن وي، وأيان كوس. ٢٠٠٣. تأثيرات العولمة المالية في البلدان النامية: دليل تجريبي هام. ورقة عرضية ٢٢٠. واشنطن دي سي: صندوق النقد الدولي.
- إسوار براساد، وشانغ- جن وي. ٢٠٠٥. "مقاربة الصين لتدفقات رؤوس الأموال: نماذج وتفسيرات ممكنة". صندوق النقد الدولي، واشنطن دي سي.
- فريق PROBE . ١٩٩٩. تقرير عام حول التعليم الأساسي. نيودلهي، الهند: مطبعة جامعة أكسفورد.

- ديبغو بوغا، وأنتوني فِنَبلز. ١٩٩٩. "التكتل والتنمية الاقتصادية: استبدال الواردات إزاء تحرير التجارة". المجلة الاقتصادية ١٠٩: ٢٩٢-٣١١.
- دِنِس بي كُوِنّ، وجون وولي. ٢٠٠١. "الديموقراطية والأداء الاقتصادي القومي: أولوية للاستقرار". المجلة الأمريكية للعلوم السياسية٤٥ (٣): ٦٣٤-٦٥٧.
- كي جي راداكريشنان. ٢٠٠٦. "صناعة برمجيات المراهقين في الهند". مجلة الشرق الأقصى الاقتصادية.
- مارتن ريزر. ١٩٩٨. "تراجع التفاوت: الإصلاحات الاقتصادية، والتحويلات المالية والاختلافات عبر الأقاليم الصينية". مجلة دراسات التنمية ٣٤: ١-٢٦.
- رامِن رانسيير، وأرِن تورنيل، وفرانك وسترمان. ٢٠٠٥. الأزمات المنهجية والنمو". ورقة عمل ١١٠٧٦، المكتب القومي للبحث الاقتصادي، كمبريدج، ماساشوستس.
- مارتن رافليون. ٢٠٠٠. "هل يجب تثبيت معايير الفقر إلى الحسابات القومية؟" الأسبوعية الاقتصادية والسياسية، ٢٦ آب، ٣٢٤٥-٣٢٥٢.
- ٢٠٠٣. "قياس الإنعاش الاقتصادي الكلي في البلدان النامية: ما مدى اتفاق الحسابات والدراسات القومية؟" مجلة الاقتصادات والإحصاءات ٨٥: ٦٤٥-٥٢.
- ٢٠٠٤-أ. "تنافس مفاهيم التفاوت في قاعدة بيانات العولمة". في منتدى تجارة بروكنغز ٢٠٠٤، تحرير، سوزان كولنز وكارول غراهام، ١-٣٨. واشنطن دي سي: مطبعة معهد بروكنغز.

- ٢٠٠٤-ب. "نمو لصالح الفقراء: الكتاب الأول". ورقة عمل بحث سياسي ٣٢٤٢، البنك الدولي، واشنطن دي سي.
- ٢٠٠٥. "العوامل الخارجية في التنمية: دليل للصين". في التفاوت المكاني والتنمية، تحرير، رافي كنبور وأنتوني فِنبلز، ١٣٧-١٦٢. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.
- مارتن رافليون، وشاوهاو شن. ١٩٩٩. "متى يكون الإصلاح الاقتصادي أسرع من الإصلاح الإحصائي: قياس وتفسير التفاوت في الريف الصيني". نشرة اقتصاديات وإحصاءات أكسفورد ٦١: ٣٣-٣٥٦.
- ٢٠٠٣. "قياس النمو لصالح الفقراء". رسائل الاقتصادات ٧٨ (١): ٩٣-٩٩.
- ٢٠٠٥. "تأثير خفي: الادخار العائلي في الاستجابة لمشروع التنمية لصالح الفقراء". مجلة الاقتصادات العامة ٨٩: ٢١٨٣-٢٢٠٤.
- "التقدم (المتفاوت) في الصين ضد الفقر". مجلة اقتصادات التنمية.
- مارتن رافليون، وغوراف دات. ١٩٩٦. "ما مدى أهمية التركيب القطاعي للنمو الاقتصادي بالنسبة لفقراء الهند؟" مجلة البنك الدولي الاقتصادية ١٠: ١-٢٦.
- ٢٠٠٢. "لماذا كان النمو الاقتصادي أكثر مناصرة للفقراء في بعض الولايات الهندية منه في ولايات أخرى؟" مجلة اقتصاديات التنمية ٦٨: ٣٨١-٤٠٠.
- مارتن رافليون، ودومينيك فان دو ويل. ٢٠٠٦. "هل يشير عدم ملكية الأرض إلى النجاح أو الفشل فيما يتعلق بالتحول الزراعي في فييتنام؟" ورقة عمل بحث السياسة ٣٨٧١، البنك الدولي، واشنطن دي سي.

- توماس روسكي. ٢٠٠٦. "الأبعاد الدولية لانتعاش الصين الطويل: الاتجاهات، والتوقعات، والمضامين". قُدِّم في منتدى شرق آسيا في ييل حول الاقتصاد السياسي، نيو هافن، كونكتكوت، ٣١ مايس.
- هلموت رايزن، وأندريا غولدشتاين، ونيكولا بينود. ٢٠٠٦. "الصين والهند: ماذا تعنيان لأفريقيا ؟" بحث قُدِّم إلى المؤتمر العالمي السابع للتنمية السنوية، سان بطرسبورغ، روسيا، ١٨ كانون الثاني.
- "تزداد الأخطار على امتداد مسيرة النمو." ٢٠٠٦. أناليتيكا أكسفورد، ٢٠ شباط.
- داني رودريك. ٢٠٠٦-أ. "الكلفة الاجتماعية لاحتياطيات النقد الأجنبي". المجلة الاقتصادية الدولية ٢٠ (٣): ٢٥٣-٢٦٦.
- ٢٠٠٦-ب. "ما الخاص جداً في صادرات الصين؟" نسخة مصورة. مدرسة كنيدي، جامعة هارفارد، كمبريدج، ماساشوستس.
- داني رودريك، وأرفند سبْرامينيان. ٢٠٠٥. "من النمو الهندي إلى تدفق الإنتاجية: سر تحول النمو الهندي". بحوث هيئة صندوق النقد الدولي ٥٢ (٢): ١٩٣-٢٣٦.
- ديفيد رونالد-هوست، وجون وايس. ٢٠٠٥. "جمهورية الصين الشعبية وجيرانها: دليل على تأثيرات التجارة الإقليمية والاستثمارات". الأدب الاقتصادي الآسيوي- الباسيفيكي ١٩ (٢): ١٨-٣٥.
- روي ترنثكر. ٢٠٠٤. "صناعة النسيج". في هيكل الصناعة الهندية، تحرير، سِبير غوكام، وأنيندبا سنّ، وآر فيديا. نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد.
- كزافيَر سالا-آي- مارتن. ٢٠٠٢. "التوزيع العالمي للدخل (قُدِّر من توزيع بلد خاص) ". ورقة عمل ٨٩٣٣، المكتب القومي للبحث الاقتصادي، كمبريدج، ماساشوستس.

- "سانيو تلتمس دعم الهند". ٢٠٠٦. نيهون كيزي شمبن، ٣ نيسان.
- إي إيه أس سرما، و دجي أن مارغو، و إيه أس سشديفا. ١٩٨٨. "سيناريو الطاقة الهندي عام ٢٠٢٠." بحث قُدِّم لمؤتمر الطاقة العالمي السابع عشر، هوستن، تكساس، ١٣-١٨ أيلول.
- أنالي سكسِنيان. ٢٠٠٦. المغامرون الجدد. كمبريدج، ماساشوستس: مطبعة جامعة هارفارد.
- جيرالد شيف، وإنرك فرنانديز، ورينو كولي، وسوديب موهاباتا، وكاتريونا بِيرفيلد، ومارك فلانغن وديمتري روزكوف. ٢٠٠٦. "الهند: مسائل مختارة". تقرير إقليمي رقم ٠٦/٥٦، صندوق النقد الدولي، واشنطن دي سي.
- "تبيَّن أن بيع الأدوية سهل جداً". ٢٠٠٦. أسبوع الأعمال، ٢٧ شباط.
- أبيجيتي سنّ، ووهيمانشو. ٢٠٠٤-أ. "الفقر والتفاوت في الهند ١". الأسبوعية الاقتصادية والسياسية، ١٨ أيلول، ٤٢٤٧-٤٢٦٣.
- ٢٠٠٤-ب. "الفقر والتفاوت في الهند ٢: اتساع التفاوتات خلال تسعينيات القرن الماضي". الأسبوعية الاقتصادية والسياسية، ٢٥ أيلول، ٤٣٦١-٤٣٧٥.
- براد ستسر. ٢٠٠٥. "الأحجية الصينية: قوة مالية خارجية، ضعف مالي داخلي." قُدِّم إلى مؤتمر CESifo، "فهم الاقتصاد الصيني"، ميونيخ، حزيران.
- زمارك شاليزي. ٢٠٠٥. "التنمية القابلة للاستمرار والاستخدام الواعي للموارد الطبيعية في الصين". قُدِّم إلى منتدى القرن الحادي والعشرين، بكين، ٥٠٧ أيلول.
- ٢٠٠٦. "توجه النمو في الصين إلى نقص المياه ونتائجه الاجتماعية والبيئية المرافقة". ورقة عمل بحث السياسة ٣٨٩٥، البنك الدولي، واشنطن دي سي.

- "الطاقة والانبعاثات: التأثيرت المحلية والعالمية لنهوض الصين والهند". ورقة عمل بحث السياسة، البنك الدولي، واشنطن دي سي.
- كريبا شنكر، و تي جي نِيَك. ١٩٨٣. "التحولات في حصص دخل العوامل- دراسة مقارنة لقطاع الشركات الهندية العام والخاص، ١٩٦٠-١٩٦١ إلى ١٩٧٧-١٩٧٨." أوراق عرضية، بنك الاحتياطي في الهند ٤ (حزيران): ٨٢-١٠٩.
- "رسم الخطوط الكبرى الحادة لمشروع في الهند يعود خطة." ٢٠٠٦. التايمز الاقتصادية، ٢٥ نيسان.
- زنهنغ شي، وتيري سكيولر، وياوهوي زهاو. ٢٠٠٤. "تفاوت الدخل المديني-الريفي في الصين في تسعينيات القرن الماضي". نسخة مصورة. مركز الصين للبحث الاقتصادي، جامعة بكين.
- فكتور شي. ٢٠٠٤. "التعامل مع القروض غير المُنجِزَة: القيود المالية والسياسات المالية في الصين". أسبوعية الصين ٩٢٢-٩٤٤.
- سوزان آي شيرك. ١٩٩٣. المنطق السياسي للإصلاح الاقتصادي في الصين. بيركلي: جامعة مطبعة كاليفورنيا.
- جون سيغردسون، ٢٠٠٥. صين القوة العظمى التكنولوجية. نورثمبتون، ماساشوستس: إدوارد إلغار.
- جوناثان سنتون.٢٠٠١. "دقة وموثوقية إحصاءات الطاقة في الصين". مجلة الصين الاقتصادية ١٢ (٤): ٣٧٣-٣٨٣.
- جوناثان إي سنتون، وديفيد جي فردلي. ٢٠٠٠. "ما الذي يزداد: الاتجاهات الحديثة في استهلاك الطاقة في الصين". سياسة الطاقة ٣٨: ٦٧١-٦٨٧.
- ٢٠٠٣. "تعليقات على إحصاءات الطاقة من الصين". مجلة سينو سفير ٦ (٢): ٦-١٤.

- جوناثان إي سنتون، ومارك دي ليفين، وكنغي وانغ. ١٩٩٨. "فعالية الطاقة في الصين: إنجازات وتحديات". سياسة الطاقة ٢٦ (١١): ٨١٣-٨٢٩.
- "سياقة هادئة". ٢٠٠٦. الأسبوعية الاقتصادية والسياسية، ٢٥ شباط.
- تي أن سرينيفاسان. ٢٠٠٣-أ. "الصين والهند: أداء اقتصادي، ومنافسة، وتعاون، تجديد معلومات". ورقة عمل ١٩٩، مركز جامعة ستانفورد للتنمية الدولية، بالو ألتو، كاليفورنيا.
- ٢٠٠٣-ب. "الإصلاحات الاقتصادية الهندية: جرد البضائع". ورقة ١٩٠، مركز ستانفورد للتنمية الاقتصادية، جامعة ستانفورد، ستانفورد، كاليفورنيا.
- ٢٠٠٦. "الصين، والهند، والاقتصاد العالمي". بحث أساسي للرقص مع العمالقة: الصين، والهند والاقتصاد العالمي. معهد الدراسات السياسية والبنك الدولي، واشنطن دي سي.
- كريستوفر ستيفنس، وجين كَنِن. ٢٠٠٦. "كيف نتعرف على تأثير الصين التجاري في البلدان الصغيرة". مؤسسة نشرة دراسات التنمية ٣٧ (١) : ٣٣-٤٢.
- شين ستريفل. ٢٠٠٦. "تأثير الصين والهند على أسواق السلع العالمية: تركيز على الفلزات والمعادن والنفط". بحث أساسي للرقص مع العمالقة: الصين، والهند، والاقتصاد العالمي. معهد الدراسات السياسية والبنك الدولي، واشنطن دي سي.
- دونالد أن سَلّ، و يونغ وانغ. ٢٠٠٥. صُنِع في الصين: ما يمكن أن يتعلمه المديرون الغربيون من اكتشاف طريق منظمي الأعمال الصينيين. بوسطن، مطبعة مدرسة الأعمال في هارفارد.

- لورنس سَمَرز. ٢٠٠٦. "الانعكاسات على اختلالات توازن الحسابات العالمية وظهور تراكم احتياطي الأسواق". محاضرة أل كي جا التذكارية، بنك احتياطي الهند، بومباي، آذار.
- هيشَن سَنّ، و ديلِب دوتا. ١٩٧. "النمو الاقتصادي في الصين للفترة ١٩٨٤-١٩٩٣: حالة الثنائية الإقليمية". أسبوعية العالم الثالث ١٨ (٥): ٨٤٣-٨٦٤.
- كريشنامرتيساندرم، و دي تندلكار. ٢٠٠٣. "الفقر في الهند في تسعينيات القرن الماضي: نتائج معدلة لعموم الهند و١٥ ولاية كبيرة للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤". الأسبوعية الاقتصادية والسياسية، ١٥ تشرين الثاني، ٤٨٦٥-٤٨٧٣.
- كي سي سيوري. ٢٠٠٤. الديموقراطية، ونتائج الإصلاحات السياسية في الهند". الأسبوعية الاقتصادية والسياسية، ٣٩ (٥١): ٥٤٠٤-٥٤١١.
- جون سَتون. ٢٠٠٤. "سلسلة عرض مكونات السيارات في الصين والهند: دراسة مقارنة". نسخة مصورة. مراكز سنتوري وتويوتا العالمية للاقتصادات والفروع ذات الصلة، مدرسة اقتصادات لندن.
- سبرامينيان سوومي. ٢٠٠٥. "مطاردة الصين: هل تستطيع الهند سد الفجوة؟" في عمالقة آسيا: مقارنة الصين والهند، تحرير، إدوارد فرِدمان و بروس جيلي. نيويورك: بلغريف مكميلان.
- كونغ-يام تان. ٢٠٠٤. "تجزئة السوق وتأثيرها على النمو الاقتصادي". بحث أُعِدَّ للخطة الخمسية الحادية عشرة في الصين. البنك الدولي، واشنطن دي سي.
- تاتا ستيل تعد نفسها لتلبية الطلب الهندي للتكنولوجيا الجيدة والوصول إلى خامات معادن رخيصة". ٢٠٠٦. فايننشال تايمز، ٢٤ آذار.
- "الاتصالات البعيدة والتكنولوجيا. ٢٠٠٦. صين الأعمال، ٥ حزيران.

- معهد الطاقة والموارد. ٢٠٠٤. دليل وكتيِّب معلومات الطاقة لمعهد الطاقة والموارد ٢٠٠٤. نيو دلهي، الهند: مطبعة معهد الطاقة والموارد.
- "الهند اليوم، وغداً العالم". ٢٠٠٥. الإكونومست، ٢ نيسان.
- توشيبا تغزو سوق أدوات البيت الهندي". خط التجارة، ٥ مايس.
-ووندا تسنغ، وماركوس رودلوورَ، تحرير، ٢٠٠٣. الصين: تنافس في الاقتصاد العالمي. واشنطن دي سي: صندوق النقد الدولي.
- مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية UNCTAD. ٢٠٠٥. تقرير التجارة والتنمية. ٢٠٠٥. نيويورك، الأمم المتحدة.
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP. ٢٠٠٢. تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢: تعميق الديموقراطية في عالم منقسم. نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد.
- المملكة المتحدة، وزارة التجارة والصناعة. ٢٠٠٥. لوحة تسجيل البحث والتنمية ٢٠٠٥. لندن.
- الكفاءة للعمل؟ كيف تجازف الهند والصين في كون ضغط المهارات يخنقهما.." ٢٠٠٦. فايننشال تايمز، ٢٠ حزيران؟
- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية USEIA. ٢٠٠٣. "نظرة إجمالية للطاقة في جمهورية الصين الشعبية.

http://www.fe.doe.gov/international/eastasia-and-oceania/chinover.html

- ٢٠٠٥. سنوية الطاقة الدولية ٢٠٠٣.

http://tonto.eia.doe.gov/bookshelf/searchresults.asp?title=international+energy+annual&product

- ٢٠٠٦. سنوية الطاقة العالمية ٢٠٠٤.

http:/www.eia.doe.gov/iea/

- دتليف فان فورنِ، وزهاو فنكي. وبيرت دو فرايز، وجيانغ كيجِن، وكور غريفلَند، ولي يَنّ. ٢٠٠١. "سيناريوهات الطاقة والانبعاثات

فيما يتعلق بالصين في القرن الحادي والعشرين- استكشاف تنمية الخط القاعدي وخيارات التخفيف". سياسة الطاقة ٣١: ٣٦٩-٣٨٧.

- أرفند فرماني. ٢٠٠٥. "الأنظمة السياسية، والنمو والفقر في الهند: دروس الفشل الحكومي والنجاح التنظيمي". ورقة عمل ١٧٠، المجلس الهندي للبحث حول العلاقات الاقتصادية الدولية، نيو دلهي.
- تيري وولسلي، وبتينا ديمرنان، وروبرت مكدوغَل. ٢٠٠٢. "سيناريو حالة أساس للنموذج الديناميكي لمشروع تحليل التجارة العالمية GTAP." بحث أُعِدَّ لاجتماع الهيئة الاستشارية لمشروع تحليل التجارة العالمية، تايبي، تايوان (الصين)، ٢-٣ حزيران.
- فرنسيس وورنوك، وفيرونيكا وورنوك. ٢٠٠٦. "تدفقات رؤوس الأموال الدولية وأسعار الفائدة الأمريكية". نسخة مصورة. مدرسة أعمال درادشن، جامعة فرجينيا، شارلوتسفيل.
- "انتبه، الهند". ٢٠٠٦. الإيكونومست، ٦ مايس.
- أندريو ودِمان. ٢٠٠٤. "قوة الفساد في الصين". أسبوعية الصين ٨٩٥-٩٢١.
- جون هولي. ٢٠٠٦. "الأداء ما بعد الترتيب متعدد الألياف لتنمية آسيا". ورقة عمل ١٢١٧٨، المكتب القومي للبحث الاقتصادي، كمبريدج ماساشوستس.
- سوزان أتش وايتنغ. ٢٠٠١. السلطة والثروة في الصين الريفية: الاقتصاد السياسي للتغيير المؤسسي. نيويورك: مطبعة جامعة كمبريدج.
- ٢٠٠٦. "النمو، والحكومة والمؤسسات. المؤسسات الداخلية للدولة والحزب في الصين". بحث أساسي للـ رقص مع العمالقة: الصين والهند، والاقتصاد العالمي. معهد الدراسات السياسية والبنك الدولي، واشنطن دي سي.

- ستيفن آي ولكنسون. ٢٠٠٦-أ. "شرح نماذج تغيير روابط الحزب والمقترعين في الهند". في الأنصار، والزبائن والسياسات: نماذج المسؤولية الديموقراطية والتنافس السياسي، تحرير، هربرت كتشلت وستيفن آي ولكنسون، كمبريدج، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كمبردج.
- ٢٠٠٦-ب. "سياسات الإنفاق على الهيكل الأساسي في الهند". بحث أساسي للـــ رقص مع العمالقة: الصين، والهند، والاقتصاد العالمي. معهد الدراسات السياسية والبنك الدولي، واشنطن ديس سي.
- كريستين بي دبليو وونغ. ١٩٩٢. "الإصلاح المالي والتصنيع المحلي: إشكالية تسلسل الإصلاح في الصين ما بعد ماو". الصين الحديثة ١٨ (٢): ١٩٧-٢٢٧.
- البنك الدولي. ١٩٩٤. إصلاح التجارة الخارجية. واشنطن دي سي.
- ٢٠٠٢. "الإطار ٢,٣: رحلة الذهاب والإياب لتدفقات رؤوس الأموال بين الصين وهونغ كونغ (الصين.) في تمويل التنمية العالمية ٢٠٠٢: تمويل البلدان الأكثر فقراً. ٤١. واشنطن دي سي.
- ٢٠٠٣-أ. التوقعات الاقتصادية العالمية والبلدان النامية ٢٠٠٤. واشنطن دي سي.
- ٢٠٠٣-ب. تقرير التنمية العالمية ٢٠٠٣: التنمية القابلة للاستمرار في عالم ديناميكي. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.
- ٢٠٠٤-أ. تقييم المناخ الاستثماري الهندي: تحسين تنافسية التصنيع. واشنطن دي سي.
- ٢٠٠٤-ب. "السياسات التجارية في جنوب آسيا: ملخص." تقرير ٢٩٩٤٩، واشنطن دي سي.
- ٢٠٠٥-أ. "لاستنشاق هواء نقي: عشر سنوات من التقدم والتحدي إدارة نوعية الهواء المديني ١٩٩٣-٢٠٠٣". واشنطن دي سي.

- ٢٠٠٥-ب. مؤشرات التنمية العالمية.

http://web.worldbank.org /WBSITE/EXTERNAL/ DATASTATISTICS/0,,contentMDK: 20899413- menuPK: SitePK: 232599- pagePK: 64133150- piPK: 64133175-the 239419,00. html.

- ٢٠٠٥-ج. تقرير التنمية العالمية: العدالة والتنمية. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.
- ٢٠٠٦-أ. نموذج التكاليف البيئية في الصين." نسخة مصورة. واشنطن دي سي.
- ٢٠٠٦-ب. المؤشرات الاقتصادية العالمية. واشنطن دي سي.
- ٢٠٠٦-ج. الهند: التنمية الشاملة وتسليم الخدمات: البناء على نجاح الهند. نيودلهي، الهند.
- أمريكا اللاتينية والكاريبي يستجيبان لنمو الهند والصين. دراسة مكتب الإيكونومست الرئيس لأمريكا اللاتينية والكاريبي، واشنطن دي سي.
- مكتب البنك الدولي، بكين. ٢٠٠٥. شاينا كوارترلي أبديت-تشرين الثاني ٢٠٠٥، الجدول ٢، ص ١٦.
- ٢٠٠٦. تنقيحات إجمالي النتاج الداخلي- ما الذي تغير وما الذي بقي على حاله؟" كوارترلي أبديت: شباط ٢٠٠٦.

http://siteresources. worldbank. org/INTCHINA/ resources/ 318862-1121421293578/ cqu- feb06.pdf, downloadedapril 3,2006.

- مجلس الطاقة العالمي. ١٩٩٩. سياسات فعالية ومؤشرات الطاقة. لندن.
- منظمة الصحة العالمي WHO. ٢٠٠٢. تقرير الصحة العالمية جنيف.
- جنغلن وُو. ٢٠٠٥. فهم الإصلاح الاقتصادي الصيني وتفسيره. سنسِناتي، أوهايو: ثومثون/ جنوب-غرب.

- يانروي وُو، وزهانغ زهاو. ٢٠٠٦. "تغيير التجارة ثنائية الجانب بين الصين والهند ". مجلة اقتصاديات آسيوية ١٧ (٣): ٥٠٩-٥١٨.
- جنغ زياو. ٢٠٠٤. "رحلة الذهاب والإياب للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين: الحجم، والأسباب والمضامين". ورقة مناقشة ٧، معهد بنك التنمية الآسيوي، طوكيو.
- دالي آي يانغ. ٢٠٠٤. خلق لوياثان الصيني[1] من جديد: تحول السوق وسياسات الإدارة في الصين. ستانفورد، كاليفورنيا: مطبعة جامعة ستانفورد.
- يونغزنغ يانغ. ٢٠٠٦. "اندماج الصين في الاقتصاد العالمي: المضامين بالنسبة للبلدان النامية". الأدب الاقتصادي الباسيفيكي-الآسيوي ٢٠ (١): ٤٠-٥٦.
- يوسف شهيد، و كاورو نابيشيما. ٢٠٠٦-أ. أولويات التنمية في الصين. واشنطن دي سي: البنك الدولي.
- ٢٠٠٦-ب. مدن شرق آسيا ما بعد الصناعية. ستانفورد، كاليفورنيا: مطبعة جامعة ستانفورد.
- يوسف شهيد، وشولِن وانغ، كاورو نابيشيما. ٢٠٠٥. "السياسات المالية للتجديد". نسخة مصورة. البنك الدولي، واشنطن دي سي.
- سياوبو زهانغ، ورافي كنبور. ٢٠٠٥. "التفاوت المكاني في التعليم والرعاية الصحية في الصين". مجلة الصين الاقتصادية ١٦: ١٨٩-٢٠٤.
- زهانغ زونغسيانغ. ٢٠٠٢. "هل تستطيع الصين الالتزام بسقف الانبعاثات؟ تحليل اقتصادي وسياسي". اقتصاديات الطاقة ٢٢: ٥٨٧-٦١٤.
- زهاو منّ. ٢٠٠٦. التحرير الخارجي وتطور نظام التبادل في الصين: مقاربة تجريبية". بحث أساسي للـ رقص مع العمالقة:

---

(١) وحش بحري يرمز إلى الشر في الكتاب المقدس-المترجم.

الصين، والهند، والاقتصاد العالمي. معهد الدراسات السياسية والبنك الدولي، واشنطن دي سي.

- زهاو وي، وثيو نيكولز، وسرحان كام. ٢٠٠٥. "الصين: السلع البيضاء والتحويل الرأسمالي". عمالة في عالم شامل: دراسات حالات من صناعة السلع البيضاء في أفريقيا، وجنوب أفريقيا، وشرق آسيا وأوروبا، تحرير، ثيو نيكولز وسرحان كام، ٩٢-١١٩. نيويورك، بلغريف مكميلان.
- زهاو بنغ، ولوت ليدسدورف. ٢٠٠٦. "ظهور الصين بوصفها دولة رائدة في العلم". سياسة البحث ٣٥ (١): ٨٣-١٠٤.

* * *

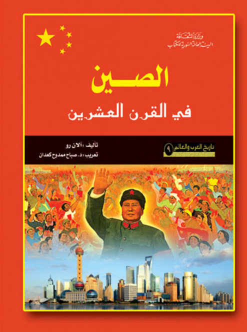

الهيئة العامة
السورية للكتاب

المحتويات



الطبعة الأولى / ٢٠١٢م

عدد الطبع ١٠٠٠ نسخة



في عام ١٨٩٨، كانت الصين لا تزال إمبراطورية الوسط مع مندرانيها (متنفذيها) ذوي الأفكار العاتية، وفلاحيها بأدواتهم القديمة، وثوراتها العبثية ضد الاضطهاد الأجنبي ورفض العالم الذي لم تعد مركزه.

وفي بداية القرن الواحد والعشرين، أصبحت الصين قوة من الدرجة الأولى، في طريق التحديث رغم تبايناتها البين- إقليمية وعدم مساواتها الاجتماعية الصارخة.

كيف يمكن تفسير هذا التحول الهائل؟ بعرضه لأحداث سياسية واقتصادية واجتماعية، يتناول هذا الكتاب السيرورة المعقدة للتماس طويل ومعقد للحداثة.

وثائق أصيلة مع التعليق عليها، ومسرد تاريخي للأحداث الكبرى من تاريخ الصين، وتراجم لكبار قادتها تكمل تحليل قرن من الثورات تخلله العنف والطوباويات القاتلة.




www.syrbook.gov.sy
مطابع وزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠١٢م

سعر النسخة ؟؟؟؟ ل.س أو ما يعادلها